جامعة الملك سعود
عمادة الدراسات العليا
قسم اللغة العربية وآدابها

كتب التصحيح اللغوي الحديثة

دراسة تحليلية مقارنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب – جامعة الملك سعود

إعداد الطالب
عبده بن مروعي بن حسن هبه
الرقم الجامعي
٤٢٢٠٢٠٠١٢

إشراف الأستاذ الدكتور
فالح بن شبيب العجمي

العام الجامعي
١٤٢٦/١٤٢٧ هـ
الفصل الدراسي الثاني

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص الرسالة

هذه الأطروحة بعنوان (كتب التصحيح اللغوي الحديثة : دراسة تحليلية مقارنة) وتتناول موضوع التصحيح اللغوي بشقيه التخطئة والتصويب عند اللغويين العرب المحدثين ، وذلك من خلال دراسة الجهد النحوي واللغوي الذي قاموا به في هذا المجال واستخلاص المعايير والأسس والمناهج التي يقوم عليها موضوع التصحيح اللغوي عندهم فتنظر في ماهية المعايير التي اعتمدوا عليها في تخطئة استعمال أو كلمة أو تركيب أو فكرة نحوية أو استعمال نحوي أو لغوي ، وكذلك النظر في ماهية المعايير التي اعتمدوا عليها في تصويب استعمال أو تركيب أو كلمة ، وما الأسس والمصادر والطرق التي اتبعوها في ذلك ؟ بمنهج تحليلي مقارن ؛ ثم يتعمق البحث ليناقش موضوع اتجاهات التصويب النحوي واللغوي الحديثة ، وما سماتها ؟وما معالمها ؟ وهل تُكوِّن اتجاهات متحدة فعلاً لها معالمها الواضحة وأفكارها الناضجة أو أنها اتجاهات مختلفة ، أو أنها مجرد اجتهادات متناثرة ؟ .

ولا تعنى هذه الدراسة بالجوانب التأريخية للتصحيح اللغوي ، وكذلك ليس من شأنها جمع الألفاظ والاستعمالات اللغوية وتخطئتها أو تصويبها ، وإنما شأن هذه الدراسة أن تتخذ من هذه المجهودات في التصحيح اللغوي الحديث مادة لتقيم عليها أركانها ومبانيها ، وقد تناولت هذه الدراسة أكثر من خمسين كتاباً من كتب التصحيح اللغوي الحديثة بدأً من كتاب الآلوسي (كشف الطرة عن الغرة) إلى وقتنا الحاضر ، وهذه الأطروحة مكونة من تمهيد وثلاثة فصول ؛ فالتمهيد يشتمل على نبذة عن التصحيح اللغوي عبر العصور ، وفيه قائمة بكتب التصحيح اللغوي القديمة ، ومبحث عن الأوضاع السائدة للغة العربية في بداية هذا العصر ، وأسباب ذلك ؛ أما الفصل الأول فهو بعنوان اللغة وخصائصها ، وفيه المباحث التالية : نمو اللغات البشرية الطبيعية ، والازدواجية اللغوية وخصوصية تطور اللغة العربية ، و علاقة النمو والتطورات اللغوية بالتصحيح اللغوي .

أما الفصل الثاني فهو بعنوان التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، وفيه المباحث التالية : أقسام التصحيح اللغوي الحديث ، وميادين التصحيح اللغوي الحديث ، ومصادر كتب التصحيح اللغوي وطرق الاحتجاج والاستشهاد ، ومعايير التصحيح اللغوي الحديث و اتجاهات التصحيح اللغوي و منهج التصحيح اللغوي ثم المآخذ على كتب التصحيح اللغوي الحديثة .

أما الفصل الثالث فهو بعنوان التصحيح اللغوي وعلم اللغة الحديث ، ويشمل المباحث التالية : نظرة المحدثين إلى التصحيح اللغوي ، و نظرة المحدثين إلى الخطأ والصواب .

ثم الخاتمة : وتشمل خلاصة لدراسة وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ثم الفهارس .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	١ - ٣
مقدمة	٤ - ٦
تمهيد	٧ - ٢٣
الفصل الأول : اللغة وخصائصها	**٢٤ - ٤٥**
١ - ١ : نمو اللغات البشرية الطبيعية	٢٥ - ٢٨
١ - ٢ : الازدواجية اللغوية وخصوصية العربية وعلاقتها بتطور اللغة	٢٩ - ٣٤
١ - ٣ : علاقة النمو والتطورات اللغوية بالتصحيح اللغوي	٣٥ - ٤٥
الفصل الثاني : التصحيح اللغوي في العصر الحديث	**٤٦-١٩٨**
مدخل	٤٧-٥١
٢ - ١ : أقسام التصحيح اللغوي الحديث	٥١ - ٥١
٢ - ١ - ١ : التخطئة	٥١ - ٥٦
٢ - ١ - ٢ : التصويب	٥٦ - ٥٧
٢ - ٢ : ميادين التصحيح اللغوي الحديث	٥٨ - ٦٠
٢ - ٣: مصادر التصحيح اللغوي الحديث وطرق الاحتجاج والاستشهاد	٦٠ - ١٠٥
٢ - ٣ - ١: القرآن الكريم	٦١-٧٠
٢ - ٣ - ٢ : الحديث الشريف	٧٠-٧٦
٢ - ٣ - ٣ : كلام العرب	٧٦-٨١
٢ - ٣ - ٣ - ١ : الاحتجاج بكلام العرب في الفترة الأولى	٧٦ - ٧٩
٢ - ٣ - ٣ - ٢ : الاحتجاج بكلام العرب في عصر الفترة الثانية	٧٩ - ٨١
٢ - ٣ - ٣ - ٣ : الاحتجاج بكلام العرب في عصر الفترة الثالثة	٨١
٢ - ٣ - ٤ : مظان اللغة	٨١-١٠٥
٢ - ٣ - ٤ - ١ : كتب اللغة من غير المعاجم	٨٢ - ٨٣
٢ - ٣ - ٤ - ٢ : المعاجم	٨٣ - ٩٢
٢ - ٣ - ٥ : دواوين الشعر	٩٢ - ٩٥
٢ - ٣ - ٦ : كتب الأمثال الحكم	٩٦ - ٩٦
٢ - ٣ - ٧ : كتب النحو والصرف	٩٦ - ٩٨

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢ - ٣ - ٨ : كتب الأدب ٩٨-٩٨
٢ - ٣ - ٩ : لغة التأليف ٩٩-١٠٥
٢ - ٤ : معايير التصحيح اللغوي في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ١٠٥-١٥٢
٢ - ٤ - ١ : المعايير المشتركة ١٠٥-١٣١
٢ - ٤ - ١ - ١ : السماع ١٠٥-١٠٩
٢ - ٤ - ١ - ٢ : القياس ١٠٩-١١٤
٢ - ٤ - ١ - ٣ : موافقة القاعدة النحوية ١١٤-١٢٠
٢ - ٤ - ١ - ٤ : الورود في أحد مصادر التصحيح ١٢٠
٢ - ٤ - ١ - ٥ : الاستناد إلى الأفصح ١٢٠-١٢٤
٢ - ٤ - ١ - ٦ : الاستناد إلى قول عالم نحوي أو لغوي ١٢٤-١٢٨
٢ - ٤ - ١ - ٧: الاستحسان ١٢٨-١٢٩
٢ - ٤ - ١ - ٨ : الإجماع ..... ١٢٩ - ١٣١
٢ - ٤ - ٢ : معايير التصويب ١٣١-١٥٢
٢ - ٤ - ٢ - ١ : الاستناد إلى لغة التأليف ١٣١-١٣٤
٢ - ٤ - ٢ - ٢ : قبول المولد والدخيل والمعرب والمحدث ١٣٤-١٣٧
٢ - ٤ - ٢ - ٣ : قرارات المجامع اللغوية ١٣٧-١٤٥
٢ - ٤ - ٢ - ٤ : التضمين ١٤٥-١٤٦
٢ - ٤ - ٢ - ٥ : الشيوع ١٤٦-١٥٠
٢ - ٤ - ٢ - ٦ : المجاز ١٥٠-١٥٢
٢ - ٥ : اتجاهات كتب التصحيح اللغوي الحديثة ١٥٣-١٥٧
٢ - ٥ - ١ : الاتجاه الأول ١٥٣-١٥٨
٢ - ٥ - ١ - ١: سمات الاتجاه الأول وخصائصه ١٥٤-١٥٦
٢ - ٥ - ١ - ٢ : رواد الاتجاه الأول وأتباعه وكتبهم ١٥٦-١٥٨
٢ - ٥ - ٢ : الاتجاه الثاني ١٥٨-١٦٢
٢ - ٥ - ٢ - ١ : سمات الاتجاه الثاني وخصائصه ١٥٩-١٦٠
٢ - ٥ - ٢ - ٢ : رواد الاتجاه الثاني وأتباعه وكتبهم ١٦٠-١٦٢
٢ - ٥ - ٣ : الاتجاه الثالث ١٦٢-١٧٠
٢ - ٥ - ٣ - ١ : سمات الاتجاه الثالث وخصائصه ١٦٣-١٦٤
٢ - ٥ - ٣ - ٢ : رواد الاتجاه الثالث وكتبهم ١٦٤-١٧٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢-٥-٤ : موازنة بين الاتجاهات ١٧٠-١٧٥
٢-٦ : منهج كتب التصحيح اللغوي الحديثة ١٧٦-١٩٢
٢-٧ : المآخذ على كتب التصحيح اللغوي الحديثة ١٩٣-١٩٨
الفصل الثالث : التصحيح اللغوي وعلم اللغة الحديث **١٩٩-٢٢٣**
٣-١ : نظرة اللغويين المحدثين إلى الخطأ اللغوي ٢٠٣-٢١٥
٣-٢ : نظرة المحدثين إلى التطور اللغوي وعلاقته بالخطأ والصواب ٢١٦-٢٢٣
الخاتمة : **٢٢٤-٢٢٩**
فهرس المصادر والمراجع **٢٣٠-٢٤٠**

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مُقَدِّمَة :

الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد

فقد قسم المؤرخون للدراسات اللغوية العربية من المحدثين تاريخ الدراسات اللغوية العربية الطويل الممتد إلى أكثر من اثني عشر قرناً من الزمن إلى فترتين رئيسيتين هي فترة القدماء وفترة المحدثين ؛ وقد أتاح هذا التقسيم - من ناحية منهجية - دراسة كل فترة على حدة ، والمقارنة بينهما

وقد عني كثير من العلماء في الفترتين بموضوع اللحن والخطأ في اللغة ، وألفت في ذلك كتب كثيرة في الفترتين ترصد الانحرافات التي طرأت على اللغة وعلى ألسنة المتكلمين من الخواص والعوام وفي كتاباتهم ، وقد عرف هذا النوع من الكتب في الفترة الأولى بمؤلفات اللحن أو بكتب اللحن ، وعرف هذا في الفترة الثانية بكتب التصحيح اللغوي أو التنقية اللغوية .

وقد اقتصر جهد علماء اللغة في الفترة الأولى بجمع الأخطاء اللغوية ، والتنبيه عليها ، وتصحيحها ، أما علماء الفترة الثانية ، والمسمون بالمحدثين فقد تعدى جهدهم هذا العمل إلى جهود أخرى قاموا بها مثل التأريخ والرصد لتلك المؤلفات ، من أمثال دراسة الدكتور محمد ضاري حمادي " حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث " ، وكتاب الدكتور مصطفى جواد " المباحث اللغوية في العراق " ، وكتاب الدكتور عبدالجبار القزاز " الدراسات اللغوية في العراق " وكتاب الدكتور رياض قاسم " اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي " ، وكتاب الدكتور نهاد الموسى " اللغة العربية وأبناؤها " .

وهناك كتب تناولت الفترتين أمثال كتاب الدكتور رمضان عبدالتواب " لحن العامة والتطور اللغوي "

إلا أن هذه الدراسات - إلى جانب أنها نحت نحواً تأريخياً في منهجها - كانت دراسات لغوية عامة ، لم تخص التصحيح اللغوي ، ولم تقتصر عليه ، ففاتها التعمق ، والتركيز على موضوع التصحيح اللغوي ، باستثناء دراسة الدكتور محمد ضاري حمادي ، الأمر الذي ظهرت معه الحاجة إلى دراسات أخرى متعمقة ، تدرس مؤلفات التصحيح اللغوي في الفترة الثانية ، وهي فترة المحدثين ،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

دراسة تحليلية مقارنة ، لتقف على منهج المحدثين في التصحيح اللغوي ، والمعايير والأسس التي بنـــوا عليها تخطيئاتهم وتصويباتهم .

وكتاب محمد ضاري حمادي توقف زمن بحثه عند عام ١٣٩٨ هـــ ظهر بعد هذا التأريخ كثير من الكتب والمؤلفات والأبحاث والمقالات ، كما أن المجهودات التي بذلت داخل المملكـــة العربيـــة السعودية في مجال التصحيح اللغوي لم تكن لها إشارة في ذلك الرصد التأريخي ، لذا فإن مجال هـــذه الدراسة تنحي الجانب التأريخي لحركة التصحيح اللغوي الحديث ، لأن هذا الأمر قد كفانا البحث فيه مجموعة من المؤلفين كما سبق الحديث ، كذلك ليس من شأن الدراسة جمع الألفاظ والاســـتعمالات اللغوية وتخطئتها أو تصويبها وفق مناهج متبعه ؛ لأن هذا العمل قام به مجموعة كبيرة من الباحثين ، وإنما شأن هذه الدراسة أن تتخذ من هذه المجهودات في التصحيح اللغوي الحديث مادة لتقيم عليهـــا أركانها ومبانيها ، فهي تتناول بالبحث موضوع التصحيح اللغوي بشقيه التخطئة والتـــصويب عنـــد اللغويين العرب المحدثين وذلك من خلال دراسة الجهد النحوي واللغوي الذي قاموا به في هذا المجـــال واستخلاص المعايير والأسس والمناهج التي يقوم عليها موضوع التصحيح اللغوي عنـــدهم فتنظـــر في ماهية المعايير التي اعتمدوا عليها في تخطئة استعمال أو كلمة أو تركيب أو فكرة نحوية أو اســـتعمال نحوي أو لغوي ، وكذلك النظر في ماهية المعايير التي اعتمدوا عليها في تصويب استعمال أو تركيـــب أو كلمة ، وما الأسس والمصادر والطرق التي اتبـــعوها في ذلك ؟ ثم يتعمق البحث ليناقش موضوع اتجاهات التصويب النحوي واللغوي الحديثة ، وما سماتها ؟وما معالمها ؟ وهل تُكوِّن اتجاهات متحدة فعلاً لها معالمها الواضحة وأفكارها الناضجة أو أنها اتجاهات مختلفة ، أو أنها مجرد اجتهادات متناثرة ؟ وما المآخذ التي سجلها المحدثون على القدماء في تناولهم للغة في اتجاه موضوع التخطئة والتصويب .

أما أهمية البحث فتنبع من أن المجهود الذي بذله اللغويون المحـــدثون في جمـــع الاســـتعمالات والمفردات وحتى الأفكار اللغوية التي رأى أصحابها أنها تخرج على القواعد الصحيحة للغـــة لم يحـــظ بدراسات تنظر فيه وفي أسسه ومعالمه وطرقه وإسهاماته ونقده ودراسة المآخذ عليه ونقدها وغير ذلك مما يجعل فهم إطاره وحدوده ومنطلقاته أمراً ضبابياً يحتاج إلى إيضاح وتجلية ، ولا يكون ذلك إلا من خلال جمع هذا الجهد ووضعه تحت مجهر الفحص واستخلاص النتائج منه ، بالإضافة إلى أهمية ثانيـــة وهي محاولة التأطير لقضية التخطئة والتصويب عند اللغويين المحدثين والكشف عن السمات والأسس والمعايير لمدرسة أو مدارس التصحيح اللغوي الحديثة ، واخترت لها عنواناً هو (كتـــب التـــصحيح اللغوي الحديثة : دراسة تحليلية مقارنة) .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما الإطار والمنهج الذي أتبعه في هذه الدراسة فيتلخص في النقاط التالية :

أولاً : تقتصر الدراسة على كتب التصحيح اللغوي الحديثة وأقصد بالحديثة التي تبدأ بكتاب ''كشف الطرة عن الغرة للألوسي'' (١٢١٧-١٢٧٠ هـ) إلى وقتنا الحاضر ، و أقصد بكتب التصحيح اللغوي الحديثة ، الكتب التي جمعت الأخطاء اللغوية الشائعة في العصر الحديث ، وقامت بتخطئتها أو تصويبها ، فيخرج من هذه الدراسة الكتب التي تخصصت في تصحيح أخطاء بعض المعاجم ، وبعض دواوين الشعراء ، وخصتها بمؤلفات خاصة ، ولا كتب النقد اللغوي التي تناولت مؤلفات التصحيح اللغوي وقامت بنقدها والتعليق عليها ولا الجوانب التأريخية فيها .

ثانياً : اتبعت في هذه الدراسة المنهج التحليلي المقارن ، المتمثل في دراسة كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، ونقدها وتحليلها ، وعقد مقارنة فيما بينها .

ثالثاً : لا تتناول هذه الدراسة الجوانب التأريخية لتلك الكتب ، كتاريخ تأليفها ، و تاريخ مؤلفها ، ومكانتها التاريخية ، و غير ذلك وإنما رصد لهذه الكتب .

خامساً : ليس من مناهج الدراسة المنهج التأريخي ، الذي يقوم على دراسة الألفاظ تأريخياً ، ويحدد تاريخ تطورها ، ومراحله ، وإن كانت الدراسة قد لامست شيئاً من الجوانب التاريخية للغة ، بمعنى أن منهج الدراسة ليس تاريخياً وإن أفادت منه .

سادساً : لا تتعرض الدراسة للمقالات ، والأبحاث المنشورة في المجلات المحكمة ، والدوريات ، وغيرها ، بالدراسة والتحليل ، ولكن تستفيد منها في الاستشهاد والاستئناس .

سابعاً :ليس هدف الدراسة حصر جميع الكتب التي ألفت في العصر الحديث في التصحيح اللغوي ، وإنما جمع أكبر قدر منها لتقوم عليها الدراسة ، وتتضح من خلالها أهم ملامح التصحيح اللغوي الحديث ، كما أنها لا تهتم بالدراسات التي قدمت بغير اللغة العربية .

ثامناً : اكتفيت بشاهد واحد في بعض القضايا ، وزدت مثالاً آخر أو مثالين عند الضرورة ، وأشرت في الحاشية إلى باقي الأمثلة للاستزادة .

تاسعاً : لم أهتم في لغة كتابة هذه الرسالة بما دار حوله الخلاف بين المصححين من ألفاظ واستعمالات ، ورأيت نفسي في حل مما خطؤوه أو صوبوه ، لوجود الخلاف حوله ، أما ما أجمعوا على تخطئته فقد اجتنبته .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد

نظر العرب إلى لغتهم من قديم الزمن نظرة فخر واعتزاز ، وبالغوا أيما مبالغة في تقديسها ، وزادهم اعتزازاً نزول القرآن الكريم بها ، حتى سموا غيرهم أعاجم ، وهم الفصحاء .

وكان من مظاهر هذا الفخر والاعتزاز أنهم بذلوا جهدهم في تعلمها ، وتعليمها والمحافظة عليها ، من عوامل الفساد – كما يرون - وكانوا كلما أحسوا بخطر يتهددها هبوا لرده ، وكلما رأوا خللاً تنادوا لتداركه ، فما قيام علوم النحو والصرف واللغة إلا من أجل صيانتها ، ثم برزت علوم أخرى تبرز خفاياها وتظهر أسرارها .

غير أن هذا الفخر والاعتزاز والحب جعلهم ينظرون إلى لغتهم نظرة فيها نوع من التقديس أنساهم أنها لغة تشبه جميع لغات العالم ، وجعلهم يحاولون أن يبقوها كتمثال محنط ! كما جعلهم لا يعترفون بقوانين التطور اللغوي التي تسري على جميع اللغات ، وتُعَدُّ سمةً من سمات اللغة الحية وناموساً من نواميس التطور ، جاعلين من خصوصية اللغة العربية عاملاً يخلق من هذه النواميس إشكالات معينة تختلف عنها في بقية اللغات الأخرى ، ومن الطبيعي أن تظهر أعراضه على اللغة بعد فترة وجيزة من زمن وصفها وإثبات صورتها في تلك الفترة .

وقد نظر اللغويون العرب القدماء إلى الانحراف والتغير اللغوي على أنه فساد أصاب اللغة ، بسبب عوامل من أهمها اختلاط العرب بغيرهم من الأمم ، ولهذا يتوجب على علماء اللغة وحراسها محاربة هذا الفساد ، وإظهاره والتعريف به ، ومحاولة القضاء عليه ، وهو ما عرف بتنقية اللغة ، واصطلح عليه قديماً باللحن ، وحديثاً بصيانة اللغة ، أو تنقية اللغة ، وأسماء أخرى في العصر الحاضر.

وقد استعملت كتب التصحيح اللغوي الحديثة تلك الأسماء بمعنى واحد ، وهو الخروج عن صحيح القواعد النحوية والصرفية والدلالية حسب رأيهم ، مع أن هناك فوارق دقيقة بينها ، يقول الدكتور نهاد الموسى : ((إن الخطأ في هذه الأيام يشبه أن يكون مرادفاً للحن في القديم والقول في الخطأ . . .))[١] ، ولكن بينها فروق دقيقة تكلم عنها بعض العلماء ، يقول أبو هلال العسكري : ((الغلط وضع الشيء في غير موضعه ، ويجوز أن يكون صواباً في نفسه والخطأ لا يكون صواباً على

---

(١) الموسى ، نهاد ، اللغة العربية وأبناؤها ، ط١ ، ١٤٠٥ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض : ١٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وجه ، فالخطأ ما كان الصواب خلافه وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه ، بل هو وضع الشيء في غير موضعه))[١] .

ثم فرَّق بين اللحن والخطأ ، فقال : ((اللحن صرفك الكلام عن جهته ثم صار اسماً لازماً لمخالفة الإعراب ، والخطأ إصابة خلاف ما تقصده ، ويكون في القول والفعل ، واللحن لا يكون إلا في القول ، تقول لحن في كلامه ، ولا يقال لحن في فعله))[٢] .

ويقول زهدي أبو خليل : ((اللحن في الاصطلاح اللغوي : الخطأ في اللغة في أصواتها أو نحوها أو صرفها أو معاني مفرداتها ، فإذا أخطأ الناطق أو الكاتب في واحدة من تلك فهو قد (لحن) والمضارع يلحن ، وهو لاحن))[٣] ، فهو يُعرِّف اللحن بأنه الخطأ وهذا من جهة الاصطلاح .

وقد تابعت غالب كتب التصحيح اللغوي الحديثة بعضها بعضاً في الحديث عن اللحن والخطأ والغلط في القديم والحديث في أول تلك الكتب كتقليد تأليفي متعارف عليه بين كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، منهم الدكتور إميل يعقوب في كتابه معجم الخطأ والصواب في اللغة ، وزهدي أبو خليل في " نحو لغة سليمة " ، وماجد الصائغ في كتاب " الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة " .

كما كان من ضمن هذا التقليد أو العرف الحديث عن أول ظهور اللحن وخطره على اللغة العربية ، وأهم المؤلفات القديمة في التصحيح اللغوي .

وقد تنوعت الأسباب التي دعت اللغويين العرب إلى التأليف في هذا المبحث من مباحث اللغة العربية ، وولوج ميدانه ، بحسب كل زمان ، ومكان ، وبحسب كل مؤلف نستطيع تقسيمها قسمين :

القسم الأول : أسباب قديمة

وهي الأسباب التي يشترك فيها اللغويون المحدثون مع اللغويين القدماء ؛ وتتمثل في الغيرة على اللغة العربية وخدمتها النابعة من العامل الديني المتمثل في ارتباط هذه اللغة بالدين الإسلامي والعامل القومي النابع من أن هوية الأمة تكمن في لغتها ، وأن أي أمة تفقد لغتها أو تفرط فيها ، فإنها تعرض هويتها للخطر والذوبان والضياع .

---

(١) العسكري ، أبو هلال ، الفروق في اللغة ، ط١ ، ١٩٧٣ ، دار الأفاق ، بيروت : ٤٥ .

(٢) السابق : ٤٦ .

(٣) أبو خليل ، زهدي ، نحو لغة سليمة ، ط٢ ، ١٤١٧ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان : ٢٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كذلك من الأسباب خدمة اللغة وخدمة طلاب العلم والتسهيل عليهم في قضية الخطأ والصواب في النطق والكتابة والحديث ، ولتكون مراجع ميسرة بين أيدي الباحثين ، وكفاية الطلاب مؤونة البحث والتدقيق والتيسير عليهم وتقديم المعلومة في يسر وسهولة .

كذلك إحساس العلماء بأن عليهم دوراً يحتم عليهم القيام بهذا العمل النابع من الواجب الديني أولاً ، ومن أمانة العلم ثانياً التي تفرض على العالم هداية الناس ، وتوضيح الخطأ والصواب لهم ، وهذا الإحساس جعلهم ينصبون أنفسهم خداماً للغة وحراساً لها ، وبمباركة من المجتمع للقيام بهذا الدور .

القسم الثاني : أسباب حديثة

جدت مع الأوضاع الحديثة التي جدت على الأمة العربية ، ولم يكن لها سابق ظهور في الأزمان الماضية أسباب حديثة جعلت لغويي هذا العصر يقومون بالتأليف في التصحيح اللغوي ، ومن هذه الأسباب ما تعرضت له اللغة العربية من هجمة شرسة من قبل أمم أخرى أرادت النيل من الإسلام والعروبة ، ولم تجد لها من سبيل سوي اللغة العربية ، فوقف كثير من الغيورين على اللغة مدافعين عن لغتهم ، وهويتهم ، ذابين عنها هذه التهم ، ومتخذين من موضوع التنقية اللغوية والتصحيح اللغوي مضماراً لهم ، فقام هؤلاء على وجه الخصوص بالتنبيه على الألفاظ الدخيلة ، وغير العربية والاستعمالات الأجنبية الناتجة عن الترجمة ، وكذلك الأفكار غير العربية والمصوغة باللغة العربية ، وغرضهم من هذا أمران :

الأول : التأكيد على أن اللغة العربية فيها بدائل لهذه الألفاظ والاستعمالات بما يغنى عنها .

الثاني : نفي تهمة القصور والتخلف وعدم المواكبة ، عن اللغة العربية .

وهذه الأمور نجدها عند اليازجي[١] وأسعد داغر[٢] ومحمد تقي الدين الهلالي[٣] ، وغيرهم .

كما كان من مظاهر هذه الهجمة قضية التحيز اللغوي ضد اللغة العربية ، وتفضيل غيرها من اللغات عليها ، وأنها ليست من اللغات الراقية ، وأنها لم تعد صالحة للعصر الذي نعيش فيه بقصورها وجمودها ، الأمر الذي أفرز بدوره تحيزاً جنسياً مؤداه الغض من قيمة العرب كجنس بشري بسبب لغته ، وعودة الشعوبية والعنصرية مرة أخرى .

---

(١) انظر : اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد ، ط١ ، ١٣١٩ ، مطبعة المعارف ، القاهرة : ٤٦

(٢) انظر : داغر ، أسعد يوسف ، تذكرة الكاتب ، ١٩٩٥، دار العرب للبستاني ، القاهرة : ٥٠ .

(٣) انظر : الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين ، ط٢ ، ١٤٠٤ ، مكتبة المعارف ، الرباط: ٢٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما كانت كثرة الأخطاء وشيوعها في الصحف ، والدواوين ، وألسنة الخطباء والمتكلمين والمذيعين من أهم الأسباب التي دعت إلى قيام حركة التصحيح اللغوي الحديثة .

كذلك دفع الإحساس بأن المؤلفات الموجودة في التصحيح اللغوي لا تفي بالغرض من تأليفها ، إما لتشددها في منهجها ، وإما لتساهلها وتجوزها في الأحكام بالإضافة إلى أنها لا تسد النقص ، والثغرة في هذا المجال ، فالمستعمل للغة غير المتخصص يحتاج إلى المؤلفات السهلة المبسطة الحديثة في مجال اللغة ، لتكون بأيدي الناس ، وأن الموجود هو المطولات والمعاجم الكبيرة ، التي يحتاج الباحث فيها إلى تأهيل عالٍ وخبرة واسعة في التعامل معها .

كذلك نظر بعض المؤلفين إلى بعض الكتب المؤلفة ، التي سبقته ، فوجد فيها بعض الملحوظات مثل : عدم الترتيب ، أو الاهتمام بجوانب معينة ، وإغفال جوانب أخرى ، فكتاب " مغالط الكتاب ومناهج الصواب " ، لجرجي جنن البولسي ، ما هو إلا إعادة ترتيب لكتاب اليازجي ، " لغة الجرائد" ، مع إضافات عليه ، كل ذلك دفع بعض اللغويين لطرق هذا الباب والتأليف فيه .

كما رأى بعض المؤلفين أن بعض المجالات لم تُوفّ حقها من التصحيح اللغوي ، أو أنها لم تعالج جيداً أو أنه لم يتعرض لها على الإطلاق ، أو أنها متخصصة جداً وتحتاج إلى تأليف خاص أكثر تحديداً ، ومن أمثلة ذلك استهداف بعض الصحف بالتصحيح اللغوي ، أو استهداف فئات معينة مثل الإذاعيين ، فمثلاً كتاب " ما تلحن فيه الصحف [١]" ، وإن كان العنوان مجموعاً فإن المصححين أجروا دراستهم على صحيفة واحدة فقط كما ذكروا في مقدمة الكتاب ، وكتاب " لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط " ، للدكتور إبراهيم دردير خص لغة الإعلام فقط ولم يجمع فيه جميع الفئات ، وكذلك كتاب " أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين " ، للدكتور أحمد مختار عمر .

كما كانت المماحكات العلمية ، والنقود اللغوية ، والردود والاستدركات وغيرها سبباً في التأليف في هذا المجال فاليازجي بعد أن بدأ نشر مقالاته اللغوية وتصحيحاته ، ثار الجدال حولها فكتبت عدة مقالات ، وألفت عدة كتب بسببها ، فقد ألف محمد سليم الجندي كتاب " إصلاح الفاسد من لغة الجرائد " وألف عبدالرحمن بن سلام البيروتي كتابه "دفع الأوهام" ، وألف انستاس الكرملي كتابه " النغم الشجي في أغلاط اليازجي " ، ومن المقالات مقالة رشيد الشرتوني بعنوان " مجلة الضياء ولغة الجرائد " ومقالة الكرملي " فتاوى الضياء وأوهامه اللغوية " ، ومقالة محمد بهجة

---

(١) لمحمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى ومحمد بن عبدالله سعادة و سيد بن أحمد بن عبدالواحد أبي حطب.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأثري " نظرة في إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ، ومصطفى جواد في مقالة بعنوان " عثرات إبراهيم اليازجي وجرجي جنن البولسي في مغالط الكتاب ومناهج الصواب " ، وألف الغلاييني كتاب " نظرات في اللغة والأدب " في نقد كتاب المنذر ، وألف صبحي البصام كتابه : " الاستدراك على كتاب قل ولا تقل " ، لمصطفى جواد ، وغيرها كثير .

هذه أهم الأسباب التي دعت إلي التأليف في التصحيح اللغوي ، وقد يتسبب عامل واحد في تأليف كتاب ، وقد يجتمع أكثر من سبب عند مؤلف واحد كما رأينا .

أما من حيث أهداف التصحيح اللغوي ؛ فإن أهم أهداف جهود المصححين قديماً وحديثاً هدف عام ورئيس تهدف إليه جميع كتب التصحيح اللغوي العربية ، هو صيانة اللغة ، والمحافظة عليها من عوامل التغيير والتبديل ، التي تنحرف بها تركيبياً ، وبنية وصوتاً ودلالة عما كانت عليه في عصر الرواية والاحتجاج ، وعوامل صيانة اللغة كثيرة فقد كتب علي عبدالواحد وافي فصلاً في كتابه فقه اللغة بعنوان (صيانة اللغة) وعد من هذه العوامل ((أربعة عوامل أحدها : الرسم ، وثانيها : ضبط قواعدها ، وفقهها ، ويشمل آدابها ، وثالثها : وضع معجماتها ، ورابعها : إنشاء المجامع اللغوية في بعض البلاد العربية ، وخاصة في مصر)) (١) .

وأغفل وافي موضوع التصحيح اللغوي ، وربما أنه كان يتحدث عن عوامل صيانة اللغة بشكل عام عربية وغير عربية ، والذي أراه أن موضوع التصحيح اللغوي كان من أهم عوامل صيانة اللغة العربية والمحافظة عليها ، وتكون صيانة اللغة بالتصحيح اللغوي بعدة طرق نذكر منها :

١. التنبيه على الانحرافات والخروج عن القواعد النحوية .
٢. توضيح الاستعمالات القياسية والسماعية في اللغة .
٣. التنبيه على الدخيل والمعرب والمولد وما جد في اللغة من ألفاظ الحضارة وغيرها .
٤. إثبات الثروة اللغوية عن طريق تسجيل الألفاظ المخطأة .
٥. وضع قواميس أو معاجم للألفاظ المخطأة يتبين منها تطورها التاريخي في الدلالة أو البنية أو الصوت ، والإسهام في وضع المعجم التأريخي للغة العربية .
٦. لم يكن عمل كتب التصحيح اللغوي رد الخطأ فقط ، بل تعداه إلى إثبات الصحيح وترسيخه وإذاعته بين الناس ، والتدليل على ذلك لمن شابته شبهة .

---

(١) وافي ، علي عبدالواحد ، فقه اللغة ، ط١ ، نهضة مصر ، القاهرة : ١٩٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٧. معرفة قضية التأثير في اللغة وفي المجتمع من خلال معرفة مدى شيوع ألفاظ معينة في لغة معينة .

ويتبع هذا الهدف الرئيس صيانة الدين وحفظ الهوية وغير ذلك من الأهداف ، وهناك بالإضافة إلى هذا الهدف الرئيسي أهداف أخرى مثل الهدف التعليمي فكتب التصحيح اللغوي يستفيد منها المتعلمون للغة أو الكتاب أو الإذاعيون أو متعلمو اللغة من غير أهلها وما إلى ذلك .

إن عملية صيانة اللغة والمحافظة عليها من اللحن ، ليست وليدة العصر الحديث ، وإنما هي قديمة قدم الدرس النحوي واللغوي العربي ، وقد كانت عملية جمع اللغة ثم التقعيد النحوي من أوليات صيانة اللغة ، إلا أن هناك جهداً بدا متخصصاً في موضوع خاص وهو اللحن ، والانحرافات عن تلك القواعد الموضوعة ، اتخذ من هذه القواعد التي وضعت في التقعيد النحوي معايير يستند إليها في موضوعه من أجل حماية اللغة من اللحن والمحافظة على اللغة سليمة ،كما رصدت وسجلت في وقت من الأوقات ، وقد كان من أول المجهودات في هذا المضمار الكتب التالية [١]:

١) ما تلحن فيه العوام للكسائي (ت ١٨٩هـ) فإن صحت نسبة هذا الكتاب إلى الكسائي ، فإن ذلك يوحي بأن التأليف في هذا الموضوع كان مبكراً جداً ، ومن الممكن أن يعد بداية لحركة تنقية اللغة العربية ، لأن الكسائي يعد من أعمدة التقعيد النحوي .

٢) لحن العامة ، لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ).

٣) ما يلحن فيه العامة ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ).

٤) ما تلحن فيه العامة ، للأصمعي (ت ٢١٦ هـ).

٥) ما خالفت فيه العامة لغات العرب ، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)

٦) ما تلحن فيه العامة ، لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هـ) .

٧) إصلاح المنطق ، لابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) .

٨) ما يلحن فيه العامة ، لأبي عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٨ هـ) .

٩) لحن العامة ، لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) .

١٠) النحو ومن كان يلحن من النحويين ، لأبي زيد عمر بن شبة البصري (ت٢٦٢هـ) .

١١) أدب الكاتب ، لابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) .

---

(١) انظر : مطر ، عبدالعزيز ، لحن العامة في ضوء الدراسات النحوية الحديثة ، ط١ ، ١٣٨٦ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة : ٥٧ وما بعدها .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٢) لحن العامة ، لأبي حنيفة الدينوري (ت ٢٨٢ هـ).
١٣) الفصيح ، لأبي العباس ثعلب (ت ٢٩١ هـ) .
١٤) ما تلحن فيه العامة ، لأبي الهيذام كلاب بن حمزة العقيلي (ت ٣٠٠ هـ).
١٥) فائت الفصيح ، لمحمد بن عبدالواحد غلام ثعلب (ت ٣٤٥ هـ).
١٦) تمام فصيح الكلام ، لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) .
١٧) التنبيهات على أغاليط الرواة،لأبي القاسم على بن حمزة البصري (ت٣٧٥ هـ)
١٨) لحن العامة ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت ٣٧٩ هـ) .
١٩) التنبيه على حدوث التصحيف ، لحمزة بن الحسن الأصبهاني (ت ٣٥١ هـ)
٢٠) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبي أحمد الحسن العسكري (ت٣٨٢ هـ) .
٢١) تصحيف المحدثين ، لأبي أحمد بن الحسن العسكري (ت ٣٨٢ هـ) .
٢٢) ما تلحن فيه الخواص من العلماء،لأبي أحمد بن الحسن العسكري (ت٣٨٢هـ)
٢٣) لحن الخاصة ، لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري (ت ٣٩٥ هـ) .
٢٤) ذيل فصيح الكلام ، لأبي الفوائد محمد بن علي الغزنوي (ألفه سنة ٤٤٢هـ)
٢٥) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، لأبي حفص عمر مكي الصقلي (ت٥٠١ هـ) .
٢٦) الرد على تثقيف اللسان ، لإبراهيم بن إسحاق الأجدابي من علماء القرن السادس الهجري
٢٧) دره الغواص في أوهام الخواص ، لأبي محمد بن القاسم بن علي الحريري (ت٥١٦ هـ) .
٢٨) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي . (ت ٥٢١ هـ)
٢٩) ما تلحن فيه العامة ، لابن غياض بن أحمد أبي الخير الكفرطابي النحوي (ت ٥٣٩ هـ) .
٣٠) التكملة فيما يلحن فيه العامة ، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٣٩ هـ)
٣١) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان ، لمحمد بن أحمد بن هشام اللخمي (ت ٥٧٧ هـ)
٣٢) أغلاط الضعفاء من الفقهاء ، لأبي محمد عبدالله بن بري بن عبدالجبار (ت٥٨٢هـ) .
٣٣) تقويم اللسان ، لعبدالرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) .
٣٤) ذيل فصيح ثعلب ، للبغدادي (ت ٦٢٩ هـ)
٣٥) الجمانة في إزالة الرطانة ، لابن الإمام (ت بعد ٨٢٧ هـ)
٣٦) التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ، لابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ) .
٣٧) بحر العوام فيما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي (ت ٩٧١ هـ).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣٨) شرح درة الغواص ، للخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ).

هذه القائمة تعد أهم الكتب التي تناولت موضوع اللحن في القديم حتى منصف القرن الحادي عشر الهجري ، وبعض هذه الكتب مفقود .

ثم نأتي بعد ذلك إلى القرنين الحادي عشر والثاني عشر ، فلا نكاد نعثر فيه على مجهودات في التصحيح اللغوي ذات بال ، يقول الدكتور أحمد محمد قدور : ((ولذلك لم نستطع أن نسجل تصنيفاً يمكن ضمه إلى البحث بعد القرن العاشر سوى شرح الخفاجي لدرة الغواص))[١] .

كما أننا نجد أن عالماً كالألوسي ، وهو من علماء القرن الثالث عشر ، لم يجد مؤلفاً جديراً بالشرح غير شرح الخفاجي ، ويعد الخفاجي من علماء القرن الحادي عشر ، ثم ننتقل بعد ذلك إلى القرن الثالث عشر ، وهو بداية ما اصطلح عليه بالعصر الحديث ، يقول الدكتور عبدالفتاح سليم : ((ومن هنا فتقسيمنا هذا لدراسة الانحرافات اللغوية مبناه على ما اصطلحوا عليه من التحديد الزمني للعصر القديم والعصر الحديث ، ومن أن العصر الحديث يبدأ بالحملة الفرنسية على مصر عام ١٢٢٦هـ / ١٨٩٧م))[٢].

وأول كتاب نعتد به ويكون منطلقاً في موضوع التصحيح اللغوي الحديث هو كتاب كشف الطرة عن الغرة لأبي الثناء شهاب الدين الألوسي (١٢١٧هـ - ١٢٧٠هـ) .

وقد جزم بذلك الدكتور مصطفى جواد ، ولم ينازعه في ذلك أحد ، يقول : ((وأما البحث اللغوي الخاص بالمفردات من معانيها الأصلية ، فأول من ألف فيه في أيام النهضة الحديثة السيد شهاب الدين أبو الثناء محمود بن عبدالله الألوسي ثم البغدادي (١٢١٧هـ - ١٢٧٠هـ) ، واسم تأليفه كشف الطرة عن الغرة))[٣].

ثم تلاه بعد ذلك اليازجي المتوفى سنة ١٣٢٤هـ بمجهودات في التصحيح اللغوي في مجلة الضياء التي أنشأها في مصر وضمنها عدة مقالات في التصحيح اللغوي ، ثم قام مصطفى توفيق المؤيدي بجمع هذه المقالات في كراس خاص ، وأطلق عليه اسم " لغة الجرائد" .

---

(١) قدور ، أحمد محمد ، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري ، ط١ ، ١٩٩٦ ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق : ٥٦ .

(٢) سليم ، عبد الفتاح ، اللحن في اللغة ، ط١ ، ١٤٠٩ ، دار المعارف ، القاهرة : ٢/٢٧٣ .

(٣) جواد ، مصطفى ، المباحث اللغوية في العراق ، ط٢ ، ١٣٨٥ ، مطبعة العاني ، بغداد : ٥٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد ثارت حول هذا الكتاب ضجة لغوية بين ناقد ، وشارح ، ومبوب[١] ، ومعلق ؛ ثم جاء بعد ذلك كتاب " حول الغلط والفصيح" لأحمد أبي الخضر منسي ، ثم تلاه كتاب أسعد داغر "تذكرة الكاتب" ، ثم توالى بعد ذلك التأليف في التصحيح اللغوي سواء في مقالات في الجرائد، أو في مؤلفات خاصة ، أو مضمومة مع مباحث لغوية أخرى .

إن التأليف في التصحيح اللغوي في العصر الحديث لم يكن محصوراً في جماعة معينة ، مثل اللغويين فقط ، ولا في مكان معين فقط ، ولا كتب معينة ، بل شمل ذلك جماعات وأفراداً ومؤسسات في جميع أقطار العالم العربي ، من لبنان ، ومصر ، والعراق ، والحجاز ، وغيرها من الأقطار العربية ، فثارت الغيرة في نفوس أبنائها وعلمائها على هذه اللغة ، حتى دخل هذا المجال كثير من المتخصصين وغير المتخصصين .

فظهر في لبنان شاكر شقير اللبناني (ت ١٨٩٦) ، واليازجي المولود في بيروت المتوفى سنة ١٩٠٦ ، وأسعد داغر المولود في لبنان ، وتعلم بها ثم انتقل إلى مصر وعمل بها ، وإبراهيم المنذر المولود في (المحيدثة) بلبنان ، والغلاييني .

وظهر في سوريا الشيخ عبدالقادر المغربي ، وصلاح الدين الزعبلاوي .

وظهر في مصر الشيخ محمد على النجار ، وأحمد أبو الخضر منسي ، وأحمد العوامري وعباس أبو السعود .

وظهر في العراق معروف الرصافي ، والأب انستاس الكرملي ، وكمال إبراهيم وإبراهيم السامرائي .

وفي المملكة العربية السعودية أحمد عبدالغفور عطار ، وعبدالقدوس الأنصاري ، وأبو تراب الظاهري ، ويحيى المعلمي .

وقد ظهر بعض من هؤلاء المصححين في فترة كانت اللغة العربية تعاني من الانحطاط ، والتأخر ، وغلبة العامية ، وقلة علماء اللغة ، فكان لهم جهود كبيرة في إحيائها ، وإعادة قدر كبير من مكانتها عند العوام ، وحتى نتعرف على مقدار هذا الجهد ومدى إسهامه ، يلزمنا التعرف على الأوضاع الاجتماعية واللغوية والسياسية التي كانت سائدة في فترة نهاية القرن الثاني عشر الهجري وبداية القرن الثالث عشر الهجري ، التي بدأت فيها بواكير النهضة في مختلف المجالات في العالم العربي ، ومنها النهضة اللغوية ، التي نشط فيه الدرس اللغوي العربي

---

(١) وهو ما عمله جرجي جنن البولسي في كتاب " مغالط الكتاب ومناهج الصواب ".

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أن معالجة موضوع التصحيح اللغوي لم يكن مقصوراً على كتب معينة ، بل جميع كتب النحو والصرف واللغة والمعاجم ، مارست التصحيح اللغوي بشكل أو بآخر ، فما فتئت تنبه على ما شذَّ عن الصواب أثناء حديثها عن المسائل النحوية والصرفية واللغوية ، وكذلك المعاجم نبهت على كثير من هذه الأشياء ، كما شمل هذا الموضوع كتباً كثيرة منها ما تخصص في هذا الفن ، وقصر همته عليه ولم تخالطه مباحث أخرى ، ومنها ما ضُمِّن مباحث في التصحيح اللغوي تقل وتكثر وتقرب وتبعد عن التصحيح اللغوي كل كتاب حسب موضوعه ومنهجه ، وما ذاك إلا دليل على أهمية هذا الموضوع ، والعناية التي يوليها مَنْ طَرَق مجال اللغة العربية .

أما الكتب التي تناولت موضوع التصحيح اللغوي في العصر الحديث فهي نوعان :

النوع الأول : كتب كان اهتمامها الأول هو التصحيح اللغوي ، حيث قامت بجمع الألفاظ والاستعمالات اللغوية ثم قامت بمعالجتها من حيث الخطأ والصواب ، ولم تخلط مع هذا الموضوع شيئاً آخر من قضايا اللغة ، فهذا النوع من الكتب سميناه الكتب المتخصصة في التصحيح اللغوي ، وهي التي تقع في مرمى اهتمامنا ، وقد قمنا بجمع جملة صالحة من هذه الكتب لتقوم عليها الدراسة ، ولم نستقص جميع ما ألف في هذا الفن من هذه الكتب لصعوبة ذلك وكثرته ، ولأن ما حصلنا عليه من كتب يفي بالغرض ، ومن هذه الكتب ما يلي :

١- كشف الطرة عن الغرة لأبي الثناء محمود بن عبدالله الآلوسي .

٢- لغة الجرائد لإبراهيم اليازجي .

٣- مغالط الكتاب ومناهج الصواب لجرجي جنن البولسي .

٤- النظم الشجي في أغلاط اليازجي لإنستاس الكرملي .

٥- لف القماط لصديق بن حسن خان القنوجي .

٦- لسان غصن لبنان لشاكر شقير .

٧- دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة لمعروف الرصافي .

٨- تذكرة الكاتب لأسعد داغر .

٩- إصلاح الفاسد من لغة الجرائد لمحمد سليم الجندي .

١٠- كتاب المنذر لإبراهيم المنذر .

١١- نظرات في اللغة والأدب للشيخ مصطفى الغلاييني .

١٢ – أغلاط الكتاب لكمال إبراهيم .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٣- أغلاط الكتاب لبهجة الأثري .
١٤- عثرات اللسان في اللغة لعبدالقادر المغربي .
١٥- لغويات لمحمد علي النجار .
١٦- محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة لمحمد علي النجار .
١٧- أخطاء لغوية شائعة وتصويباتها أحمد عز الدين البيانوني .
١٨- حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب لأحمد أبي الخضر منسي
١٩- قل ولا تقل للمكتب العربي لتنسيق التعريب بالرباط .
٢٠- الهداية إلى ضوابط الكتابة لإبراهيم عبدالمطلب .
٢١- من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة للدكتور محمد أبو الفتوح شريف .
٢٢- الاستدراك على كتاب قل ولا تقل لصبحي البصام .
٢٣- الكتابة الصحيحة لزهدي جار الله .
٢٤- لغتنا الجميلة من نشر مؤسسة تشرين للصحافة .
٢٥- تصويبات لغوية لمحمود شاكر سعيد .
٢٦- أزاهير الفصحى في دقائق اللغة لعباس أبي السعود
٢٧- الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب الأدباء والإذاعيين لمحمد أبي الحسن .
٢٨- قوصرة الثمرات لمحمد جبر التميمي .
٢٩- أخطاء لغوية لعبد الحق فاضل .
٣٠ – الأخطاء السائرة في اللغة العربية لخالد قوطرس وعبداللطيف الأرناؤوط
٣١- لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط للدكتور إبراهيم دروديري .
٣٢- معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني .
٣٣-كبوات اليراع لإبي تراب الظاهري .
٣٤- لجام الأقلام لإبي تراب الظاهري .
٣٥- أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين للدكتور أحمد مختار عمر .
٣٦- تهذيب اللسان وتقويم البنان لمختار أحمد العيساوي .
٣٧- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني .
٣٨- تقويم اللسانين لمحمد تقي الدين الهلالي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣٩ – أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة للدكتور عبدالعزيز مطر .

٤٠ - قل ولا تقل لمصطفى جواد .

٤١ - أخطاء مشهورة ومناقشات لغوية ليحيى المعلمي .

٤٢ -مسرح الأخطاء الشائعة لمحمود عبده فريحات .

٤٣ - هكذا تنطق الأسماء لمحمد إبراهيم سليم .

٤٤ -صون اللسان عن الزلل في لغة القرآن لمحمد الحسيني يوسف .

٤٥ - أخطاء ألفناها لنسيم نصر .

٤٦ - أخطاء مستورة في لغة كتابنا لقسطنطين ثيودوري .

٤٧ - قل ولا تقل عند قدامى اللغويين والمجتهدين من المجمعيين بمصر المحروسة لمحمد إبراهيم سليم .

٤٨ - الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر لمحمود إسماعيل عمار .

٤٩ - دليل الأخطاء الشائعة في الكتابة والنطق لمروان البواب وإسماعيل مروه .

٥٠ - ما تلحن فيه الصحف لمحمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى ومحمد بن عبدالله سعادة وسيد بن أحمد بن عبدالواحد أبي حطب.

٥١ – العربية الصحيحة لأحمد مختار عمر

٥٢ - قل ولا تقل لقاسم محمد عبدالله العامر .

٥٣ - موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة للدكتور على جاسم سليمان.

٥٤ - تطهير اللغة لمحجوب محمد موسى .

النوع الثاني : وهي كتب لامست شيئاً من موضوع النوع الأول ، لكنها لم تقصر همتها على هذا الموضوع بل كان التصحيح اللغوي موضوعاً من موضـــوعات الكتاب المتعدده ، وقد اختلفـــت كمية الصفحات التي شغلها التصحيح اللغوي من كتاب لآخر حسب الوجهة العامـــة وغـــــرض المؤلف ، وسمينا هذا النوع بالكتب غير المتخصصة في التصحيح اللغوي و لم ندخلها في الدراسة الـــتي نقـــوم بها وإن كانت لا تجانب مرمى اهتمامنا ؛ ولكن الذي جعلنا نشير لهذه الكتب أثناء الحديث عن كتب التصحيح اللغوي الحديثة أمران :

الأول : هو إظهار حجم الاهتمام بموضوع التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، حتى أنه بات يشغل حيزاً لا بأس به في كتب كثيرة من كتب اللغة الحديثة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثاني : أنني وجدت بعضاً من كتب التصحيح اللغوي الحديثة [١] ، تشير إلى بعض من تلك الكتب أثناء تخطئتها ، وتظهر لها دوراً في التصحيح اللغوي ؛ وللحقيقة فإن بعضاً من الكتب غير المتخصصة في التصحيح اللغوي الحديثة كانت أفضل من بعض الكتب التي اقتصرت على الصحيح اللغوي ، وكانت أوفى منها وأقوم ، ومن هذه الكتب ما يلي :

١. لغتنا الجميلة لفاروق شوشه
٢. في التحليل اللغوي والأخطاء الشائعة للأستاذ الدكتور زين كامل الخويسكي
٣. فقه اللغة وخصائص العربية لمحمد المبارك
٤. فن الكتابة الصحيحة للدكتور محمود سليمان ياقوت
٥. موسوعة الإملاء والإعراب للدكتور محمد محمود واليقانا الوارديني
٦. في أساسيات اللغة العربية للدكتور عبد العزيز نبوي

وليست هذه الكتب فقط التي اهتمت بالتصحيح اللغوي ، ولكن وجدت أن هذه القائمة قد اهتمت بالتصحيح اللغوي أكثر من غيرها .

(١) خطأ إميل يعقوب مازن المبارك في بعض تخطيئاته في كتابه : نحو وعي لغوي ، وهذا الكتاب ليس من الكتب المتخصصة بالتصحيح اللغوي ، انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة ، ط١، ١٩٨٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت : ١١٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأوضاع السائدة للغة العربية عند بداية العصر الحديث

ليس بمقدورنا أن نتكلم عن الأوضاع اللغوية والثقافية والعلمية في العالم العربي في القرنين الثاني عشر والثالث عشر بمعزل عن الأوضاع العامة من سياسية واقتصادية واجتماعية ، فهي مترابطة بعضها ببعض ويؤثر كل عنصر على الآخر ، فالأوضاع السياسية المتردية والسيئة أثرت بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية للعالم العربي ، والأوضاع الاقتصادية المتردية والسيئة كان لها أثرها الواضح في إبقاء العالم العربي في حالة من التأخر الاجتماعي والثقافي ، حيث هجر الناس العلم والتعليم ، وعادوا إلى الحياة البدائية جرياً وراء لقمة العيش وتوفير المتطلبات الضرورية للحياة ، فعادت الأمية جذعة ، وصار الجهل سمة عامة في العالم العربي ضارباً أطنابه في كل مكان .

غير أن ما يعنينا هنا هي الأوضاع التي لها علاقة مباشرة باللغة العربية ، وبخاصة ماله علاقة بموضوع التصحيح اللغوي .

فالأوضاع التي لها علاقة بموضوع التصحيح اللغوي لم تكن وليدة العصر الحديث وإنما هي نتاج فترة زمنية قبله من التخلف والتردي والانحطاط فمنذ قرون عدة سابقة والمنحى الذي يمثل التقدم العلمي والثقافي واللغوي في هبوط إلى أن بلغ منتهاه في نهاية القرن الثاني عشر الهجري –منتصف القرن الثامن عشر الميلادي – وتولدت منه هذه الأوضاع التي كان لها علاقة مباشرة بموضوع التصحيح اللغوي وكانت سبباً في وضع اللغة بشكل عام ، فقد كانت اللغة في القرون الثلاثة السابقة للعصر الحديث متردية ومنحطة ، يقول : محمد ضاري حمادي :((لقد مرت العربية في القرون الأخيرة بحالة من التردي على ألسنة الخواص – بله العوام – وفي أقلامهم حتى أن من كان يعرف الكتابة منهم كان يكتب العامية بالأحرف العربية)) (١) ، وقد وصف جرجي زيدان لغة علماء مصر في القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي ، بأنها تكاد تكون عامية قائلاً : ((فلم ينقض القرن الثامن عشر حتى صارت لغة الكتابة أشبه بلغة العامة لركاكة عباراتها مع ما فيها من الألفاظ الأعجمية والعامية))(٢) .

وقد كانت هناك أسباب عدة أدت إلى هذا الوضع وإلى التدهور بعد أن بلغت اللغة العربية أوج عزها ومجدها في عصور ماضية ، ومن هذه الأسباب الجهل والأمية فقد فُقد التعليم ، وانتشر

---

(١) حمادي ، محمد ضاري ، حركة التصحيح اللغوي الحديثة ، ط١ ، ١٩٨١ ، دار الرشيد ، بغداد : ٢٤ .

(٢) زيدان ، جرجي ، اللغة العربية كائن حي ، مراجعة مراد كامل ، دار الهلال : ١٣٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجهل وهجر الناس العلم ((وقد زار فولني – الفيلسوف الفرنسي - مصر وبلاد الشرق ، وتركيا في خريف القرن الثامن عشر فهاله ما ألفاه بها من الجهل والفساد الذي استشرى في كل مكان ، حتى قال : الجهل عام في هذه البلاد ، وفي كل بلد تابع لتركيا ، وقد عم كل الطبقات وتجلى في كل العوامل الأدبية ، وفي الفنون الجميلة ، حتى الصناعات اليدوية ، تراها في حالة بدائية ويندر أن تجد في القاهرة من يصلح الساعة ، وإذا وجد فهو أجنبي)) (١) .

ولقد كان من أسباب هذا الجهل والأمية التجهيل المتعمد الذي مارسه الأتراك ضد العرب ولغتهم وثقافتهم ، فلقد كان العهد العثماني محنة قاسية امتحن بها العالم العربي وعانى من آثارها زماناً طويلاً ، كذلك فشت العامية بشكل كبير جداً حتى كادت الفصاحة تندثر في كثير من المناطق العربية وكانت الخطب ركيكة والمكاتبات كذلك .

وقد انعكس الجهل والعامية على اللغة العربية تحدثاً وكتابة ظهر أثرهما حتى ألسنة المتأدبين والمتعلمين .

كما كان للاستعمار دور كبير في ذلك ، فبعد أن انحسر النفوذ التركي عن العالم العربي ، مني العالم العربي بمصيبة هي أشد أثراً ووقعاً على الأمة من الأتراك ، ألا وهو الاستعمار الأجنبي القادم من دول أوربا مثل فرنسا وانجلترا وإيطاليا والبرتغال وغيرها من الدول الاستعمارية ، التي غزت العالم العربي والإسلامي بالقوة ونهبت ثرواته ومارست أنواعاً كثيرة من التجهيل والتضليل .

وقد تكلمت كتب التصحيح اللغوي الحديثة عن الاستعمار بوصفه أحد أهم عوامل انحدار اللغة وانحطاطها ؛ حيث قامت هذه الدول بكثير من الممارسات لتكريس الجهل والأمية والعامية في المناطق التي احتلتها ، وحاولت في مقابل ذلك إفساح المجال للغاتها ، وثقافاتها لكي تزدهر ، وتحل محل اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية ، بل ذهبت بريطانيا إلى أبعد من ذلك في مصر من الترويج للعامية ، واستبدال الحرف اللاتيني بالحرف العربي واتخذت لها عملاء يروجون لتلك الأفكار .

وكان ممن شدد النكير على الاستعمار ودوره في إفساد اللغة الدكتور محمد تقي الدين الهلالي ، فقد ذكر في أكثر من موضع دور الاستعمار في إشاعة الخطأ ونسبته إليه فقال : ((الكاف الدخيلة الاستعمارية . . . وأما تسميتها استعمارية فلأنها دخلت في الإنشاء العربي مع دخول الاستعمار البلدان العربية)) (٢) .

---

(١) الأغاني ، سليمان ، الأدب العربي في العصر الحديث ، ط١ ، ١٩٦٠ : ٧، ٨ .

(٢) الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين ، ط٢ ، ١٤٠٤ ، مكتبة المعارف ، الرباط : ١٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يقول الدكتور عبدالجبار القزاز : ((وفي العراق – حيث تعنى هذه الرسالة بدراساته اللغوية – كانت الآثار الأجنبية واضحة في لغة أبنائه وهو كغيره من أقطار الأمة التي وقعت تحت سيطرة الأجنبي مدة ليست بالقصيرة)) (١) .

ولى القرن الثاني عشر الهجري ، وبدأت تباشير القرن الثالث عشر الهجري تلوح حاملة معها إضاءات نهضة واسترداد لمجد ماض ، فقد تشكلت عوامل جديدة لنهضة لغوية شاملة ، بدأت في نهاية الربع الأول من القرن الثالث عشر الهجري - منتصف القرن التاسع عشر الميلادي - وكان هذا مفتتح طريق جديدة تشقها هذه اللغة العريقة ، التي أثبتت تجارب التأريخ قدرتها على نقل الفكر واستيعاب الحضارة ، فبزغ نجم أولئك الكتاب البارعين ، والشعراء البلغاء في هذه النهضة ، فنالت اللغة العربية نصيباً من الاهتمام على عدة مستويات وأصعده من ذلك المستوى التعليمي في المدارس والكليات والجامعات ، وكذلك على مستوى وسائل الأعلام المقروءة والمكتوبة ، مما عكس أثراً جيداً كان من نتائجه حركة التصحيح اللغوي وظهور الكتب والمؤلفات والبحوث والمناقشات على صفحات الصحف والجرائد والمجلات .

ويكفي للتدليل على هذا النهوض السريع تلك المقارنة التي عرضها نجيب الشوشاني عام ١٣٠٩هـ/١٨٩٢م في خطبة له عنوانها (حالة الأقلام في هذه الأيام) ، وخلص فيها إلى أن التفاوت بين حالة الأقلام في ذلك العام ، وحالتها قبله بثلاثين سنة شاسع كبير ، وأن لغة الكتابة خلالها قد قطعت شوطاً بعيداً (٢).

وكان لهذه النهضة اللغوية وخاصة التصحيح اللغوي عوامل ساعدت في ظهور نهضة التصحيح اللغوي الحديث . وقد كان من أهم عوامل الازدهار انتشار التعليم ، فقد عمت العالم العربي بأجمعه نهضة تعليمية كبيرة في جميع المجالات ، فبدأت حركة بعث التراث وإحيائه ، حيث كان انتشار التعليم في البلدان العربية عاملاً كبيراً في أن تستعيد اللغة العربية مكانتها اللائقة بها على صعيد الكتابة والقراءة والتحدث ، فكانت لغة التعليم الأساسية في البلدان العربية هي اللغة العربية الفصيحة .

كما كان لتحرر البلدان العربية من ربقة المستعمر دور كبير في نهوضها امتد أثره إلى اللغة العربية وتعليمها وتعلمها .

---

(١) القزاز ، عبد الجبار جعفر وهيب ، الدراسات اللغوية في العراق ط١ ، ١٩٨١، دار الرشيد ، بغداد ، ٩١-٩٢ .

(٢) انظر : حمادي ، محمد ضاري ، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٢٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكـــان لتطور وسائل الإعلام وتولي أمورها رجالٌ أكفياء وخاصة الصحف والجرائد أهميـــة كبيرة ، فقد كانت من أهم عوامل نهضة الأدب واللغة ، وكانت من أهم الوسائل التي ساندت عملية التصحيح اللغوي ، يقول مصطفى المؤيدي: ((ومرت على ذلك السنون تتلو السنين ، إلى أن أفضينا إلى هذا العهد الذي هبت فيه من رقادها ، بفضل من تولوا أمر قيادها ، فيجددون معالم اللغة بعـــد الدروس ، وعادت الأقلام إلى الاستنان في حلبات الطرود ، وكثر عندنا عدد الكتـــاب والقـــراء ، وانتشرت المطابع والجرائد إلى ما يفوق حد الإحصاء))[١] .

كما كان لدعم الحكومات العربية فضل كبير في الاهتمام باللغة العربيـــة ، و كـــان العامـــل القـــومي مؤثراً في هذا المجال ، حيث أولت هذه الحكومات اللغة العربية اهتماماً كبيراً ، فقد كانت اللغة الرسمية لهذه البلدان ، ومُكِّن لها في وسائل الإعلام وفي الخطاب السياسي والديني باعتبار ذلـــك أمراً قومياً ودينياً ، فكان على أي متحدث أن يتحدث باللغة العربية الفصيحة ، كذلك ساعدت على إنشاء المجامع اللغوية التي تهتم باللغة العربية وقضاياها ، وفرضتها في دور التعليم ، وهذا أمـــر يطـــول الكلام فيه ، إذ إن كل بلد كان له مجهوده الخاص في هذا المجال .

---

(١) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول :

اللغة وخصائصها

١-١: نمو اللغات البشرية الطبيعية

١-٢ : الازدواجية اللغوية وخصوصية العربية وعلاقتها بتطور اللغة

١-٣ : علاقة النمو والتطورات اللغوية بالتصحيح اللغوي

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١-١ : نمو اللغات البشرية الطبيعية

يقرر علم اللغة الحديث بعض الحقائق ، التي أصبحت في حكم المسلمات فيما يتعلق باللغة عامة بوصفها ظاهرة إنسانية لا يمكن لأي مجموعة بشرية أن تتواصل دون استعمالها ، ومن ضمن هذه الحقائق ما يلي : -

الحقيقة الأولى :

أنه لا يمكن لأي لغة في العالم أن تنشأ في فراغ ، ولابد لأي لغة من مجتمع تنمو فيه وتزدهر .

الحقيقة الثانية :

أنه لا يمكن أن تولد اللغة مكتملة في شكلها النموذجي الراقي ، بل لابد أن تمر كل لغة بعدة أطوار ، حتى تصل إلى مراحلها المتطورة .

الحقيقة الثالثة :

أن بقاء أي لغة على وضع واحد ، دون تغير ، سواء أكان في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أمر مستحيل ، وخاصة إذا مر عليها فترة طويلة من الزمن ، إذ لابد لها من التغير ، الذي يعد سنة من سنن اللغات ، لا تشذ عنه أي لغة في العالم ، وهذه العملية التي هي التغير قد تكون في الاتجاه الإيجابي بحيث تزدهر ، وتكون في وضع أفضل مما كانت عليه في فترة سابقة ، من حيث انتشارها ، واتساع رقعة امتدادها ، وسهولة تعلمها ، وزيادة ثروتها ، إلى غير ذلك من الأمور الإيجابية التي تحمد في أي لغة ، وقد يكون التغير في الاتجاه العكسي ، أي الاتجاه السلبي للغة ، بحيث تنحدر هذه اللغة ، فتتقلص وتبدأ تدب فيها عوامل الانحسار ، وتظهر عليها مظاهر الشيخوخة ، فنجد أنها تتقهقر أمام مد لغة أخرى ، أو لهجة متنامية ، فيقل عدد المتكلمين بها ، وتنكمش شيئاً فشيئاً ، لتنحصر في مجالات معينة فقط ، إلى أن تنعزل عن المجتمع ، ويكون ذلك إيذاناً بموتها .

ويعبر علماء اللغة عن هذا التغير بمصطلح التطور، وهم يقصدون به انتقال اللغة من طور إلى طور آخر ، بصرف النظر عن اتجاه هذا التطور ، أكان سلبياً أم إيجابياً ، على أن إطلاق المصطلح في بعض الأحيان يدل على الاتجاه الايجابي أكثر من دلالته على التغير السلبي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحقيقة الرابعة :

أن اللغة الحية هي اللغة التي تنمو وتتطور وتواكب عصرها ، ولا تقف متحجرة عاجزة أمام ما يواجهها من تحديات ، فإما أن تواكب هذا التطور وتحتويه وتجيِّره لصالحها ، وإما أن يوهنها ويفت في عضدها ، ويجعلها في مهب الريح وعرضة للزوال.

الحقيقة الخامسة :

أن أبناء اللغة هم من ينهض باللغة ؛ فبهم تحيا وبهم تزدهر ، وعلى ألسنتهم تبقى ، فإذا أدركوا قيمة لغتهم وأسرارها ، وأدركوا قيمتها في ضروريات حياتهم ، استطاعوا أن يوائموا بينهما ، في سعي دائم لضبطها وتحسينها والارتقاء بها ، وإذا فشلوا في ذلك غلبتهم التحديات التي يواجهونها وتواجهها لغتهم .

وانطلاقاً من هذه الحقائق تتكشف لنا حقائق أخرى تفيد كل لغة منها على حده وتلامس خصوصية كل لغة أيضاً ، فإن نمو اللغة دليل على حيوية هذه اللغة ، وعدم توقفها عند نقطة معينة من الزمن فتبقى في نمو دائم وتطور مستمر حتى في فترات تخلف المجتمع المتوسل بها مما قد يعتبره حماتها ضعفاً وتأخراً على المستويين اللفظي والجمالي ، والسبب أنه لا إمكان لوقف حياة أي مجتمع ما لم يكتب عليه الفناء ، ولا إمكان كذلك للنظر إلى اللغة في غياب حال هذا المجتمع ، والعوامل الفاعلة فيه سلباً وإيجاباً ، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية .

إن اللغة -أية لغة -تكتسب الجديد في سياق تطورها وتتعرض للتغير الذي يمس دلالة مفرداتها المرتبطة - لاشك - بالزمن الذي توجد فيه ، ويمس كذلك ألفاظها ، وربما معاني هذه الألفاظ ، وشكل العلاقات التي تجمعها ، وهو أمر محمود ما لم يصب بنياتها الأساسية وينقلها إلى ما يشوه ملامحها أو يبدل تلك الملامح .

واللغة التي تكون من هذا النوع هي التي يكون نظامها مرناً بحيث يسمح لها أن تستوعب هذا التغير وأن تحتويه ، ولذا فإنها لا تقف طويلاً في انتظار ابتكار الألفاظ أو الاستعمالات أو الأساليب ، التي يفرضها عليها شدة الصراع ، وسرعة المتلاحقات في حياة متكلميها ، فتوفي لهم بما يحتاجونه من الألفاظ والمعاني للتعبير عن أفكارهم وأحاسيسهم ، وما يحدث في حياتهم الاجتماعية والسياسية والثقافية ، وحتى الروحية .

إن غناء معجم أي لغة لا يمنعها من التزود بما يسد نقص هذا المعجم ، فالغنى ليس بكثرة الألفاظ ، ولكن بمدى وفاء هذا المعجم بمتطلبات مستخدمي هذه اللغة واحتياجاتهم .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويرى علماء اللغة المحدثون أن هناك عوامل رئيسية تتحكم في عملية نمو اللغات وثرائها اللغوي ، ومن هذه العوامل ما هو داخلي يكمن في اللغة نفسها ، ومنه ما هو خارجي يدخل على اللغة من الخارج .

فنمو اللغة وازدهارها يتوقف على هذين العاملين ، فمتى ما كانت العوامل الداخلية للغة مكتملة وقوية أوجدت فيها الحركة والنشاط الشبيه بنشاط باطن الأرض المضطرم ، الذي يبقي اللغة في حال نشاط دائم وتجدد ، فمن هذه العوامل الداخلية ؛ القياس الذي يمد اللغة بالتراكيب الجديدة ، والألفاظ المحدثة ، وذلك ضمن مألوف اللغة وقواعدها ، وما ألفه أبناؤها ، فيستطيع مستعمل اللغة أن يأتي بألفاظ جديدة لم يسمعها من قبل ، ولكنها على نظام ما سمعه ، ومتى ما كانت أنظمة اللغة مرنة وطيعة في هذا الأمر كانت قدرة المستعمل على التجديد والزيادة والإضافة إلى اللغة أكبر وأسرع ، وإذا كانت أنظمة اللغة غير مرنة ، ولا توفر قدراً كبيراً من المرونة للمستعمل فإن هذا العامل يفقد حيويته وتأثيره ، بل ربما يكون عامل إبطاء وتأخر ، وربما كان عامل هدم ، وذلك من خلال القياسات الخاطئة التي يقوم بها المستعمل ، والتي تدفعه تلك القيود للوقوع فيها .

على أن هناك من يرى أن القياس هو عامل نمو للغة من خلال زيادة ثروتها سواء أكان القياس خطأً أم صحيحاً ، وأن العلة في رفض هذا المقيس وطرده من اللغة هو صنع من نصبوا أنفسهم حماة للغة وليس لتفاهة هذا العامل .

ومن العوامل التي تزيد أيضاً ثروة اللغة الاشتقاق ، وتزهو كثير من اللغات التي تسمح أنظمتها اللغوية بالاشتقاق بهذا العامل لما يحققه من امتداد كبير واتساع للألفاظ مع زيادة في المعاني التي تحملها هذه الألفاظ ، فهو توليد لألفاظ جديدة محملة بمعان جديدة أيضاً .

ويتضامن الاشتقاق مع القياس لربط المستعمل والمخترع في اللغة بنظام لغته حتى لا يفسد نظامها بالمحاولات الخاطئة .

ويعد هذان العاملان من أقوى العوامل التي تزيد ثروة اللغة ، ثم تأتي عوامل أخرى هي أقل منها قيمة ، ولكنها لا تهمل عند الحديث عن عوامل نمو اللغة ، ومنها : النحت والارتجال ، فإنهما مما ينمي الثروة اللغوية ، ولكن إسهامها في هذه الثروة يتفاوت من لغة إلى أخرى حسب ما يسمح به نظامها اللغوي .

وهناك العوامل الخارجية التي تؤثر في اللغة ونموها فمن هذه العوامل : الاقتراض من اللغات الأخرى ، ويتوقف مدي فعالية هذا العامل ونسبة إسهامه على عدة أمور منها : قوة وتأثير تلك

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللغات ، ومقدرتها على اقتحام هذه اللغة ، والتأثير فيها واحتلال مكانة متميزة على ألسنة المتكلمين ، وأقلام الكتاب ، كذلك منها قوة هذه اللغة وقدرتها على الوفاء باحتياجات مستخدميها ، وفقر تلك اللغة وغناها ، كذلك تتحكم عوامل أخرى في ذلك ، مثل : العوامل السياسية والثقافية والاجتماعية ، في توفير البيئة المناسبة للغات الأخرى لمزاحمة اللغة الأصلية ، والتأثير فيها ، وعلى أقل قدر من تلك المؤثرات فإنه لم تخل لغة من لغات العالم من تأثرها باللغات الأخرى ، وتأثيرها في لغات أخرى ، فتدخل في هذه اللغات ألفاظ وتراكيب وأساليب ، لاشك في أنها زيادة في ثروة تلك اللغة .

كذلك تقف عدة عوامل مؤثرة في كمية هذا التأثير في هذه اللغة ، فنظام اللغة نفسه ، يمكن أن يقف عاثوراً أمام تأثر هذه اللغة بغيرها من اللغات ، ويمكن أن يحدد طريقة التعامل مع هذه التأثيرات ، كذلك تسهم نظرة أصحاب اللغة وخاصة المنتدبين حراساً عليها في قبول هذه التأثيرات ، أو رفضها .

على أن مستعمل اللغة قد يفرض عليه ما ليس له فيه خيار ، وقد يستحسن هذا الوافد وقد يجد نفسه مضطراً لقبوله ويبقى في النهاية إضافة في لغته قبلها أو ردها .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١-٢ : الازدواجية اللغوية وخصوصية العربية وعلاقتها بتطور اللغة

يقصد بالازدواجية اللغوية وجود أشكال متباينة من أشكال اللغة لدى المستخدم الواحد للغة ، يستخدمها في ظروف مختلفة ، وقد تكون الفوارق بين هذه الأشكال كبيرة جداً ، إلى درجة أن تُكوِّن هذه الأشكال لغات أخرى لا علاقة بينها ، وقد تكون قريبة جداً ، إلى درجة أنها تتحد في كثير من أنظمتها .

وعلم اللغة الحديث يقرر أن من سنن اللغة ، أن اللغة الكبرى أو الأم بفعل عوامل من داخل اللغة ، ومن خارجها تتشعب وتتحول إلى لهجات مختلفة ، كما أن العكس من ذلك يحصل ، فإن اللغة الفصيحة ربما تكون قد تكونت من لهجات سابقة ، أو أنها إحدى اللهجات التي تفرعت عن لغة أخرى ، وسواء أحصل هذا أم ذاك فإنه سوف يكون إلى جانب النظام اللغوي الرئيس نظام لغوي آخر ، لأن عوامل التطور التي تطرأ على اللغة تكون عدة مستويات تكون في بدايتها غير ملاحظة ، ومع مرور الزمن تبدأ بالتباين إلى أن تصبح الفروق واضحة تماماً ، وهذا يعتمد على عوامل كثيرة ، وقد تأخذ هذه العملية وقتاً طويلاً جداً ، أو وقتاً أقل من ذلك ، ويبدأ مستخدم اللغة يدرك أنه يستخدم نظاماً لغوياً ، إما إنه رئيس ، وإما غير رئيس ، وهذا يحدث في جميع لغات الدنيا وشعوبها ، فإذا كانت الدولة تضم مجموعة من الأعراق مختلفي اللغات فإنها تحاول بقدر الإمكان أن تجعل لها لغة رسمية تكون هي المقدمة في التعليم وفي مخاطبة الدول الأخرى ، ويخاطبها الآخرون بهذه اللغة ، وتجعل ما عداها من اللغات لغات محلية ، ونجد أن أكثر أفراد هؤلاء الشعوب وخاصة المتعلمين منهم يتقنون اللغة الرسمية إلى جانب لغتهم المحلية ، وهو ما يعبر عنه بـ " الازدواجية اللغوية " .

أما ما يختص باللغة العربية فقد قرر بعض من الباحثين أن هذه الظاهرة موجودة في اللغة العربية منذ أمد بعيد ، وأن هذه الظاهرة موجودة حتى في عصر ازدهار الفصحى ، فقد كان هناك ما يعرف باللغة الأدبية المشركة التي تتخذ لغة للشعر والوفادة والمنافرات وغيرها ، وهناك إلى جانبها لهجات أخرى تخص كل قبيلة على حدة ، وإن اهتمام الرواة باللغة الأدبية المشركة ، وإهمالهم للهجات تظهر للناظر من بعيد أن جميع العرب وخاصة في الجاهلية كانوا يتكلمون لغة واحدة ، هي التي نقل بها إلينا هذا التراث ، ونزل بها القرآن الكريم ، يقول رمضان عبدالتواب : ((ولعل أوضح الأدلة على أن

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العربية الفصيحة لم تكن سليقة لكل العرب ، تلك الروايات الكثيرة التي تشير كلها إلى وقوع اللحن من العرب قبل الإسلام وبعده))[١] .

ويقول : ((فإننا نعترف أن العرب قبل الإسلام كان لهم أدبان : هذا الأدب الذي نعرفه ، و أدب آخر شعبي ، يعرض لفكاهتهم ودعاباتهم وقصصهم و أمورهم العادية ، ويتضمن خصائص لهجة التخاطب في كل قبيلة))[٢] .

ويرى إميل يعقوب أن الفصحى والعامية التي نعنيها في هذا البحث ، غير بعيده ، فقد نشأت منذ نشوء العامية نفسها أي في عصر الفتوحات الإسلامية الأولى بعد اختلاط العرب بالأعاجم ، لكن هذه العامية ((لم تتميز عن الفصحى بشكلها الواضح إلا بعد فترة من الزمن استطاعت خلالها أن تتسم ببعض السمات في المادة الصوتية ، وصوغ القوالب وتركيب الجمل ، والقواعد النحوية ، والمادة اللغوية ، وطرائق التعبير ، وقد أشار الجاحظ إلى هذه العامية عندما تكلم عن لغة المولدين والبلديين))[٣]

في حين أن غيره يرى أن هذه الظاهرة موجودة عند العرب منذ أمد بعيد أي العصر الجاهلي حيث كانت لهم لغة أخرى غير اللغة الفصحى المشتركة ، يتكلمون بها في أحاديثهم وسمرهم ، يقول الدكتور خليل عمايره : ((وكان أحدهم إذا أراد أن ينظم شعراً للمنافسة به في الأسواق نظمه باللغة الأدبية المشتركة بين القبائل ، وإذا ما قال شعراً في قبيلته جاء به متفقاً مع لهجتهم وعادتهم اللغوية))[٤] ، غير أن الرواة لم يجمعوا لنا هذه اللهجات ، وما وصل إلينا إنما هو الشعر واللغة الأدبية المشتركة ، واطرحوا ما سوى ذلك من لهجات .

وبعد عصر التدوين والتقعيد ظهر للمهتمين بأمر اللغة عدة مظاهر تؤكد تطور اللغة وابتعادها شيئاً فشيئاً عن هذه اللغة المدونة والمقعَّد لها ، بحيث أصبح من السهل القول بأن هناك نظاماً أو شكلاً لغوياً أخر يباين النظام الرئيس صوتاً ونحواً وصرفاً ودلالة ، فحاولوا وسعهم للتصدي له وكبح جماحه ، إلا أن تيار هذا التغير كان أكبر منهم ، و كلما بعد الزمان زادت الشقة بين هذين النظامين إلى أن وصلنا إلى العصر الحديث ، وعندنا نظامان لغويان ، الأول يسمى اللغة العربية الفصحى ،

---

(١) عبد التواب ، رمضان ، فصول في فقه اللغة ، ط٢ ، ١٤٠٨ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة : ٩١ .

(٢) السابق : ٨٦ .

(٣) يعقوب ، إميل بديع ، فقه اللغة العربية وخصائصها ، ط٢ ، ١٩٨٦ ، دار العلم للملايين ، بيروت : ١٤٧ .

(٤) عمايره ، خليل أحمد ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ط١ ، ١٤٠٤ ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جده : ٣٠ ، ٣١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والثاني يسمى اللغة العامية ، الأول مقصور على فئة معينة من الناس ويحتاج إتقانه إلى عملية تعلم وتعليم كلغة ثانية للمستخدم ، والثاني لغة العامة والشارع والسمر والحديث بين الناس ، وبينهما من الاختلافات ما تجعل أصحاب النظام الثاني في انقطاع لغوي ومعرفي عن النظام الأول ، بل يحتاج التواصل معه إلى عملية تعلم وتعليم مضنيتين تستغرقان وقتاً ليس بالقصير ، مما جعل بعض الباحثين يقول بالازدواجية اللغوية ، أو الثنائية اللغوية لدى العربي .

وقد تكلم كثير من الكتاب والباحثين في اللغة العربية ، وحتى الشعراء عن هذه الازدواجية في اللغة العربية لإثبات هذه الازدواجية في اللغة العربية أو نفيها ، منوعين في ذلك المصطلحات ، فهناك ازدواجية أو تعدد مستويات أو انفصام لغوي أو ثنائية ، وكان حديث بعضهم يصدر عن عاطفة لا عن درس علمي جاد ، وقد كتب أحمد عبدالغفور عطار مجموعة مقالات عن هذا الموضوع ، راداً على من يقول بازدواجية اللغة العربية ، وأنها تهم من اتهامات أعداء العربية ، يقول : ((ازدواجية اللغة يقصدون بها ازدواجية اللغة العربية ، وهي من اختراع أعداء الفصحى العربية الحاقدين عليها ، ومعنى هذه الازدواجية عندهم أن العرب في هذا العصر يتكلمون لغة ويكتبون بأخرى ، يتكلمون العامية ويكتبون الفصحى)) (١) .

إن علم اللغة الحديث يقر الازدواجية اللغوية ليس في اللغة العربية فقط ، بل في جميع لغات العالم ، ويقر بوجود عدة مستويات للغة في إطار اللغة الواحدة ، وما يحصل لأي لغة في العالم بناءً على هذه الحقيقة يحدث للغة العربية ، وأن بداية تكون الازدواجية هو انحرافات عن سنن اللغة الأم ، من قبيل الأخطاء الشائعة وتحريفات في الأصوات والدلالة والنحو والصرف.

إلا أن نظرة المهتمين باللغة العربية والمشتغلين بها قد تباينت ، ففريق يرى أنها من دلائل تحضر الإنسان ، إذ إنها نوع من أنواع التطور الذي يحدث للغة والإنسان كذلك ، ولا ضير منها ولا خطر على اللغة الفصيحة من اللغة الأخرى ، ولا بأس من إفساح المجال لها ولأدبها .

وفريق آخر ينظر إليها على أنها بلية عظيمة ، فاللغة العامية تستهدف القضاء على اللغة الفصيحة ، والحلول محلها ، وأن تاريخ اللغات يشهد بأنه لم تزاحم لهجة لغة رئيسة إلا تمكنت منها ، يقول الدكتور رمضان عبدالتواب : ((وهنا يحدث الصراع بين أنصار الشكل القديم وأنصار الشكل

---

(١) عطار ، أحمد عبد الغفور ، قضايا ومشكلات لغوية ، ، ط١ ، ١٤٠٢ ، تهامة للنشر والمكتبات ، جده : ٨٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجديد ، وبعد فترة يصبح قديماً ما كان بالأمس جديداً فيتصارع مع جديد آخر ، وتضمحل لغة العصر الأسبق وتندثر))(١)

وبناءً على ما تقرر في الحقيقة الثالثة التي ذكرناها سابقاً عن استحالة بقاء أي لغة على وضع واحد - صوتاً ونحواً وصرفاً ودلالة - خلال فترة زمنية طويلة أو قصيرة فإن اللغة العربية لا تخرق هذا الناموس اللغوي ، وأن التطور اللغوي لحقها وسيلحقها دون أدنى شك ، وقد كان اللغويون العرب القدماء على إدراك تام لهذه الحقيقة ، لكنهم كانوا يرون أن للغة العربية خصيصة وميزة ، تحتم على اللغة العربية أن تكسر هذا القانون أو الحقيقة اللغوية .

وهذه الخصوصية تتمثل بارتباط اللغة العربية بالقرآن الكريم ، فقد نزل القرآن الكريم بهذه اللغة في زمن كانت اللغة العربية الفصحى المشتركة فيه على وضع معين ، فنزل القرآن بهذه اللغة على وضعها الذي كانت عليه وقت نزوله ، وبما أن القرآن الكريم خارق لزمانه الذي أنزل فيه ، غير مرتبط به ، بل هو ممتد إلى غير أمد حتى يرث الله الأرض ومن عليها ، كانت اللغة تابعة له في هذه الخصيصة المناهضة للزمان المقيد بوقت النزول ، ولولا القرآن ما كانت عربية (٢) .

وكانت قراءة القرآن ، وفهمه ، وتدبره ، معتمدة على هذه اللغة في دلالتها وأصواتها ونحوها ، وصرفها ، المستقرة في زمن نزوله ، وبناء على ذلك فإن أي تغير ينال هذه اللغة مستقبلاً ، في دلالاتها أو أصواتها أو نحوها أو صرفها ، سيكون له أثره على القرآن الكريم ، وقد أجمع علماء الأمة على أنه لا يجوز تحريف شيء من القرآن ، بل يجب التعامل معه كما أنزل فإذا حدث تغير - مثلاً - في الأصوات كما هو حاصل في العامية، فإن هذا يجب ألا ينال لغة القرآن ، ولا يجوز أن يقرأ به ، وكذلك التغير في الدلالة يتبعه تغير في التفسير ، ويتبع ذلك تغير في التشريع ، وهذا له خطره على الدين .

كما دون بهذه اللغة التراث العربي الضخم ، الذي كان محوره القرآن الكريم ، فكتب الحديث والتفاسير والفقه ، وعلوم الدين جميعها ، ويتبعها علوم اللغة العربية من نحو وصرف ولغة ، كل ذلك كتب باللغة العربية المماثلة للغة القرآن الكريم ، وقد تكفل الله بحفظه ، ومن أشكال حفظه بقاؤه على هيئته اللغوية حين أنزل ، ولا يكون ذلك إلا ببقاء اللغة التي أنزل بها على هيئتها حين نزوله ، يقول الدكتور رمضان عبدالتواب : ((وهذا هو السر الذي يجعلنا لا نقيس العربية الفصحى بما حدث في

---

(١) عبد التواب ، رمضان ، فصول في فقه اللغة : ١٢ .

(٢) مقولة الدكتور رمضان عبدالتواب : انظر : عبد التواب ، رمضان ، فصول في فقه اللغة : ١٠٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللغات الحية المعاصرة ، فإن أقصى عمر هذه اللغات ، في شكلها الحاضر لا يتعدى قرنين من الزمان ، فهي دائمة التطور والتغير ، وعرضه للتفاعل مع اللغات المجاورة ، تأخذ منها ، وتعطى ، ولا تجـــد في ذلك حرجاً لأنها لا ترتبط في فترة من فترات حياتها بكتاب مـــقدس كما هو الحال في العربية))[١].

وبقيت هذه النظرة سائدة طوال فترة اثني عشر قرناً من الزمان ، فمع ظهور بواكير النهضة في العالم العربي في العصر الحديث واتصال أبنائها بالغرب اطلعوا على مدى ما وصلوا إليه في الغرب من تطور تقني وفكري وحضاري ، ومنه ما وصلوا إليه في مجال دراسة اللغة فكان أن اختلفت نظرتهم إلى قضية التطور في اللغة العربية ، فرأى بعضهم أنه يجب إعادة النظر في هذه القضية مرة أخـــرى ، وأن انحراف اللغة عن سننها في فترة من الفترات هو نوع من التطور ، ونقصد به التغير أو الانتقـــال مـــن طور إلى طور آخر سلباً أو إيجاباً .

ويرون أن هذا التطور هو تطور طبيعي يحدث لأي لغة في العالم فهي تؤثر وتتأثر فتحيا فيهـــا مفردات ، وتموت مفردات وألفاظ وتستحدث أساليب ، وهكذا ما دامت هذه اللغة حية على ألسنة الناس .

ويرى آخرون أن هذه السنة اللغوية صحيحة ولا نزاع عليها ، ولكنها يجب إلا تطـــال اللغـــة العربية ، لما لها من خصوصية دينية ، وهي ارتباطها بالقرآن الكريم إذ إن أي انحراف عما كانت عليه وقت نزول القرآن الكريم ينتج عنه استغلاق في فهم القرآن الكريم ، وقطيعة بين الأجيال وتـــراثهم ، علاوة على أن هذا التطور ينحو نحو الاتجاه السيئ وليس الأفضل .

ويرى آخرون أن اللغة العربية يجب أن تكون ثابتة من جهة متطورة من جهة أخرى ، ثابتة من جهة نحوها وصرفها محافظة على قواعدها ، ويقولون إن هذا الثبات هو الذي جعل الإمام يخطب على المنبر بلغة فصيحة ، ومن يستمع إليه من العوام والمثقفين يفهم ما يقول .

وهي متطورة من جهة أخرى ، تسمح بمواكبة الحياة الحديثة المعاصرة في ألفاظها وفي دلالتـــها ومعجمها ، فتسمح للمعرب والدخيل وألفاظ الحضارة بما يجعلها حية متنامية.

ويرى آخرون أن هذا العمل الذي قام به المصححون كان مخالفاً لقانون اللغة في الـــتغير ، وإن الأعمال التي قامت من أجل تجميد اللغة عند عصر الفصاحة كانت عملاً غير محمود ، ويرى آخرون أنه كان محموداً في جانب غير محمود في جوانب أخرى .

وصدوراً عن هذه الخصوصية رأي اللغويون الأوائل أن أي تغير في هذا النظام اللغوي ســـوف

---

(١) عبدالتواب ، رمضان ، التطور اللغوي ، ط٢ ، ١٤١٠ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة :١٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يمثل خطراً داهماً ، ليس على اللغة بل على ما تمثله هذه اللغة ، وما يستتبع ذلك من استغلاق للمعاني القرآنية ، وحدوث القطيعة المعرفية بين الأجيال المتعاقبة و تراثها ، ومن اندراس لمعالم الدين ، بسبب عدم المقدرة على قراءة مصادره ، وفهم مدلولاته .

فخوف العلماء الأوائل لم ينبع من خوفهم على اللغة نفسها ، لأنهم كانوا يدركون تماماً أن التطور من سنن اللغة ، إنما كان خوفهم مما سيحدث للدين والأمة من جراء تغير اللغة ، ولا سيما أن الأمثلة أمامهم قائمة فيما حدث للتوراة والإنجيل من بعد دروس اللغات التي أنزلت بهما .

ولذا كان أول ما توجهت هممهم إليه بعد تدوين اللغة ، هو محاربة أي تغيير أو انحراف يطرأ عليها ، حتى إن أخذ الدرس اللغوي شكلاً من أشكال الحيادية العلمية أي دراسة اللغة من أجل الحفاظ على اللغة ، فإنه مرتبط بشكل أو بآخر بالدين والتراث ، ولذا كان ظهور الانحرافات اللغوية والأخطاء الشائعة جزءاً من هذا الانحراف الذي هو محط اهتمام اللغويين الذين نصبوا أنفسهم - بمباركة من المجتمع- حماة للغة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١-٣ : علاقة النمو والتطورات اللغوية بالتصحيح اللغوي

يؤكد المتتبعون لتاريخ العربية أنها قد مرت بمراحل النمو المعتادة في اللغات الطبيعية والمتمثلة في طريقتين :

الأولى : الزيادة بمعنى أن الثروة اللغوية تزيد في كل شيء في الألفاظ والتراكيب والجمل والأساليب والأفكار ، وفي كل شيء .

الثانية : هو المعنى الذي ذكرناه سابقاً بمعنى التطور والحياة والتجدد ، ولا يناقض هذا المعنى ما يحدث في اللغة من موت لألفاظ ، وهجر لأساليب فرضتها ثقافة معينة ، في وقت معين ثم لم تبق الحاجة إليها قائمة ، وكثير من اللغات تهجر كل عام كثيراً من الاستعمالات من معاجمها وتستبدل بها استعمالات أخرى ، سواء أكانت مولدة من اللغة نفسها ، أم مقترضة من لغات أخرى .

ولا شك في أن ظهور ألفاظ جديدة في اللغة هو زيادة في ثروتها اللغوية إذا ما أُقرَّت هذه الزيادة ، من أبناء اللغة ، ونحن هنا نفرق بين نوعين من الزيادة :

النوع الأول : الزيادة الناشئة عن انحرافات عن قواعد اللغة وأنظمتها ، وهذه الانحرافات اللغوية هي نوع من أنواع الزيادة في الثروة اللغوية .

النوع الثاني : الزيادة الناتجة من حاجة مستعمل اللغة إلى استحداث أو اشتقاق أو اقتراض ألفاظ أو أساليب أو استعمالات لغوية للوفاء بما عجزت لغته عن تلبيته ، فهذا النوع من أنواع الزيادة تطور ونمو حميد ، وقد مرت به اللغة العربية في مراحل مختلفة من حياتها ، وأهمها مرحلتان :

الأولى : عند مجيء الإسلام ، فقد رفد اللغة العربية بكثير من الألفاظ والمعاني لم تكن موجودة من قبل ، وهو ما عرف بالألفاظ الإسلامية .

الثانية : عندما انفتحت الثقافة العربية والإسلامية على ثقافات الأمم الأخرى من فارسية وهندية ويونانية وغيرها من الثقافات بفعل الترجمة . وقد دخلت آنذاك كثير من الألفاظ إلى العربية ، فرفدتها واستطاعت أن تزيد في ثروتها من خلال تلك الألفاظ والأساليب الجديدة .

وهذا النوع من الزيادة أو النمو قد أجمع اللغويون على قبوله ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بأن أنشأوا المؤسسات اللغوية المتخصصة وهي المجامع اللغوية لتقوم بهذا الدور .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما الزيادة الناتجة عن الانحرافات اللغوية فهي التي تباينت الآراء حولها ، على أن عدداً لا بـــأس به من متقدمي اللغويين ومتأخريهم يرون طردها من معاجم اللغة ، والبحث عن بدائل عنها إذا بدت الحاجة إليها جد ملحة .

وبعبارة متسامحة نستطيع القول بأن هناك زيادة شرعية وغير شرعية للثروة اللغويـــة وزيـــادة رصيدها ، وقد شبه عبدالقادر المغربي نمو اللغة بنمو الأمم ، حيث ذكر أن نمو اللغة يشبه نمو الأمم ، فالأمة تنمو عن طريقين :

الأول : النمو الداخلي أو التكاثر الطبيعي في إطار الأمة نفسها (التوالد) .

والطريقة الثانية : النمـــو الخارجي ، أو ما يضاف إلى الأمة من خارجهـــا ، وهـــي عمليـــة التجنس ، وعلى هذه الوتيرة تنمو اللغات ، فالطريقة الأولى تتكاثر اللغة وتنمو بفعل عوامل من داخل اللغة مثل القياس والنحت والارتجال ، القلب والإبدال .

والطريقة الثانية : بفعل عوامل من خارج اللغة مثل الاقتراض والتعريب .

أما الوسائل الشرعية لزيادة الثروة اللغوية فكثيرة نعدد منها ما يلي :

أولاً : العوامل الداخلية

١ - القياس :

يعد القياس اللغوي من الطرق التي تنمو بها اللغة ، ويكون ذلك بأن يقوم المتكلم بحمل مجهول على معلوم ، أو أن يبني ما لا يعرفه على ما عرفه ، وبخاصة في الاستعمالات الجـــديدة التي لا عهـــد له بها ، ولأن كتب اللغة والنحو لم تحو جميع اللغة كان من المفترض أن يبقى هذا العامل مطلقاً بـــلا تقييد يغذي اللغة بالاستعمالات الجديدة ، وفق ما ألفته اللغة .

إن اطراد هذا العامل ، والقبول بكل ما جاء به ينمي اللغة ، ويضيف إليها كثيراً من الألفـــاظ والاستعمالات ، وبخاصة عندما يجد جديد في حياة الأمة لم يكن لأسلافها عهد به ، ونضرب لذلك بمثال من اللغة العربية ، فإن ما جـــدَّ في حياة الناس اليوم من محدثات الحضارة ، لم يكن لأســـلافنا عهد بها ولا معرفة ، فاحتجنا للتعبير عنها بلغتنا فعندئذ يكون القياس خير معين لنا في ذلك وقد قيل إن أكثر اللغة قياس .

وتقييد هذا العامل ووضع كثير من الاشتراطات حوله يحرم اللغة من عملية التكاثر الـــداخلي ، الذي يوفره لها هذا العامل ، ويفرض عليها اللجوء إلى عوامل خارجية يرى عدد من اللغويين عـــدم وجاهة الأخذ بها .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فبعض هؤلاء يقعون في تناقض بيِّن ، حين يضعون القيود أمام العوامل الداخلية ويوصدون الباب أمام العوامل الخارجية ، ثم يريدون للغة أن تواكب عصرها ، وبخاصة عندما تنفتح الأمة على غيرها من الأمم ، وتجد أنها قد سُبقت في ميادين كثيرة ، وتحاول اللحاق بركب تلك الأمم ، ولذا يعد القياس من أهم عوامل زيادة ثروة اللغة لدى الأمم ، وقد كان هذا الأمر ماثلاً أمام المجامع اللغوية ، وخاصة العربية التي دعا كثير من أعضائها إلى مد القياس وفتح بابه ، وطرد بعض الصيغ ، الأمر الذي أدى إلى تصحيح كثير من الاستعمالات المخطأة ، وإعادتها إلى اللغة بعد أن حكم عليها بعض المخطئين بالطرد والإبعاد من معجم اللغة .

ويتصل القياس بسبب ما بالخطأ اللغوي ، ذلك أن اللغويين قعدوا للغة ، ووضعوا لها قواعد وقوانين لتمكن المستعمل للغة من السير على هداها ، ومن ثم ينتظم كلامه ويتسق مع هذه القوانين والقواعد والأقيسة ، ولكن عملية التقعيد هذه لم تكن من الاكتمال بحيث تضم جميع نماذج اللغة ، وتضع لها القوانين الجامعة المانعة ، الأمر الذي أدى إلى وجود شواهد من اللغة تخالف هذه القوانين والقواعد الموضوعة ، الأمر الذي حدا بالمقعدين إلى استبعاد هذه النماذج ، والحكم عليها بالشذوذ ، أو القلة والرداءة ، وإذا ورد في مصادر معتمدة مثل القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، أو في كلام عن العرب موثوق بهم لجأوا إلى تأويله وحمله على محامل مختلفة .

وقد ظهر من خلال تحكم هذا المعيار في عمل النحاة واللغويين عدة ظواهر منها :-

١- ظهور شواهد مخالفة لهذه القوانين والأقيسة في مصادر موثوق بها ، مثل القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب الموثوق بهم، وقد تعامل معها النحاة واللغويون بطريقة لا تتوافق مع منطق اللغة ، حيث إنهم قاموا باستبعاد هذه النماذج من اللغة والحكم عليها بقولهم يحفظ ولا يقاس عليه ، أو بالشذوذ أو القلة أو الندرة وغيرها من الأحكام التي يفهم منها طرد هذا الاستعمال من اللغة وعدم الاعتراف به ، والمتكلم به مخطئ غير مصيب ، وعد هذا معياراً (بمثابة المكيال أو الميزان الذي بين لنا الصحيح من الزائف ، وما يقبل وما يرفض) .

٢- خطئت كثير من الاستعمالات لمخالفتها تلك المقاييس ، وإن كانت واردة عن مصادر من أوثق مصادر اللغة ، وقام على إثر ذلك خصومة بين أطراف متعددة منشؤها الخلاف حول قبول هذا المبدأ أو رفضه ، وبني عليه عملية التصويب والتخطئة ، فقامت خصومة بين مستعمل اللغة مثل الشعراء والكتاب من جهة ، و المقعدين والمخطئين من جهة أخرى ، حيث رفض مستعملو اللغة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذه الوصاية من قبل اللغويين والنحاة ، ورفضوا معها تحكيم هذا المعيار وخاصة من الشعراء أصحاب السليقة اللغوية .

٣- قامت خصومة من جانب آخر بين اللغويين أنفسهم حيث أيد بعضهم موقف الشعراء وعارضه بعضهم ، وذهب إلى تخطئة الشعراء .

٤- ظهر تناقض واضح بين اللغويين المخطئين أنفسهم في عدم قبول بعض الاستعمالات ، بالرغم من موافقتها للأقيسة الموضوعة ؛ والحكم عليها بالخطأ الاستعمالي ، رغم صوابها القياسي متعللين في ذلك بمعيار آخر غير منضبط ولا مستقيم ، وهو معيار الكثرة والقلة [١] .

٥- أظهر التقسيم العقلي الذي قال به ابن جني ، وهو المطرد في القياس دون السماع في إيضاح الاضطراب الذي شاب تعامل النحاة مع موضوع القياس ، فقد وضعوا قيداً آخر أمامه ليتحكم به ، فقد ذهب بعض المخطئين إلى تخطئة بعض الاستعمالات مع إقرارهم بأن القياس لا يأباها ولكن حجتهم في ذلك نابعة من تحكيم معيار آخر هو السماع ، فرفضت كثير من الاستعمالات بحجة عدم السماع بها ، ونحن نقول : ما فائدة القياس إذاً ؟ أليس القياس هو حمل غير مسموع على مسموع ؟ .

وقد أثار هذا الأمر جدلاً كبيراً وواسعاً بين العلماء في كل العصور ، كان من ضمنه الجدل حول تلك الكلمات الجديدة التي جاء بها المولدون ، ولم تسمع عن العرب ، ولم ترد عنهم ولكنها مقيسة على ما سمع عن العرب ، أو ما روي عنهم ، الأمر الذي أثار أيضاً نزاعاً كبيراً بين المخطئين والمصوبين لهذه الاستعمالات ، فمن راد لها بحجة أنه ليس لهم اليوم أن يقيسوا غير ما قاسوه ولا أن يخترعوا غير ما اخترعوه ، وبين مجوز لها بحجة أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، قال محجوب محمد موسى : ((يقولون : تِذكار ، تِحنان ، تِسيار ، تِعداد ، تِطلاب ، تِهيام ، تِرحال بكسر الحرف الأول على وزن (تِفْعَال) ، والصواب بفتحه على وزن (تَفْعَال) .

وقد جاءت بعض المصادر على وزن (تِفْعَال) بكسر الحرف الأول ، مثل : تِلقاء ، تِبيان ، تِلقاف ، وبعض الكلمات مثل تِمثال ، تِكلام كثير الكلام ، تِلقام كثير الأكل ، تِلعاب كثير اللعب .

ويبدو أن الذين جانبهم الصواب قد قاسوا هذا على ذاك ، ولا قياس هنا ، فالأمر أمر سماع يجب مراعاته)) [٢] .

---

(١) اليازجي خطأ جمع نادي على نوادي بالرغم من إقراره بأنه القياس : انظر : اليازجي ، لغة الجرائد : ٣١ .

(٢) موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، دار القمة ، مصر: ٥٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كذلك يتصل القياس بجانب الخطأ اللغوي عند مستعمل اللغة ، عندما يفشل المستعمل في إصابة القياس الصحيح ؛ فالفرد من أفراد المجتمع اللغوي يسمع اللغة وحدات وكتلاً مكتملة غير مجزأة ، ويفهمها كذلك ، وتحفظ في ذاكرته كذلك ، إلا أنه ليس من الضروري - تماماً - أن يكون كل ما يتكلم به الفرد قد سمعه ، وتلقاه من غيره ، بل إن هذا من المستحيل ، لأن صيغ اللغة كثيرة ، وأساليبها متعددة ، وطرق التعبير فيها لا تكاد تقع تحت حصر ، وإنما يسمع الفرد بعض الصيغ فتختزنه ذاكرته ، وكلما دعت المتكلمَ الحاجةُ إلى الكلام بصيغ وعبارات لم يسمعها من قبل لجأ إلى حافظته ، وما فيها من صيغ وقوالب ليقيس بها وعليها ما لم يسمعه ، ويستنبط من ظواهر اللغة ما لم يعرفه بالتلقين أو يسمعه من غيره ((وهكذا نرى أن القياس يتدخل في نمو لغة الفرد دون عمد إليه أو شعور به ، فعملية القياس مستمرة في كل لغة وفي كل عصر من عصورها ، بل ويقوم بها كل فرد من أفراد هذه اللغة))[١] .

فإذا استخدم المتكلم هذه العملية فأخطأ فإنه عندئذ يكون في واحدة من ثلاث حالات :

الأولى : أن يكون قياسه موافقاً لنظام لغته واستعمال مجتمعه اللغوي ، وحينئذ لا إشكال في هذا الأمر ، وهذا ما يحدث غالباً لأبناء اللغة .

الثانية : أن يكون عمله هذا موافقاً للقياس حسب اطراد قواعده ، ولكن مجتمعه اللغوي قد عدل عن هذا القياس لسبب ما كعدوله إلى قياس آخر أو استعمال آخر ، فعندئذ يكون المستعمل مصيباً في قياسه ، ولكنه مخطئ في استعمال هذا القياس في مجتمعه اللغوي ، ويعود إقرار هذا الاستعمال أو نفيه للمجتمع اللغوي .

ومن النماذج على هذا : خطئ استعمال كلمة (مصان) بدلاً من مصون ، لأنهم يقيسون اسم المفعول من الفعل الثلاثي (صان) على (أصان) ، ولا يعلمون أن العرب تحامت استخدام هذا الفعل أو أنه أُميت ، ولم يستخدم بعد ذلك [٢] ، ومثله جمع (نادي) على (نوادي) ، قال اليازجي : ((ويقولون: شاع هذا الخبر في النوادي ، يريدون جمع النادي وهو مع كونه القياس غير مستعمل ، وإنما يقال في جمعه الأندية ، وهو في الأصل جمع ندي بمعنى النادي ، استغنوا به عن جمع النادي كما استغنوا بالأحاديث الذي هو جمع الأحدوثة عن جمع الحديث)) [٣] .

---

(١) أنيس ، إبراهيم ، من أسرار اللغة ، ط٦ ، ١٩٧٨ ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة : ٤٠ .

(٢) انظر : الزعبلاوي ، صلاح الدين، أخطاؤنا في الصحف والدواوين ، ط١ ، ١٩٣٩ ، المطبعة الهاشمية ، دمشق:٩٨ .

(٣) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٣١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثالثة : أن يكون قد خالف قواعد القياس المراعاة في هذا الاستعمال فعلاً ، ذهب به إلى هذا القياس شبه واهم باستعمال آخر قاس عليه ، وهذا الأمر يعرف بالتوهم أو القياس الخاطئ ، حيث يقيس المستعمل على استعمالات يظن أنها شبيهة لها ، وهي في حقيقة الأمر مختلفة عنها ، وهذا ما يحدث بالضبط من الطفل عندما يتعلم اللغة ، أو من متعلم للغة من غير أبنائها ، ولذا فإننا نجد الآخرين من أبناء اللغة يصححون لأصحاب هذه القياسات ويردونهم إلى جادة الصواب كلما لاحظوا عليهم ذلك ، سواء أكانوا أطفالاً ، أو من متعلمي اللغة ، فإذا لم يفطن المستعمل لهذا القياس إلى خطئه هو و لم يجد من يصحح له ظهر الخطأ واللحن في اللغة ، يقول إبراهيم أنيس : ((فإذا شب الطفل على مثل هذا القياس الخاطئ و لم يجد من يصلح له خطأه جد في لغة الجيل الناشئ أمور لم تكن مألوفة في لغة السلف وحل الخطأ الجديد محل الصواب القديم ، وأصبح ما كان يعد خطأ في لغة الأجداد أمراً معترفاً به شائعاً في لغة الخلف))[١] .

وليس هذا عند الأطفال فقط بل يحدث هذا عند الكبار ، وهذا هو الأمر المقلق ، لأن خطأ الصغار والأطفال سوف يوجهه المجتمع إلى الصواب ، أما خطأ الكبار فقد تتوافر له بعض العوامل ليشيع وينتشر ، ويصبح مألوفاً لدى مجموعة كبيرة من الناس ، دون أن ينتبه إلى هذا الخطأ أحد ، ومن هنا تنشأ تلك الأخطاء الشائعة ، التي تدهش لها أحياناً ، ولا تكاد تدري كيف نشأت أو جرت على ألسنتنا [٢] .

ومثاله كلمة (مخجول) يستخدمونه اسم مفعول على أنه من فعل ثلاثي متعدٍ ، ولا يعلمون أن (خجل) فعل لازم لا يتعدى إلى مفعول ولا يأتي منه اسم مفعول [٣] .

وتبقى هذه القياسات الثلاثة في اللغة ، وفي رصيد اللغة بصرف النظر عن خطئها أو صحتها ، بانتظار اليوم الذي ينادى فيه بأن تُعتمد في فصيح اللغة وصحيحها بحجة شيوعها وانتشارها على ألسنة الناس .

---

(١) أنيس ، إبراهيم ، من أسرار اللغة : ٤٣ .

(٢) السابق : ٤٤ .

(٣) انظر : منسي ، أحمد أبو الخضر ، حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب ، ط١ ، ١٩٦٣ ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة : ٣٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢ - :الاشتقاق

((الوسيلة الثانية لنمو اللغة ، ولا سيما من حيث الألفاظ والصيغ هي ما يسمى بالاشتقاق ، والصلة بين القياس والاشتقاق وثيقة ، وذلك لأن الاشتقاق هو عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة أخرى ، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية ، وهو المبرر الذي تستند عليه مثل هذه العملية الاشتقاقية كي يصبح المشتق مقبولاً معترفاً به بين علماء اللغة))[١] .

وقد خلط بعض العلماء الأوائل بين الاشتقاق والقياس وكأنهم يرون أنهما شيء واحد ، في حين أن الاشتقاق معتمد على القياس، قال المازني : ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، قال : ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ، ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره))[٢] .

ولعله أراد بمعنى (فقست عليه) أي اشتققت مثله ، وعلى هذا فإنه يستحيل على الإنسان أن يكون سمع كل كلمة من العرب ، على أنه جد في حياة الناس من محدثات العصر ما لم يسمعه الأوائل ، ولذا جاز لنا أن نشتق كما اشتق الأوائل ونقيس على كلامهم وهذا من السهولة بمكان ، حتى إن المعاجم لم تسجل كل ما هو مطرد من هذه الأمور ، التي يستطيع المتكلم أن يحاكيها ، وربما كثير من هذه الألفاظ والصيغ لم تكن موجودة في اللغة في فترة من الفترات ، حتى تأتي الحاجة إليها في زمن متأخر ، ولذا فإن الاشتقاق نوع من أنواع اتساع اللغة يساعد على نموها ، وثرائها ومواكبتها لكل ما يستجد في عالم الناس .

وبنحو من القياس وجد في الاشتقاق من القيود التي وضعت في مسار هذا العامل جعلت المتكلم ومستعمل اللغة في حيرة دائمة من القيود ، وما هو مجاز له وما ليس بمجاز؟ وما حدود ذلك الاشتقاق ؟ .

فقد اشترط العلماء لهذا العامل أن يكون له مستند من نصوص اللغة ، التي تسوغ هذا الاشتقاق ، وتبرهن على أن العرب - أصحاب اللغة - قد جاءوا بمثله أو نظيره ، وليس هذا فقط ، بل ويكون هذا النظير كثير الورود في كلامهم ، المروي عنهم ، وهذا يعني أن هناك اشتقاقات جائزة ، وأخرى غير جائزة يحكم عليها بالخطأ .

---

(١) أنيس ، إبراهيم ، من أسرار اللغة : ٦٢ .

(٢) السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، الاقتراح في أصول النحو وجدله ، تحقيق الدكتور محمود فجال ، ط١ ، ١٤٠٩ ، مطبعة الثغر : ٥٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكما كان الحال في القياس ، كان الحال في الاشتقاق للعلاقة بينهما ، كما ذكرنا فقد منع بعض البصريين الاشتقاق من بعض الأعيان والجواهر فقالوا : ((إن اشتقاق العرب من الجواهر قليل جداً ، والأكثر من المصدر و لم يقبلوا الاشتقاق من الجواهر إلا إذا كان أحد الأصلين جوهراً والآخر عرضاً لا يصلح للمصدرية ، ولا شأنه أن يشتق منه ، فإن الرد إلى الجوهر حينئذ أولى))[١] .

وكان من ثمرة تطبيق هذا القانون أن ردت بعض الاشتقاقات ووضعت في عمود الخطأ من أمثال : تمركز وتمحور ، مع إقرارهم بورود السماع بأمثال تمدرع وتمسكن ، لكن بعضاً من كتب التصحيح اللغوي الحديثة حاولت أن تكسر هذه القيود وتصوب بعض الاستعمالات لقياسية اشتقاقها ، وقد عضد من مواقفهم هذه بعض من قرارات المجامع اللغوية ، قال إميل يعقوب : ((يخطئ عباس أبو السعود من يقول : تقييم الكتاب ، بمعنى معرفة قيمة الكتاب ، بحجة أن الفعل (قوَّم) ، ومصدره التقويم ، ولكن:

أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أن تقول : قيَّم تقييماً : قدر القيمة ، وهذه الإجازة من باب اشتقاق الفعل من الاسم الجامد : القيمة ، وقد قال بهذا الاشتقاق بعض النحاة ، ومنهم الزجاج)) [٢]

وقال بنحو منه أحمد مختار عمر[٣] ، كما صوب استعمال "تواجد بالمكان" ، قال : ((وأقبل دخولها اللغة ، بل وألمح ذكاء في اشتقاقها . . .)) [٤] .

٣ - النحت والارتجال

يعد علماء فقه اللغة هذين العاملين من العوامل التي تنمى بها الثروة اللغوية ، ولكن في الحقيقة أن أمثلة هذه العوامل في اللغات قليلة جداً ، وكمثال على ذلك فإن الكلمات التي عدت منحوتة في اللغة العربية ونقلت عن العرب قليلة جداً ، وكذلك الكلمات المرتجلة أو المخترعة قليلة جداً أيضاً . قال الدكتور إبراهيم أنيس : ((ولندرة تلك الكلمات المرتجلة في اللغات الأخرى وضعف أثرها في نمو تلك اللغات ، يرى معظم الباحثين من المحدثين أن الارتجال أتفه طرق الوضع اللغوي))[٥] .

---

(١) العلم الخفاق ص ١٨ ، ١٩ .

(٢) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٢٤ .

(٣) انظر : عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة : ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٤) السابق : ١٣٤ .

(٥) أنيس ، إبراهيم ، من أسرار اللغة :١٠٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد منع كثير من لغويي العرب هذين العاملين ، يقول السيوطي : ((فإن قيل : فمن أين ذلك ولا يجوز أن يرتجل لغة لنفسه ؟ . . .)) (١) ، ((وقال الأب انستاس ماري الكرملي في اعتراضه على خطة المجمع بعد أن ذهب معظم أعضائه إلى قبول النحت في هذا العصر : لا أرى حاجة إلى النحت ، لأن علماء العصر العباسي – مع احتياجهم إلى ألفاظ جديدة – لم ينحتوا كلمة واحدة علمية ، هذا فضلاً عن أن العرب لم تنحت إلا الألفاظ التي يكثر ترددها على ألسنتهم ، فكان ذلك سبباً للنحت ، أما التي لا يكثر ترددها على ألسنتهم ، فلم يحلموا بنحتها ، ومثلها عندنا الآن (أيش) ، و(ليش) ، و(موشي) أي ما هو شيء ، و(شنو) أي شيء هو ؟ إلى غيرها ، قال مصطفى جواد : ونحن نرى رأي الأب انستاس على صواب)) (٢) .

ولقلة هذين العاملين كما ذكرنا وقلة أمثلتهما كان إسهامهما في نماء الثروة اللغوية قليل جداً(٣) فلم ينقل في تاريخ العربية أمثلة من الارتجال إلا ما أثر عن العجاج وابنه رؤبة أنهما كانا يرتجلان (٤) ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبقا إليها ، كما أثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم أن تكلم ببعض الكلمات كانت موضع تساؤل من الصحابة رضوان الله عنهم ، مثل كلمة : المتفيهقون ، وكلمة مخموم القلب .

((وليست العربية الحديثة أحسن حالاً إذ لا تكاد توجد منها سوى كلمات قليلة جداً مثل "راسمال" التي تجمع على " رساميل " جمع تكسير)) (٥).

وقد تعالت الدعوات في العصر الحديث إلى طرق باب النحت بقوة والإفادة منه في تعويض العربية عما قد تحتاج إليه في مجالات مختلفة ، وبخاصة في مجالات العلوم ، وقد كان الشدياق (٦) من أوائل الداعين إلى ذلك ، وتبعه جورجي زيدان(٧) وعبدالقادر المغربي(٨) ، وقد أجاز المجمع القاهري

---

(١) السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، الاقتراح : ١٧٠ .

(٢) جواد ، مصطفى ، المباحث اللغوية في العراق : ٨٨ .

(٣) انظر : عبدالعزيز ، محمد حسن ، النحت في اللغة العربية ، ط١ ، دار الفكر العربي: ٧٧ .

(٤) انظر : السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر ، الاقتراح : ١٧٢ .

(٥) العجمي ، فالح شبيب ، مستويات التعريب في مجالات العلوم وشؤون الحياة المختلفة : ١٩٧ .

(٦) انظر : كتر الرغائب في منتخبات الجوائب ، جمع سليم فارس ، ط١ ، ١٢٨٨ ، مطبعة الجوائب ، الاستانة : ٢٠٤/١، ٢٠٥ .

(٧) انظر : زيدان ، جورجي ، الفلسفة اللغوية : ٧١ ، ٧٢ .

(٨) انظر: المغربي ، عبدالقادر ، الاشتقاق والتعريب : ٢١-٢٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاستفادة من النحت بضوابط معينة ، ولكن بقي من الناحية التطبيقية بعيداً عن مجال الاستخدام حتى في المجالات التي يفترض أن يسد الثغرة فيها .

أما من حيث علاقة النحت بالتصحيح اللغوي فإننا لانكاد نجد أي حديث عنه في كتب التصحيح اللغوي أو حتى تخطئة لاستعمالات منحوته ؛ وذلك يعود لقلة المنحوت في اللغة وقلة استخدامه .

ثانياً : العوامل الخارجية

١ - الاقتراض اللفظي

وسيلة أخرى من وسائل وطرق تنمية الثروة اللغوية لأي أمة من الأمم ، وهو ثمرة من ثمار تلاقح اللغات ، والثقافات بعضها ببعض ، فالاقتراض معناه أن تأخذ لغة ما من لغات أخرى بعضاً مما في تلك اللغات ، وتستفيد منها في أصواتها ، أو ألفاظها ، أو أساليبها ويخضع حجم هذا الاقتراض إلى الظروف التي تحكم هذا التأثير ، و لم تخل لغة من اللغات من هذا العامل الذي ينمي الثروة اللغوية فيها ، حتى إن اللغة العربية في أعمق مراحلها بعداً عن الاحتكاك وجد فيها ما يعد من باب الاقتراض بشكل أو بآخر ، وهذا الاقتراض ليس بالضرورة دليلاً على ضعف هذه اللغة وقوة تلك ؛ وإنما هو شكل من أشكال التأثر والتأثير ، لا تخلو منه لغة من اللغات ، فقد تقترض لغة من لغة أخرى بعض الأساليب أو الألفاظ ، وكلا الأمرين قد نالت منه اللغة العربية نصيباً وافراً ، وبالأخص اللغة العربية الفصحى الحديثة فقد دخل إليها بفعل التراجم أساليب جديدة ، لم يكن للعرب عهد بها وكذلك بفعل الحضارة ،والمستجدات الحديثة دخلت إلى العربية ألفاظ كثيرة ، كان للغويين المحدثين مواقف متباينة منها ، فمنهم من رد بعض الأساليب وجعلها دخيلة على العربية ، وأنها ضعيفة التأليف ركيكة التركيب ، وأن العربية غنية عنها بما فيها من أساليب أجمل ، وأكمل ، وأفصح ، مما جعل كتب التصحيح اللغوي الحديثة تجمع مجموعة من هذه الأساليب وتخطئها . وبعض تلك الأساليب فرض نفسه وتكيف مع نسيج اللغة العربية ، ((ومن هنا كان وجود الدخيل في اللغات ظاهرة إنسانية طبيعية)) (١) .

أما الألفاظ فقد دار حولها جدل كبير بين اللغويين قديماً وحديثاً ، وهو ما سمي بالدخيل ، فكان الجدل حول قبوله وكيفية التعامل معه ، وطرق دمجه في نسيج اللغة .

وقد ردت ألفاظ كثيرة ضمتها كتب التصحيح اللغوي الحديثة على أنها من الألفاظ الدخيلة ،

---

(١) بوبو ، مسعود ، أثر الدخيل على العربية الفصحى ، ط١ ،منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق: ٥.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التي يجب أن تحارب ، وتُبْعَد من اللغة ، وقد حاولت المجامع أن تتعامل مع هذه الألفاظ بعدة طرق ، منها أن توجد لهذه الألفاظ بدائل معروفة ، ومتداولة في اللغة وخاصة في ألفاظ الحضارة والتقنية ، أو أن تعرب على طريقة العرب في تعريب الألفاظ ، أو عن طريق إقرارها كما هي عليه إذا تعذر تعريبها أو إيجاد بديل لها .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني :

التصحيح اللغوي في العصر الحديث

٢-١ : أقسام التصحيح اللغوي الحديث

٢-١-١ : التخطئة

٢-١-٢ : التصويب

٢-٢ : ميادين التصحيح اللغوي الحديث

٢-٣:مصادر كتب التصحيح اللغوي وطرق الاحتجاج والاستشهاد

٢-٤ : معايير التصحيح اللغوي

٢-٥ : اتجاهات التصحيح اللغوي

٢-٦: منهج التصحيح اللغوي

٢-٧ : المآخذ على كتب التصحيح اللغوي الحديثة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مدخل

يقصد النقاد بالتصحيح اللغوي ذاك المجهود الذي بذله اللغويون في جمع ما عُد انحرافاً عن القواعد الصحيحة للغة ، والتنبيه عليها ، ثم ذكر صواب هذه الانحرافات .

وقد ضم هذا المجهود نوعين من التصحيح اللغوي :

النوع الأول : اهتم بتصحيح الأخطاء العلمية واللغوية والمنهجية في بعض المؤلفات اللغوية أمثال المعاجم ، وكان من الأعلام البارزين في هذا النوع : الأب انستاس الكرملي ، وإبراهيم اليازجي ، وأحمد فارس الشدياق ، وغيرهم ممن وجه همته وعنايته إلى تصحيح المعجمات العربية وتهذيبها ، وتنقيتها من كل شوائب التصحيف أو التحريف مما وقع فيه المؤلف أو الناسخ في المعاجم القديمة أو الحديثة .

كذلك كان من المؤلفات التي اعتنى بها هذا النوع من التصحيح اللغوي الحديث المعاجم العلمية المتخصصة في شتى مجالات العلوم من طب ونبات وزراعة وألفاظ الحضارة وغيرها ، فقد عنيت بأخطاء الهجاء ، وأخطاء ضبط صور الألفاظ العربية المألوفة ، وتصحيف الألفاظ العربية التي ضبطها علماء تلك العلوم ، كما نقدت أخطاء بعض المؤلفات الإنشائية مثل الدواوين والروايات والقصص وغيرها .

النوع الثاني : اهتم بتصحيح الألفاظ والاستعمالات اللغوية التي شاعت على ألسنة العامة ، والخطباء والمتكلمين ورجال الإعلام من صحافة وإذاعة وغيرها ، كما لم تسلم منها مؤلفات الكتاب والمنشئين ، ومعالجتها تحت مسميات اللحن أو الأخطاء اللغوية الشائعة أو المشهورة ، أو الأغلاط اللغوية المستترة أو المشهورة ، وغيرها من تلك الأسماء المختلفة التي يظهر منها التشابه والغرض الواحد .

وهذا النوع من أنواع التصحيح اللغوي هو الذي يعنينا في هذه الدراسة ، أما النوع الأول فلن نتعرض له لأسباب منها أنه شغل المصححين في أوائل النهضة اللغوية ، ثم قل كثيراً في الفترة المتأخرة من التصحيح اللغوي ، في حين أن النوع الثاني لا نزال نرى منه كل يوم مؤلفاً جديداً .

وقد اختلفت كتب التصحيح اللغوي الحديثة في طريقة عرض وتصنيف المادة اللغوية ، وباستعراض لكتب التصحيح اللغوي الحديثة نجد أن هناك طريقتين :

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الطريقة الأولى : طريقة التبويب حسب نظام معين

ونقصد بهذه الطريقة أن كتب التصحيح اللغوي الحديثة رتبت مادتها اللغوية حسب نظام معين و لم تسردها كيفما اتفق ، وقد تنوعت الأنظمة التي رُتبت الكتب على وفقها متأثرة إما بكتب متقدمة عليها أو أنها متأثرة بعضها ببعض ، وكان أشهر الأنظمة التي اتبعتها هذه الكتب ثلاثة أنظمة :

١ -التصنيف على نظام المعاجم

من المعروف أن المعاجم لها عدة طرق ، منها طريقة اللسان والقاموس المحيط ، ومنها طريقة الجذر ، ومنها الطريقة الحديثة التي تأخذ بالحرف الأول ، ثم الحرف الثاني ثم الحرف الثالث أو ما يسمى بالطريقة الصوتية وغيرها من الطرق ، وأشهر طريقتين اتبعتها هذه الكتب هي :

طريقة الجذر وهي أن تجرد الكلمة من الزوائد وتردها إلى المادة الأصلية ، ثم ترتب الكلمات وفق هذا النظام ، وبعض من الكتب جعلها على شكل فصول بحسب أول حرف في الكلمة ، وكل حرف بمنزلة فصل أو باب ، فمثلاً الكلمات التي تبدأ جذورها بحرف القاف تكون جميعها في باب القاف ، وهكذا .

وأول من ألف في التصحيح اللغوي الحديث على هذه الطريقة السيد شهاب الدين أبو الثناء محمود عبدالله الألوسي واسم تأليفه : كشف الطرة عن الغرة ، فبدأ بحرف الألف ، ثم حرف الباء فالتاء ، وهكذا إلى الياء .

ثم يأتي بعد الألوسي جرجي جنن البولسي في كتابه (مغالط الكتاب ومناهج الصواب) فقد قام بجمع مادة لغة الجرائد لليازجي ، التي نشرت في مجلة الضياء ، وأضاف إليها مجموعة من أغلاط قد أهمل الضياء التنبيه عليها مع أنها كثيرة الشيوع بين الكتاب ؛ ثم قام بتصويبها وترتيبها على حروف المعجم ، ومثله كتاب ''الكتابة الصحيحة '' لزهدي جار الله ، وكتاب ''نحو لغة سليمة '' لزهدي أبو خليل وكتاب ''دليل الأخطاء الشائعة في الكتابة والنطق '' لمروان البواب وإسماعيل مروة ، وكتاب ''عثرات اللسان'' لعبدالقادر المغربي ، ''معجم الأخطاء الشائعة'' ، و''معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة'' لمحمد العدناني ، و''معجم الخطأ والصواب في اللغة'' لأميل يعقوب .

طريقة الترتيب الصوتي

وهي الطريقة التي تأخذ بنطق الكلمة دون ردها إلى الجذر ، فتعتمد على أول حرف في الكلمة ، وبعضها ينظر إلى الحرف الثاني وبعضها لا يهتم له ، فمثلاً :كلمة (مهبط) تكون في حرف

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الميم ، وكلمة (تنافسوا) في حرف التاء ، وهكذا ، ومن الكتب التي أخذت بهـذا النظـام كتـاب ''هكذا تنطق الأسماء '' لمحمد إبراهيم سليم ، وكتاب ''أخطاء ألفناها'' لنسيم بن نصر .

ومع أن الكتب التي اتبعت طريقة المعجم بلغت أكثر من عشرة كتب إلا أن التي استعملت لفظ المعجم سواء في العنوان أو المقدمة أو أي إشارة ثلاثة كتب فقط هي معجم الأخطـاء الـشائعة للعدناني ومعجم الغلاط اللغوية المعاصرة ومعجم الخطأ والصواب في اللغة لأميل يعقوب .

٢ - التصنيف على نظام الموضوعات أو المقالات

وهذه الكتب عبارة عن مقالات صغيرة ، كل مقالة تشغل صفحتين أو أكثر مضمومة بعضها إلى بعض تحت عنوان واحد لكل مقالة ، وليس لها نظام معين مرتبة عليه ، وليس لها أيضاً فهـارس خاصة بالكلمات ، أو المسائل المعالجة في أخرها سوى الفهرس العام للموضوعات ، والملاحظ في هذه الكتب أنها تشمل إلى جانب موضوعات التصحيح موضوعات لغوية أخرى ، ومن هـذه الكتـب كتاب ''كبوات اليراع'' و''لجام الأقلام'' لأبي تراب الظـاهري ، وكتـاب ''أخطـاء مـشهورة ومناقشات لغوية'' ليحيى المعلمي .

٣ - التصنيف على النظام المختلط

بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة لم تتبع طريقة واحدة في التأليف وترتيب المادة اللغوية ، وإنما خلطت بين نوعين من الترتيب مثل طريقة المعاجم وطريقة الموضوعات ، وكتاب '' قـل ولا تقل عند قدامى اللغويين والمجتهدين من المجمعيين بمصر المحروسة '' لمحمد إبراهيم سليم ، وكتاب ''من الأخطاء الشائعة في النحو الصرف واللغة '' للدكتور محمد أبو الفتوح شريف .

الطريقة الثانية : وهي التأليف على غير نظام معين

ونعني بذلك أن المؤلف لم يجعل المادة المعالجة على ترتيب معين ، مثل نظام المعجم أو غـيره وإنما جعلها في الكتاب كيفما اتفق ، وقد ذكر بعض المصححين بعضاً من الأسباب التي دعتـهم إلى عدم إتباع طريقة معينة في ذلك ، منها صعوبة تبويب المادة اللغوية لاختلاف موضـوعاتها ، يقـول إبراهيم دروديري : ((ولذا لم أتبع أي نوع من الترتيب الموضوعي ، لأن هذا يقتضي تصنيفاً نحويـاً – والأخطاء النحوية والصرفية تمثل المساحة الكبرى من الموضوع – من المؤكد أن يقع الاختلاف عليـه بين اللغويين المعاصرين ، والنحويين القدامى ، نذكر على سبيل المثال قضية (اقتران المبتدأ بالفـاء)، وهذه يصعب تصنيفها تحت أي باب من أبواب النحو القديم ، ومن العسير كذلك إدخالها تحت باب التراكيب الخاطئة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعلى هذا الأساس رأيت أن أتخلص من مشكلات التصنيف جملة ، وأن اكتفي في الدلالة على المواضع التي يحتاج القارئ إلى مراجعتها بعمل كشاف أبجدي ألحقته بالكتاب)) (١) .

ويقول ناجي بن نصر : ((إن جمع الأخطاء الشائعة لتصويبها لا تحكمه قواعد مرتبة ، بل هو تابع لظهور ما يشيع منها في لغة الناس ، فقد يظهر التعبير ذو الخطأ الصرفي ، أو اللغوي ، أو النحوي أو غيره ، فنعمد إلى شرحه وبيان صوابه ، ولا نستطيع أن نصنفه تصنيفاً أبجدياً أو غيره ، لأن المخطئين هم الذين ينوعون الأخطاء ، فيملونها على من يريد تقفيها مشتتة بين صنوف لا ينتظمها باب واحد في علم واحد من علوم اللغة المعروفة ، خاصة ونحن نعرض في هذا الكتاب التعابير لا الألفاظ المعجمية ، والتعبير هو جملة من الكلمات نسوقها للإيضاح في مثل نضعه من عندنا ، أو نقلاً مما يكتبه غيرنا .

وألفاظ التعبير قد تكون صحيحة كلها ، لكن الخطأ فيه متأت من تركيبها غير المتآلف ، وهذا ما يعسِّر علينا تصنيف الأخطاء في طوائف وفصول ، صارفين الهمة إلى إفادة القارئ بتعريفه بخطأ ما قد يظنه صواباً ، وما هو بذلك ، وهذا بيت القصيد .

أما تصنيف الأخطاء في أبواب - فالبرغم من عسره – لا نراه ذا عائدة أجدى من إدراك القارئ لحقيقة الصواب ، وأكثر النماذج المائة التي نضعها في هذا الكتاب نراعي فيها ما يراعيه الأستاذ عندما يأتي من عنده بأمثلة لتطبيق قواعد الدرس ، لا يلتزم فيها إلا بما يخص القاعدة المقصودة ، فتبويب الصواب ممكن لأن للصواب قواعد ، ولكن تبويب الخطأ مستغلق ، لأن الخطأ سائب يضرب في كل صوب ولا ينضبط بقواعد)) (٢) .

ونستطيع أن نقسم الكتب التي على هذه الشاكلة إلى قسمين :

القسم الأول : الكتب التي عالجت الأخطاء على شكل مسائل

فهناك بعض الكتب عالجت القضايا التصحيحية على شكل مسائل متفرقة ومن هذه الكتب ''لغة الجرائد'' لليازجي ، و ''تذكرة الكاتب'' لأسعد داغر ، وكتاب '' نظرات في اللغة والأدب'' للشيخ مصطفى الغلاييني ، وكتاب '' لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط'' لإبراهيم دردير ، وكتاب ''أخطاؤنا اللغوية المستعملة'' لناجي بن نصر ، وكتاب ''موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة''

---

(١) دريري ، إبراهيم ، لغة الإعلام اليوم بن الالتزام والتفريط : ١٧ .

(٢) نصر ، ناجي ، أخطاؤنا اللغوية المستفحلة : ١١٨ ، ١١٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

للدكتور على جاسم سلمان وكتاب " موسوعة الإملاء والإعراب" للدكتور محمد محمود واليفانا الورديني ، وكتاب "فن الكتابة الصحيحة " للدكتور محمود سليمان ياقوت

القسم الثاني : الكتب التي عالجت الأخطاء على شكل منظومات

وهناك كتاب جاء على غير تلك الطرق التي ذكرناها وهو كتاب "مسرح الأخطاء الشائعة" لمحمود عبده فريحات وقد نظم الأخطاء في أبيات شعرية .

إلا أن ما يأخذ على هذه الطرق في التبويب عدم ذكر الطريقة التي اتبعها المصحح في تبويب المادة اللغوية في بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة فمثلاً كتاب "أخطاء ألفناها" وكتاب "هكذا تنطق الأسماء" . . . وغيرها من الكتب ، التي لم تشر أدنى إشارة إلى الطريقة المتبعة في التبويب ، كذلك عدم الدقة في التبويب كما ينبغي على الطريقة التي سار عليها الكتاب فمثلاً طريقة المعجم تقتضي أن يرتب المادة وفقاً لجذر الكلمة مع مراعاة الحرف الأول ثم الثاني ثم الثالث وهكذا ، ولكن بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة لم تتبع هذا التنظيم فمثلاً كتاب (هكذا تنطق الأسماء) لم يتبع طريقة الجذر بل اتبع طريقة نطق الكلمة ، وكتاب أخطاء ألفناها بالرغم من مراعاته للحرف الأول ثم الثاني ثم الثالث إلا أنه بوب على العناوين التي وضعها وليس على الكلمة المصححة وهذا أدى به إلى أن يختل نظام الترتيب . كما أن العناوين الثنائية أدخلت كلمات في حروف كان من المفترض ألا تدخل فيها .

٢-١ : أقسام التصحيح اللغوي

قام التصحيح اللغوي منذ القديم على ركيزتين أساسيتين ، الأولى : التخطئة وهي التي وجدت أولاً، والثانية : التصويب ، وقد جاءت تالية ومعتمدة على سابقتها ، ولذا فإننا عندما نذكر مصطلح التصحيح اللغوي الحديث أو مرادفاته مثل التنقية فإننا نوجه النظر إلى الشقين معاً دون فصل بينهما (التخطئة والتصويب) .

٢-١-١ : التخطئة

ومفهوم التخطئة في كتب الصحيح اللغوي الحديثة ذو شقين :

الأول : تخطئة مستعمل اللغة ، سواء أكان متكلماً أم كاتباً ، أم منشئاً ، أم غير ذلك ، ومن أمثلة هذا العمل ما قام به اليازجي في كتابه لغة الجرائد ، وما قام به أسعد داغر في كتابه : التذكرة ، وإبراهيم المنذر في كتابه : المنذر ، وغيرها من كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، وقد قامت هذه الكتب بتخطئة الاستعمال اللغوي تارة ، وتخطئة المستعمل للغة تارة أخرى ، والفرق بين تخطئة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاستعمال وتخطئة المستعمل هي الألفاظ المستخدمة في التخطئة ، فعند تخطئة المستعمل للغة تجدهم يستخدمون ألفاظاً تدل على ذلك من نحو : ويقولون [١] ، وهي غالب استعمال اليازجي لا يكاد يستعمل غيرها ، وغالب استخدام أسعد داغر ، ويخطئون [٢]، ويقولون ويستعملون [٣].

وعند تخطئة الاستعمال نجدهم يستعملون ألفاظاً تدل على ذلك ، من نحو قولهم : ومن الخطأ قولهم كذا [٤] ، ومن تراكيبهم العجيبة [٥]، ومما يكثر استعماله خطأً [٦]، ومما يستعملونه بلا تثبت ولا تدقيق .

وتخطئة المستعمل للغة مثلاً نجدها عند أسعد داغر في التذكرة أكثر من تخطئة الاستعمال نفسه .

وقد ذكرت كتب التصحيح اللغوي الحديثة جملة من الأسباب لوقوع مستعمل اللغة في الأخطاء منها ما هو متعلق بالمستعمل ومنها ما هو متعلق باللغة نفسها ، فمن الأسباب المتعلقة بمستعمل اللغة الجهل والعامية وإهمال اللغة وعدم بذل المجهود في دراستها ، كما تسهم الترجمة بدور كبير في حدوث هذه الأخطاء ، كذلك ما اختلط باللغة العربية من لغات أخرى تركية ولاتينية وغيرها ، كان له دور في حدوث هذه الأخطاء ، كما يشكل عدم ضبط الكلمات بالشكل وعدم كتابة الأرقام بالألفاظ سبباً رئيساً في حدوث الأخطاء عند المذيعين وقراء الأخبار .

أما الأسباب المتعلقة باللغة فيشكل اتساع اللغة العربية وتعدد أوجهها ، واتساع دلالات ألفاظها وكثرة مترادفاتها وجموعها ، وتعدد أطوارها ، وكثرة الألفاظ السماعية فيها أهم سبب في إيقاع المستعمل للغة في الخطأ .

وقد ألقت كتب التصحيح اللغوي الحديثة باللائمة على وسائل الإعلام المقروء منها والمرئي والمسموع في نشر هذه الأخطاء ونقلها بين مستعملي اللغة بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل الاستعمار والنقل ومحاكاة الآخرين أعلام الأدب والسياسة والثقافة وغيرهم والاحتفاظ بالأخطاء وعدم

---

(١) انظر : اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ . وانظر داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب ،١٩٩٥، دار العرب للبستاني ، القاهرة : ١٠٨ ، ١٠٩

(٢) انظر: داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٥٠ ،٦٧، ١٠٢ .

(٣) انظر : السابق : ٦٧ ، ٦٦ .

(٤) انظر : السابق ٩٥ .

(٥) انظر داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب :٧٠

(٦) انظر السابق : ١٢٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تصحيحها عند مستعملي اللغة ، كل ذلك وغيره ينشر الأخطاء ويجعل من عملية التنقية والتصحيح أمراً صعباً ، بل مستحيلاً في بعض الأحيان .

الثاني : تخطئة من قام بتخطئة الاستعمال اللغوي أو المستعمل للغة ، وذلك بتعقب هذا المخطِّئ ، وإبطال حكمه القائل بخطأ المستعمل للغة أو الاستعمال اللغوي ، وتصويب فعل المستعمل للغة بهذا الاستعمال والتدليل على صواب ما ذهب إليه من وجهين :

الأول : أن المخَطِّئ كان على خطأ في تخطئته .

الثاني : أن المستعمل كان على صواب فيما ذهب إليه .

ويستعملون لذلك ألفاظاً تدل على ذلك منها : ويخطِّئون من يقول أو ويخطِّئ فلان من يقول كذا ، ومن أمثلة هذه التخطئة ما قام به الدكتور إميل يعقوب في كتابه " معجم الخطأ والصواب في اللغة " ، حيث خطأ مجموعة من المصححين اللغويين القدماء أمثال الحريري والفيروزبادي ، والأزهري ، وآخرين من المحدثين أمثال : اليازجي ، وأسعد داغر ، إبراهيم المنذر وغيرهم ، وأقر المستعمل اللغوي على استعماله مؤيداً أحكامه بالأدلة والشواهد والبراهين ، كذلك صنع الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه " العربية الصحيحة " ، والغلايني في كتاب نظرات في اللغة ، وصبحي البصام في كتاب " الاستدراك على كتاب "قل ولا تقل لمصطفى جواد " ، وجانب من كتاب حول الغلط والفصيح لأحمد أبي الخضر منسي ، والاستدراكات والردود على كتاب لغة الجرائد لليازجي ، وغيرها من الكتب التي نهجت هذا النهج .

وقد يأتي مصحح آخر فيخطئ المخطِّئ ويذهب إلى أن التخطئة الأولى هي الصحيحة ، وأن المستعمل أو الاستعمال خطأ ، وأن المخطئ الأول على صواب ، والمخطئ الأخير على خطأ ، والشواهد على ذلك كثيرة [١] .

ويأتي عدم توافر الشروط والمعايير التي اعتمدها المصحح ، و اختلاف المناهج المتبعة في التصحيح ، وتدخل العوامل الشخصية للمصحح والتعصب المذهبي ، وعدم التوسع في معايير التصويب في مقدمة أسباب التخطئة، ثم تأتي متابعة المتأخر للمتقدم حيث نجد أن هناك كتباً أصيلة وكتباً ناقلة ومتابعة لغيرها في أمور التصويب والتخطئة ، وقد يتابع متأخر متقدماً دون تمحيص ودون تدقيق فيقع في الخطأ الذي وقع فيه سابقه ، كما أن الاختلاف في ملكات المصححين ومواهبهم تفضي إلى اختلافات بين المصححين حول بعض القضايا ، فمثلاً الاختلاف على مفاهيم المصطلحات

---

(١) انظر : حمادي ، محمد ضاري ، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٤٥ ، ٨٧ ، ٨٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللغوية القديمة والحديثة بين المصححين ، ومثال ذلك ما ذكره الزعبلاوي حول اختلافه مع الغلاييني في مفهوم القياس قال : ((فقد أبينا (احتار) حيث لم يسندها سماع و لم يدعمها قياس ، وأثبتها الشيخ مصطفى الغلاييني لأنها عنده على قياس ، والقياس على هذه محض اتفاق النظائر إذا وجد له طرف من الشيوع فكلما ذاع على ألسنة الكتاب لفظ واتفق له في العربية نظير فهو على قياس صحيح . . . وهو يروم بالقياس معناه لغة لا مفهومة عرفاً واصطلاحاً)) [١] .

وخطأ أسعد داغر استعمال لفظ المحاضرة ، بحجة أن الصحيح هو خطبة ، وأن معنى حاضر أي عدا وسابق [٢]، وجاء محمد أبو الفتوح وخطأ الاستعمال نفسه ، لكنه قال إن المحاضرة تكون درساً عاماً [٣].

فهذه أمثلة على أن اختلاف المفهوم عند كل مصحح يفضي إلى اختلاف في التطبيق والنتيجة أيضاً .

ومن الاختلافات حول المفاهيم اللغوية القديمة والحديثة الاختلاف حول قضية التصحيح اللغوي نفسها ، والنظر إلى الأخطاء اللغوية الشائعة ، وهل هي نوع من التطور اللغوي ، ولذا لا يجوز تخطئة المتكلم القديم والحديث ، أو هي انحراف عن اللغة يجب محاربته .

ومن الاختلاف أيضاً في المفاهيم النظرة إلى تيسير اللغة ، فمن المحقق أن جميع المصححين يدعون إلى تيسير اللغة ، وإزالة العقبات أمام الكتاب والمتحدثين والمنشئين ، ولكن يحدث الاختلاف في مراحل أخرى من مراحل هذه الدعوة ، فكيف يكون التيسير ، ومن هو المخول بذلك الأمر وعلى أي مستوى يكون التيسير ، وكل هذه الأمور يحدث فيها الاختلاف والتنازع ، فمجمع اللغة العربية في القاهرة أجاز بعض الاستعمالات – مع وجود من يخالفه على هذه الإجازة – من باب تيسير اللغة يقول الدكتور محمود فجال : ((وليس معنى إجازة المجامع اللغوية لكلمة ما ، أو تركيب ما أن ما أجازوه هو الأسلوب الأعلى ، وإنما أجازوه تيسيراً أو تسهيلاً على الناس))[٤] .

ويرى بعض المصححين أنه لا يجوز لنا أن نتخذ هذا السبب ذريعة لإباحة كل شيء في اللغة ، ولذا لقيت هذه الدعوة موقفاً مختلفاً عمن يرى أن هذا تحجير وصد عن تعلم اللغة وتعليمها .

---

(١) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ١٤ ، ١٥

(٢) انظر : داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٣١ .

(٣) انظر : شريف ، محمد أو الفتوح ، من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة : ١١٣ .

(٤) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ١٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن الاختلاف في المفاهيم اللغوية الاختلاف حول الفصاحة وضوابطها فمثلاً يرى معروف الرصافي أن ضابط الفصاحة هو استعمال اللفظ من قبل الفصحاء ، وإن كان شاذاً في القياس يقول عند الحديث عن كلمة دعاية : ((وأما مخالفتها للقياس ، فإن في اللغة شواذ كثيرة ، وهذه منها ، ولا يعترض علينا بأن الشاذ غير فصيح ، لأن فصاحة الكلمة إنما تثبت باستعمال الفصحاء إياها ، وقد استعمل كلمة دعاية سيد الفصحاء))[١] .

في حين أن غيره يرى غير ذلك فقد خطأ اليازجي عنترة [٢] والحارث بن حلزة[٣] وهما من أفصح الفصحاء وممن يستشهد بكلامهم . ولذا فقد حدث الاختلاف بين المصححين بالنظر إلى معايير الفصاحة .

ومن الاختلاف حول المفاهيم اللغوية الاختلاف حول قضايا التوليد و الاشتقاق والتعريب والتوسع في الاستعمال ، والاختلاف بين المضيق والموسع مرده نظرهم حول هذه القضايا ، صواب إجازتها ، فمنهم من يرد المولد البتة ومنهم يرضاه ، وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة كثيراً من الألفاظ المولدة سواء أكانت مولد العصر الثاني أم العصر الثالث .

وقد عالجت كتب التصحيح اللغوي الحديثة الأخطاء في عدة أشكال ، فهناك من الأخطاء ما يكون في بنية الكلمة وله صور كثيرة ، ومنها ما يكون في العلاقات النحوية ، ومنها ما يكون في الدلالة ومنها ما يكون في الأصوات وغير ذلك ، وهذه الأخطاء تشمل الأخطاء في اللغة المنطوقة وأخطاء في اللغة المكتوبة ، فمنه الأخطاء الناتجة عن الانحراف في نطق أصوات الكلمة ، مثل همزة الوصل وهمزة القطع ، فهمزة كلمة (ابن) تحذف في مكان الإثبات ، وتثبت في مكان الحذف [٤] ، ومنها ما كان في بنية الكلمة سواء الكلمة المبنية مثل قوله : أمسِ أو الأمسُ [٥] ، أو المعربة مثل تغير حركات الكلمة ، ويكون في جميع حروف الكلمة ، فربما كان الخطأ في أول الكلمة أو في وسطها أو في آخرها كضم المفتوح ، وفتح المضموم ، وكسر المفتوح أو كسر المضموم ، أو غير ذلك ، أو تغير حروف الكلمة ، ومنه حذف بعض الحروف أو زيادة بعض الحروف ، أو تقديم

---

(١) الرصافي ، معروف ، خواطر ونوادر ، انظر : القزاز ، عبدالجبار ، الدراسات اللغوية في العراق : ١١٦ .

(٢) انظر : اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٤٩ .

(٣) السابق : ١٧ .

(٤) انظر : موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة : ١/٥٩، ٦٠ .

(٥) انظر : عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة :١٧٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حرف على حرف أو تأخير حرف عن حرف ، أو إبدال حرف مكان حـــرف على غير الفصيح من كلام العرب ، أو تذكير المؤنث أو العكس أو التثنية أو الجموع أو النسب وغيرها .

كذلك عالجت الأخطاء النحوية والصرفية ، وكانت أخطاء اللزوم والتعدية في الأفعـــال مـــن أكثر الظواهر النحوية التي تعرضت لها كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، سواء تعدية الأفعال بالحروف أو بنفسها أو بالمفاعيل .

كذلك عالجت كتب التصحيح اللغوي الحديثة الأخطاء في الدلالة وهي المتعلقة بـــالمعنى ، فعندما يستعمل المستعملُ للغةِ اللغةَ على شكل استعمال منطوق أو مكتوب فإنه يقصد إلى معـــنى معين ، وبذلك يصير إلى وجهين :

الأول : أن يوافق المستعمل للغة باللفظ الذي جاء به المعنى المراد منه ، كما هو مقـــرر عنـــد المصحح اللغوي ، وهذا الاستعمال صواب لا شية فيه ، ولا خلاف عليه ، وهو خارج من موضوع الخطأ أو التصحيح اللغوي .

الثاني : أن يخالف المستعمل للغة باللفظ المعنى المراد منه ، وهذا يقتضي أمرين :

(أ) أن هذا اللفظ الذي جاء به المستعمل يؤدي معنى آخر غير الذي قصده .

(ب) أن للمعنى الذي أراده المستعمل وقصد إليه لفظ آخر يُؤدى به أخـــطأه المستعمل ، وهـــذا هو مجال التخطئة والتصويب ، فيقوم المصحح اللغوي بتوضيح الأمرين أو أمر واحـــد لوضـــوح الثاني .

٢-١-٢ : التصويب

ومعنى التصويب الذي نقصده هنا هو أن يزعم المصحح أن هذا الاستعمال صـــواب ، وفقـــاً للمعايير والأسس التي استند إليها ، في مقابل استعمال قام بتخطئته .

وقد انقسمت عملية التصويب في كتب التصحيح اللغوي الحديثة إلى قسمين ،وذلـــك تبعـــاً لأقسام التخطئة ، فكما ذكرنا أن عملية التخطئة تنقسم إلى قسمين فكذلك عملية التصويب تنقـــسم قسمين :

القسم الأول : تصويب الاستعمال اللغوي أو المستعمل للغة .

وهو تصويب الاستعمالات والألفاظ ، التي حكم عليها المصوب نفسه بالخطـــأ ، ثم توضـــيح الاستعمال الصواب ، وهذا القسم أمثلته كثيرة نكتفي بإيراد بعـــض الأمثلة فقـــط ، ففـــي ''لغـــة الجرائد'' ، يقول اليازجي: ((ويقولون : أشر على الصك تأشيراً ، أي رسم عليه علامة تفيد التوقيع ،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أخذوه من الإشارة على توهم أصالة الهمزة في أولها ، وهو من كلام العامة ، على أن الإشارة لا تفيد ما يريدونه من ذلك ، والصواب أن يقال : وقع على الصك ، أو أعلم عليه ، إذا لم يرد صريح التوقيع)) (١) .

وكثير من كتب التصحيح اللغوي الحديثة جعلت عملية التصحيح على شكل جداول ، يذكر الخطأ في عمود ، والصواب في عمود ، مثل كتاب ''الكتابة الصحيحة'' لزهدي جارالله ودليل الأخطاء الشائعة لمروان البواب وإسماعيل مروة .

القسم الثاني : تصويب المخطئ ، وهو تصويب الحكم بخطأ استعمالات وألفاظ معينة قال بتخطئتها أحد المخطئين سواء أكان ذلك في كتب متخصصة في التصحيح اللغوي أو غير متخصصة ، ومثال ذلك قول أسعد داغر : ((وخطأ بعض جهابذة النقد من يجمعون الخائن على خونه ، والصحيح أنه ورد كحائك وحوكه))(٢) .

وقد جمعت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة بين هذين القسمين ، مثال ذلك ، كتاب تذكرة الكاتب لأسعد داغر حيث قام بالتصويب للمستعمل وللاستعمال ، وكذلك بتصويب بعض المخطئين ، ولكن القسم الثاني كان قليلاً جداً حيث بلغت المسائل التي صوب فيها تخطيئات المصوبين ست مسائل من إجمالي تسعين وأربعمائة مسألة وردت في كتاب تذكرة الكاتب ، وأيضاً ممن جمع بين القسمين العدناني في معجميه: معجم الأخطاء اللغوية الشائعة ، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، وقد قام العدناني بتخطئة كثير من المخطئين دون أن يذكرهم ، وحذا حذوه أيضاً أحمد مختار عمر في كتابه : العربية الصحيحة .

وبعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة اقتصرت على النوع الأول وهو التصويب للاستعمال اللغوي أو للمستعمل للغة ، ومن أمثال هذه الكتب : لغة الجرائد لليازجي ، والكتابة الصحيحة لزهدي جار الله ، وبعض الكتب كان هدفها النوع الثاني وهو تصحيح بعض مما قامت بعض كتب التصحيح اللغوي بتخطئته ، مثل كتاب معجم الخطأ والصواب في اللغة لإميل يعقوب .

٢-٢ : ميادين التصحيح اللغوي الحديث

ونقصد بها المجالات التي تعقب فيها المصححون اللغويون الأخطاء اللغوية ونبهوا عليها ووضحوا فيها وجوه الصواب في أهم أشكال استعمال اللغة هما : الشكل المنطوق والشكل المكتوب.

---

(١) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٥٣ .

(٢) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ١٢٦ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويشمل المكتوب كل ما هو مكتوب ومنشور بين الناس أو يقرأه الناس ؛ ومن هذه الميادين الصحف والجرائد والمجلات ؛ وما يكتب فيها سواء من الكتاب المتخصصين أم من غيرهم من القراء في المقالات الثابتة أو في الأخبار الصحفية أو التقارير أو غير ذلك حتى الإعلانات [١] ، وقد كانت الصحف والجرائد أوسع المجالات وأكثرها تعرضاً للنقد والتصحيح اللغوي ، وذلك لما كانت تغص به هذه الوسائل من أخطاء لغوية واستعمالات مخالفة ، و لم تكن الصحف والجرائد ميادين التصحيح اللغوي فحسب ، بل كانت أيضاً وسيلة التنبيه على هذه الأخطاء ، فكانت مقالات التصحيح اللغوي تنشر فيها أيضاً .

ومن هذه الميادين أيضاً لغة الدواوين ونقصد بها اللغة التي يكتب بها ما يصدر عن أجهزة الدولة من مكاتبات ورسائل وتقارير وخطابات موجهة من هذه الأجهزة إلى غيرها ، وقد كانت الأخطاء الموجودة في هذه المكاتبات الصادرة من هذه الدواوين من الكثرة ما جعل أسعد داغر يقول عنها : ((و اتضح لي بعد البحث والمقابلة أن الخطأ اللغوي المتفشي بالصحف والمجلات مهما يعظم ويشتد فهو ليس شيئاً مذكوراً في جانب الخطأ الآخذ بلغة الدواوين ، وأن الصحيح في هذه يوشك أن يكون أقل من الخطأ في تلك)) [٢] .

ويعود سبب انتشار الأخطاء في الدواوين أكثر من غيرها لعدة أسباب منها أن من يتولى الكتابة في هذه الدواوين أقل تعليماً ودراية باللغة العربية من كتاب الصحف والمجلات ، كما أن هذه المكاتبات والمراسلات ليست للنشر حتى تتعرض للنقد والتقويم مثل مقالات الصحف ، وكذلك تأثير الأساليب الأجنبية على هذه المكاتبات والمراسلات ، فأكثر هذه الصيغ والأساليب أخذت من أنظمة الدول المستعمرة إبان استعمار تلك الدول للدول العربية فتأثرت بها ، يقول الزعبلاوي : ((للقرار على ما هو مفهومه الاصطلاحي في الدواوين ، صيغ متقاربة ووردتنا عن الفرنسية كأكثر المصطلحات ومستتبعاتها ، وقد جرت العادة أن لا تراعي في النقل خصائص اللغة وأساليبها في التعبير وذلك لتحقيق ما تستوجبه الترجمة الحرفية الخالصة من المطابقة التامة بين الفرع والأصل)) [٣] .

---

(١) من الكتب التي اهتمت بلغة الإعلانات كتاب " فن الكتابة الصحيحة للدكتور محمد سليمان ياقوت ، وكذلك جانب من كتاب العربية الصحيحة للدكتور عمر ، أحمد مختار ، انظره : ٤٤ ، ٤٥ .

(٢) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب ٥ ، ٦ .

(٣) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٤٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما أن هذه الدواوين ليس فيها من يقوم بالتصحيح اللغوي قبل إصدار ما تصدره على ما هو دارج في الصحف والمجلات ، وقد كان في القديم ديوان الإنشاء الذي يقع على عاتقه تخريج الكتبة والمنشئين الذين تقع عليهم مهمة تحرير ما يصدر عن ديوان الخليفة أو بلاط السلطان أو غيره ، و لم يحسن الأتراك إلى اللغة العربية عندما ألغوا هذه الجامعة .

وقد قام بعض ممن له بصيرة باللغة العربية وغيرة عليها ، وعمل في هذه الدواوين بمحاولات لتصحيح لغة الدواوين والتنبيه على أخطائها من أمثال أسعد داغر والزعبلاوي والكرملي ، وضمنوا ذلك بعض مؤلفاتهم ؛ فقد عمل أسعد داغر في القسم القضائي ، الذي أنشئ ليكون صلة بين حكومتي مصر والسودان في الدعاوى والأحكام الشرعية والمدنية والجنائية ، وأمور الطلاق والنفقات والتركات وعرائض الشكاوى وغيرها من المسائل القضائية التي تدور عليها المفاوضات كل يوم بين الحكومتين بواسطة هذا القسم)) (١) .

وقد تتبع هؤلاء الأخطاء التي تقع في هذا المجال أو الميدان وأشاروا إليها ونبهوا إلى الاحتراز منها ، وحذروا من الوقوع فيها ، بل وضعوا بدائل لتلك النماذج المكررة في تلك الدواوين أمثال القرارات والمراسيم والخطابات والمراسلات ، يقول اليازجي : ((وأغرب ما جاء من هذا قول القائل : سيشرع المجلس البلدي بعمل مناقصة عن توريد الرمل أولاً ، وثانياً العربات ، إلى آخره ، وهذا مما قصرت عنه لغة الدواوين)) (٢) .

وقال على جاسم سلمان : ((شاع بصيغة اسم الفاعل من (أدار) على (مدراء) في لغة الدواوين الرسمية ، وكأنهم لا يعرفون أن الكلمة تجمع جمع صحيح على (مديرين) . . .)) (٣) .

ومن الميادين التي استهدفت أيضاً من قبل كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، لغة الكتاب والمنشئين ، والأدباء والشعراء فقد اهتم النقاد المحدثون بنقد لغة الشعراء المحدثين وتصويب الأخطاء التي وقعت في شعرهم .

كذلك تتبعت كتب التصحيح اللغوي الحديثة أخطاء الكلمة المنطوقة في عدة ميادين ، وألفت كتب عدة رصدت هذه الأخطاء وسمتها " عثرات الأقمام" ، وقد ألف الشيخ عبدالقادر المغربي كتابه المسمى " عثرات اللسان " ، وقصد به الخطأ الحاصل عند النطق بهذا اللفظ ، يقول : ((فالكلمات

---

(١) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٥

(٢) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٥٩ .

(٣) السلمان ، على جاسم ، موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة : ١٣١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التي نسردها في محاضرتنا هذه ، ونصحح ضبطها وخطأ الأفواه بها إنما هي كلمات من القسم الثاني المتداولة على لسان الجمهور))[١] .

ويشمل ميدان اللغة المنطوقة الإذاعة والتلفاز من حيث إنها وسيلة من وسائل الإعلام ذات التأثير الكبير في لغة المتلقي وحياته الاجتماعية ، وألفت في تلك الأخطاء مؤلفات تحمل عناوين تدل على فحواها ، من نحو : لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط للدكتور : إبراهيم دردير ي ، حيث جمع في مؤلفه بعض الأخطاء التي تصدر عنهم ، ومثله كتاب " أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين" للدكتور احمد مختار عمر حيث جعل القسم الثاني من الكتاب للأخطاء التي يقع فيها الإذاعيين ، وكذلك الدكتور رمضان عبدالتواب في كتابه التطور اللغوي ، فقد نقل بعض الأخطاء من الإذاعة [٢].

وبالرغم أن كتب التصحيح اللغوي الحديثة اهتمت بلغة المثقفين والكتاب والخاصة إلا إنها لم تنس لغة العامة حيث تعرضت لها بين فترة وأخرى بالتخطئة والتصويب .

ومعلوم أن حركة التصحيح في أصل ظهورها لم تنشأ إلا لإصلاح لغة العامة ابتداءً من رسالة الكسائي (١٨٩هـ / ٨٥٠م) المسماة : رسالة فيما تلحن فيه العوام ، فلما استشرى وباء اللحن وغزا الدوائر المتخصصة اتجه التأليف إلى هذه الدوائر فوجه علماء اللغة عنايتهم إلى بيان ما يلحن فيه الناس كي يجتنبوه ويعودوا إلى السداد ، وقد بدأ التأليف في لحن العامة ، فلما نشأ اللحن اتجه التأليف إلى لحن الخاصة .

٢-٣:مصادر كتب التصحيح اللغوي وطرق الاحتجاج والاستشهاد

ونقصد بالمصادر اللغوية تلك الكتب التي اعتمد عليها أصحاب كتب التصحيح اللغوي في تصويب الألفاظ والاستعمالات ، وصارت هذه المصادر مصادر معتمده عند المخطئ يعتمد عليها فيما يذهب إليه من أحكام ، ولنا أن نسترشد بنصوص من أصحاب كتب التصحيح اللغوي يحددون فيها المصادر اللغوية التي يعتمدون عليها ، والتي تمثل المصادر المعتد بها عند غالب كتب التصويب اللغوي يقول اليازجي : ((ومن تهافتهم في النقل ما أولع به أكثرهم من استعمال لفظة (هاته) في مكان (هذه) ذهاباً إلى أنها أفصح منها ، وما هي بالفصحى ، ولا الفصيحة ، وهذه معلقات العرب بل قصائدها التسع والأربعون ، وهذه دواوين شعرائهم من مثل عنترة والنابغة وحاتم وعروة بن الورد

---

(١) المغربي ، عبد القادر ، عثرات اللسان : ٧ .

(٢) انظر : عبد التواب ، رمضان ، التطور اللغوي : ١٠٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والفرزدق وجرير وغيرهم ، وهذه خطب الأمام علي والمنقول عن وفود العرب كلهم بل هذا القرآن نفسه)) (١) .

ويقول أحمد أبو الخضر منسي : ((وهو خطأ لم يرد به متن ، ولا أيده شعر الفحول ، ولا نثر البلغاء ، والصحيح أن تسبق بنفي ، فتقول : لا ينبغي أو ما ينبغي ، والقرآن المرجع الأعلى ، ولهم في ذلك آية في آية : ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴾ ، في سور يس : ٦٩)) (٢) .

فمن هذه النصوص نتعرف على مصادر التصويب عند اليازجي ومن تابعه على منهجه وبخاصة من متقدمي المصححين المحدثين ، والتي تتمثل عندهم في القرآن الكريم – وإن ذُكر متأخراً - وكلام العرب شعراً ونثراً إلى العصر الأموي ، وأغفل اليازجي وأحمد أبو الخضر منسي ذكر الحديث الشريف مجاراة للقدماء في عدم الاستشهاد بالحديث ، بالرغم من ذكر اليازجي للإمام على كرم الله وجهه الذي نستشف منه الاعتداد بكلام الصحابي ، وخطب الوفود التي وفدت على الرسول صلى الله عليه وسلم عام الوفود .

وهذان النصان ليسا الوحيدين في ذكر المصادر بل ذكر غيرهما المصادر الأخرى التي لم ترد في هذين النصين .

وسوف نرى هنا كيف تعاملت كتب التصحيح اللغوي الحديثة مع هذه المصادر :

٢-٣-١ : القرآن الكريم

يعد القرآن الكريم نظرياً المصدر الأول للاحتجاج عند أصحاب كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، لكن الرصد لكتب التصحيح اللغوي الحديثة يظهر عدم دقة هذه المقولة ، حيث تفاوتت تلك الكتب في موضوع الاستشهاد بالقرآن الكريم وفي طريقة الاستشهاد ، وفي كمية الآيات المستشهد بها ، في شقي التصحيح وهما التخطئة والتصويب ، حيث يظهر لنا أن كتب التصحيح اللغوي الحديثة تقف إزاء هذه النقطة في صفين :

الصف الأول : لم يعتمد اعتماداً كلياً على القرآن الكريم في إثبات آرائه ، وهم المخطئون بالدرجة الأولى ، فمتقدمو المصححين المحدثين قلما استندوا إلى القرآن الكريم في التصويب ، من أمثال لغة الجرائد ، وتذكرة الكاتب ، فكل من خطأ استعمالاً لغوياً لم يجعل القرآن دليله وشاهده في هذه التخطئة إلا قلة قليلة ، لأنه ليس كل خطأ له شاهد من القرآن الكريم ، وموقف متقدمي المصححين

---

(١) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٣٠ .

(٢) منسي ، أحمد أبو الخضر ، حول الغلط والفصيح :٣٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأصحاب النزعة المحافظة هو أنهم لم يصرحوا بموقفهم من الاحتجاج بالقرآن الكريم ، ولكن قلة استشهادهم بالآيات القرآنية وقراءاتها سواءً كانت سبعية أو غير سبعية يوضح موقفهم ، وهو عدم جعل الاستشهاد بالقرآن الكريم في المرتبة الأولى ، فاليازجي مثلاً بلغ مجموع الآيات المستشهد بها ثماني آيات [١] مقارنة مع الاحتجاج بالمعاجم حيث بلغ الاستشهاد بالمعاجم لديه أربعاً وعشرين مرة .

وإذا انتقلنا إلى أسعد داغر نجد أن مجموع الآيات التي استشهد بها أربع عشرة آية .

ولتفسير هذه الظاهرة وهي قلة الاحتجاج بالآيات القرآنية في التخطئة والتصويب ، فإننا نستطيع القول إن تفسيرها يعود إلى نظرة هؤلاء المصححين إلى دور القرآن الكريم في التقعيد النحوي ، وهو امتداد لنظرة النحاة القدماء ، حيث نجد أن النحاة القدماء لم يعتمدوا على القرآن الكريم في التقعيد النحوي ، وإنما جعلوا جل تقعيدهم على كلام العرب .

إلا أننا نسجل لكتب التصحيح اللغوي الحديثة ، وخاصة المتقدمة منها عدم تعرضها للقرآن الكريم ، وخاصة قراءاته إلى النقد اللغوي ،كما فعل النحاة الأوائل في رد بعض القراءات وتضعيفها أو تضعيف رواتها ، حيث نجد أنهم تعرضوا إلى كلام العرب شعراً أو نثراً بالنقد والتخطئة .

فهذا اليازجي يخطئ عنترة ، والحارث بن حلزة ، وكذلك أسعد داغر ينتقد بعض كلام العرب الأول [٢] ويصفه بالقلة أو الشذوذ ، وكذلك في كتاب تطهير اللغة لمحجوب محمد موسى [٣] ، إلا أنهم لم يتعرضوا لقراءات القرآن الكريم بالتخطئة أو الرد .

وأما القول [٤] بأن القرآن الكريم كان يمثل جل مآخذهم وشواهد أدلتهم فهو كلام عام .

وقد كان اتجاه الاحتجاج بالقرآن الكريم عند المخطئين يتمثل في الاتجاهين التاليين :

---

(١) وهي الأولى : قوله تعالى : ﴿ ألم أعهد أليكم يا بني آدم ﴾ يس:٦٠ ، وكانت ضمن نقل عن اللسان ، والثانية : قوله تعالى : ﴿لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر﴾ يس:٤٠ ، والثالثة : قوله تعالى : ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له ﴾ يس : ٦٩. وهذه الآية والتي قبلها في موضع واحد ، والرابعة : قوله تعالى : ﴿فاصدع بما تؤمر﴾ الحجر ٩٤ ، والخامسة : قوله تعالى : ﴿ إن الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء ﴾ آل عمران :٥ ، والسادسة : قوله تعالى : ﴿ اطرحوه أرضاً ﴾ يوسف : ٩ ، والسابعة : قوله تعالى : ﴿ الكبير المتعال ﴾ الرعد :٩ ، والثامنة : قوله تعالى : ﴿ حتى تضع الحرب أوزارها ﴾ محمد :٥ .

(٢) خطأ داغر ، أسعد الحارث بن حلزة في المسألة نفسها التي خطأه فيها اليازجي ، انظر : داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب الملحق : ٣ .

(٣) انظر : موسى ،محجوب محمد ، تطهير اللغة : ٢/٥١ .

(٤) قاسم ، رياض ، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي : ٢/١٩٢ ، يقول : ((لكن المتبع لمصادرهم يجد أن جل مآخذهم وشواهد أدلتهم تتمثل في القرآن الكريم ونتاج صدر الإسلام)) .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الأول : إن الاستعمال المُخَطَّأ جاء على خلاف ما جاء به القرآن الكريم ، وما ورد في القرآن الكريم على خلاف ما جاء به المستعمل ، وهذا الاتجاه هو الأكثر والغالب ، ومن أمثلة ذلك تخطئة زهدي جار الله وعباس أبو السعود من يقول : ((دفنوا الميِّت في بلدته بحجة أن الميِّت هو الذي سيموت أما الميْت فهو الذي مات ، استناداً إلى الآية ﴿إنك مَيّت وإنهم ميّتون﴾ . . .))[١] .

وقال محمود سليمان ياقوت : ((الطَّامَّة : القيامة ، قال تعالى : ﴿فإذا جاءت الطامة الكبرى ، يوم يتذكر الإنسان ما سعى﴾ ، النازعات : ٣٤، ٣٥ ، والطَّامَّة : الداهية تفوق ما سواها ، ولا يقال : الطَّامَة))[٢] .

وقال مصطفى جواد : ((ثم إن (هَمَّ) بهذا المعنى لو كان فصيحاً لاستعمله الفصحاء في كلامهم وخطبهم ورسائلهم ، ولورد في القرآن الكريم ، فالوارد فيه هو الرباعي ، قال تعالى في سورة آل عمران : ﴿ وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر من شيء ﴾ .))[٣]

الثاني : أن هذا الاستعمال لم يرد في القرآن الكريم ؛ وأمثلة هذا النوع كثيرة ، منها قول محجوب محمد موسى : ((يقولون : ينبغي عليك أن تفعل كذا ، فيعدونه بـ(على) بمعنى يجب ، وليس كذلك فهو بمعنى يجوز ويصلح ، ويتيسر ، ولم يسمع عن العرب إلا موصولاً باللام ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ﴾ . . .))[٤] .

والملحوظة الغالبة في كتب التصحيح اللغوي المتقدمة هي ندرة العزو والاستشهاد سواء بالقرآن الكريم ، أو سائر المصادر الأخرى ، وكان اليازجي يرى إبعاد القرآن الكريم والحديث الشريف عن مجال الاستشهاد اللغوي والقياس على ما ورد فيهما في بعض أوجه الاستعمال[٥] ، وكان أكثر كلامه في التخطئة أنه لم يسمع عن العرب أو لم ينقل أو . . . ، وكلامه في التصويب : إن هذا هو المنقول أو هذا هو المسموع . . . ومثله كتاب تذكرة الكاتب ، وربما تعود قلة الاحتجاج بالقرآن عند اليازجي ومن ذهب مذهبه في ذلك إلى هدف الاختصار وعدم الإطالة و التنبيه على الخطأ وتوضيح الصواب دون الدخول في التفصيلات ، ولم يظهر بعد عراك لغوي فكري حول قضايا

---

(١) انظر : يعقوب ، إميل ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٤٨ .

(٢) ياقوت ، محمود سليمان ، فن الكتابة الصحيحة :١٧٦ .

(٣) جواد ، مصطفى ، قل ولا تقل : ٧٠ .

(٤) موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة ٤٤ .

(٥) انظر : سليم ، عبدالفتاح ، اللحن في اللغة : ٣٣٨/٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التصحيح في تلك الفترة ما يحوج إلى التدعيم بالشواهد والأدلة ، وربما تكون هذه الفئة تبعت اللغويين القدماء في تنزيه القرآن الكريم عن مماحكات النحاة وتعريض القرآن الكريم للخوض والأخذ والرد ، وهذا السبب يحظى بقدر كبير من التقديم على الأسباب الأخرى .

وقد ذهب قوم إلى أن الاحتجاج بالقرآن الكريم على عدم صواب الاستعمال لعدم وردوها في القرآن الكريم غير وجيه وليس له سند منطقي ، وذلك لأن القرآن الكريم ليس كتاب لغة أو معجم لغوي يحوي جميع اللغة ، فلا معنى للقول بأن هذا الاستعمال خطأ لأنه لم يرد في القرآن الكريم ، أو أن ما ورد فيهما على خلافه ، قال العدناني : ((نحن نستشهد بصحة الكلمات التي وردت في القرآن الكريم ، ولكننا لا نستطيع إنكار وجود كلمة في اللغة العربية ، وجدت في أحد المعاجم ، أو بعضها ، أو كلها ، إذا لم تذكر في القرآن الكريم ، لأنه ليس معجماً ، مفروضاً عليه أن يورد في آياته كل كلمة في لغة الضاد . . .)) (١).

وقال أحمد مختار عمر : ((وهنا نقف لنقول إن ما جاء به النص القرآني يصلح للإثبات ، ولا يصلح للنفي ، بمعنى أنه يصلح دليلاً على صحة الاستعمال المعين ، ولكن لايصلح دليلاً على خطأ ما عداه ، فالقرآن لم يجمع اللغة العربية جميعها ، والقرآن ليس هو المصدر الوحيد للصحة اللغوية ، ورب عبارة لم يأت بها القرآن جاء بها غيره من النصوص الموثقة ، فارتفع الحرج عن استعمالها)) (٢).

الصف الثاني :جعل الاحتجاج بالقرآن أول مصادر الاحتجاج والقول الفصل فيها ، وجعل جل احتجاجه بالقرآن الكريم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، فهؤلاء كان الاحتجاج بالقرآن الكريم يمثل ركيزة أساسية في مصادر احتجاجهم وقد حاولوا أن يستشهدوا بالقرآن الكريم وقراءاته ما أمكنهم ذلك حيث نجد أنهم أولوا القرآن الكريم عناية كبيرة ، وخاصة في موضوع التصويب فلم يتركوا مجالاً يمكن أن يستندوا فيه إلى القرآن الكريم إلا طرقوه ، وافتخروا بذلك ، وجعلوه من منهجهم وقيدوه في مقدمات كتبهم ، يقول محمود فجال : ((اعتمدت في تصويب الكلمة أو العبارة على ورودها في القرآن الكريم ...)) (٣) ، ويقول العدناني : ((وقد اعتمدت في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها في القرآن الكريم . . .)) (٤) ، ويقول قسطنطين ثيودوري : ((وكنت لا أغفل عن

---

(١) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٤٢ ، ١٤٣ .

(٢) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٥٥ .

(٣) السابق : ١٧ .

(٤) العدناني ، محمد ، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة: ح ، وانظر أمثلة : العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٢٢، ٢٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاستشهاد بالقرآن الكريم)) [١] ، وغيرهم كثير . ومن تلك الكتب نجد كتاب الزعبلاوي ''أخطاؤنا في الصحف والدواوين'' حيث أكثر من الاستشهاد بالآيات وكذلك محمد تقي الدين الهلالي و إميل يعقوب في معجم الخطأ والصواب في اللغة .

ولعل العراك التصحيحي الذي دار في فترة تالية لفترة متقدمي النحاة كان له دور أكبر في جعل هؤلاء المصححين يلجأون إلى القرآن الكريم واعتماد آياته كشواهد على الصواب أو التخطئة ، وكذلك حاجتهم إلى تقوية موقفهم لأن القرآن الكريم حكم فصل في أي نزاع لغوي فورود اللفظ أو الاستعمال في القرآن الكريم ولو في آية واحدة كاف للحكم عليه ، وعملياً صوبت بعض الاستعمالات على ضوء آية واحدة وكذلك خطئت بعض الاستعمالات على ضوء آية واحدة .

وهذا الأمر يمكن رده إلى اشتداد العراك اللغوي الفكري حول التصحيح اللغوي ، فقد كان من أهم الأمور التي استدعت الاحتجاج و التدليل على صواب وجهة نظر المصحح وخطأ وجهة نظر الآخر ، وهذه ظاهرة عامة في كتب التصحيح اللغوي الحديثة وبخاصة المتأخرة منها ، ((و المتتبع لمصادرهم يجد أن جل مآخذهم وشواهد أدلتهم تتمثل في القرآن الكريم ونتاج صدر الإسلام حيث يرجع الفضل إليه في حفظها واستمرارها . . .

ويبلغ الالتزام بهذه المصادر حد القداسة أحياناً التي لا يجوز الشك في صحتها بل يجب قبولها بقواعدها على علاتها دون أن نحيد قيد فتر عن واحدة منها ، لئلا نخالف تلك الأصول ، فيكون عملنا خطأ لا يغتفره عارف كما قال إبراهيم المنذر .

و لم يكن الاحتجاج بالقرآن الكريم قاصراً على اللغويين المسلمين فحسب ، بل هو اتجاه لغوي عام باستثناء قلة نادرة ، فنحن نجد الشيخ إبراهيم اليازجي يعتمد في لغة الجرائد على آيات من القرآن الكريم للتدليل على صواب أحكامه الانتقادية لأساليب المنشئين في الجرائد أو تأكيد مذهب نحوي أو تبيان غموض في التعبير)) [٢] .

ومن الكتب التي ذهبت هذا المذهب كتاب كبوات اليراع ولجام الأقلام وتقويم اللسانين ، ومعجم الأخطاء الشائعة وتوأمه معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني ، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة ، وغيرها .

---

(١) ثيودوري ، قسطنطين ، أخطاء مستورة في لغة كتابنا : ٣ .

(٢) قاسم ، رياض ، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي :٢/ ١٩٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن الملاحظ على كثير من كتب التصحيح اللغوي الحديثة وخاصة المتأخرة منها كثرة الاستشهاد بالآيات القرآنية ، ولكن هذه الاستشهادات ليست على صواب الاستعمال أو خطئه ، وإنما هي استشهادات على استطرادات ذهب إليها المصحح ثم وجد لها من القرآن الكريم شاهداً فأتى به ، مثال ذلك قول محجوب محمد موسى : ((يقولون : أنا ممنون لك ، وأقدم شكري وامتناني ، وممنونيتي ، وكل هذا في غير محله ، فالممنون المقطوع والضعيف والقوي من الأضداد ، وأقصى ما عند الرجل ، يقال : بلغت ممنونه ، أي : أقصى ما عنده من المن ، والامتنان ذكر ما يصنعه الإنسان من خير ومعروف لغيره ، وهو من باب المعايرة ، والمن : مائيَّة تنعقد على بعض الأشجار عسلاً وتجف جفاف الصمغ وقد ذكر في القرآن الكريم : ﴿ وأنزلنا عليكم المن والسلوى﴾ سورة البقرة الآية ٥٧)) (١).

وعلى هذا نستطيع أن نقول إن الاستشهاد بالقرآن الكريم في كتب التصحيح اللغوي الحديثة وخاصة المتأخرة منها يأخذ بعدين :

الأول : إثبات الخطأ أو الصواب على ضوء ورود الآيات .

الثاني : توضيح القواعد النحوية أو الصرفية أو اللغوية أو المعاني والاستئناس بها ، مثال ذلك من كتاب تقويم اللسانين يقول : ((ومن ذلك استعمالهم النَّشاطات ، يريدون به الأعمال ، وهو أيضاً مأخوذ من جهلة المترجمين . . . فقد رأيت أن معنى النشاط ليس هو المعنى الذي يقصدونه ، والنشاط مصدر لا يجمع ، إذ لا حاجة إلى جمعه ، فإنه يدل على القليل والكثير ، كما قال تعالى في سورة الفرقان (١٤) : ﴿ لا تدعو اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبوراً كثيراً ﴾ ، فلم يقل الله تعالى : لا تدعوا ثبوراً واحداً وادعوا ثبورات كثيرة . . .)) (٢) ، وأمثلة هذا البعد كثير ة ، وكذلك البعد الأول . ولذا فإننا نبقى على حذر من القول بأن الاستشهاد بالقرآن الكريم كان كثيراً في كتب التصحيح اللغوي الحديثة .

ويتبع الحديث عن الاحتجاج بالقرآن الكريم ، الحديث عن الاحتجاج بالقرآءات القرانية ، فمن الملاحظ على كتب التصحيح اللغوي الحديثة ندرة ورود ذكر القراءات القرآنية سبعية أو غير سبعية ، فالبرغم من جعل هؤلاء المصححين من القرآن الكريم حكماً فصلاً في أي نزاع لغوي كان ، إلا أن كتب التصحيح اللغوي الحديثة لم تجعل من موضوع القرآءات القرآنية موضوع احتجاج ، إلا

---

(١) موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة : ١/١٢٠ .

(٢) الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين : ٤٨ ، ٤٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أننا نجد بعض الكتب احتجت ببعض القراءات على نزر وقلة ، وقد كانت قراءة حفص عن عاصم أكثر القرآءات حضوراً في كتب التصحيح من أي قراءة أخرى ، ولعل ذلك يعود لشهرتها .

وقد حظي التصويب بنصيب الأسد في الاستشهاد بالآيات وقراءاتها أكثر من الاستشهاد على خطأ اللفظ أو الاستعمال ، وبخاصة تصويب تخطيئات المخطئين ، حيث عمد هؤلاء المصححون إلى القرآن الكريم للاستشهاد على خطأ المخطئين ، وردهم لبعض الاستعمالات والألفاظ واحتجوا بوجودها في القرآن لكريم ، ومن ذلك الشهاب الألوسي في كشف الطرة [١] يقر أن الإمام علياً رضي الله عنه كان يقرأ الآية ٢٣٤ من سورة البقرة :﴿ والذين يَتَوفَّون منكم ﴾ بالبناء للفاعل ، كما يقرأها : ﴿والذين يُتَوفَّون منكم﴾ بالبناء للمفعول .

وقال إميل يعقوب : ((وكذلك قرأ بعض القراء الآية نفسها بالبناء للمعلوم ، وقد علق أبو جعفر النحاس في كتابه ''إعراب القرآن'' على هذه القراءة قائلاً : فمعناه يستوفي أجله)) [٢] .

وقال العدناني : ((وقال الأزهري النحوي الشهير ، الذي شرح الآجرومية : إن أهل اللغة والنحو لا يعرفون فتح شين (عَشْرَة) في الأعداد المركبة (١١-١٩) ، وروي عن الأعمش أنه قرأ : ﴿وقطَّعناهم اثنتي عَشَرَةَ ﴾ (بفتح الشين) ، وقد قرأ القراء بفتح الشين وكسرها ، وأهل اللغة لا يعرفونه . وقد وردت شين (اثنتي عَشْرَةَ) ثلاث مرات ساكنة في القرآن الكريم ، المكتوب بخط حافظ عثمان . . .)) [٣] .

وقال في موضع آخر : ((وروى الصحاح أن بعضهم قرأ الآية الكريمة ﴿ ولما سَقَطَ في أيديهم﴾ بفتح السين)) [٤] .

ويعد العدناني من أكثر كتب التصحيح اللغوي الحديثة استشهاداً بالقرآن ، وبذكر عدد الآيات التي وردت فيها الألفاظ أو الاستعمالات [٥].

وقد عاب أصحاب الموقف الثاني على أصحاب الموقف الأول عدم التفاتهم إلى القرآن الكريم في قضايا التخطئة والصواب ، وإن لم يكن هذا النقد مباشراً ، لكنه كان عملياً من خلال استشهاد الفريق الثاني بآيات القرآن الكريم على ورود هذه الألفاظ والاستعمالات في القرآن الكريم ، مع ادعاء

---

(١) انظر : الألوسي ،كشف الطرة :٧٥

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٦٨ .

(٣) العدناني ، محمد ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٧٠ .

(٤) السابق: ١٢٠ .

(٥) انظر : العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٢٢ ، ٢٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفريق الأول عدم ورودها ، فهذا العدناني يستشهد على ورود استعمال : "لنا أسوة حسنة في كثير من النقاد" ، في القرآن الكريم مع تخطيء إبراهيم المنذر لها وادعائه عدم ورودها أو سماعها عن العرب ، ويقول : قطعت جهيزة قول كل خطيب [١]، وهو دلالة على ما يومئ إليه العدناني من أن المخطئين لم يستقروا القرآن الكريم جيداً مع تبحرهم في اللغة .

ويمكن حمل قول المخطئين : إن هذا الاستعمال لم يسمع عن العرب ، أو لم يرد عن العرب ، على محمل آخر ربما يكون صحيحاً ، وهو أن اعتمادهم في التخطئة والتصويب إنما هو على كلام العرب وليس على كلام الله ، لأن كلام الله سبحانه وتعالى - وإن نزل بلغة العرب - إلا أنه ليس فيه كل كلام العرب ، وكذلك يكون العكس صحيحاً ، فليس كل ما في القرآن الكريم قد نطقت به العرب ، فهناك استخدامات وألفاظ انفرد بها القرآن الكريم ، فقولهم لم يسمع عن العرب اعتماداً منهم على كلام العرب وليس على القرآن الكريم .

كذلك نجد أن إميل يعقوب قد صحح استخدام الجملة : لا زال أخي مريضاً ، التي خطأها اليازجي والعدناني ، ومحمد علي النجار ، وزهدي جار الله ، بحجة أن (لا) لا تدخل على الفعل الماضي إلا إذا كررت ، أو أريد بها الدعاء ، والصواب عندهم أن تقول : ما زال أخي مريضاً ، واحتج عليهم [٢] بورودها في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ فلا اقتحم العقبة ﴾ [٣] ، وكذلك صوب استعمال : تزوج فلان بامرأة غنية ، التي خطأها زهدي جار الله ، مستنداً على قول يونس بن حبيب : إن استعمال : تزوجت بامرأة ، ليس من كلام العرب ، واحتج إميل يعقوب[٤] عليه بورود ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ وزوجناهم بحور عين ﴾ [٥] .

ونلحق الحديث عن الاستشهاد بالتفسير ولغة المفسرين بالحديث عن الاستشهاد بالقرآن الكريم ، ونرى أن الحديث عن الاستشهاد بالتفاسير في كتب التصحيح اللغوي الحديثة يأخذ بعدين :

البعد الأول : ويتمثل في أن التفسير هو كلام العالم ، فالمصحح يستشهد على صواب رأيه بإيراد ذلك من كلام المفسر ، فالاستشهاد هنا يكون بلغة المفسر وليس بتفسيره .

البعد الثاني : أن المصحح يستشهد بتفسير المفسر أي بالمعنى الذي ذكره ، وليس باللغة .

---

(١) انظر : السابق : ٢٥ .

(٢) انظر : يعقوب ، إميل ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٥٧ .

(٣) سورة البلد : ١١

(٤) انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة :١٥٦ ، ١٥٧ .

(٥) سورة الدخان : ٥٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد كان أكثر استشهاد المصححين اللغويين المحدثين بكتب تفاسير متأخرة نسبياً أمثال تفسير الجلالين وتفسير البيضاوي ، فاليازجي استشهد بتفسير البيضاوي مرتين :

الأولى : حيث قال : ((﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ ، قال البيضاوي أي فاجهر به من صدع بالحجة إذا تكلم بها جهاراً ، أو فافرق به بين الحق والباطل))[١] .

الموضع الثاني : قال : ((ومنه في سورة محمد ﴿ حتى تضع الحرب أوزارها ﴾ ، قال البيضاوي أي آلاتها التي لا تقوم إلا بها كالسلاح ، والكراع ، أي تنقضي الحرب))[٢] .

وكذلك ممن أكثر من الاستشهاد بكتب التفسير محمد تقي الدين الهلالي في تقويم اللسانين ، فاستشهد بتفسير البيضاوي [٣]وتفسير ابن كثير[٤] ومثله العدناني فقد كان يستشهد بكتب التفاسير أيضاً ، ومنها تفسير الجلالين [٥] .

وكذلك إميل يعقوب استشهد بتفسير الألوسي[٦] والبيضاوي [٧]والنيسابوري[٨]

في مقابل هذه الفئة التي استشهدت بكتب التفسير هناك طائفة لم ترد التفاسير في كتبها البتة ، ومن هؤلاء أسعد داغر فلم ترد في كتابه تذكرة الكاتب أي إشارة إلى أي تفسير ، وكذلك كتاب ما تلحن فيه الصحف .

ونستطيع هنا أن نلاحظ عدة ملاحظات على الاستشهاد بالتفاسير:

الأولى : إن استشهاد هؤلاء ببعض كتب التفاسير هو من باب الاستئناس ، وذلك لأنهم استشهدوا بها في مجال التصويب فقط ، و لم يستشهد أحد من كتب التصحيح اللغوي الحديثة بأي من التفاسير على إثبات خطأ استعمال ما .

الثانية : أنهم إنما يذكرون هذه التفاسير بعد استشهادهم بالمصادر المعتمدة من القرآن أو الحديث أو كلام العرب ، أي زيادة في التدليل .

---

(١) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٢١ .

(٢) السابق : ٥٥ .

(٣) انظر : الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين : ٢٥ ، ٣٧ ، ٦٣ ،

(٤) انظر السابق :٦٩، ٨٠ ، ١١٠

(٥) انظر العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٢١ .

(٦) انظر : يعقوب ، إميل بديع، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٨٥ .

(٧) انظر : السابق : ١٠٧ .

(٨) انظر : السابق : ١٠٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثالثة : أن الاستشهاد كان على صواب الاستعمالات فقط وليس على التخطئة .

الرابعة : أن التفاسير القديمة مثل تفسير القرطبي ، والزمخشري ، وغيرها من التفاسير القديمة لم تكن ذات حضور في كتب التصحيح اللغوي الحديثة .

٢ - ٣ - ٢ : الحديث الشريف

يأتي الحديث الشريف في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في قوة الاحتجاج به ، ويعد المصدر الثاني من مصادر التصحيح لا من حيث الكثرة ، ولكن من حيث القيمة ، فلا شك في أن التخطئة على ضوء الحديث لها قيمتها ، أما من حيث الكثرة فيعد الحديث أقل المصادر وروداً عند المخطئين ، حيث نجد كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، منقسمة إلى قسمين :-

الأول : متقدمو المصححين المحدثين أمثال اليازجي وأسعد داغر يقل عندهم الاستشهاد بالحديث الشريف ، حيث نجد أن اليازجي لم يستشهد إلا بثلاثة أحاديث [١] ، والموضع الرابع كان ضمن نقل عن اللسان [٢]، وليس فيه متن للحديث ، وكذلك عند أسعد داغر في تذكرة الكاتب لم نجد سوى حديثين فقط [٣] منها حديث جاء ضمن نقل عن اللسان ، بمعنى آخر حديث واحد فقط في مسألة من ضمن تسعين وأربعمائة مسألة .

ولو أردنا أن نتعرف على أسباب قلة الاستشهاد بالحديث الشريف عند هذه الفئة وجدناها تتمثل في متابعة أصحاب هذا الموقف لموقف النحاة القدماء من الاستشهاد بالحديث ، فكما هو معروف أن النحاة الأوائل توقفوا عند الاستشهاد بالحديث الشريف لعدة أسباب ، منها أن الحديث قد روي بالمعنى ومنها وجود الموالي في الرواية إلى غير ذلك من الأسباب التي تعلل بها من رد

---

(١) هي قوله :" ومن الأول الحديث : عليك بحافات الطريق " اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ١٣ ، والثاني قوله : والأشبه أن الحريري أراد بقوله : تعافيتها ، تجاوزتها ، وكأنه أخذ هذا اللفظ من عبارة الحديث : تعافوا الحدود فيما بينكم ، أي تجاوزوا عنها ولا ترفعوها إليّ ، كما في النهاية ، وفي ذلك ما فيه ". السابق : ٢٤ ، والثالث قوله : وفي الحديث : من أسدى إليكم معروفاً فكافئوه " السابق : ٣٦ .

(٢) قال : ((قال في لسان العرب : وفي الحديث ذكر الذِّمة والذِّمام ، وهما بمعنى العهد والأمان والضمان والحرمة والحق . أ هـ)) السابق : ٥٧ .

(٣) قال : ((والقيم على الأمر : متوليه وحافظه ، قال صاحب لسان العرب : أمر قيم : مستقيم ، وفي الحديث : أتاني ملك فقال : أنت قيم وخلقك قيم ، أي: مستقيم . . .)). داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٨٣ ، والموضع الثاني قوله : ((. . . يقال : ناقشه إذا استقصى في حسابه ، ومنه الحديث : من نوقش الحساب عذب ، وناقش فلاناً جادله وماحكه) . السابق : ١١١

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاحتجاج بالحديث ، حتى جاء ابن مالك واستشهد بعدة أحاديث وكان احتاجه على ما اعتبر من شاذ القواعد كلغة أكلوني البراغيث ، والعطف على اسم (أن) قبل تمام الخبر . . .

الثاني : متأخرو المصححين المحدثين فإننا نجد أنهم يكثرون من الاستشهاد بالحديث الشريف ، أمثال الزعبلاوي وإبراهيم دردير ي ، وعلي جاسم وأبي تراب الظاهري ومحجوب محمد موسى وغيرهم ، ويظهر ذلك جلياً عند مناقشة المسائل ، فلم يترك هؤلاء مجالاً للاحتجاج بالحديث إلا طرقوه ، حيث إنهم وضعوا من ضمن مصادر احتجاجهم الحديث الشريف فصححوا بعضاً مما خُطِّئ بناء على أحاديث موجودة في كتب الصحاح ، حتى لو ورد في حديث واحد فقط ، أو مما نقل من كلام بعض الصحابة كأمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ وكلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ، فمثلاً نجد أن إميل يعقوب يستشهد على صحة بعض الاستعمالات اللغوية بورودها في كلام رسول الله ﷺ وذلك بستة أحاديث في ثلاثة مواضع :

الموضع الأول [١]: واستشهد فيه بحديثين على جواز دخول (أل) على العدد .

والموضع الثاني [٢]: استشهد فيه على صحة جمع حاجة على حوائج بثلاثة أحاديث .

والموضع الثالث [٣]: استشهد فيه على صحة دخول (أن) في خبر كاد .

وموضع رابع [٤]: جاء به في نقل عن اللسان على جواز قول : قوم من جلدتنا .

ويقول محمود فجال:((خطأ القدامى الألفاظ الآتية:(عازب) للذي لا زوج له،و(عازبة) للمرأة (رجل أعزب) ، ولكنني أميل إلى صحة هذه الألفاظ ، لورودها في الأحاديث الصحيحة))[٥].

كما نرى أن بعض المصححين استشهد بالأحاديث الموضوعة لأنها تمثل في نظره اللغة بغض النظر عن مدى صحة الحديث ؛ وممن أخذ بالأحاديث الموضوعة في التصويب مصطفى جواد فهو لا يعنيه صحة الحديث وإنما لغته فهي وإن لم تكن من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، فهي من كلام الراوي وإن لم تكن من كلام الراوي فهي من كلام الواضع ، والواضع يقع في زمن يعتد فيه بلغته ، فالذي أخذ بالأحاديث الموضوعة إنما اعتد بلغة الواضع في زمن غالباً ما يكون متقدماً ، قال عند رده على أسعد داغر في تخطئة (السكة الحديد) : ((وقد يساور الإنسان الشك

---

(١) انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٠١ .

(٢) انظر السابق :١٢١ .

(٣) انظر : السابق : ٢٣٨ .

(٤) انظر السابق : ١٠٥ .

(٥) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ٢٢ ، ٢٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في هذه القاعدة فيسأل هل ورد في كلام العرب " السكة الحديد" ؟ فنقول لـــه : نعـــم ورد في الأحاديث الموضوعة أيام تأسيس بغداد في منتصف القرن الثاني للهجرة ، ومنها حديث أســـند إلى جرير بن عبدالله البجلي الصحابي المشهور ، جاء فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قـــال : " تبنى مدينة بين دجلة ودجيل قطربل والصَّراة لأهلها أسرع هلاكاً في الأرض من السكة الحديـــد في الأرض الرخوة " ، وفي رواية أخرى " لهي أشد سوخاً في الأرض من السكة الحديد ، وفي روايـــة ثالثة " أسرع ذهاباً في الأرض من الوتد الحديد في الأرض الرخوة " .

فهذه شواهد قد مضى عليها أكثر من ألف ومائتي سنة عند من يعدها موضوعة ، وأكثر من ذلك من يرفعها إلى زمن النبوة ويصدق بها . . .)) (١) .

وقد عضد قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة إجازة الاستشهاد بالحديث النبوي من موقـــف هؤلاء المصححين في تصحيح بعض الاستعمالات التي ذهب بعض المخطئين إلى تخطئتها .

ومن جهة تأصيلية في مناهج كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، فإننا لم نجد في غالـــب كتـــب التصحيح اللغوي الحديثة كثير حديث عن الاستشهاد بالأحاديث وشروطهـــا والكتب التي اســـتند عليها ، كذلك لم تشر هذه الكتب إلى الكتب التي استشهد بأحاديثها سوى ما نجده من كلام عـــام ينص فيه مؤلفه على أنه جعل الحديث الشريف من أوائل مصادره فهذا قسطنطين ثيودوري يقول: ((كما أنني اقتبست طائفة من الأحاديث النبوية)) (٢) ، ويقول محمود فجال : ((اعتمدت في تصويب الكلمة أو العبارة على ورودها في القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، وكلام الصحابي . . .)) (٣) .

ومحمد تقي الدين يكثر كذلك من الاستشهاد بالحديث الشريف في كتاب تقويم اللـــسانين ، وكذلك بإيراد نقول من اللسان ومن كتب أخرى تحتوي على شواهد من الحديث الشريف .

١) أما العدناني فقد كان له موقف مختلف من الحديث الشريف ، فهو يقـــر نظريـــاً وعمليـــاً باعتماده على الحديث الشريف ، فقد صوب عدة استعمالات على ضوء ورودها في السنة المطهرة ، فمثلاً نجد أنه صوب استعمال لفظ (سواسية) في الخير ، بناءً على ورودها في حديث واحد فقط ، على الرغم من سرده لعدة شواهد تدل على أنها لا تستعمل إلا في الشر ، فجاء بقول الفراء ، وأبـــو عمرو والأزهري والزبيدي وشاهد شعري انشده أبو عمرو وشاهد للمتنبي واللسان والأســـاس ، ثم

---

(١) انظر : جواد ، مصطفى ، المباحث اللغوية في العراق : ١٤ .

(٢) ثيودوري ، قسطنطين ، أخطاء مستورة في لغة كتابنا : ٣ .

(٣) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ١٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استند على تصويبها لـــوردها في حديث واحد [١] ، ولكنه وضع لذلك شروطاً ، بعضها مقبـــول وبعضها مردود ، يقول : ((. . . وفي حديث شريف تبين لي أن راويه حرص على النص اللفظي ، الذي نطق به الرسول ﷺ وأن الراوي ليس مسلماً أجنبياً ، خوفاً من أن يكون ممن لا يحسنون النطق بالكلام العربي الصحيح ويكتفون بالحرص على المعنى دون المبنى .

ثم أعرض الحديث على عقلي ، فإذا قبله استشهدت به وإن رفضه حدت عنه))[٢]

فالشرطان الأول والثاني مقبولان ، أما الشرط الثالث فإنه غير مقبول لأن الحديث إذا ثبتـــت صحته عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، لم يعد هناك مجال لا لقول ولا لعقل ، فهذا مـــن تحكـــيم العقل في النقل ، حيث يقول ثم أعرض الحديث على عقلي فإن قبله استشهدت به وإن رفضه حدت عنه ، فهذا تحامل كبير على الحديث ، في حين أن العدناني لم يقل هذا الكلام على كلام العرب الذي هو أقل شأناً من الحديث الشريف .

ونستطيع أن نطبق البعديـــن اللذين ذكرناهما في الاحتجاج بالقرآن الكـــريم علـــى الحـــديث الشريف ، حيث نجد أن كتب التصحيح اللغوي الحديثة تورد الأحاديث لغرضين :

الأول : التدليل على الخطأ والصواب .

الثاني : توضيح القواعد النحوية والصرفية واللغوية أو المعاني أو الاستئناس بها .

قال محمد تقي الدين : ((. . . وروى أحمـــد والترمذي وابن ماجة والحاكم مـــن حـــديث شداد بن أوس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الكَيِّسُ من دان نفسه وعمل لمـــا بعـــد المـــوت ، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأماني . . .)) [٣] ، فقد جاء بهذا الحديث للتدليل على أن التمني يأتي للطلب المستحيل .

ولذا فإننا نستطيع تكرار الملحوظة التي ذكرناها عند الحديث عن القرآن الكريم ، بمعنى أن هذه الكثرة كثرة زائفة ، فالاستشهاد ليس على الصواب أو الخطأ ، وإنما على مسائل أخرى جـــاء بهـــا المصحح .

كذلك فإن الذين اعترضوا على إقحام القرآن الكـــريم في الاستـــشهاد علـــى عـــدم خطـــأ الاستعمالات لعدم ورودها في القرآن ، اعترضوا كذلك على الحديث الشريف ، لأنه ليس لازماً أن

---

(١) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٢٣ ، انظر تصحيحها اعتماداً على آية واحدة : ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٢) السابق : ٦ .

(٣) الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين : ٦٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نجد في كلام الرسول جميع الاستعمالات اللغوية ، يقول العدناني : ((ورود كلمة (شَتَّى) في القرآن الكريم والحديث الشريف غير مضافة ، لا يعني أنها لا تأتي مضافة ، أو أنها يجب أن تأتي مضافة ، لأنهما ليسا معجمين ، ولا كتابي نحو ليستوعبا كل كلمات اللغة العربية وقواعدها)) (١) .

وقال صبحي البصام : ((وأن ورود الشلوة بدلاً من الشلو ، والثبجة عوضاً عن الثبج في الحديث لاينبغي أن يستدل به على أن القائل بالشلو والثبج مجانف عن الفصحى)) (٢)

ويتبع الحديث عن الحديث الشريف الحديث عن الاستشهاد بكلام الصحابة أو أهل البيت كما فعل الرضي فهذا أيضاً لا يختلف كثيراً عما قلناه عند حديثنا عن الاستشهاد بالحديث الشريف لأنه تبع له ، والموقف من كلام الصحابي تابع للموقف من الحديث الشريف عند من لم يأخذ بالاحتجاج بالحديث ، بحجة وجود الموالي فيه ، لأن كلام الصحابة نقل أيضاً بالطريقة التي نقل بها الحديث الشريف ، ولذا فإن ما يقال عن الحديث يمكن قوله عن كلام الصحابي ، فمن رفض الاحتجاج بالحديث كذلك رفض الاحتجاج بكلام الصحابي ، ومجمع اللغة القاهري وضع ضوابط للاحتجاج بالحديث غير منطبقة على كلام الصحابي ، وكذلك لم يأت أي حديث عن ضوابط الاحتجاج بكلام الصحابي ، بالرغم من أن كلام الصحابة وخاصة العرب منهم ، والأعراب داخل في عصر الاحتجاج وقولهم بكلام العربي المحتج بكلامهم يدخل الصحابة فيهم ؛ ولذا نجد ندرة الاحتجاج بكلام الصحابي عند متقدمي المصححين اللغويين أمثال اليازجي وأسعد داغر وإبراهيم المنذر والبولسي وغيرهم ، ولعل السبب في ذلك هو تأثرهم بذلك الاتجاه الذي توقف عند الاستشهاد بالحديث .

أما المتأخرون فقد برز عندهم الاستشهاد بكلام الصحابي بشكل واضح – وإن لم يكن بالكثرة - وحجتهم في ذلك هي أن كلام الصحابي يلحق بكلام العرب ، ولأن غالب الصحابة من العرب الأقحاح وأنهم يقعون ضمن التحديد الزمني للفترة الأولى ، فلا غضاضة من الاحتجاج بكلامهم ، وقد نص بعضهم في منهجه على ذلك قال محمود فجال ((. . . وكلام الصحابي)) (٣) ، وإميل يعقوب يستشهد بكلام لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه ثلاث مرات (٤)، وبكلام لعمر بن الخطاب رضي الله عنه مرتين (٥) .

---

(١) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٢٧ .

(٢) الاستدراك على كتاب قل ولا تقل : ٤١ .

(٣) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة : ١٧ .

(٤) انظر : يعقوب ، إميل بديع، معجم الخطأ والصواب في اللغة :٧٨ ، ٢٣٢ ، ٢٦٧ .

(٥) انظر السابق : ٨٦ ، ٢٣٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكذلك من متأخري المصححين أمثال محجوب محمد موسى في تطهير اللغة ، وأبي تراب في كبوات اليراع ولجام الأقلام ؛ ومن القلة الذين نصوا على الأخذ بكلام الصحابي عند الحديث عن مناهجهم الزعبلاوي [١] ومحمود فجال ، أما العدناني فبالرغم من أنه صوب بكلام الصحابي إلا أنه لم ينص على ذلك في منهجه .

٢ - ٣ - ٣ : كلام العرب

من مصادر الاحتجاج الرئيسية كلام العرب بل هو المصدر الرئيسي الوحيد المجمع عليه في الاحتجاج على صحة الاستعمالات والألفاظ اللغوية عند كتب التصحيح اللغوي القديمة والحديثة ، لأن التقعيد للغة العرب إنما يكون من كلامهم ، وينقسم الكلام المحتج به قديماً وحديثاً إلى الشعر والنثر ؛ والشعر أكثر الفنين استشهاداً به لأنه كما يقولون يعمد الشاعر فيه إلى اختيار أفصح اللغات وأعلاها ، كما أن الشاعر يتعهد شعره ويدققه ويمحصه ، ويبعد فيه عن مرذول اللغة ، فهو المجال الأفضل للاحتجاج و الاستشهاد .

أما النثر فهو أقل من الشعر ، وذلك لأن النثر خطباً كانت أو أمثالاً لا يؤمن على المتكلم الزلل فيها عن سنن اللغة ، بما يعرض للإنسان من السهو والغفلة وغير ذلك .

ومع أن كلام العربي كان ميداناً للاحتجاج إلا أن العربي لم يسلم من التغليط والنقد عليه في لغته ، لأنهم ليس لهم قوانين يرجعون إليها ، كما زعموا .

و كتب التصحيح اللغوي الحديثة سارت على نظام الأوائل في الاحتجاج بكلام العرب شعره ونثره وافترقت على ما افترق عليه القدماء ، لأنها متأثرة بتلك المواقف القديمة ، وسوف نعالج موضوع الاحتجاج بكلام العرب على ضوء تقسيم فترة الاحتجاج إلى ثلاث فترات :

٢ - ٣ - ٣ - ١ : الاحتجاج بكلام العرب في الفترة الأولى

وهي ما سمي بعصر الاحتجاج ، فلا خلاف بين المصححين في أن عصر الاحتجاج هو الفترة الرئيسية للاحتجاج ، وإن ما وردنا من كلام تلك الفترة شعراً ونثراً نقبله ونحتج به ، وعلى هذا عملت كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، فاحتجت بشعر تلك الفترة على خطأ الاستعمالات والألفاظ وصحتها ، وتحاكمت إليها ، بل إننا نجد أن المصوبين أخذوا على المخطئين عدة أمور فيما يتعلق بكلام العرب منها :

---

(١) انظر : الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٤ ، وانظر : السابق : ١٨٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١- أنهم لم يستقروا هذا التراث استقراءً جيداً عند حكمهم على الاستعمالات أو الألفاظ بالخطأ ، وأن أكثر ما قيل عنه إنه لم يرد في كلام العرب ، ثبت وروده وعلى معايير المخطئين .

٢- أنهم تجنبوا لغات للعرب ولهجات فصيحة وردت في شواهدهم على صحة تلك الألفاظ أو الاستعمالات ، وأن هذه الاستعمالات من كلام العرب ، وثبت ورودها بشهادة المخطئين أنفسهم ، ويبقى تصنيف هذه الاستعمالات إلى ضعيف وشاذ ومرذول وغير ذلك ، وهذا لا يخرجها من كلام العرب .

وممن ذهب إلى هذا الطرح العدناني و إميل يعقوب ، فها هما يعيبان على اليازجي و أسعد داغر تخطئة بعض الألفاظ والاستعمالات مع ورود شواهد لها في كلام العرب ولهجاتهم ، غير أن هذا الاتجاه كان قليلاً جداً في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، فما وجدنا إلا قلة قليلة من كتب التصحيح اللغوي الحديثة التي صححت بناءً على الحمل على اللغات أو اللهجات ، وأكثر كلام كتب التصحيح اللغوي الحديثة في هذا الباب هو الاقتصار على القول : إنها لغة ، دون تحديد أو وصف ، ولعل السبب في عدم الاحتفال باللهجات عند هؤلاء هو أنهم عدوا هذه اللهجات من الظواهر الشاذة أصلاً التي لا يصح التصويب عليها .

وممن صحح بعض الاستعمالات من خلال حملها على لهجات لبعض العرب الدكتور نهاد الموسى ، فقد أورد عدة مسائل تحت مبحث بعنوان " أخطاء لها وجود في أعاريب وتوجيهات لهجية قديمة " ، يقول : ((ووصف هذه المواضع بالخطأ غير مستقيم على إطلاقه ، ذلك أن لها وجوهاً في الصواب التاريخي ، ولكن نقطة ضعفها تكمن في انتسابها إلى وجوه فرعية لم يجر بها الاستعمال اللغوي الممتد ، وينهض الحكم عليها بالخطأ من هذه الجهة ، جهة تغليب القاعدة الفصحى واختيارها ، ومنها إلزام المثنى الألف : ومن أمثلته عندهم :

- التفريق بين المقالة والبحث كعنصران . . .
- فَضْلُ عنصرا اللغة : الشكل والمضمون . . .
- مسؤولية الفصل بين عنصرا اللغة . . .

. . . وهي تتخرج على لغة بلحارث بن كعب وغيرهم ، وعلى نحوها جاءت قراءة: ﴿ إنّ هذان لساحران ﴾ [١] ، في أرجح وجوه تخريجها)) [٢] .

---

(١) سورة طه :٦٣ .

(٢) الموسى ، نهاد ، اللغة العربية وأبناؤها : ١٢٢ ، ١٢٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقال أيضاً : ((نصب خبر (إنّ) :

وهو كثير ، ومنه :

- نجد أن البحث مقسماً إلى أقسام عدة .
- نجد أن هذا البحث مقسماً إلى أجزاء .
- نجد أن الأمر مختلفاً عند الكثير من المحدثين .
- نجد أن الباحث ملماً بخطوات البحث .
- يقدم هذا العمل على أنه بحثاً أدبياً .

ويمكن تخريجها على ما تحكيه كتب النحو من أن ذلك كان لغة في بني تميم ، ينصبون بأن وأخواتها الاسم والخبر جميعاً ، ومن شواهده عندهم :

إذا اسودَّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حرّاسنا أُسدا

و : ياليت أيام الصبا رواجعا)) [١] .

وهذا إميل يعقوب يفعل الفعل نفسه ، في موضع واحد لم يتكرر في كتابه ، يقول : ((يخطئ أحمد مختار عمر من يقول : زرتك بالأمس فلم أجدك ، قاصداً اليوم السابق مباشرة ، بحجة أن كلمة (أمس) إذا نكِّرت لم تدخلها (أل) و لم تضف . . . ولكن :

كلمة الأمس تشمل (أمسِ) أو أي يوم من الأيام التي قبل آخر يوم مضى ، ولكلمة (أمس) إذا أريد بها اليوم الذي قبل يومك ، ثلاث لغات ، وهي :

١- البناء على الكسر ، وهي لغة أهل الحجاز .

٢- إعرابها إعراب مالا ينصرف في حالة الرفع ، وبناؤها على الكسر في حالتي النصب والجر ، وهي لغة جمهور بني تميم ، يقولون : ذهب أمسُ بما فيه ، وصمت أمسِ ، وأنا منتظرك من أمسِ .

٣- إعرابها إعراب مالا ينصرف ، وهي لغة بعض تميم)) [٢] .

وقد كان الاحتجاج بالشواهد الشعرية أكثر من غيرها ، في كتب التصحيح اللغوي الحديثة أكثر من أي شاهد آخر ، وتأتي في المرتبة الأولى من حيث الكم ، وللمقارنة نجد أن إميل يعقوب قد استشهد بالشعر سبعاً وخمسين مرة ، في مقابل أربع عشرة آية ، وسبعة أحاديث ، وسبعة أمثال .

---

(١) السابق : ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٢) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٧٣ ، ٧٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد كانت المعاجم ذات السيطرة الغالبة في إثبات كلام العرب وتصويبه وتخطئته ، وهي مفزع جميع كتب التصحيح اللغوي الحديثة عند الاحتجاج بكلام العرب ، سواء من صرح منهم باسم المعاجم أم لم يصرح ، فجميعهم يحتجون بما ورد في المعاجم ، وخاصة القديم منها لتدوينه لكلام العرب في هذه الفترة .

أما النثر فرغم قلته -في مقابل الشعر- ورد الاستشهاد به في بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة أمثال العدناني وإميل يعقوب ومحمود فجال وأبي تراب الظاهري ، ولكن ذلك على قلة ، والأمثال أكثر من الحكم في هذا الباب ، قال أبو تراب : ((وفي المثل : لا يساوى الزُّرق بالأزرق)) [١] .

٢-٣-٣-٢ : عصر الفترة الثانية

وهو عصر ما بعد الاحتجاج والمسمى بعصر المولدين ، وقد انقسمت كتب التصحيح اللغوي الحديثة في الاحتجاج بكلام العرب في هذه الفترة إلى قسمين :-

الأول : منع ذلك شعره ونثره ، قاصراً الاحتجاج على عصر الاحتجاج ، ومنهم اليازجي وأسعد داغر ومحمد تقي الدين الهلالي . من ألفاظهم : لم يسمع عمن يوثق بعربيته ، وهكذا قال أسعد داغر [٢] ؛ بل تعدى الأمر إلى تخطئة المولدين فهذا اليازجي يخطي ابن بطوطة والمسعودي ، سراج الدين المدني ، والسراج الوراق ، ولسان الدين الخطيب ، ويقول : ((. . . والكلمة من مواضعات المولدين)) [٣] .

وهذا أحمد أبو الخضر منسي يخطئ المتنبي في جمع (بوق) على (بوقات) ، يقول : ((ومخالفة القياس عيب من عيوب فصاحة الكلمة ، سببه الجري في استعمال الكلمات على غير القانون الصرفي ، كقول المتنبي مع سيف الدولة :

فإن يك بعض الناس سيفاً لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول

فإن في (بوقات) مخالفة للقانون الصرفي ، إذ جمع (بوق) : أبواق ، لا بوقات)) [٤] .

---

(١) الظاهري ، أبو تراب ، كبوات اليراع : ٤١٧ ، وانظر : ٤١٥ ، ٢٠٠ .

(٢) انظر : داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٤٤ .

(٣) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٢٢ ، وانظر : السابق : ٧١ .

(٤) أحمد أبو الخضر منسي ، حول الغلط والفصيح : ٣٦ ، ٣٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد خشي أصحاب هذا الاتجاه أن يأتي مصوب فيحتج على صواب هذا الجمع بقول المتنبي ، ولذا منعوا الاحتجاج بكلامهم ، فمن خطأهم أولى به ألا يأخذ بكلامهم ، و قال أسعد داغر [١] مثله ، وإذا ورد من ذلك شيء شعراً أو نثراً فهو من قبيل الاستئناس لا من قبيل الاحتجاج ، كما فعل الزعبلاوي [٢] .

وممن أيضاً رفض الاحتجاج بالمولدين وكلامهم محجوب محمد موسى ، يقول : ((يقولون : استطرد العمل ، واستطرد الحديث ، أي : تابعه ومضى فيه ، وهذه اللفظة ليست في شيء من هذا المعنى . . . لكن المولدين قد أحالوا هذه اللفظة عن معناها . . .)) [٣] .

وقد ذكرت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة أسماء الشعراء المولدين الذين احتجت بشعرهم ، وبعضها ذكر بعضاً وأغفل بعضاً كإميل يعقوب ، أو أنه يقول : وقال آخر [٤] ، وربما يعود هذا إلى أن المصدر الذي نقل عنه لم يذكر أسماءهم .

الثاني جواز الاحتجاج بكلام المولدين

أمثال بشار وأبي تمام وغيرهم شعراً ونثراً ، وتطبيق ذلك عملياً ، فقد استشهد العدناني بشعر المتنبي والطغرائي ، وقال أبو تراب : ((ولا تقل : الهندسة المعمارية ، ولا المهندس المعماري ، فالصواب : المهندس المعمار أو المعمار وحده .

ومما يحضرني من شواهد استعماله وصفاً للمبالغة ، قول أبي الفوراس سعد بن محمد التميمي يمدح الوزير جمال الدين أبا جعفر محمد بن علي الأصفهاني ثم الموصلي :

وتقر عين محمد بمحمد ... محى دريسي علمه والمترل

معمار مرقده وحافظ دينه ... ومعين أمته بجود مسبل

ومن شواهد استعماله من الأسماء ما ذكره ياقوت في معجم الأدباء في أخبار الأمير ابن أبي حصينة الشاعر مع الأمير محمود بن صالح بن مرداس في بناء دار ، ونصه : يا مولانا هذا الرجل تولى عمارتها ، ولا أدري كم صرف عليها ؟ ، فسأل المعمار فقال : غرم عليها ألفي دينار مصرية)) [٥] ، وهذا كثير عند أبي تراب .

---

(١) انظر داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٤ ، ١٣٠ .

(٢) انظر : الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٦

(٣) موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة : ١/٥٣ ، ٥٤ .

(٤) انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١١٩ .

(٥) الظاهري ، أبو تراب ، كبوات اليراع ١/٣٩٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢-٣-٣-٣ : عصر الفترة الثالثة :

وهم المعاصرون أو المحدثون ، وأكثر كتب التصحيح اللغوي الحديث على منع الاحتجاج بكلام المعاصرين أو المحدثين غير أن قلة منهم كالعدناني الذي استشهد بشعر شوقي ، ونص على أخذه بشعر المحدثين في مقدمة كتابه معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، قال : ((إذا استشهدت ببيت، أو بيتين ، أو أكثر لشاعر معاصر ، دون أن أذكر اسمه ، أكون أنا هو الشاعر)) (١) .

ومن أمثلة استشهاده بشعر شوقي قوله : ((ويقولون : يزورني تميم صباحاً مساءً ، والصواب يزورني تميم صباحاً ومساءً ، بنصب الصباح والمساء كليهما على الظرفية الزمانية ، لأننا إذا حذفنا الواو ، أصبحت الكلمتان حالين مركبين مبنيين على الفتح ، ووجب أن نقول : يزورني تميم صباحَ مساءَ ، وقد قال شوقي في رثاء الشهيد الليبي العظيم ، عمر المختار :

ركزوا رفاتك في الرمال لواء يستنهض الوادي صباحَ مساءَ)) (٢) .

أما النثر فلم يرد منه شيء البتة .

٢-٣-٤ : مظان اللغة

يذكر مؤرخو الدرس اللغوي عند العرب أن بداية الدرس اللغوي كان جمع اللغة ، وكانت البداية في جمع اللغة كيفما اتفق ((فالعالم يرحل إلى البادية يسمع كلمة في المطر ويسمع كلمة في اسم السيف ،وأخرى في الزرع والنبات وغيرهما في وصف الفتى أو الشيخ إلى غير ذلك فيدون ذلك كله حسبما سمع من غير ترتيب إلا ترتيب السماع ، وفي المرحلة الثانية جمعت الكلمات المتعلقة بموضوع واحد في موضع واحد ، وقد وضع في هذه المرحلة عدد من الكتب ، التي يمكن تسميتها بكتب الموضوعات ، ومنها كتاب المطر ، وكتاب اللبن لأبي زيد (٧٣٧-٨٣٠م) وكتاب النخل والكرم ، وكتاب الإبل ، وكتاب الخيل ، وكتاب أسماء الوحوش للأصمعي (٧٤٠-٨٣١ م) . . . إلخ ، وفي المرحلة الثالثة تم وضع المعاجم على نمط خاص في الترتيب ليرجع إليها من أراد البحث عن معنى كلمة وأول من ألف معجماً – على ما بلغنا- هو الخليل بن أحمد الفراهيدي ، واضع كتاب العين)) (٣)

وقد بذل اللغويون القدماء جهداً كبيراً في تدوين هذا المسموع من اللغة ، وفق تلك المعايير وتسجيله وجعله في مصنفات ومؤلفات ، ومع هذا فإن اللغة لا تنحصر في هذه المؤلفات فقط ، فهي

---

(١) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١١ .

(٢) السابق : ١٣٨ .

(٣) يعقوب ، إميل بديع ، المعاجم اللغوية العربية : ٢٧ ، ٢٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

موجودة بالإضافة إلى ما ذكر في دواوين الشعراء وكتب الأمثال والحكم وكتب النحو والصرف وبعض المؤلفات مثل كتب الأدب كأدب الكاتب والبيان والتبين للجاحظ ونهج البلاغة وغيرها كثير ، وتعد هذه المصادر ثالث المصادر من ناحية القيمة في التنظير ، أما من ناحية التطبيق وما جرى به العمل في كتب التصحيح اللغوي الحديثة نجد أن هذه المصادر تعد أول مصادر التخطئة في هذه الكتب يليها القرآن الكريم ، ثم الحديث الشريف ، ذلك أن كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، كان جل اعتمادها في التخطئة على المسموع عن العرب ، وهو ما دون في تلك الكتب وخاصة المعاجم منها ، يقول رياض قاسم عن مصححي لبنان : ((وبالمقارنة بين مصادر التحديد المعتمدة لديهم ، نجد أن أخذهم عن المعجمات ، يفوق المصادر جميعاً ، ولعل ذلك مرده إلى طبيعة عملهم الذي دار في أكثره حول نقد اللفظ المفرد ، دلالة وبنية واشتقاقاً ، وهو ما يدخل في منهج مباحث المعجم)) (١)

وعلى هذا فإننا نستطيع أن نقسم مظان اللغة إلى الأقسام التالية :

٢ - ٣ - ٤ - ١ : كتب اللغة من غير المعاجم

أمثال رسالة النبات والثمر للأصمعي (ت ٢١٦ هـ) ، وخلق الإنسان والإبل والشاة والوحوش للأصمعي كذلك والخيل لابن الكلبي (ت٢٠٤ هـ) ، وآخر لإبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠ هـ) ، والخيل والبئر لابن الأعرابي (ت ٢١٣ هـ) ، والأيام والليالي للفراء (ت ٢٠٧ هـ) وغيرها ، وقد كان وضعها مع كتب التصحيح اللغوي الحديثة هو أن متقدمي المصححين المحدثين كان اعتمادهم على هذه الكتب قليلاً ، ولم يشيروا إلى واحد منها ؛ وقد كانت عباراتهم عامة من قبيل (لم يسمع عن العرب) ولم ينقل(٢) ولم يحفظ(٣) . وفي النحو(٤) وفي كتب اللغة(٥) ويقصدون بها المعاجم ، وقد استشهد أسعد داغر بكلام ابن الجواليقي البغدادي في موضع واحد ، قال : ((قال ابن الجواليقي البغدادي : ولا يفرق عوام الناس بين العام والسنة ويجعلونهما بمعنى . . .))(٦) ، واليازجي أكثر تصريحاً بالمصادر من أسعد داغر .

---

(١) قاسم ، رياض ، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي :١٩٣/٢ .

(٢) انظر : داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٩٨ .

(٣) انظر السابق : ٩٨ .

(٤) السابق : ٩٨

(٥) السابق : ١٠٠

(٦) السابق ١٠٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما متأخرو المصححين فقد كانوا أوسع ذكراً لاعتمادهم على كتب اللغة ، فإنهم كانوا يـــرون أن اللغة ليست فقط في المعاجم ، وأن كتب اللغة مصادر رئيسة في التصويب ومن هؤلاء العدناني في كتابيه معجم الأخطاء الشائعة ومعجم الأغلاط المعاصرة ، وإميل يعقوب وأبو تراب .

وقد كان ذلك أيضاً نتيجة لشطط المخطئين وتصلبهم في آرائهم واحتجاجهم بأن هذا لم يـــرد عن العرب أو لم ينقل عن العرب أو لم يرد في كتب اللغة ، والمنقول في كتب اللغة وغير ذلك مـــن الألفاظ ، ومقصودهم بذلك المعاجم ، دأبت مجموعة من النقاد في التنقيب في مظان اللغة الأخـــرى من تلك الكتب غير المعاجم ليردوا على أولئك القائلين بعدم الورود عن العرب من جهة ، وتوســـيع دائرة الصواب من جهة ثانية ، وليثبتوا أن لغة العرب ليست في المعاجم ،وأن المعاجم لم تأت علـــى جميع كلام العرب من جهة ثالثة ، فكان أن فتحوا الطريق لمعيار آخر من معـــايير التـــصويب وهـــو الورود في كتب اللغة من غير المعاجم ، فإذا ورد الاستعمال اللغوي في كتب من هذه الكتب حكـــم بصوابه ، ومن الملاحظ أن كثيراً من كتب التصحيح اللغوي لم تطرق هذا المصدر بقوة لاكتفائها بما حوته المعاجم ، ولذا فإننا لا نكاد نرى ذكراً كبيراً لتلك الكتب إلا عند قلة من المصوبين ، وخاصة في تصويب تخطيئات النقاد ، قال إميل يعقوب :((يخطيء إبراهيم المنذر وإبراهيم اليازجي وأسعد داغـــر من يقول : هذا الشيء مباع ، ويقولون إن الصواب : مبيع ومبيوع ، لأنه من باع الـــشيء يبعـــه ، ولكن :

ابن القطـــاع قال : أباعـــه الشيء : لغة في باعه ، وقد تعني كلمة المباع المعروض للبيع))[١] .

٢ - ٣ - ٤ - ٢ : المعاجم

ظهرت المعاجم في المرحلة الثالثة من مراحل تطور الدرس اللغوي وخاصة جمع اللغة ، وهـــي آخر هذه المظان جمعاً للغة ، ويفترض فيها أن لا يند عنها أي لفظ أو أي مفردة من اللغة ، ولنـــا أن نقسم المعاجم اللغوية العربية – بالنظر إلى تعامل كتب التصحيح اللغوي الحديثة معها - إلى قسمين :

القسم الأول : المعاجم اللغوية العربية القديمة وأشهرها : معجم العين للخليل بن أحمد (١٧٠ هـــ) ، والجمهرة لابن دريد (٨٣٨-٩٣٣م) ، وتهذيب اللغة للأزهري (٨٩٥-٩٨١م) ، ومختصر العين للزبيدي (٩٢٨-٩٨٩م) ، والصحاح للجوهري (؟-١٠٠٣م) ، ومعجم مقـــاييس اللغـــة و معجم المجمل لابن فارس (٩٤١-١٠٠٤م) ، والمحكم والمخصص لابن ســـيده (١٠٠٧-١٠٦٦م) ، وأساس البلاغة للزمخشري (١٠٧٥-١١٤٤م) ، والعباب للصاغاني (١١٨١-١٢٥٢ م) ، ومختـــار

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٩٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصحاح للرازي (؟-١٢٦٨م) ولسان العرب لابن منظور (١٢٣٢-١٣١١م) ، والمصباح المنير للفيومي (؟-١٣٦٨م) ، والقاموس المحيط للفيروزبادي (١٣٤٩-١٤١٥م) ، وتاج العروس للزبيدي (١٧٣٢-١٧٩٠م) . مضافاً إليها مفردات الراغب الأصفهاني

القسم الثاني : المعاجم اللغوية العربية الحديثة ، وأشهرها :

محيط المحيط وقطر المحيط لبطرس البستاني (١٨١٩-١٨٨٣م) ، ، والمنجد للأب لويس المعلوف (١٨٦٧-١٩٤٦م) ، ومتن اللغة لأحمد رضا (١٨٧٢-١٩٥٣م) ، والمعجم الوسيط ، والمعجم الكبير لمجمع اللغة العربية في القاهرة .

ونستطيع تعميم القول بأن جميع كتب التصحيح اللغوي الحديثة كان أعظم مصادرها هي المعاجم ، وتعد المصدر الرئيسي في التحاكم اللغوي والفصل فيما اختلف فيه من حيث الخطأ والصواب ، وقد اتكأت كتب التصحيح اللغوي الحديثة على المعاجم أكثر من غيرها في إيضاح خطأ الاستعمال اللغوي أو صوابه ، وكما قال أسعد داغر : ((وحينئذ يكون الفصل للمعاجم)) [١] ، حيث جمعت الألفاظ واللغة وما استعمل وطريقة استعماله ويدخل فيها السماع ، والقياس من خلال ما نصت عليه ، وقد كان تعاملهم معها متبايناً فبعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة فرقت بين هذه المعاجم وقسمتها إلى قسمين :

الأول : معاجم معتمدة وهي المعاجم القديمة ، بحيث تستشهد بما جاء فيها ، وتقبل ما قالته جملة وتفصيلاً ، وقد جعل بعض من متقدمي المصححين المحدثين جل اعتمادهم في التصحيح على المعاجم ، وقد احتلت هذه المعاجم محل الصدارة في كتب اللغة ، وكان أوفرها حظاً اللسان ثم أساس البلاغة ، ثم تاج العروس ، ثم الصحاح .

وقد كان اليازجي يعتمد على اللسان بالرغم من عدم تصريحه باسم اللسان سوى إحدى عشرة مرة والأساس تسع مرات وتاج العروس مرة واحدة والصحاح مرتين في بضع ومئتي مسألة لغوية قام اليازجي بتصحيحها ، وقد كان جل إشارة اليازجي إلى المعاجم بعبارة : لم يسمع عن العرب ، و لم ينقل ، وفي كتب اللغة ، دون الإشارة إلى مراجعه سوى ما ذكرناه .

---

(١) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٦١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما ذكر كتب اللغة والأدب الأخرى ، فلا نجد لها ذكراً عند اليازجي إلا الكتب التي قام بتخطئة أصحابها أمثال كتب بديع الزمان الهمداني [١]ومقاماته ، والصاحب بن عباد[٢] ، وخزانة الأدب [٣]، ومقدمة ابن خلدون [٤]وغيرها .

ومثل ذلك أسعد داغر فقد كانت مصادر التصويب عنده معتمدة على المعاجم ، وإن لم يذكر تلك المعاجم كثيراً ، إلا أن عبارته تدل على ذلك ، فهو يقتفي أثر اليازجي في ذلك ، فقد كانت أكثر عباراته لم ينقل عن العرب ، و لم يسمع ، وليس في كتب اللغة ، وغيرها . كما أنهم لم يحفلوا بالمعاجم المتأخرة التي جاءت بعد القاموس المحيط أمثال متن اللغة والمعجم الوسيط وغيرهما .

أما متأخرو المصححين المحدثين فقد كانت ضمن مصادر تصوياتهم المعاجم ، إذ لم تكن المصادر الوحيدة ، فهي بالإضافة إلى القرآن الكريم والحديث تكوّن جملة المصادر لديهم .

كما أنهم لم يتوقفوا عند الحد الذي توقف عنده متقدمو المصححين بل شمل ذلك المعاجم المتأخرة جميعها .

الثاني : معاجم غير معتمدة [٥] فلم تحفل بها و لم تعتد بما أوردته ، وهي غالب المعاجم المحدثة ، وقد تشدد هؤلاء فاطرحوا هذه المعاجم و لم يروا أنها أهلٌ للاحتكام إليها ، يقول محمد تقي الدين الهلالي : ((يقولون : دشَّن المدرسة ، أو المصرف ، يعنون افتتحها باحتفال ، وهذا الفعل لم أجده في شيء من معاجم اللغة التي عندي ، إلا في المنجد ، ولا عبرة به ، لأنه يخلط الدخيل بالأصيل)) [٦].

ويقول الزعبلاوي : ((فالذي اعتمدنا نصوصه من معاجم اللغة وأسفارها ما قدم عهده منها ، كالصحاح ، والقاموس ، والأساس ، ومقدمة الأدب ، واللسان والتاج ، ومفردات الراغب ، والنهاية ، والمزهر ، والكشاف ، وأشباهها ، مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ، ونبه عليه من تصحيفاتها ، و لم نحفل بما صنفه المتأخرون كمحيط المحيط ، وأقرب الموارد ، والبستان ، والمنجد وأضرابها ، وليس بقولنا وصدوفنا إلا لأمر راعيناه بالنظر والتحقيق ، فما ألف من المعاجم حديثاً قد

---

(١) انظر : اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد ٤٨ .

(٢) انظر : السابق : ٤٨ .

(٣) انظر : السابق :٤٩ .

(٤) انظر : السابق :٤٧ .

(٥) فجال ، محمود في كتابه الصحيح والضعيف في اللغة العربية استخدم تعبير المعاجم المعتمدة : انظر : ١١

(٦) الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين : ٧٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أحسن تنسيقه ، وتحريره ، وأبرز مضمونه ، وأوضح تعبيره ، لكنه قد تخلف عن الإحكام ، وفاته الضبط و لم يبلغ مبلغ الكتب القديمة فيما أوتي واضعوها من الحذق وبعد النظر وبسطة العلم))[١] .

وقد كان جل اعتماد المخطئين على المعاجم وإن ذكروا أنه لم يرد في كتب اللغة أو مظانها ، أو أنه مخالف للقياس أو أي حجة أخرى فإنهم يريدون بذلك المعاجم ، بدليل أنهم خطأوا استعمالات لغوية بدعوى عدم الورود في كتب اللغة ، ثم ثبت أنها قد وردت إما في المعاجم نفسها ، وإما في كتب اللغة الأخرى .

وقد اختلفت إشارات كتب التصحيح اللغوي الحديثة إلى مظان اللغة ، فقد يعبر عنها بالمسموع وعدم السماع ، أو المنقول وعدم النقل ، أو عدم الورود في كتب اللغة ومن النماذج على ذلك عند المخطئين على ضوء هذا المعيار ما نجده عند اليازجي من نحو قوله : لم يسمع فيه غير ذلك [٢]. و لم ترد النّويّة في شيء من كلامهم بهذا المعنى [٣] . و لم ينقل عنهم لفظ الوريث .

وعند أسعد داغر من نحو قوله : لم يرد عن العرب بهذا المعنى [٤] . والمحفوظ في كتب اللغة بهذا المعنى قوله لفته فالتفت ولفّته فتلفّت ، أما استلفت فلم يسمع عنهم[٥] . وفي كتب اللغة : عضّد السهم وأعضده ذهب يميناً وشمالاً عند الرمي[٦] . وفي اللغة كبَّدت الشمس وتكبدت ، صارت في الكبيداء أي وسط السماء [٧] . و لم يسمع عن العرب تعدية الفعل (سند) ومشتقاته إلا بالحرف (إلى)[٨] . والمسموع عن العرب : لقيه ولاقاه[٩] . والمسموع عن العرب من هذا الفعل هو المجرد لا المزيد [١٠] . والمستعمل أرسل من باب (أفعل) [١١]

ونلاحظ في قضية ذكر المعاجم ثلاثة أنماط من التعامل مع ذكر المعاجم :

---

(١) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين ١١ .

(٢) انظر : اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ١٢ .

(٣) انظر : السابق : ١٣

(٤) انظر : داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٣٣ .

(٥) انظر : السابق : ٣٣ .

(٦) انظر : السابق : ٣٥ ، ٥١،٤٤،٣٩ .

(٧) انظر : السابق : :٣٦ ، ٤٢ .

(٨) انظر : السابق : :٣٧، ٤٤،٤١ .

(٩) انظر : السابق : : ٣٨ ، ٤٠ .

(١٠) انظر : السابق : : ٣٨ ، ٤٦

(١١) انظر : السابق : ٤٠ . ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٦ ،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

النمط الأول : النص الصريح على اسم المعجم ، فقد كان فريق من المصححين يذكر أسماء المعاجم التي صوب على ضوئها ، فنجد مثلاً العدناني ، واليازجي ، واسعد داغر ، وقد يكثر عند مصحح ويقل عند آخر ، وهذا الذكر ليس ملتزماً في جميع المسائل والشواهد ، فقد يذكر أحياناً وقد لا يذكر .

النمط الثاني : التورية عنها بعدة ألفاظ ، مثل كتب اللغة ، مظان اللغة ، كلام العرب ، ورد في اللغة ، وغيرها من الألفاظ ، ومحجوب محمد موسى في ''تطهير اللغة '' استخدم تعبير : تقول المعاجم [١] ، دون تحديد وهذه الطريقة متبعة في كثير من كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، وهي الغالبة عند أصحاب الكتب الناقلة أو الكتب التي لم تنص على المعاجم التي صوبت منها ، ومن هؤلاء كتاب أخطاء ألفناها لنسيم نصر [٢] ، وموسوعة الأخطاء الشائعة .

النمط الثالث : عدم ذكر المعاجم لا صراحة ولا تورية في جميع المسائل ، ومن هذه الكتب نجد كتاب ''من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة '' لمحمد أبو الفتوح شريف وكتاب '' نحو لغة سليمة '' لزهدي أبو خليل ، وكتاب ''هكذا تنطق الأسماء'' لمحمد إبراهيم سليم ، وأكثر الكتب التي اقتصرت على ذكر الخطأ وصوابه فقط أو ذكر الخطأ وصوابه مع توضيح يسير ، وإنما تذكر ألفاظاً عامة ، مثل : وفي كتب اللغة أو مصادر اللغة ، أو المنقول عن العرب ، وغيرها من ألفاظ توهم بتوسيع مصادر الاستشهاد والتصويب ، ولكن الأمر عند التحقيق لا يعدون بتعميماتهم هذه المعاجم ، فأسعد داغر مثلاً في تذكرة الكاتب لم يشر إلى أي معجم بعينه وإنما كان كلامه عاماً على كتب اللغة فيقول : وفي كتب اللغة [٣] وفي اللغة[٤] ، وقد نص مرة على كلام الزمخشري في الأساس قال : ((قال الزمخشري : كل من تقبّل بشيء مقاطعة ، وكتب عليه بذلك كتاباً ، فالكتاب الذي يكتب هو القَبَالة بفتح القاف ، والعمل قِبالة بكسرها))[٥] .

وقد تُورد بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة أسماء المعاجم غير المعتمدة عندها ، ليس على سبيل الاستشهاد ، وإنما لأغراض أخرى ، مثل التوضيح أو الاستئناس ، قال أسعد داغر : ((وقالوا : إنه سمع في حَرْف وسَطْر ونَفْس وبَحْر وشَهْر وغيرها ، لكنه لم يسمع في قَطْر ووَقْت ووَرْد وسَهْم ،

---

(١) انظر : موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة : ١٠٣ .

(٢) انظر : نصر ، نسيم ، أخطاء ألفناها : ٣٦ : ٣٩ ،

(٣) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٣٥ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٠ .

(٤) السابق : ٣٦ .

(٥) السابق : ٨٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حينئذ يكون الفصل للمعاجم ، و لم يرد زَهْر في واحد منها على زُهُور ، حتى أن صاحب محيط المحيط قال : والعامة تقول زُهُور)) (١)

وهناك بعض من كتب التصحيح اللغوي الحديثة جعلت جميع المعاجم بقسميها القديم والحديث على قدم المساواة ، ولا فرق بين متقدم أو متأخر ، وقد اعترض أصحاب هذا المسلك على بعض المخطئين اعتمادهم على المعاجم القديمة فقط وإهمال المعاجم الحديثة لأن المعاجم القديمة لم تحو جميع اللغة كما أنها لم تدون ما جدَّ من استعمالات بعد عصر الرواية ، ولذا فإنهم قد صوبوا الاستعمالات اللغوية على ضوء الورود في أي منها ، وإن كان بعضهم يبدأ بالأقدم في التصويب ويجعل له الأفضلية ويتأنس بالمتأخر ، فإذا لم يتيسر صوب على ضوء المتأخر ، ومن هذه الكتب معجما العدناني ، وإميل يعقوب في معجمه.

ويذكر العدناني أنه يجيز ما أجازه القاموس ومحيط المحيط ومتن اللغة والمعجم الوسيط قال : ((ولكن : مد القاموس ومحيط المحيط ومتن اللغة والمعجم الوسيط أجازوا : حذر الشيء ، وحذر منه ، وجاء في مد القاموس : حذر عليه من كذا ، واحتذر عليه من كذا أو احتذره))(٢) .

وقال : ((لذا علينا أن نستعمل كلمة (الحماسة) و(الحماس) دون تردد ما دامت الكلمتان تحملان معنى المنع والمحاربة ، حسب رأي التاج والوسيط والمحاربة لا تكون دون حماسة))(٣) .

ويقول إميل يعقوب : ((ولكن : وردت في المعجم الوسيط : (الجنحة) هي الجريمة التي يعاقب عليها القانون أساساً بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو الغرامة . . .))(٤) .

وقال:((أجاز أساس البلاغة ومد القاموس والمعجم الوسيط أن تقول: خشيه وخشي منه))(٥).

وقال : ((أجاز أساس البلاغة ولسان العرب ومحيط المحيط وتاج العروس ومتن اللغة أن تقول: حاك الثوب يحوكه حوكاً ، وحياكاً وحياكةً ، وحاكه يحيكه حيكاً ، وحَيَكاً وحياكة))(٦) .

ونلاحظ هنا عدم ترتيب إميل يعقوب للمعاجم حسب زمنها أو حسب قوتها ، مما يدلل على أنها عنده على قدم المساواة .

---

(١) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٦٠ ، ٦١ .

(٢) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٦٣ .

(٣) السابق : ٧٠ .

(٤) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٠٦ .

(٥) السابق : ١٢٦ .

(٦) السابق : ١٢٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولنا أن نلحق بهذه الكتب الكتب التي نقلت عنها بعض التصويبات سواء أنصت على ذلك النقل من مصادره أم لم تنص ، وسواء أذكرت المعاجم التي نقلت عنها أم لم تذكر لأنها تبع لمن نقلت عنه ، مثل كتاب مسرح الأخطاء الشائعة ، يقول :

أزلٌ أو أزلي خطأ جذراً وغصنا
إن تقويم اللسان عدها إثماً ولحنا
وأراها في وسيط قد زكت أصلاً وعينا
وحذوا رأي محيط لم تكن إثماً وغبنا)) (١).

وأما الكتب التي نقلت التصويبات من كتب أخرى فإن منهجها لم يكن واضحاً تماماً في النص على المعاجم فهي قد تذكر ذلك في مسألة أو مسألتين فقط .

وإذا أردنا أن نستجلي حضور هذه المعاجم في كتب التصحيح اللغوي الحديثة فإننا نجد أن هناك طائفة من المعاجم القديمة أو الحديثة تتردد كثيراً في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، وبعضها يغيب تماماً ، رغم تصريح كثير من هذه الكتب بأنها استقرت جميع مظان اللغة وخاصة المعاجم ، فمعجم لسان العرب يحظى بنصيب الأسد ، ولا يكاد يخلو كتاب من كتب التصحيح اللغوي الحديثة التي ذكرت المعاجم من ذكر لهذا المعجم ، وهذا يعود إلى غزارة مادته ولأنه احتوى على مادة أربعة من معاجم اللغة قبله ، ومن الكتب التي احتفلت باللسان كتاب تقويم اللسانين لمحمد تقي الدين الهلالي ، واليازجي وأسعد داغر ، يقول اليازجي : ((ومثله قولهم : أعلنت فلاناً بالأمر ، وقد أعلنته لفلان ،كما تقول : أظهرته له ويقال أيضاً : أعلنته إليه ، كما يؤخذ من عبارة لسان العرب))(٢) .

وقال : ((وفي اللسان : صاع الشيء ، يصوعه صوعاً ، فانصاع أي فرقه فتفرق لم يجئ في هذا الحرف غير ذلك))(٣) .

ويلي اللسان القاموس المحيط للفيروزبادي ، وأساس البلاغة ، يقول اليازجي : ((ومن هذا القبيل قولهم : هذا العمل يقتضي له كذا من النفقة ، وقد جمعت له من الأموال المقتضية ،

---

(١) فريحات ، محمود عبده ، مسرح الأخطاء الشائعة : ٢٦ .
(٢) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٨ .
(٣) السابق ٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فيستعملون هذا الحرف لازماً ، بمنزلة يجب ، وهو لا يستعمل كذلك البتة ، لأن (اقتضى) هنا بمعنى طلب ، يقال : افعل ما يقتضيه كرمك ، أي ما يطالبك به ، كما في الأساس))[١] .

هذا من المعاجم القديمة ، أما من المعاجم الحديثة ، فإن المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية يتبوأ المنزلة الأولى في الاستشهاد ثم يليه الكبير ، ثم متن اللغة لأحمد رضا ، وأكثر من استفتى المعاجم هو العدناني في معجمية سواء كانت قديمة أو حديثة يليه إميل يعقوب في معجم الخطأ والصواب ، ولذا نجد أن من نقل تصويباتهما قد ركن إلى تحقيقاتهما وغوصهما في المعاجم ، بالرغم أن أكثر من نقل عنهما أغفل الإشارة إلى ذلك .

والعدناني وإميل يعقوب أوردا أشهر المعاجم إن لم تكن كلها ، وزادا عليها بعض المعاجم ثنائية اللغة لمؤلفين غير عرب أمثال مد القاموس لإدوارد لين ،و هو معجم من العربية إلى الإنجليزية ، وكذلك تكملة المعاجم العربية للمستشرق الهولندي رينهارت دوزي وهو معجم من العربية إلى الفرنسية .

أما المعاجم الخاملة الذكر في كتب التصحيح اللغوي فهي كثيرة ، فإن غالب كتب التصحيح اللغوي قد اقتصرت على بضعة معاجم وأغفلت الباقي بالرغم من تصريح بعضها بأنها تستفتي معظم المعاجم على الأقل ، فلا نجد ذكراً لمعاجم أمثال الجمهرة لابن دريد ، ولا للعين أول معجم ، ولا للبارع ولا لمقاييس اللغة ولا للمجمل ، ولا لمعاجم ابن سيده المخصص والمحكم ، ومن المحدثة لم نر ذكراً للمحيط ولا لمحيطه ولا لقطره ، ولا للمنجد ولا لأقرب الموارد ولا للبستان ولا لفاكهته ولا للمرجع ولا للمعجم ، ولا للرائد .

ويرى فريق من اللغويين أننا لا نستطيع الحكم على بعض الاستعمالات بأنها خطأ بناءً على أن المعاجم لم تذكرها ، لأن المعاجم لم تحط باللغة جميعها ، كما وهم بعض المصححين ، ولذلك فإن الاحتكام إلى المعاجم فقط خطأ منهجي ، والدليل على أن المعاجم لم تحو اللغة جميعها تلك المادة اللغوية التي توجد في معجم ولا توجد في معجم آخر ، وتلك الإضافات التي يضيفها المعجم المتأخر إلى المعجم المتقدم منذ أن ألف الخليل معجم العين إلى هذا اليوم .

ويري فريق من النقاد أن هذه المعاجم قد دونت اللغة بشروط معينة ، فيها أنواع كثيرة من التحيز والخطأ المنهجي ، ويرون أنها غير صحيحة ، فلم تذكر بعض اللهجات ، ولم تذكر بعض

---

(١) السابق ٩ ، ١٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاستعمالات بحجة القليل والشاذ والنادر ، كما أنها أسهمت في تجنب استعمالات كثيرة نصت على أنها من كلام العرب من خلال التعابير التي ألصقتها بهذه الاستعمالات .

ويقول إبراهيم دردير ي : ((غير أن المعاجم كما هو معروف برغم كثرة عددها ، واختلاف مناهجها وغزارة مادتها ، قد غفلت عن كثير من كلام العرب ومأثور التراث ، وكان علينا أن نستند على كل شاهد عربي فصيح في تخريج مادة أو لفظ أو معنى)) (١).

ويقول أحمد مختار عمر : ((فليس المعاجم بالمراجع الوافية التي حصرت المادة اللغوية ، ولم ينـد عنها شيء ، فما أكثر ما تركت ، وما أكثر ما غاب عن جامعيها رغم دأبهم وكدهم وبذلهم من الجهد الشيء الكثير)) (٢).

وهناك أمر آخر تفرع عن قضية الخلاف حول الاستناد إلى المعجم هو : أيكفي معجم واحد لتصويب استعمال أو لفظ ، أم أن الأمر يحتاج إلى أكثر من معجم .

إن كتب التصحيح اللغوي الحديثة افترقت في ذلك إلى فريقين :

الأول : يرى أن ورود اللفظ في معجم واحد كاف لتصويبه وبخاصة المعتمد منها ، كما أننا نرى أن المصوب إذا لم يورد إلا معجماً واحداً دل على أنه يذهب هذا المذهب ، وهذا مستفيض في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، وهذا ما حدث بالفعل في غالب كتب التصحيح اللغوي الحديثة فقد اكتفت بمعجم واحد ، قال محمد تقي الدين الهلالي : ((ومن الشائع في هذا الزمان قولهم : أجاب على سؤاله ، ولا يمكنني الجواب عليه ، والصواب : تعدية الفعل بـ(عن) فيقال : أجاب عن سؤاله ، قال في اللسان : والإجابة رجع الكلام ، تقول : أجابه عن سؤاله . أ.هـ)) (٣)

الثاني : لا يرى ذلك ، ويرى أن تجتمع مجموعة من المعاجم في إيراد هذا اللفظ ليكتسب الشرعية الصوابية ، ومنهم إميل يعقوب وذلك بحجة أن أي أمرئ ((- مهما علا كعبه في العربية - لابد له من الوهم اللغوي ، وعليه فإن المعجم ليس معصوماً عن الخطأ ، وقد خطأ بعض المعاجم أحياناً بعض التراكيب التي ثبت صحتها ، ولكن انفراد المعجم بلغة لا يسوغ بالضرورة ردها عليه بحجة أنها وليدة الظن والتخيل و إلا بطل كثير من صحيح هذه اللغة مما انفرد به معجم دون غيره ؛ ثم ما الذي يحقق الظن في فكرة الانفراد وقد فُقد الكثير من المعاجم ؛ ومهما بدا من أمر فإننا لم

---

(١) دردير ي ، إبراهيم ، لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط :١٥ .

(٢) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٢٩ .

(٣) الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين : ٤٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نكتف في تصويباتنا بالاستناد إلى معجم واحد مخافة أن يكون صاحب المعجم قد اخطأ مما نود تصويبه))(١)

ومن خلال التطبيق تأكد فعلاً أن كثيراً مما خطأه المخطئون بزعم أنه لم يرد في المعاجم ، كانت أحكاماً متسرعة حيث وجد صواب هذه الاستعمالات في المعاجم التي ادعى أنها لا تحويها ، ومن أمثلة ذلك ، أن إبراهيم اليازجي منع استعمال الفعل (بارح) بحجة عدم ورود هذا الفعل في كلام العرب ، ولكن إميل يعقوب يقول إنه موجود في اللسان قال:((فكانوا لا يبارحون من اشتراها))(٢)

٢-٣-٥ : دواوين الشعر

إن الاهتمام الكبير من قبل المصححين بالمعاجم قلل من التفاتهم إلى المظان الأخرى التي منها دواوين الشعراء ، والاستشهاد بالشعر ، وورود اللفظ في شعر شاعر ، إلا أن هذا لا يلغي أن يعد ورود الاستعمال في أحد الدواوين لشعراء الاحتجاج أو غيرهم من معايير التصويب عند أصحاب كتب التصحيح اللغوي الحديثة ؛ إذ إن النحاة الأوائل قد أقاموا قواعدهم على الشعر ، إلا أن اللغويين عندما جمعوا اللغة جمعوها ألفاظاً مفردة وليس أبيات شعر ، وهذا يعني كما ذكرنا سابقاً أنه قد فات على المعاجم شيء من اللغة ، ويكون شاهد وروده عن العرب بيت في ديوان أحد الشعراء ، فيكون وردوه حينئذ دليلاً على صوابه ، هذا في الشق الثاني وهي تصويب تخطئة النقاد ، أما في الشق الأول وهو تصويب الاستعمالات فمن البديهي أن يكون ورود هذا الاستعمال على خلاف ما جاء به مستعمل اللغة دليل تصويب ، فمن ذلك قول اليازجي : ((ويقولون هم في حاجة إلى الغذاء والكساء ، فيستعملون الكساء لمطلق الملبوس ، وإنما الكساء ثوب بعينه ، وهو نحو العباءة من صوف ، قال :

جزاك الله خيراً من كساء فقد أدفأتني في ذا الشتاء
فأمك نعجة وأبوك كبش وأنت الصوف من غزل النساء)) (٣)

ومن أمثلة الضرب الثاني وهو تخطئة النقاد ، قال إميل يعقوب : ((يخطيء الحريري وأسعد داغر من يقول : جاء فلان وذووه . . . ولكن : قال كعب بن زهير :

صبحنا الخزرجية مرهفات أبان ذوي أرومتها ذووها

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٤٩ .
(٢) السابق : ٨٦ .
(٣) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ١٧، ١٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقال الأحوص :

ولكن رجونا منك مثل الذي به صرفنا قديماً من ذويك الأوائل

وقال آخر :

إنما يصْطَنِعُ المعرو فَ في الناس ذووه)) (١) .

وهذه شواهد على ورود الاستعمال في دواوين شعراء فترة الاحتجاج ، أما دواوين ما بعد فترة الاحتجاج فهو كثير أيضاً عند من لا يرد الاحتجاج بتلك الفترة ويأخذ بشعر المولدين ، قال في كتاب أخطاء مستورة في لغة كتابنا ما نصه : ((خطأ كثير من رجال اللغة أنف فلان العار ويذهبون إلى أن الصحيح هو : أنف من العار ، متعدياً بمن ، مستندين إلى قول المتنبي :

وآنف من أخي لأبي وأمي إذا أنا لم أجده من الكرام

غير أنه يصح أن يقال : أنف إليه ومنه ، كما جاء في المعجم الكبير : أنف من الشيء ، أو أنف الشيء : كرهه وعافته نفسه ، قال حسان بن ثابت رضي الله عنه شاعر النبي صلى الله عليه وسلم :

قَسَامَةُ أمُّكُمْ إنْ تَنْسِبوها إلى نسبٍ فتأنَفُهُ الكِرامُ)) (٢) .

فقد استشهد بشعر المتنبي على تخطئة المستعمل ، وصوب تخطئة المخطئ بناء على شعر حسان .

وقال إميل يعقوب : ((يخطئ الحريري ، وإبراهيم اليازجي ،وإبراهيم المنذر ، وأمين ناصر الدين، وزهدي جار الله ، وأحمد مختار عمر ، ومازن المبارك من يقول : سرَّني رؤياك ، بمعنى مشاهدتك . . . ولكن :

الشهاب الألوسي يقول : الرؤيا والرؤية بمعنى ، فيكونان يقظة ومناماً ، وقال المتنبي :

مضى الليل والفضل الذي لك لا يمضي ورؤياك أحلى في العيون من الغمض))(٣)

أما ذكر أسماء الشعراء المستشهد بهم فقد كان متفاوتاً بين من يذكر ومن لم يذكر إلا أن غالبها لا يذكر ذلك ، فالعدناني يقول إنه لا يذكر أحياناً اسم الشاعر الذي استشهد به ، قال : ((واستشهدت أحياناً بأبيات ، دون أن أذكر اسم الشاعر ، لأنني لا أعرفه ، ولأن المصدر الذي أخذت

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٣٩ .

(٢) ثيودوري ، قسطنطين ، أخطاء مستورة في لغة كتابنا : ١٤ .

(٣) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٤٣ ، ١٤٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

منه لم يذكره)) [١] ، وهذا يعني أن ضوابط الاحتجاج عند العدناني غير محكمة لأن الاستشهاد بشواهد لا يعرف قائلها ولا زمنه يعني أن المحتج يسقط من معاييره شيئين لازمين لها ، وهما : الثقة بالقائل ، توثيق النص المحتج به ، وإلا فإن ذلك يحمل على أن التصحيح عند العدناني ليس له ضابط ، أو إن ضوابطه غير متقنة ، وقد عِيب على سيبويه أبيات أوردها لم يذكر أسماء قائليها سميت بالأبيات المجهولة .

والحديث عن تعرض المصححين للغة الشعراء يقودنا إلى الحديث عن الضرورة الشعرية وموقف المصححين المحدثين من الضرورة الشعرية .

إن منهج كتب التصحيح اللغوي كان ينأى بعملية التخطئة والتصويب عن أية عوامل أو خصائص قد تسوغ الخطأ اللغوي ، قال العدناني : ((. . . مع إهمال جميع ما شذ عن قواعد الصرف والنحو والابتعاد عن جل الضرائر الشعرية التي يسمح بها للشاعر دون الناثر)) [٢].

ومن جهة أخرى فإن كتب التصحيح اللغوي تعاملت مع الاستعمالات اللغوية والألفاظ مفردة غير مرتبطة بأي سياق وخاصة الألفاظ ، أما الاستعمالات فتعاملت معها في جمل قصيرة ، أما التعامل معها في نصوص طويلة فإن ذلك لم يحدث ، ومنها التعامل مع الاستعمالات ضمن الأبيات الشعرية بما يدخلها ضمن خصوصية الشعر ، وهذا ما يجعل هناك فرقاً بين لغة الكتاب ولغة الشعراء ، وقد تكلم اليازجي عن هذه الظاهرة وأثرها في التخطئة ونفى أن تكون الضرورة الشعرية مسوغاً للخطأ يقول :((ويقولون جماعة القُسُس بضمتين يريدون القسوس ، فيحذفون الواو لأن فَعْلا الساكن العين لا يجمع على فُعُل ، و لم يمر بنا مثل هذا إلا قول عبدالرحمن الشيرازي :

لو أن ما ذاب منه يجمد لم يصلح لغير العقود والشُنُف

يعني : الشنوف ، فحذف الواو لضرورة الشعر ؛ وإن كان المتأخر لا تعذره ضرورة))[٣] .

كما أن العدناني كان يتحرز من التصويب على لغة الشعر ، لأنه ربما تكون الضرورة هي السبب الذي جعلت الشاعر يذهب هذا المذهب ، يقول : ((ونحن لا نستطيع الاعتماد على قول

---

(١) العدناني ، محمد ، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : ك .

(٢) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٥ ، ٦ .

(٣) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٢٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شاعر طوق الحمامة ، لأن الضرورة قد تكون السبب في الاتيان بـ(اللام) بعد (آسف) بدلاً من (على) ، ولكننا نعتمد على قول المعجم الكبير وأبي علي القالي)) [١].

ومثله محجوب محمد موسى ، إذ يرى ألا يقاس الخطأ من المستعمل للغة على الضرورة الشعرية ، ويسوغ له ذلك كما يسوغ للشاعر ، يقول : ((وقد يزيدون الباء في غير ذلك (أي دون ذكر القول) ، كقول ابن أسد الفاروقي :

وللصهباء اسماءٌ ولكن نسيت بأن في الأسماء ريعا

ونحن نرى أن للشعر سبيلاً غير سبيل النثر ، فالشاعر محكوم بالوزن والقافية فله من الضرورات ما لا يكون للناثر حيث لا وزن ولا قافية)) [٢].

واليازجي خطأ الأعراب أمثال عنترة ، وكذلك بعض المولدين في أشعار لهم و لم يلتمس لهم في الضرورة وجهاً .

وكان العدناني في معجميه من أوسع الكتب التي أشارت إلى الضرورة ، فقد دعا العدناني مجمع اللغة العربية إلى إباحة بعض الضرورات الشعرية للمتسعين أسوة بالشعراء ، يقول : ((ومع ذلك أدعو مجامعنا العربية في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان ، والمكتب الدائم لتنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية في الرباط ، إلى إجازة بعض الضرورات الشعرية في النثر)) [٣].

وخلاصة القول في الضرورة الشعرية أنه لم يخطأ استعمال أو يصوب بناءً على ضرورة شعرية .

٢-٣-٦ : كتب الأمثال والحكم

هناك مجموعة من الكتب جمعت أمثال العرب وحكمهم ، أمثال كتاب " مجمع الأمثال " للميداني وغيره من الكتب ، وهذه الكتب حوت طائفة من كلام العرب ، لم ينتبه إليه بعض النقاد عند تخطئتهم لبعض الاستعمالات بحجة عدم الورد عن العرب ، وقد أثبت بعض اللغويين صواب تلك الاستعمالات من خلال ورودها في كتب أمثال العرب وحكمهم ، قال إميل يعقوب : ((ومن أمثال العرب بين جبهته وبين الأرض جناية))[٤] . وقال أيضاً : ((يخطئ إبراهيم اليازجي ،وزهدي

---

(١) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٢٥ .

(٢) موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة : ١/١٥ .

(٣) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٦ .

(٤) السابق : ٩٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جار الله من يقول : فلان أحمق مَنْ رأيت . . . ولكن : جاء في أمثال العرب : أحمق مِنْ هَنَبَّقَـــة ، وأحمق مِنْ شَرَنَبْث ، وأحمق مِنْ بَيْهس ، فأين الخطأ في استعمال كلام العرب الفصحاء))[١] .

وقال : ((يخطئ الفيروزآبادي وابن هشام وزهدي جار الله ومحمد العدناني من يقول نحو : قد لا أفعل كذا . . . ولكن : جاء في المثل العربي القديم : قد لا يأتي بي الجمل ، وجاء في مثل آخر : قد لا تعدم الحسناء ذاماً . . .)) [٢] .

ولكن للأمثال والحكم خصوصية مثل الشعر لم يتعرض لها أحد من كتب التـــصحيح اللغـــوي الحديثة التي صوبت على ضوء الأمثال والحكم .

٢ - ٣ - ٧ : كتب النحو والصرف

لاشك في أن كتب النحو والصرف قد حوت كثيراً من الشواهد الشعرية والنثرية ، وإن كـــان الشعر قد غلب عليها ، ولاشك أيضاً في أن هذه الكتب قد حوت شواهد غير موجـــودة في كتـــب اللغة الأخرى أو الدواوين الشعرية ، ولذا فإن هذه الكتب تعد من مظان اللغة ، وأن ورود الاستعمال في هذه الكتب يصوب استعماله ، هذا من الناحية النظرية ، أما من الناحية العملية فإن قلـــة مـــن أصحاب كتب التصحيح اللغوي الحديثة قد صوبت استعمالات بناء على ورود شاهد لها في كتـــب النحو والصرف .

أما من ناحية الاستشهاد بأقوال النحاة وأحكامهم فـــقد كانت أقل حظاً من كتـــب اللغـــة الأخرى ، فقد كانت آراء كبار النحاة أمثال سيبويه والكسائي والخليل والمبرد وغيرهم مـــن أئمـــة النحو قليلة إن لم تكن معدومة في كتب التصحيح اللغوي الحديثة المتقدمة ، وقد استشهد بلغة تأليف سيبويه و لم يستشهد بآرائه النحوية أو الصرفية ، ثم يأتي متأخرو النحاة مثل ابن مالك وابـــن هـــشام وشراح الألفية وغيرهم .

وكانت بعض كتب التصحيح اللغوي تشير بعبارات عامة ومجملة ، مثل كتب النحو ، عنـــد النحاة وغيرها من العبارات العامة ، وعند التخصيص كانت ألفية ابن مالك من أكثر كتب النحـــو والصرف حضوراً في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ومواقع الاستشهاد ، وخاصة عنـــد التعـــرض للمسائل النحوية والصرفية .

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٢٠ .

(٢) السابق : ٢١٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما بقية كتب النحو والصرف أمثال كتاب سيبويه و المقتضب للمبرد و المفصل وشرحه ، وكتب الرضي ، و كتب النحو المختصرة أو المطولة فإن حضورها كان قليلاً جداً ، و لم يرد لها ذكر كبير في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، وبالجملة فإن ذكر كتب النحو والصرف في كتب التصحيح اللغوي قليل جداً بالمقارنة مع المعاجم وكتب اللغة الأخرى ، وتقع في آخر مراتب مصادر التصحيح اللغوي ، وربما أن السبب في ذلك يعود إلى أمرين :

الأول : أن أكثر التخطيئات كانت لغوية ، مقارنة مع المسائل النحوية والصرفية ، التي كانت قليلة .

الثاني : أن كتب التصحيح اللغوي الحديثة أكثرها يعد من كتب المختصرات ، فمناقشة القضايا النحوية ليس مكانها كتب التصحيح اللغوي التي تعتمد على إيراد الخطأ وصوابه ،كما أن الكتب المتأخرة أكثر وضوحاً وأسهل من الكتب المتقدمة في أسلوبها .

وكان العدناني في معجميه أكثر مؤلفي كتب التصحيح اللغوي ذكراً لكتب النحاة المتقدم منها والمتأخر فقد استشهد بألفية ابن مالك ، وشروحها المختلفة مثل ابن عقيل والأشموني وابن هشام في أوضح المسالك ، وكذلك حواشي هذه الكتب مثل الصبان والخضري والتفتازاني حتى أنه استشهد بكتب المحدثين والمعاصرين أمثال النحو الوافي لعباس حسن ، وهذا لم يحدث في أي كتاب من كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، أما إميل يعقوب فقد أورد شيئاً من كتب النحو المتقدمة والمتأخرة ولكن ليس بالاتساع الذي اتسعه العدناني ، ونمثل لذلك بالأمثلة التالية ، قال إميل يعقوب : ((يخطئ أسعد داغر وزهدي جار الله ومحمد العدناني من يقول : جاء نفس الرجل ، بحجة أن كلمة النفس لا تضاف إلى الاسم المؤَكد ، بل تضاف إلى ضمير المؤَكَّد ، فيقال ، جاء الرجل نفسه ، ولكن :

قال سيبويه : ولما كانت (نفسك) يتكلم بها مبتدأة ، وتحمل على ما يجر وينصب ويرفع ، شبهوها بما يشرك المضمر ، وذلك قولك : نزلت بنفس الجبل ، ونفس الجبل مقابلي ، ونحو ذلك ، وجاء في لسان العرب : ونفس الشيء : ذاته ، وقد أجاز الزمخشري ، وابن يعيش والصبان ومجمع اللغة العربية في القاهرة هذا الأسلوب ، ومن العجيب أن يخطئ العدناني هذا الأسلوب ثم يستعمله في قوله : . . . وتحمل نفس المعنى في الآية ٣٢)) (١) ، وقال أيضاً : ((يخطئ الحريري وأسعد داغر من يقول : جاء فلان وذووه . . . ولكن :

---

(١) السابق : ٢٥٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قال كعب بن زهير ... وجاء في النحو الوافي : فإن وقعت صفة لنكرة ، وجب أن يكون اسم الجنس (وهو المضاف إليه) نكرة . . .))[١] ، أما بقية الكتب فيكاد ينعدم عندها ذكر كتب النحو وخاصة المتقدمة أمثال كتاب سيبويه والمقتضب وغيرها من أمهات كتب النحو .

وكذلك محمد تقي الدين الهلالي في كتابه تقويم اللسانين كان من أكثر كتب التصحيح اللغوي الحديثة رجوعاً إلى كتب النحاة للاستطرادات الكثيرة التي تشغل حيزاً كبيراً من الكتاب .

٢ - ٣ - ٨ : كتب الأدب .

لم يفت على بعض المصوبين البحث والتنقيب في كتب الأدب أمثال : أدب الكاتب ، والأغاني والبيان والتبين وغيرها ، على شواهد لبعض الاستعمالات التي خطأها بعض المصححين وعدها من الأخطاء الشائعة ، وقد عثروا على شيء من بغيتهم ، ومن أمثلة ذلك يقول العدناني: ((ومن قول أبي الفرج الأصفهاني (موت بشار) والله لو خيرتني بين إنشادي إياه وبين ضرب عنقي لاخترت ضرب عنقي))[٢] ، وهو شاهد على تكرار (بين) بين اسمين ظاهرين .

كذلك بما ورد في نوادر أبي علي القالي ، قال : ((ولكن روي في نوادر أبي علي القالي عن أبي عبيدة في قصة أبي دهبل الجمحي ، قصة جاء في آخرها : فوجد زوجته الثانية قد ماتت حزناً عليه وأسفاً لفراقه))[٣] ، وهو شاهد على جواز استعمال (أسف له) .

٢ - ٣ - ٩ : لغة التأليف

مصدر آخر من مصادر التصحيح ، وكذلك وجه آخر من وجوه الاحتجاج لإثبات الآراء المخطئة والآراء المصوبة ، وهو الاحتجاج بلغة المؤلفين ، وقد سبق أن ذكرنا الاحتجاج بلغة المفسرين وخاصة ممن يوثق بهم وبعلمهم ، وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن بعض العلماء يوثق بلغتهم وكلامهم ، وهم أهل لأن يُحتج بكلامهم ، وفي واقع كتب التصحيح الحديثة أنه لم يستشهد إلا بلغة مؤلفي الفترة الثانية ، وهو عصر المولدين ، لأن الفترة الأولى لم يكن التأليف فيها بالغاً ذروته العالية ، وكان التركيز فيها على كلام العرب ، والسماع منهم ، أما الفترة الثالثة ، فكأنهم لا يرون من تبلغ لغته حد الاحتجاج بها .

---

(١) السابق : ١٣٩ ، ١٤٠ .

(٢) السابق : ٩٧ .

(٣) السابق: ٦٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد وجد أن موقف كتب التصحيح اللغوي الحديثة من الاحتجاج بلغة مؤلفي الفترة الثانية ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : لم يرد ذكر لهذه الظاهرة في مؤلفاتهم أبداً ، والسبب في ذلك إما لأنهم لا يرون جواز هذا الاستشهاد ، وإما لأن لديهم من المصادر والأدلة ما يغني عن ذلك ، ومن هؤلاء الذين لم ترد هذه الظاهرة في كتبهم أسعد داغر وزهدي خليل ، وتدخل في هذا القسم الكتب المتابعة لهؤلاء والكتب المختصرة التي اقتصرت على ذكر الخطأ والصواب فقط .

القسم الثاني : لم يُجَوِّز ذلك بل ذهب إلى تخطئتهم والاستغراب من وقوعهم في هذه الأخطاء ، ومن هؤلاء اليازجي ومن نقل عنه أمثال كتاب تطهير اللغة ، فقد خطأ اليازجي الحريري والمسعودي ، وابن بطوطة ، وقد أورد هذه الشواهد على سبيل التخطئة ، وليس على الاستشهاد بها على صحة الاستعمال أو خطئه .

القسم الثالث : لا يرى غضاضة في ذلك ، وأثبته من خلال استشهادهم بلغة المؤلفين ، سواء أكانوا علماء أم أدباء ، فمن العلماء على سبيل التمثيل علماء اللغة الذين ألفوا المعاجم ، أمثال اللسان[١] والصحاح والمصباح[٢] والقاموس المحيط ، وقد أورده إميل يعقوب في معرض إثباته لصحة (بين) مكررة بين اسمين ظاهرين قال : ((وجاءت في القاموس المحيط : والبين بكسر الباء : الناحية ، واسم لعدة مواضع ، وهو أيضاً نهر بين بغداد وبين دفاع فكرر كلمة (بين) مع الاسم الظاهر ، ولم يقل : إن هذا النهر بين بغداد ودفاع ، وهذا دليل منه على أن التكرار جائز مع الظاهر .))[٣] .

والنحاة أمثال سيبويه ، وابن مالك [٤]، وممن استشهد بلغة تأليف سيبويه إميل يعقوب ، فقد استشهد بها على صحة تكرار (بين) بين اسمين ظاهرين ، قال : ((و في كتاب سيبويه في باب الاستفهام : ((لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل فصار الاسم مبتدأ))[٥] .

كذلك عضدت كتب التصحيح اللغوي الحديثة مواقفها الاحتجاجية بالاستشهاد بلغة تأليف اللغويين وخاصة لإثبات صواب الاستعمال المخطأ ، ومن هؤلاء اللغويين أبو علي القالي ، والبغدادي ، حيث نجد ذلك عند إميل يعقوب فقد استشهد بلغة صاحب الخزانة على صحة استعمال

---

(١) انظر : السابق : ٩٧ .

(٢) انظر : السابق : ٩٧ .

(٣) السابق: ٩٧ .

(٤) انظر : السابق: ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٥) السابق : ٩٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(لاسيما) بدون الواو فقال : ((يذهب ابن هشام إلى أن دخول الواو على (لاسيما) واجب وأكثر اللغويين يذهبون إلى أنه غالب والحق أنه غالب ، فقد جاء في الخزانة يعجبني الاعتكاف لاسيما عند الكعبة))[١] .

كذلك لم تُغْفِل كتب التصحيح اللغوي الحديثة لغة الأدباء والمؤرخين أمثال ابن المقفع ، وأبي الفرج الأصفهاني من الأدباء ، والواقدي وغيره من المؤرخين ، وكان ممن فعل ذلك أبو تراب الظاهري ، فقد استشهد بكلام نصر بن مزاحم المنقري من أهل القرن الثالث للهجرة [٢]، والواقدي[٣] ، والجاحظ ، وأبو الفرج الأصفهاني ، قال : ((ومن شواهد نصوص اللغويين ما جاء في أخبار نصيب في الأغاني (ج٦ص ١٢٢) : فرأيت السوداء تخبط الأسود ، وتقول له : شهرتني ، . من قول قائلة : أذعت في الناس ذكرى . . . فإذا هو نصيب وزوجته)) [٤] ، وأمثاله كثير [٥] .

فنحن نرى من خلال النصوص السابقة أن بعضاً من أصحاب كتب التصحيح اللغوي يعضدون آراءهم لتصويب بعض الاستعمالات ، بورود هذا الاستعمال في لغة تأليف اللغويين القدماء المعترف بهم وبعلمهم ، والمشهود لهم بالضبط اللغوي الذي يترلهم مترلة العرب الأقحاح المستشهد بكلامهم شعراً ونثراً ، الأمر الذي يدعوهم إلى القول بصحة هذا الاستعمال ما دام أن ذلك ورد في لغة تأليفهم ، وغالب الاحتجاجات التي من هذا النوع كانت على تصويب تخطئة من قال بخطأ بعض الاستعمالات والألفاظ .

ويلاحظ أن لغة تأليف اللغويين أقوى احتجاجاً من لغة تأليف الأدباء لأن اللغويين هم المهتمون باللغة وبصحتها بالدرجة الأولى من الأدباء ، وأنهم أكثر صرامة في تحقيق معايير الصواب اللغوي من الأدباء .

ونلحظ على الاحتجاج بلغة الأدباء والمؤرخين الملحوظات التالية :

أولاً : أن ورود هذه الظاهرة كان من أجل التخطئة في بعض الكتب أمثال لغة الجرائد فقد تعرض اليازجي لبعض الأخطاء الموجودة في كتب القدماء أمثال ابن بطوطة وغيره .

---

(١) السابق : ١٤٤ . وانظر : السابق : ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٢) انظر : الظاهري ، أبو تراب ، كبوات اليراع :١/٢٣٠ .

(٣) انظر : السابق :٢٣٠ .

(٤) السابق :١/٢٦١ .

(٥) انظر : السابق :١/ ٣١٢ ، ٣٣٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثانية : أن ظاهرة الاحتجاج ظهرت في كتب التصحيح اللغوي الحديثة المتأخرة أمثال إميل يعقوب والعدناني ، وأبي تراب .

الثالثة : أن من استشهد بكلام المؤلفين كان على سبيل الاستئناس وليس على سبيل الاحتجاج بها فمثلاً صوب إميل يعقوب تكرار (بين) بين اسمين ظاهرين لعدة أمور منها أنها وردت في كلام للفيروزبادي في القاموس المحيط .

أما الملحوظات على ترتيب الشواهد فنجملها على النحو التالي :

الأولى : إن ترتيب شواهد وأدلة التصويب توحي بأن أصحاب كتب التصحيح اللغوي الحديثة لا يولون ترتيب الشواهد اهتماماً كبيراً ، حيث نجد أن إميل يعقوب لا يتبع منهجاً معيناً في قضية ترتيب الشواهد ، فمن المفترض أن تأخذ الشواهد ترتيباً معيناً إما حسب الأقدم أو حسب الأهمية والقوة وذلك في جميع الكتاب .

والغالب في الكتب اللغوية البدء بشواهد القرآن الكريم لأنها الأقوى ، ولا يحتاج معها إلى عضيد ، ثم يليها الحديث الشريف ، ثم كلام العرب فيبدأ بالشعر ثم النثر ثم أقوال العلماء ، ثم ما تلاها من الشواهد الأقوى فالأقوى ، مثل فعل إميل يعقوب[١] فقد بدأ بالآية ثم كلام المعجم ، إلا أنه قدم المعجم الوسيط على المصباح المنير ، لكن ما تراه في كتب التصحيح اللغوي أنه ليس هناك فرق في ترتيب الشواهد بحيث توحي للمتتبع بمكانة كل شاهد في هذا الموضوع ، ولنأخذ مثالين على هذا الملحوظة .

الأول : من معجم الصواب والخطأ لإميل يعقوب

قال: ((ولكن ورد في المصباح المنير ولسان العرب وتاج العروس والمعجم الوسيط الفعلان (لام) و(ألام) بمعنى واحد وقال معقل بن خويلد الهذلي :

حمدت الله أن أمسى ربيع بدار الهون مَلْحيًّا مُلاماً))[٢] .

فنلاحظ هنا أن إميل يعقوب قدم كلام المعاجم على الشاهد الشعري ، و لم يلتزم بترتيب معين للمعاجم ، إما حسب القدم ، أو القوة ، أو الأكثر ثقة ، أو غير ذلك فقدم المصباح المنير على

---

(١) انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب : ١٦١ .

(٢) السابق : ٢٤٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللسان مع أن اللسان أقدم وأوثق من المصباح ، وقال أيضاً : ((. . . جاء في المعجم الوسيط : الكساء : اللباس ، وجاء في الصحاح : الكساء : واحد الأكسية وتكسيت بالكساء لبسته))(١) .

فقدم المعجم الوسيط على الصحاح ، و لم يرتب المعاجم على نظام معين ، وهذا كثير عنده (٢)؛ في حين أننا نجد أنه في مثال آخر ، يقول: ((أجاز أساس البلاغة ولسان العرب والمصباح المنير والقاموس المحيط وتاج العروس ومتن اللغة والمعجم الوسيط أن نقول لدغته الحية))(٣) .

فجاء بها مرتبة حسب الترتيب الزمني لتأليفها .

ومن الأمثلة قال إميل يعقوب : ((ولكن روي في نوادر أبي علي القالي عن أبي عبيدة في قصة أبي دهبل الجمحي ، قصة جاء في آخرها " فوجد زوجته الثانية قد ماتت حزناً عليه وأسفاً لفراقه ، وقال أحد الشعراء :

فيا عجباً من آسف لأمرئ ثوى وما هو للمقتول ظلماً بآسف

وقال مهيار الديلمي :

أسفت لحلم كان لي يوم بارق فأخرجه جهل الصبابة من يدي

وفي المعجم الوسيط : أسف عليه يأسف أسفاً : حزن ، وأسف له تألم وندم ، وجاء في المعجم الكبير : أسف له أسفاً وأسافة ، وعليه قل : مما يؤسف عليه ، أو له))(٤)

وهناك أمثلة على أن إميل يعقوب بدأ بالأقدم أو الأقوى في الاحتجاج مثل تقديم شواهد الشعر الجاهلي ثم الإسلامي (٥) .

والمثال الثاني من كتاب العدناني قال : ((ولكن :

(أ) جاء في النحو الوافي : يصح في الأسلوب المشتمل على (أم) المتصلة الاستغناء عن الهمزة بنوعيها . . .

(ب) أما مثال حذف همزة التعيين ، فقول الشاعر عمر بن أبي ربيعة :

بدا لي منها معصم حين جمرت وكف خضيب زينت ببنان

---

(١) السابق : ٢٢٩ .

(٢) انظر السابق : ٢٦٣ .

(٣) السابق : ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٤) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٦٩ .

(٥) انظر السابق : ٢٤١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فوالله ما أدري ، وإن كنت دارياً بسبع رميت الجمر أم بثمان

يريد : أبسبع أم بثمان . . .

(ج) يقول ابن مالك في ألفيته في حذف الهمزة :

وربما أسقطت الهمزة إن كان خفا المعنى بحذفها أمن

. . .

(د) تحذف الهمزة إذا كانت (أم) التي تأتي بعدها منقطعة تفيد الإضراب ، مثل (بل) كقوله تعالى في الآيتين ٢ ، ٣ من سورة السجدة : ﴿ تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ، أم يقولون افتراه ﴾ ، وقد جاء في تفسير الجلالين : تنزيل القرآن لا شك فيه من رب العالمين ، بل يقولون افتراه محمد .

(ه) قال الأخطل :

كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا

أي : أكذبتك عينك .

(و) قال ساعدة بن جؤية :

ياليت شعري ، ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم ؟. . .))[1]

فنرى من هذا المثال كيف أن العدناني بدأ أولاً بعباس حسن ، وهو معاصر ثم جاء بشاهد من شعر العرب الإسلامي ، ثم استشهد بشاهد من ألفية ابن مالك ثم بآيات القرآن الكريم ، ثم ببيت للأخطل ، ثم ببيت لساعدة بن جؤية .

وهذا مثال واحد على عدم ترتيب الشواهد ترتيباً معيناً ، ودلالة ترتيب الشواهد دلالة هامة جداً إذ إنها توحي بترتيب قوة هذه الشواهد ، فأقوى الشواهد حسب رأي النحاة المتأخرين كابن مالك وغيره ، القرآن الكريم ثم الحديث الشريف ثم كلام العرب فعندما تقدم شاهداً معيناً ، فهذا يوحي للمهتم بأن هذا الشاهد من القوة ما جعل المؤلف يقدمه على غيره وهكذا .

وهذا ما أوحت به هذه الأمثلة ، أوحت بأن العدناني مثلاً يرى أن قول عباس حسن مقدم على شواهد الشعر الجاهلي ، وهذا غير صحيح إذ إن بعض من لم يرتب الشواهد لم يكن يقصد أن الشاهد الأول أقوى في الاحتجاج والدلالة من الشاهد الذي يليه وأنه عمدة من بين الشواهد ، ولعل

---

(١) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التفسير المناسب هو أن أصحاب هذا العمل لا يـرون ميزة لترتيب الـشواهد بقـدر دلالتـها في الاحتجاج ، أو إنها على قدم المساواة ، فلا يضر تقدم أحدها أو تأخره .

الثانية : يفهم من تأخير بعض الشواهد أمثال لغة تأليف اللغويين ، مع وجود شواهد أقوى مثل شواهد القرآن أو الحديث أو كلام العرب ، أن هذه الشواهد جيء بها من باب الاستئناس والتقوية للرأي ، وليس من باب الاعتماد على هذا الشاهد وأنه يعد عمدة رئيسية في الشواهد يدل على ذلك عدم اكتفاء المصحح بهذا الشاهد ، إلا إذا لم يكن هناك غيره ، مثل فعل إميل يعقوب عندما جعل لغة الجرجاني أول الشواهد على استعمال (انعدم) [١] ، و لم نجد أن أحداً من كتب التـصحيح اللغـوي الحديثة اكتفى في معرض تدليله بلغة المؤلفين اللغويين فقط ولكن كان الأفضل أن يجعل هذا الـشاهد في آخر الشواهد . لأن هناك من يعد الاحتجاج بلغة المؤلفين المولدين غير جائز .

وقد وجه بعض النقاد بعض الانتقادات فيما يتعلق بالمصادر منها أن المخطئين اعتمـدوا علـى المصادر مفردة وليست مجتمعة ، فمثلاً هناك من خطأ لعدم الورود في القرآن فقط و لم ينظر إلى وروده في سائر المصادر الأخرى ، وبعضهم خطأ استناداً إلى المعاجم و لم ينظر في بقية المصادر الأخرى ، مثل كتب اللغة أو كتب النحو أو الأمثال أو غيرها من الكتب وهكذا ، ولذا فإن القول بالتخطئة اعتماداً على مصدر واحد خطأ وقع فيه كثير من المخطئين جعل المصوبين يستدركون هذا الأمر علـيهم في كثير مما قالوا بخطئه بناء على هذه الفكرة ، فالقرآن ليس كتاب لغة يجمع جميـع كـلام العـرب ، والحديث الشريف كذلك ، والمعاجم مثلها ، وعليه فإن على المخطئ تبعة أكثر مـن المـصوب في استقراء جميع مصادر اللغة قبل أن ينطق بالحكم على الاستعمال .

٢-٤ : معايير التصحيح اللغوي في كتب التصحيح اللغوي الحديثة

وهي الأسس التي استند إليها المصححون فيما ذهبوا إليه من أحكام بصواب استعمال ما بعـد تخطئته ، أو استعمال آخر حكم بخطئه ، وقد صدّر أغلب أصحاب كتب التصحيح اللغوي الحديثـة مؤلفاتهم بمقدمات حددوا فيها منهجهم وخطة عملهم مضمنة الأسس والمعايير الـتي اعتمـدوها في تخطئة استعمال ما وتصويبه ، والحكم عليه بالأخذ أو الرد ، وبعض من أصحاب هـذه الكتـب لم يوضح منهجه في صدر كتابه ، ليتضح من خلالها المعايير التي على ضوئها خطّأ أو صوّب . ومن بين هذه المعايير معايير مشتركة بين المصوبين والمخطئين ، تعامل معها كل فريق حسب وجهته مـع أن

---

(١) انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٩٤ ، ١٩٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعيار واحد ، وهناك معايير تفرد بها المصوبون وذلك رغبة في توسيع دائرة الصواب ، ولنبـــدأ أولاً بالمعايير المشتركة .

٢-٤-١ : المعايير المشتركة

ولنا أن نقسم هذه المعايير إلى قسمين :

٢ - ٤ - ١ - ١ : السماع

ويعنى أصحاب كتب التصحيح اللغوي الحديثة بالسماع ((ما ثبت في كـــــلام مـــن يوثـــق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته ، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً ، عن مسلم وكافر ، فهـــذه ثلاثة أنواع لابد في كل منها من الثبوت)) (١) .

ولا يكاد يختلف أحد من أصحاب كتب التصحيح اللغوي على أن السماع من أقوى معـــايير التصحيح ، فعندما يتوافر السماع في أي لفـــظ فإنه يحكم له بالصواب ، ومستعمله مصيب غـــير مخطئ ، غير أن كتب التصحيح اللغوي الحديثة هذه تباينت في تحديد مفهوم السماع وحددوه ، الأمر الذي باء باختلافات متعددة عند التطبيق ، فقد اُختلف في الحدود الزمانية و المكانية التي تجعل هـــذا السماع صحيحاً ، وهو خلاف ليس فيه جديد ، وانتقل إلى المحدثين من القدماء ، وتبعه اختلاف في تطبيق معيار السماع والحكم بصحة الاستعمال ، وقد كان أساس الاختلاف في معيار السماع يعود إلى ما عرف بالحدود الزمانية والمكانية للمسموع ، فذهب فريق من أصحاب كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، وهم المتقدمون إلى متابعة اللغويين الأوائل في قصر السماع على فترة الاحتجاج اللغوي أي على نهاية القرن الرابع الهجري في البوادي ونهاية القرن الثاني الهجري في الحواضر .

وأما الحدود المكانية فيسمع من القبائل الست التي حدودها وهي قيس ، وتمـــيم ، وأســـد ، وهذيل وبعض كنانة وبعض طيئ . ولذلك تشدد هذا الفريق في الاحتجاج بما سمع من هذه القبائل في تلك الفترة ، وعد ما سواها شاذاً أو نادراً أو قليلاً وغير ذلك من الألفاظ التي توحي بعدم قبول هذا الاستعمال . في حين أن فريقاً آخر يرى أن ما سمع عن العرب يجب ألا يخطّأ ، وطالب بتوسيع تلك الحدود الزمانية والمكانية لتشتمل ما أطلق عليه مصطلح اللهجات أو اللغات ، ويمتد حـــتى فتـــرات متأخرة لتشتمل العصر العباسي أو ما اصطلح عليه بعصر المولدين .

ويمكن أن تتشكل ملامح التصحيح على ضوء هذا المعيار في عدة نقاط نذكرها كالآتي :

---

(١) السيوطي ، الاقتراح : ١٥٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١- صوبت طائفة من كتب التصحيح اللغوي الألفاظ والاستعمالات اللغوية على ضوء فترة الاحتجاج التي قال بها اللغويين الأوائل ؛ فما وقع في نطاقها من الألفاظ عد صحيحاً وما خرج من تلك الفترة فلا تعتد به ، ومن هذه الكتب كتاب لغة الجرائد لليازجي وكتاب تذكرة الكاتب لأسعد داغر ، والكتابة الصحيحة لزهدي جار الله وكتاب تطهير اللغة لمحجوب محمد موسى ، وتقويم اللسانين لمحمد تقي الدين الهلالي وغيرها من الكتب التي تابعت هذه الكتب على منهجها .

٢- رأى بعض من المصححين أن في تحديد السماع وحصره في تلك الفترة وتلك القبائل تحجيراً كبيراً ، فنادوا بالنظر هذه الحدود وتوسيعها ، واحتواء كثير من الاستعمالات اللغوية التي هي أقرب للصواب منها إلى الخطأ ، وفعلاً عند التطبيق قاموا بتصويب استعمالات كثيرة كانت من مسموع ما بعد فترة الاحتجاج ، فنجد أن بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة صوبت بعض الاستعمالات التي سمعت في عصور المولدين على ألسنة الشعراء أو في كتب الأدب أو في لغة التأليف وغيرها ، مثال على ذلك ، قال إميل يعقوب : ((يخطئ زهدي جار الله من يقول : ماذا حصل ، ذاهباً إلى أن الصواب هو : ماذا جرى ، بحجة أن الفعل (حصل) لا يفيد معنى (جرى أو حدث ، ولكن :

المعجم الوسيط أثبت هذا المعنى للفعل حصل ، قائلاً : إنه معنى مولد)) [١] ، وقال : ((يخطئ إبراهيم اليازجي وإبراهيم المنذر وأسعد داغر ومحمد على النجار ، من يقول : خابره بمعنى : فاوضه ونابأه ، بحجة أن خابره تعني : زارعه على نصيب معين ، والصواب عندهم أن نقول : أخبره أو خبرّه أو حدثه ، ولكن :

جاء في متن اللغة : خابره : داوله الخبر (مولدة) ، وجاء في المعجم الوسيط : خابره : بادله الأخبار (محدثة) ، لذلك قل : خابره ، وأخبره ، وخبره)) [٢]

٣- عبر عن السماع بعدة ألفاظ منها ما هو صريح مثل : وسمع[٣] والمسموع [٤]عن العرب ، وغيرها ، كما عبر عن ذلك بعدة ألفاظ منها :

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١١٦ .

(٢) السابق : ١٢٤ .

(٣) انظر اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٣١ .

(٤) انظر : اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد ٢٥ . ٢٦

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قول اليازجي : ((ويقولون أمكن له أن يفعل كذا يعدونه باللام وهو متعد بنفسه لم يرد في شيء من كلام المتقدمين إلا كذلك)) (١) .

كما استخدم اليازجي لفظة (يقال) للدلالة على المسموع ، قال : ((لأنه يقال : أناخ عليهم الدهر بكلكله . . . ويقال أيضاً طحنهم الدهر بكلكله)) (٢) ، وكذلك أسعد داغر ، قال : وقد سمع عن العرب طلاوة)) (٣) ، وقال : ((والمسموع عن العرب بغير حرف الجر)) (٤) .

وهذا الفريق كان يعتمد في التخطئة على عدم السماع ، فعند التصويب يذكر المصحح الاستعمال الصواب وينص على أن هذا اللفظ أو الاستعمال هو المسموع عن العرب ، يقول اليازجي : ((ويقولون :حرمه من الشيء ، فيعدونه إلى المفعول الثاني بمن ، والمنقول عنهم حرمه الشيء بنصب المفعولين)) (٥) . وقال ((يقولون : نيف وعشرون ديناراً ، فيقدمون النيف ، والمسموع تأخيره ، يقال عشرون ونيف ، ومئة ونيف)) (٦) .

ولقد كان موقف كتب التصحيح اللغوي الحديثة من قضية السماع متحداً في جوانب ، متبايناً في جوانب أخر نجملها في النقاط التالية :

أولاً : إن القول بأن هذا اللفظ غير مسموع عن العرب قول فيه شيء كبير من المجازفة ، مع إقرار كثير من العلماء بأن ما دون من كلام العرب ليس كل ما سمع ، وما سمع ليس كل ما في اللغة ، فقد نقل عن أبي عمرو بن العلاء قوله: ((ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير)) (٧) ، وقد وقع ممن حكَّم هذا المعيار في مرمى المعترضين الذين أشهروا له خطأ قوله وقلة استقرائه حيث أثبتوا له ورود هذه الاستعمالات عن العرب وفق منهجه .

ثانياً : يرى المخطئون الوقوف عند ما حدَّه الأقدمون زماناً ومكاناً - أي العصر الأول - فلا يتجاوز ؛ فما ورد من مسموع تلك الفترة فهو صواب ، وما لم يرد فهو خطأ ، وأثبتوا ذلك من خلال تعاملهم مع عدد من الأخطاء اللغوية المعاصرة ، ويقف اليازجي وأسعد داغر ، ومحمد تقي

---

(١) السابق : ٤٥ .

(٢) السابق : ٥٥ .

(٣) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب ٥٧ .

(٤) السابق : ٥٨ .

(٥) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٢١ .

(٦) السابق : ٢٥ .

(٧) السيوطي ، الاقتراح : ١٧٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدين الهلالي ومن سار سيرهم على رأس قائمة هؤلاء فقد خطئت كثير من الاستعمالات اللغوية لأنها لم تسمع عن العرب ، ويقصدون بذلك ضمن هذا العصر ، ومن ألفاظهم الدالة على هذه التخطئة وفق هذا المعيار ما نجده عند اليازجي من نحو قوله : ولم ترد هذه اللفظة في شيء من كتب اللغة[١]. ولا وجود لهذه اللفظة في كتب اللغة [٢] ، ولا وجود لذلك في اللغة [٣] ، ولا يكاد يستعمل إلا بصيغة المضارع [٤] ، وهو لا يستعمل كذلك البتة [٥] ، وليس ذلك في شيء من كلام العرب[٦]، ولا يأتي (ينع) بهذا المعنى [٧] .

فهذه العبارات الكثيرة تدل على مدى احتفاء القوم بالسماع في العصر الأول ، وجعله في مقدمة معايير التخطئة .

وممن احتفل بهذا المعيار أيضاً أسعد داغر قال : ((ومما يستعملونه ولا وجود له في اللغة . . .))[٨] ، وكذلك محمد تقي الدين الهلالي و أبو تراب ، ومحجوب محمد موسى .

٢ - ٤ - ١ - ٢ : القياس

هو ما جرى على الأوزان أو القواعد التي استنبطت من كلام العرب وفق الاستقراء الذي قام به العلماء ، ثم طرد ذلك في نظائره وأشباهه ، وقد كان أمام نظر أصحاب كتب التصحيح اللغوي الحديثة مقولتان مشهورتان في موضوع القياس :

المقولة الأول : مقولة ابن فارس المشهورة : ((ليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها))[٩] .

---

(١) انظر : اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٧ .
(٢) انظر : السابق : ٨ .
(٣) انظر : السابق : ٩ .
(٤) انظر : السابق : ٩ .
(٥) انظر : السابق : ١٠ .
(٦) انظر : السابق : ١٠ .
(٧) انظر : السابق : ١١ .
(٨) انظر السابق : ١٢١
(٩) ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة :٦٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والمقولة الثانية : مقولة المازني : ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، قال : ألا ترى أنك لم تسمع أنت و غيرك اسم كل فاعل و مفعول ، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره ، فإذا سمعت : قام زيد ، أجزت : ظرف بشر ، وكرم خالد)) [١].

وعلى هذا فكلام العرب إما مسموع أو مقيس ، ولأنه كما قال المازني يستحيل عليك أن تسمع كل كلمة أو استعمال عن العرب ، فلم يبق إلا أن تقيس ما لم تسمعه على ما سمعت ، ويكون كلامك المقيس من كلام العرب ، وقد كانت العرب تفعل ذلك .

فأخذت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة بالمقولة الثانية فعممتها وصححت على ضوئها ، وبعض من أصحاب كتب التصحيح اللغوي أخذوا بالمقولة الأولى ، وتشددوا فيها وجعلوها من معاييرهم في الحكم على الاستعمال اللغوي بالخطأ ، فكل ما خالف هذا القياس فهو خطأ ، بل زادوا على ذلك بأن خطّأوا الأعراب أصحاب اللغة الفصيحة على ضوء هذه الأقيسة ، وذهبوا أبعد من ذلك بأن طلبوا السماع في كل مقيس ، وشمل ذلك القياس النحوي والقياس الصرفي ، لأن النحو أو القواعد قياس ولذا فإن الخطأ في القاعدة النحوية خطأ في القياس ، ويقف على رأس هذا الفريق اليازجي وأسعد داغر ، وقد أنكر مصطفى جواد على اليازجي وأسعد داغر تشددهما في الاستعمال اللغوي [٢] .

وعلى هذه المقولات فإن ما جدَّ في كلام العرب ينقسم إلى قسمين :

الأول : قسم جرى على وفق أقيسة كلام العرب من مجاز واشتقاق ونحو ذلك ، كالغراسة لغرس الشجر ، والقسطل للأنبوب المعدني ، والنصبة بمعنى الغرسة والشتل والشتلة وغير ذلك .

الثاني : قسم خرج عن أقيسة كلام العرب ، وهو عدة أشكال :

١ - استعمالات لم تعرفها العرب .

٢ - تحريف في اللفظ بهمز أو تسكين أو تحريك أو تقديم أو تأخير أو حذف أو زيادة ، أو تحريف في الدلالة بحيث لا يمكن تخريجه على وجه صحيح .

٣ - ارتجال اللفظ ارتجالاً ، ولا أصل له في اللغة ، كالكرفته بمعنى الإسقاط أو الشرشحة بمعنى التحقير .

---

(١) السيوطي ، الاقتراح : ٥٧ .

(٢) جواد ، مصطفى ، المباحث اللغوية في العراق ١٤١: .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد استندت كتب التصحيح اللغوي الحديثة في تعاملها مع الاستعمالات اللغوية إلى القياس كمعيار إلى جانب المعايير الأخرى ، لأنه إذا كان سبب التخطئة هو مخالفة القياس ، كان من البدهي أن يكون معيار الصواب هو اتباع القياس ، والخطأ في القياس يأتي في شكلين :

الأول : أن مستعمل اللغة قد يجانبه الصواب في تطبيق القواعد ، أو المحاكاة الصحيحة لقوانين لغته فيقع في الخطأ ، يقول اليازجي : ((ويقولون في جمع المغارة : مغائر بالهمز ، وصوابه مغاور بالواو ، كما يقال في جمع مفازة مفاوز ، لأن حرف المد إذا كان أصلاً لا يهمز ، ومثله قولهم معائب ومشائخ ومكائد بالهمز أيضاً وصوابهن بالياء))[١] .

الشكل الثاني الخطأ في القياس : هو أن يخطئ ناقد استعمالاً ما بحجة أن القياس يمنعه ، فيرى ناقد آخر أن القياس لا يمنعه ، قال الزعبلاوي : ((ولست أدري ، ما وجه منع الأستاذ (المسؤولية) وهي قياس لا شأن للسماع فيه ، أفرأيت لو أراد أن يقول : الوالد مسؤول بيّن المسؤولية ، أكان يؤثر أن يضع (التبعة) في ذلك موضع (المسؤولية)، فأنت تجد في هذه المصادر تحقيق المعاني ، وضبط حدودها ثروة للغة أيما ثروة ، وقد أيد ذلك مجمع اللغة العربية الملكي ، قال (ج١،ص ٢١٥) ، إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء ، فاعرف ذلك وقس عليه جميع ما يرد عليك ولوكره بعض المحققين)) [٢] .

وقال أسعد داغر : ((و أنكر بعض المتقدمين جواز جمع لجنة على لجان ، قائلاً أنه لم يسمع في شيء من كلامهم ، وهذا أغرب ما لقيته من الغلو في الانتقاد لأن جمع فَعله على فعال من الجموع المقيسة المطردة كجباه وجفان وصحاف وقصاع ولجان ونحوها))[٣].

فهذه تصويبات وفق الأقيسة من لدن المصوبين استدراكاً على الفريق الذي خطأ ، إما أنه فات عليهم القاعدة الصرفية أو النحوية المجوزة لذلك ، وإما أنهم لا يرون هنا وجهاً للقياس مقبولاً .

وقد وقع الخلاف بين متقدمي المصححين ومتأخريهم حول الاستناد إلى القياس عند معارضته للسماع أو اشتراط السماع للأخذ بالقياس ، فقد شط بعض اللغويين في هذا حتى أنهم لم يعتدوا بالقياس حتى يعضده السماع .

---

(١) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٣١ .

(٢) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٨٠ .

(٣) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب ١٣٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكان أسعد داغر قد خطأ جمع زهرة على أزهار وزهور ، قال : ((وما أظنه يصح أن يكون كل من زهر وأزهار جمع زهرة إلا إذا ثبت ورود (فَعْل) وأفعال جمع فعلة)) (١)

وكان الأب الكرملي ممن يذهب هذا المذهب ، يقول عبدالجبار القزاز : ((ولعل سبب إنكاره إياها عدم وجودها في كتب اللغة ، وهذا ليس بدليل فإن القياس لا يأباها ، فكما أنهم قالوا : الأفضلية ، والأولية ، والأولوية ، ونحوها جاز قولهم الأهمية أيضاً))(٢) .

وقال الأثري عند حديثه عن الجندي : ((ولقد هالني تشدده في منع (مشاهير) في جمع مشهور بدعوى أنه لم يرد في كلام العرب ، ولا أدري ما يضير اللغة لو قسناه ، وباب القياس أوسع من سم الخياط)) (٣).

وقد عضد قرار المجمع اللغوي آراء بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة في إجازة بعض الاستعمالات بناء على ما تأكد عندهم ، وبناء على قرار المجمع اللغوي بهذا الخصوص ، قال في كتاب " قل ولا تقل " عند قدامى اللغويين والمجتهدين من المجمعيين بمصر المحروسة : ((ومن ثم ترى اللجنة إجازة ما شاع من استعمال التبرير بمعنى التسويغ استناداً إلى قرار المجمع في قياسية تضعيف الفعل للتكثير والمبالغة)) (٤) .

ومما كان سببه القياس ، ودار حوله جدل واسع بين كتب التصحيح اللغوي الحديثة أفعال المطاوعة ، وللدكتور مصطفى جواد رأي في ذلك ، فهو يرى أنه ليس في اللغة العربية أفعال مطاوعة يقول : ((وفي الصرف خرافة عجيبة لم يزل المعنيون بالصرف يرددونها ، وما فتئت الكتب الصرفية وغيرها تنقلها ، وهي المطاوعة التي مضى على ابتداعها أكثر من ألف سنة . . . والصحيح أنه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة ، ولا أثر للمطاوعة في الأوزان التي ذكروها)) (٥) .

وبالرغم من كلام جواد هذا إلا أن بعضاً من كتب التصحيح اللغوي الحديثة صوبت بعضاً من الاستعمالات المخطأة على ضوء قاعدة المطاوعة التي رفضها مصطفى جواد ، فقد صوب إميل يعقوب استعمال تأسست المدرسة الذي خطأه جواد ، قال : ((يخطئ مصطفى جواد من يقول : تأسست المدرسة ، بحجة أن الفعل (تأسس) خاص بما يقوم بنفسه . . . ولكن :

---

(١) السابق: ٦١ .

(٢) القزار ، عبدالجبار ، الدراسات اللغوية في العراق : ١٠١ .

(٣) السابق : ١٠٧ .

(٤) قل ولا تقل عند قدامى اللغويين والمجتهدين من المجمعيين بمصر المحروسة : ٩٤ ، ٩٥ .

(٥) جواد ، مصطفى ، المباحث اللغوية في العراق : ١٧-١٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذا التخطيء مردود من وجهين : أولهما أن (فعل المطاوعة من (فَعَّل) هو (تَفَعَّل) ، وعليه يصح القول ، تأسست المدرسة)) [١].

وقال أيضاً :((يخطئ بعضهم من يقول : تضخم حجم فلان ، بحجة أن تضخم لم يسمع عن العرب ، والصواب عندهم أن نقول : ضخم حجم فلان ، ولكن :

قياس المطاوعة لـ (فعَّل) هو (تَفَعَّل) ، لذلك يجوز القول (تَضَخَّم))) [٢].

وقد وقع الخلاف بين كتب التصحيح اللغوي الحديثة في موضوع القياس في نقطتين :

الأولى : عندما يرد استعمال ما ليس له سند من سماع ، ولكن القياس لا يأباه .

الثانية : عندما يرد استعمال ما مسموعاً ولكنه مخالف للقياس .

وقد كان موقف كتب التصحيح اللغوي الحديثة من هاتين النقطتين يعكس الخلاف القديم في هذا الأمر ، وأن الاضطراب الحاصل في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ناتج عن توسيع القياس وتضييقه من جهة ، وتحكيم معيار السماع فيه من جهة أخرى ، ففريق من المصححين يرون تحكيم السماع مطلقاً وتقديمه على أي معيار آخر حتى القياس ، ويشترطون لهذا السماع أيضاً شيئاً آخر وهو الكثرة ، فما سمع عن العرب الموثوق بهم سماعاً مستفيضاً أخذ به حتى إن شذ عن القياس ، وما قل من المسموع نبذ وأصبح معدوداً من الشاذ أو القليل أو المتروك ، وتضعه بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة في عمود الخطأ ، حتى وإن عضده قياس واضح ، ومن أصحاب هذا الفريق اليازجي ومحمد تقي الدين الهلالي ومحجوب محمد موسى وعلى جاسم السلمان وغيرهم ، حيث نجد أن اليازجي خطأ جمع النوادي مع إقراره بأنه القياس [٣]، كذلك خُطئ جمع بائس على بؤساء [٤].

وفريق آخر يرى عدم التقيد بمعيار السماع إذا كان له وجه في القياس لا يأباه ، فإذا ورد في الاستعمال قياس أخذ به و لم يلتفت فيه إلى السماع ، ورد أم لم يرد ، لأنه الأصل في كل ما لم يسمع أن يحتكم فيه إلى القياس ، وهذا الفريق لم ينظر إلى موضوع الكثرة أو القلة .

والفريق الثالث : يرى أن أحد المعيارين يغني عن الآخر ، فالاستعمال إذا ورد به سماع أخذ به ، وإن لم يُقس ويطرد ، وإذا أمكن حمله على قياس صحيح أخذ به وإن لم يسمع ، بل تعدى الأمر

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٦٨ .

(٢) السابق : ١٨٣ .

(٣) انظر : اليازجي ، لغة الجرائد : ٣١

(٤) انظر : داغر ، أسعد : ٧٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إلى جواز القياس على ذلك ، وإلى ذلك يذهب إميل يعقوب والأب الكرملي وغيرهم ، والأمثلة على هذا كثيرة في كتب التصحيح اللغوي الحديثة .

وكنموذج للتخطئة وفق هذا المعيار ، يقول أسعد داغر : ((ويقولون : فكانوا صبورين في تحمل المشاق ، وغيورين على المصلحة العامة ، ولا يخفى أنه يشترط في الصفة لكي تجمع جمع المذكر السالم أن لا تكون مما يستوي فيه المذكر والمؤنث عند ذكر الموصوف، أي أن لا تكون على فعول بمعنى الفاعل ولا على فعيل بمعنى المفعول ، فالصواب إذاً أن يقال : صُبَّر وغُيُر))(١)

كما يخطئ مصطفى جواد من يجمع : مصير على مصائر، بحجة أن الياء في مصير أصلية لا زائدة وقياس القاعدة يقتضي ألا تقلب همزة في نحو : مسيل مسايل ومصيف مصايف ومعيشة معايش ومصيدة مصايد ، وإنما تقلب همزة في الجمع الذي حرف المد فيه زائد نحو صحيفة صحائف وركوبة ركائب (٢) ، قال العدناني : ((ويقولون :مضائق تيران عربية ، والصواب : مضايق تيران عربية ، لأن مضايق مفردها مضيق وياؤها أصلية تبقى على حالها))(٣).

ومن شدة احتكام هذا الفريق إلى القياس نرى أنهم يستخدمون كلمة (أيمة) المقيسة بدلاً من أئمة المسموعة ، فهذا أسعد داغر يستعملها في كلامه أكثر من مرة يقول : ((وجميع الإيمة الذين اشتهروا بالبراعة في الخطابة لم ينعت منهم قط بكلمة محاضر . . .))(٤)

وكذلك الزعبلاوي استخدم كلمة أيمة بدلاً من أئمة (٥).

وقد كان هذان المعياران (القياس والسماع) أهم معايير التخطئة عند متقدمي المصححين اللغويين المحدثين .

٢ - ٤ - ١ - ٣ : موافقة القاعدة النحوية

يعد هذا المعيار من أهم معايير التخطئة قديماً وحديثاً وقد كانت هذه القواعد التي استنبطها النحاة من خلال استقراء كلام العرب ملاذ كثير من المخطئين والمصوبين على حد سواء ، وخاصة فيما اشتهر من قواعد نحوية وقلّ حولها الخلاف ، إلا أن كثرة القواعد النحوية والصرفية ، وتعدد

---

(١) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ١٠٩

(٢) جواد ، مصطفى ، قل ولا تقل : ٦٨

(٣) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٥١ .

(٤) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ١٠٢ .

(٥) انظر الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين ص ١٣ ، قال : ((والذي أقررناه من مذاهب النحاة ما روته الأيمة على أنه مذهب جمهورهم)) ، وقال أيضاً ص ١٣: ((وقد أشرنا في التوطئة إلى ما تلاقت عليه كثرة الأيمة . . .))

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المذاهب النحوية ، والخلاف حول بعضها جعل من هذا المعيار ميدان خلاف بين المخطئين وبخاصة عند مراعاة بعض الشروط التي تتحكم في تطبيق القاعدة فالخلاف بين مدرسة البصرة والكوفة ، كان من أكثر الأمور التي أثارت الخلافات بين المصححين وكذلك بعض الشروط التي تكبل بعض القواعد ، مما حدا ببعض المصححين إلى الدعوة إلى التخفيف من هذه الشروط واعتماد القاعدة الأصلية فمثلاً رأى مجمع اللغة العربية جواز قلب الياء أو الواو همزة في جمع (فعيلة) سواء أكانت الواو في المفرد أصلية أو غير أصلية [١] ومثلها كثير .

وهناك من دعا إلى عدم الذهاب بعيداً في التخفيف من الشروط حتى لا تفسد اللغة . ومن الطبيعي أن يعد كل ما خالف هذه القواعد خاطئاً ، أو على الأقل مشهور هذه القواعد ، لأن لكل قاعدة شواذ ، وهذا الشاذ لا يعتد به ، يقول أسعد داغر : ((ويتركون المطرد المقيس من الجموع ، ويعمدون إلى الشاذ النادر فيستعملونه ، كما في (عوائد) جمع (عادة) ، فإنه ورد شذوذاً على خلاف القاعدة ، وهو بالحقيقة جمع (عائدة) بمعنى المعروف والصلة والمنفعة ، وجمع (عادة) إنما هو (عاد) و(عيد) و(عادات) كساحة جمعها (ساح) و(سواح) و(ساحات) ، واختلف في تأويل عوائد جمع عادة ، فمن قائل : إنها جمع لمفرد مهمل ، وقائل : إنها وردت على غير القياس ، وقائل : إنها جمع لمفرد مقدر على وزن فاعلة ، أي عائدة ، وهكذا قيل في حوائج جمع حاجة كأنه جمع حائجة ، وكان الأصمعي ينكره ويقول : إنه مولد ، ومع ما في هذا الاستعمال من الشذوذ ومخالفة للقاعدة ترى أحد بلغاء الكتاب أولع بكلمة عوائد جمع عادة فلم يستعمل غيرها قط في كتابه كله))[٢] .

وكما هو معلوم أن النحو العربي تنازعه نحاة البصرة ونحاة الكوفة ، وكان لكل مدرسة منهجها وطريقتها وقواعدها ، وكان لكل مدرسة أيضاً خصائصها وعندما انبرى المخطئون ينتقدون لغة العامة والخاصة ، كان نبراسهم الذي يهدون الناس به وإليه قائماً على النحو البصري لا غير ، رغم ما فيه من التشدد والتفريع والتطويل الذي شاع في فترات متأخرة ، وقد استند المصححون على هذه القواعد لتصحيح الاستعمالات النحوية الصرفية ، غير أن ما شاب النحو البصري في فترات متأخرة من كثرة التفريعات ، وكثرة الشروط لبعض القواعد ، مع فساد في السليقة اللغوية جعل مستعمل اللغة يتحرر في كلامه من كثير من ضوابط هذه القواعد ، فمثلاً فسد الإعراب بالحركات ، فوجدنا أن لغة العامة مضطربة من حيث تطبيق الحركات ، وغالبها لا يلتزم بذلك ، ولذا نجد أن جميع كتب

---

(١) انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٨٢ .

(٢) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٧٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التصحيح اللغوي الحديثة لم تتطرق إلى هذه المخالفات لصعوبة ضبطها عند المتكلمين ، وقد تعقب بعض النقاد بعض كبار الأدباء ورجال الدين والسياسة في هذه النقطة ، حيث قال : ((وما زلت أذكر للمرحوم الأستاذ عباس العقاد خطأ وقع فيه في أحد أحاديثه الإذاعية حين قال : وجاء القرن التاسعُ عشر . . . قال الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الجامع الأزهر : مجالس الغَيبة والنميمة بفتح الغين وسكون الياء وصحتها (الغِيبة) بكسر الغين ومد الياء ، وفي حديث آخر له بتاريخ ٩٠/١٢/٩ ، قال شيخ الأزهر : ومن صفاتٍ ومهامٍّ ، مع أن كلمة (مهام) ممنوعة من الصرف .

وفي جلسة افتتاح مجلس الشعب ألقى الدكتور أحمد فتحي سرور بعد انتخابه رئيساً للمجلس كلمة قصيرة أخطأ فيها بضعة أخطاء لغوية منها عطف منصوب على مرفوع ، ونصب فاعل ، وضم راء (تجربة) ، وقطع همزة الوصل . . .)) [١].

أما كلام العامة فلم تُلقِ له كتب التصحيح اللغوي الحديثة بالاً فيما يتعلق بموضوع الإعراب بالحركات الأصلية أو الفرعية أي الحروف ، فلم تتبع الخطأ في نحو : جاء الرجلين ، وغيرها إلا إذا وقعت في كتابة كبار الكتاب ، وغالباً ما تعد من سقط الطباعة وليس من الأخطاء اللغوية الشائعة .

ولئن وجد بعض المخطئين في صرامة النحو البصري بغيتهم لتخطئة كثير من الاستعمالات اللغوية ، فقد وجد أيضاً بعض المصوبين من كثرة التفريعات في قواعد النحو والصرف وتعدد الآراء حول القاعدة أيضاً سبباً لتصويب هذه الاستعمالات ودفع حجج المخطئين بأقوال النحاة المجوزين ، يجسد ذلك هذا الرأي للزعبلاوي الذي يذهب إلى الأخذ بما ذهب إليه الجمهور أو الأقوال المشهورة وبالغالب الأعم ، يقول : ((والذي أقررناه من مذاهب النحاة ما روته الأيمة على أنه مذهب جمهورهم ، و لم يمنع من غيره إذا اشتهر وشاع في الأصل ، فهذا يكون إلى جانب ذلك في الصحة والجواز ، ولو لم يماثله في الجودة والقوة))[٢] .

كما اتخذت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة من بعض التهم التي توجه إلى النحو العربي والنحاة الأوائل سنداً لهم في ذلك ، يقول إميل يعقوب : ((إذا كنا أحيانا لا نطمئن كل الاطمئنان في العودة إلى قواعد النحو والصرف لتخطيء لفظة أو تركيب ، بسبب استقراء النحاة الناقص للغة واضطراب مناهجهم في وضع قواعد النحو فإننا على العكس نستطيع الرجوع إليها في تصويباتنا ،

---

(١) عمر ، أحمد مختار ، أخطاء اللغة العربية المعاصرة :٢٠ ، ٢١ .

(٢) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ١٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ذلك أن هذه القاعدة فيما تجوزه تستند إلى شواهد سليمة وكثيرة من لغة العرب ، واستناداً إلى هـذه القواعد صوبنا مثلاً مجيء خبر (كاد) جملة فعليه مضارعه مقترنة بأن))[١] .

كما رأت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة توسيع قاعدة الاحتجاج النحوي وذلك بالاستفادة من المدرسة الكوفية في تصويب بعض الأخطاء التي حكم عليها على ضوء المذهب البصري ، وقد كان من المنادين بهذه الفكرة مصطفى جواد وغيره ؛ وبالفعل صُوبت بعض الأخطاء بناء على ذلك ، لكن الحقيقية فيما يخص فكرة التصويب على المذهب الكوفي لم تعجب كثيراً من كتب التصحيح اللغوي الحديثة بالرغم من المناداة بذلك ، فإذا نظرنا في كتب التصحيح اللغوي الحديثة وجدنا أن الأخطاء المصوبة على ضوء المدرسة الكوفية قليل جداً لا يتعدى بضع مسائل ، ولعل ذلك يعود إلى التعصب للمذهب البصري من جهة ، والاقتناع بأن المذهب البصري أكثر انضباطاً وإحكاماً من المذهب الكوفي .

وقضية التصويب والتخطئة على ضوء المذهبين البصري والكوفي يجمل على النحو التالي:

١. أن النحو البصري هو الأساس ، وأن المخطئين في كتب التصحيح اللغوي الحديثة -حتى قديماً - كانت جل تخطيئاتهم على ضوء المذهب البصري ، ولم أعثر على مخطئ خطّأ بناءً على قاعدة كوفية ، وإن حدث فهو من قبيل التوافق بين المذهبين .

٢. أن التصويب كان على ضوء المذهبين البصري والكوفي وكانت المناداة بالتوسع في قبول الآراء والأحكام النحوية الكوفية - نظرياً - كبيرة من قبل كتب التصحيح اللغوي الحديثة.

أما التصويب وفقاً للمذهب البصري فقد كان هو الغالب ، وأن التصويب على المذهب الكوفي كان لأمور منها إثبات أن التخطئة كانت غير موفقة ، وأن هناك آراءً أخرى مجوزة ليس غيرها أولى بالأخذ منها .

وعملياً فإن التصحيح على ضوء المذهب الكوفي قليل جداً في كتب التصحيح اللغوي فلم نجد عند من نادى بذلك من المسائل التي نادوا فيها بالأخذ بالمذهب الكوفي سوى عدة مسائل هي :

١- النسب إلى الجمع ومن مسائله النسب إلى صُحف صحفي ، ودُول دُولي وهو كثير لا يكاد يخلو من الحديث عنه كتاب من كتب التصحيح اللغوي الحديثة [٢] .

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٥١ .

(٢) انظر : العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٣٩ ، عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٥٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢- دخول (هل) على اسم مخبر عنه بجملة فعلية ، قال إميل يعقوب ((يخطئ أسعد داغر ، وإبراهيم اليازجي ، وزهدي جار الله ، ومحمد العدناني من يقول نحو : هل أبوك سافر ، بحجة أن (هل) لا تدخل على اسم مخبر عنه بجملة فعلية ، وذلك كما ذهب جمهور النحاة ، ولكن : أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة : مثل هذا التعبير الذي يخطئونه استناداً إلى تجويز الكسائي)) (١). والكسائي رأس المدرسة الكوفية .

٣- إدخال (أل) على العدد المضاف والمضاف إليه معاً مثل (الثلاثة الأثواب) ، وكثيراً ما تذكر كتب التصحيح اللغوي الحديثة هذه المسألة (٢).

٤- صياغة أفعل التفضيل مباشرة من الفعل الفاقد الشروط ، والتعجب من السواد والبياض ، والكوفيون يجيزون ذلك لأنهما أصل الألوان (٣) ، قال محجوب محمد موسى : ((وإن كان الكوفيون قد أجازوا - كما تقولون – التفضيل المباشر ، واقتدى بهم العوام ، فالعوام لا يستخدمون صيغة مساعدة. . .)) (٤).

٥- كتابة (مائة) بدون ألف ، قال العدناني : ((وعندما ظهرت مدرستا الكوفيين والبصريين إلى الوجود أصر البصريون على إبقاء ألف (مائة) ، بينما رأى الكوفيون حذفها ، وحجتهم في ذلك سهولة التفريق بين (مئة) و(منه) . . . وأنا أرى رأي الكوفيين)) (٥) .

٣. أما التصحيح على المذهب الكوفي فقد كان لإثبات أن هناك رأياً آخر متقدماً يبيح هذا الاستعمال ، وله أدلته وحجته الوجيهة التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

وشيء آخر اقتفاه المصححون -وخاصة أصحاب الاتجاه الثاني والثالث - وأخذوه من المذهب الكوفي ، وذلك منهجهم في إثبات القاعدة بالشاهد الواحد ، وما عده البصريون شاذاً ، فكما نعلم أن البصريين قد عابوا على الكوفيين بناء القاعدة على الشاهد الواحد ، وقد طبق أصحاب الاتجاه الثاني والثالث هذا المنهج ، فقد صوبت كثير من المسائل المخطأة استناداً إلى شاهد واحد يقول أحمد مختار عمر : ((لأن الحكم على كل كلمة بالخطأ أصعب بكثير من الحكم على أخرى بالصواب لأن الحكم بالخطأ يعني الزعم بعدم ورود اللفظة أو العبارة في الأساليب الفصيحة ، وهذا يستلزم الاستقراء

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(٢) انظر : السابق : ١٠١

(٣) انظر : ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٤٦/٧ .

(٤) موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة : ٢٧ ، ٢٨ .

(٥) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٢٣٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التام وهو ما يصعب أو يستحيل القيام به في كثير من الأحيان، أما الحكم بالصواب فيكفي لتعزيزه العثور على الشاهد أو الشواهد المطلوبة))[١] .

وممن نادى بقبول الآراء الكوفية مصطفى جواد يقول: ((وإن الحق أن في نحو الكوفيين آراء كثيرة تفضل آراء البصريين ، وينبغي للغة العصر الانتفاع بها ، وباتباعها ونشرها في العالم العربي العصري))[٢] ، كذلك العدناني يقول:((في أمهات كتب النحو على رأي مدرسة البصريين أو الكوفيين، عندما أجد رأيين أحدهما أقرب إلى العقل ، وبعيداً عن التعقيد مع إجازة رأي المدرسة الأخرى . . .))[٣].

وقال في موضوع آخر : ((وتشبثت بكل كلمة مألوفة لدينا تفوهت بها إحدى القبائل في العصر الجاهلي ، وكل رأي قاله البصريون أو الكوفيون))[٤] .

ومحمود فجال ، قال : ((أرى أن تقبل كل ما وافق عليه البصريون ، وخطأه الكوفيون وكل ما وافق عليه الكوفيون وخطأ البصريون لكي نقلل من عثرات اللسان)) [٥].

وذهب فريق من المصححين إلى عدم الأخذ بالمذهب الكوفي ، قال محجوب محمد موسى : ((وإن كان الكوفيون قد أجازوا - كما تقولون – التفضيل المباشر ، واقتدى بهم العوام ، فالعوام لا يستخدمون صيغة مساعدة فهم يقولون : فلان أعبط وأهبل من فلان ، فلماذا لم تعلموا أولادنا ما يقول به الكوفيون من أن (كان) فعل تام . . . ونحن لا نرفض النحو الكوفي ، فالكوفيون عرب كالبصريين الذين سادت لغتهم أو نحوهم لظروف سياسية غالبة ، ولكن (كان) وسائر النواسخ قد استقرت في الأذهان من قرون طويلة ، وهي نتاج عربي ، فما البصريون إلا عرب . . .)) [٦].

وهذا المعيار هو أقل المعايير خلافاً بين أصحاب كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، فجميعهم متفق على أن مخالفة القاعدة النحوية خطأ يجب تصحيحه ، ولكن الخلاف يقع في شواذ هذه القاعدة وفي تطبيق بعض شروطها وخلافهم هذا على قسمين :-

القسم الأول : يرى ضرورة الالتزام بجميع شروط القاعدة .

---

(١) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٢٩ .

(٢) جواد ، مصطفى ، المباحث اللغوية في العراق ص ١١ .

(٣) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة :٩ .

(٤) السابق : ١٠

(٥) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ٢٧ .

(٦) موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة :١/ ٢٧ ، ٢٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القسم الثاني : يرى التساهل والفسح في هذا الأمر تيسيراً على مستخدمي اللغة .

٢ - ٤ - ١ - ٤ : الورود في أحد مصادر التصحيح

وقد سبق لنا أن حددنا مصادر التصويب ، وهي : القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، أو أحد مظان اللغة ، ولاشك في أن ورود اللفظ في أحد هذه المصادر يعد دليلاً على صوابه ، ويبقى الخلاف حول عدم ورود هذا اللفظ في أحد هذه المصادر أو جميعها .

٢ - ٤ - ١ - ٥ : الاستناد إلى الأفصح

أقام البصريون صرح نحوهم وقواعده على العام الأغلب من كلام العرب ، وأهملوا ما خرج عن اطراد هذه القواعد ، واضعين له مسميات مختلفة من نحو القليل والنادر والشاذ وغير ذلك ، وعدوا المطرد أفصح من غيره ، وهذا يعني وجود لغتين أو لهجتين ، لهجة فصيحة وأخرى أفصح منها ، ولكن بعض المصححين يذهبون إلى منع الفصيحة في وجود اللغة الفصحى، لأن الأخرى هي في حكم الشاذ أو القليل أو المذموم أو الرديء ، وهذا الأمر قائم على اللغات المعتمدة للاحتجاج بها عند النحاة واللغويين حيث اعتمدوا على ست لغات لقبائل معينة ، وعدوا ما عداها شاذاً ونادراً قليلاً ، ويحفظ ولا يقاس عليه ، وغيرها من الألفاظ التي تخرجها من اللغة الأفصح ؛ وقد قال فريق من المخطئين المحدثين بمنع ما خرج عن الأفصح المأثور ، فخطأوا المتكلمين في بعض ما قالته العرب ، وقد نقل إميل يعقوب عن أحد المخطئين قوله : ((إننا نمشي في انتقاداتنا على أفصح لغات العرب وأبلغ أساليب الكتاب ، أما إذا كان هناك قول أو لغة تجيز الكلمة التي انتقدناها أو الأسلوب الذي عبناه فلا يضرنا ذلك))[١] .

وقد انقسمت كتب التصحيح اللغوي الحديثة إزاء هذا الموقف إلى قسمين :

القسم الأول : تابع القدماء في هذه النظرة إلى اللغات أو اللهجات الأخرى ، فأخرج هذا القليل والنادر والشاذ وغيره من دائرة الصواب اللغوي رغم وروده عن العرب ، وربما نطق به الفصحاء وربما ورد كذلك في المصادر المعتبرة ، وكان تصويبهم على الأفصح من اللغات .

ولذا فإن اللغات العربية أو اللهجات عندهم ليست على درجة واحدة ، فهناك اللغة العالية ، وأخرى أقل منها ، وهم يرون عدم جواز استعمال هذه الألفاظ أو القياس عليها لأنها في حكم الضعيف والشاذ والقليل والنادر إلى غير ذلك من الأحكام التي تنفي فصاحة هذه الاستعمالات ومن ثم تخطئتها ، ومعتمدهم في ذلك مقياس الكثرة والقلة ، والمحدثون الذين يخطئون على ضوء هذا

---

(١) انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٤١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المعيار هم في هذا الرأي متابعون لأكثر اللغويين القدماء الذين وضعوا هذه الأحكام وطبقوها ، حتى أنه عيب على الفيروزآبادي في قاموسه أنه لم ينص على الضعيف والرديء والمذموم من اللغات [١]

وقد انتشرت هذه العبارات والألفاظ في كتب التصحيح اللغوي الحديثة كواحد من أسباب تخطئتها ، يقول اليازجي : ((ومن تهافتهم في النقل ما أولع به أكثرهم من استعمال لفظة (هاته) في مكان (هذه) ذهاباً إلى أنها أفصح منها ، وما هي بالفصحى ولا الفصيحة . . .)) [٢]

ويقول : ((وقال أحمد أبو الخضر منسي : يقولون : أعاد إليَّ المئة جنيه ، وهذا خطأ شائع عندهم في استعمال العدد المضاف ، فإن العدد المضاف يعرف عجزه لا صدره ، أعني المضاف إليه ، وذلك بإدخال (أل) على المعدود لا على العدد ، فالصواب أن يقولوا : أعاد إليَّ مئة الجنيه ، وهذا هو الفصيح ، وإن شئت عرفت الجزءين ، فتقول: المائة الجنيه ، العشرة الأقلام)) [٣] .

فنلاحظ أن أبا الخضر خطأ إدخال (أل) على عجز العدد ، وقال إن الصواب إدخاله على الصدر وهو الفصيح ، لأن هناك من صوب ما خطأه ، وكأنه يقول حتى إن قيل بغير ذلك فإن هذا الاستعمال أفصح من ذاك .

وأسعد داغر يرى أن جمع (مجيد) على (أمجاد) نادر جداً وإنما يكثر في الأسماء [٤] ، ويقول كذلك : ((وفي كتب اللغة أن استعمال (سوَّى) بمعنى (ساوى) لغة قليلة ، قال الأزهري : قولهم لا يسوى ليس عربياً)) [٥] .

وقال إبراهيم المنذر إن جمع حاجة على حوائج غير صحيحة لأنه شاذ نادر [٦] .

وقد خطأ اليازجي وأسعد داغر وإبراهيم المنذر بعض الاستعمالات اللغوية بناءً على هذا المعيار وهو الاستناد إلى الأفصح بحجة أن هذا الاستعمال نادر أو قليل أو شاذ .

---

(١) السابق: ١٢٣ .

(٢) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٣٠ .

(٣) أحمد أبو الخضر منسي ، حول الغلط والفصيح : ٣٣ . ونلاحظ أنه كتب (مائة) بطريقتين ، مرة بالألف ومرة بدون ألف في موضع واحد .

(٤) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب ٧٧ ، ٧٨ ، انظر : ٦٧ .

(٥) السابق : ٧٧ .

(٦) المنذر ، إبراهيم ، كتاب المنذر : ٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقال عبدالقادر المغربي : ((شهر ذي القَعدة : يكسرون قاف القعدة خطأ وصوابها فتحها ، وقيل يجوز الكسر أيضاً)) (١) .

وقال محمود فجال : ((يقال : مات فلان فُجاءة في الأفصح والأعلى ، وأما : مات فلان فجأءة ، فلغة ، وفعله : فجأه الأمر ، وفجأه يفجؤه فجأً ، وفجاءة ، وفجأةً ، ولا يقال : مات فلان فُجأةً)) (٢) .

وأدخلوا في هذا المعيار الذي هو عدم الفصاحة أموراً بلاغية وأسلوبية فخطئت على ضوء ذلك استعمالات عدة ، بدعوى عدم مراعاتها معايير الفصاحة مثل الإيجاز ، وعدم تواؤم ألفاظ التركيب ، وكثرة الحشو الذي لا فائدة منه ، يقول علي جاسم السلمان : ((سيصير الشروع في الأمر وصار بيع السلعة بالمزاد ، أي : سيشرع في الأمر ، وبيعت السلعة ، فيعدلون إلى هذا التركيب الركيك ، وهو من لغة الدواوين أيضاً)) (٣). وأمثلة هذا النوع كثرة في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، وقد ركز ناجي بن نصر في كتابه أخطاؤنا اللغوية المستفحلة على هذه النقطة ، وخطأ استعمالات كثيرة جاعلاً وجه الخطأ فيها عدم إيجاز العبارة ، وأن الصواب يكون في الإيجاز ، قال : ((الخطأ : زرنا القاعة المخصصة بالآثار (غير فصيح)

الصواب :زرنا القاعة المخصوصة بالآثار (فصيح)

نبحث في هذا الكتاب الخطأ وتصويبه ، وفي العربية تعابير لا يعاب فيها خطأ ، ولكن يعاب فيها تركها الاستعمال الفصيح إلى الاستعمال غير الفصيح ، الذي هو نصف الخطأ أو أكثر من نصفه . . .)) (٤).

وقال أيضاً : ((الخطأ : قتل الصياد الكلب على وجه الخطأ .

الصواب : قتل الصياد الكلب خطأ .

التعبير الأول في هذا النموذج لا يعيبه إلا تخليه عن أسلوب الفصحاء الذي يؤدي المعنى بأوجز عبارة ، واختياره التطويل بلا فائدة ، وهو من أساليب لغة القانون لدى الحكام ، والفصيح هو ما اخترناه وبه جاء القرآن الكريم . . .)) (٥).

---

(١) عبد القادر المغربي ، عثرات اللسان :٢٦ ٢٧ .

(٢) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ١٠٠

(٣) السلمان ، علي جاسم ، موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة : ٩٨ .

(٤) نصر ، ناجي ، أخطاؤنا اللغوية المستفحلة : ٤٦ .

(٥) السابق : ٦٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

القسم الثاني : وهم علماء اللغة المحدثون الذين يرون أن اللغات أو اللهجات جميعها في درجة واحدة من الصحة ما دام العرب قد نطقوا بها ، فليست لغة بأولى من الأخرى ، ولأن ((الحكم بالشذوذ أو القلة والندرة فيه كثير من المجازفة لأنه يدعي قراءة التراث جميعه بمعرفة الكثير الاستعمالات من غيره ، وما نحكم عليه بالشذوذ قد لا يكون كذلك لو وصلنا كل ما قالته العرب)) (١) . وما تفضيل لغة على لغة عند العرب إلا مظهر من مظاهر التحيز أو مظهر من مظاهر عدم فهم اللغة فهماً جيداً ، لأن اللغة ليس فيها فاضل ومفضول ، وإنما التفضيل جاء من عدة وجوه:

١) تفضيل قبيلة على قبيلة في الشرف أو المكانة أو السمعة ، ومن ثم فضلت لغة القبيلة ، لا لميزة في اللغة ، وإنما لميزة في القبيلة كلغة قريش مثلاً ، فقد نص على أنها أفضل اللغات ، ومع هذا ، فقد تحامى اللغويون الأخذ بها .

٢) كان للتعصب المذهبي البصري دور في ذلك وفي وضع التحديد المكاني للاحتجاج .

وكل ذلك خارج عن الموضوعية لأن التفضيل لم يكن لخصائص معينة في اللغة بقدر ما هو تفضيل لأشياء من خارج اللغة ، وعليه فإن اللغة عندهم ما جرت على ألسنة الناس ، وليس فيها شاذ ، ولا قليل ولا نادر ، وكل ما تكلم به الأوائل جاز للمتأخرين أن يتكلموا به ، وجميع لغات العرب حجة كما قال ابن جني (٢) ، فليس لنا أن نصنف اللغة إلى فصيح ، وأفصح منه مادام النطق قد ثبت به ، وعلى ضوء هذا المفهوم صوبت بعض من كتب التصحيح اللغوي الحديثة بعض الاستعمالات لورودها عن العرب دون النظر إلى تصنيف الفصاحة ، وجعل محمود فجال عنوان كتابه الصحيح والضعيف في اللغة العربية تحرجاً من الخطأ والصواب إذ إنه يقول : ((ومرادي بالصحيح المتفق على فصاحته عند علماء اللغة العربية ، وأما الضعيف فهو إما ما أجازه بعضهم بدليل ، أو هو لغة لقوم من العرب ، أو ما أجازه بعض المجامع اللغوية ، وقد أريد بـ(الضعيف مالا يصح ، ويجب إهماله)) (٣) ، والعدناني يرى أن اللغات عنده سواء يقول: ((تشبثت بكل كلمة مألوفة لدينا تفوهت بها إحدى القبائل في العصر الجاهلي)) (٤).

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة :٤٢ .

(٢) انظر : السيوطي ، الاقتراح :١٧٣

(٣) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ١٨ .

(٤) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١- ومن الأمثلة على ذلك أن العدناني صوب من يقول أشغله بجانب شغله ، قال : ((ويخطئون من يقول (أشغله) ، ويقولون إن الصواب هو : شغله . وكلا الفعلين صحيح . . .

وأنا أوثر استعمال الفعل (شغل) لأنه :

أ- ورد في القرآن الكريم ، إذ قال تعالى في الآية ١١ من سورة الفتح : ﴿ سيقول لك المخلفون من الأعراب شغلتنا أموالنا وأهلونا ﴾ .

ب- أفصح .

ت- أقل حروفاً من الفعل (أشغل) .

ولكني لا أخطئ من يستعمل الفعل (أشغل))) (١)

وبعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة اتخذت سبيلاً وسطاً في هذه المسألة ، ألا وهو إجازة الاستعمالين مع ترجيح اللغة الفصحى ، وهذا كثير عند العدناني وإميل يعقوب ومن تابعهم في حين صوبت مجموعة من كتب التصحيح اللغوي الحديثة بعض الاستعمالات استناداً إلى أفصح اللغات ، مع تخطيء الفصيح ، أو العكس ، قال إميل يعقوب : ((. . . وعليه يصح القول: وهبتك مالاً ، ولكن الأفصح : وهبت لك مالاً)) (٢) .

٢ - ٤ - ١ - ٦ : الاستناد إلى قول عالم نحوي أو لغوي

لاشك أن أقوال النحاة واللغويين الموثوق بهم حجة يعتمد عليها في التخطئة والتصويب ، ومما جعلته كتب التصحيح اللغوي الحديثة معياراً ومستنداً للتصويب والتخطئة هو تصويب أو تخطئة أحد علماء النحو واللغة ، والقول أن هذا الاستعمال صحيح أو غير صحيح ، أو ينقل عنه كلامه على سبيل الاستشهاد على الصواب أو الخطأ ، فعندما يخطئ أحد المخطئين استعمالاً لغوياً ، وليس معه أي دليل سوى أن أحد العلماء قال بهذا الرأي ، وهذا يعني أنه يثق بهذا العالم ويجعل كلامه حجة ، وهذا الأمر كثير ومستفيض في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، فقد خطأت وصوبت هذه الكتب كثيراً من الاستعمالات بناء على قول عالم نحوي أو لغوي ، وما التخطئة بناءً على المعاجم وعلى كتب اللغة إلا استناد إلى قول العالم بشكل أو بآخر ، ولا شك في أن أقوال العلماء وخاصة الموثوق

---

(١) السابق : ١٣٢ .

(٢) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٧٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بهم حجة قوية للحكم على الأخطاء اللغوية . يقول محمود فجال : ((وفي أدب الكاتب : إذا نسبت إلى (فعيل) أو (فعيلة) من أسماء القبـــائل والبلدان . . .)) (١)

وقد تفاوتت كتب التصحيح اللغوي الحديثة في الأخذ بآراء وأقوال العلماء ، بحسب تقـــدمهم وتأخرهم ، فالعلماء المستشهد بأقوالهم في كتب التصحيح اللغوي الحديثة قسمان :

القسم الأول : العلماء الأقدمون وهم من بداية الدرس النحوي واللغوي إلى ما قبـــل العـــصر الحديث ، والموقف منهم ينقسم إلى قسمين :-

١-قسم يأخذ بأقوالهم وأحكامهم ولغة تأليفهم دون تحرج أو تحفظ ، وهم العلماء الموثوق بهم والمعتد بآرائهم عند معظم كتب التصحيح اللغوي الحديثة . ويعبر عن هؤلاء العلماء بقولهم الثقـــاة . وهؤلاء يحتج بكلامهم ، قال اليازجي : ((وقال الفراء : الشهم في كلام العرب الحمول الجيد القيام بما حمل ، وكله بعيد عن المعنى الذي يريدونه كما ترى))(٢) .

٢-قسم يأخذ بأقوال العلماء الأقدمين مع بعض التحفظات ، و يرى أنهم ليسوا بمنـــأى عـــن الخطأ والسهو والنسيان ، يقول العدناني : ((وأنا -وإن كنت ممن يحيطون العباقرة من أجدادنا بهالـــة من التقديس – لا أنزههم عن الخطأ)) (٣) . و يقول إميل يعقوب : ((كثيراً ما استند المخطئون إلى قول أحد العلمـــــاء السابقـــين ، فأوردوا تخطيئه دون روية أو تحقيق)) (٤).

القسم الثاني : العلماء المتأخرون أو المحدثون وينقسم الموقف حيالهم إلى أفرقة ثلاثة :

الفريق الأول : لا يأخذ بآرائهم مهما بلغوا من العلم ، ومنهم من هو عضو في المجامع اللغوية ومنهم من ليس في المجامع اللغوية ، ويبنى على هذا الرأي أيضاً الرأي في المجمع اللغوي نفسه فمـــا دام المصحح لا يأخذ بآراء العلماء المحدثين فيه فإنه تبعاً لهذا الرأي لا يأخذ برأي المجمع اللغوي ، ويمثـــل هذا الفريق معظم كتب التصحيح اللغوي المتقدمة أمثال لغة الجرائد وتذكرة الكاتب ونحو لغة سليمة ولجام الأقلام ، وكبوات اليراع ، قال الدكتور رياض قاسم : ((أما الاستشهاد بأساليب المحـــدثين ، وأحكامهم في القواعد ، فلم يرد عند هؤلاء ، وذلك لريبتهم من صحة اللغويين المحـــدثين ، وعـــدم الخلود إليهم بالثقة ، ويحدد هذا المنع الشيخ عبدالله البستاني ، الذي يستميح العذر من نقدة اللغـــة

---

(١) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ٨٩ .

(٢) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ١٠ .

(٣) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء اللغوية الشائعة : ٧ .

(٤) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٣٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بقوله : "وإن نفسي لتحدثني بأن الناقدين لا يغلظون عليّ عتاباً إذا قلت لا أرى بعد الذين غيّبتهم صدوع الأرض محققين من جيل هذا العصر يخلد إليهم بالثقة " ، ويضيف بمزيد من التهكم والتشكك : "ولولا الحذر من انقباض أبناء أنس لا أود أن يستوحشوا من صوبي لأيدت ما أقول بالحجة الشهباء والبينة الناصعة ، ومما يعتريني الريب فيه أن العليل إذا تعاقب علاجه الأطباء الذين تباينت آراؤهم في علته زادوه اعتلالاً وإن كانوا كلهم حذاقاً ".

لكننا نستثني لغوياً واحداً ، هو الأب جرجي جنن ، الذي أدرج في مصادره ما جاء في ''لغة الجرائد'' للشيخ إبراهيم اليازجي ، معتبراً إياه حجة ، وشاهداً رئيساً ، فكان بذلك ، أول لغوي لبناني يأخذ عن لغوي محدث .

ومسألة الأخذ عن محدث ، التي شرع بابها الأب جنن ، ليست أمراً عفوياً ، بل القصد الرامي إلى اعتبار بعض المحدثين حجة أكثر من بعض القدامى ، يكمن وراء ذلك ، بدليل أن الشيخ عبدالله البستاني ، وهو من أكبر المحافظين ، كان قد أثار هذه المسألة ، إذ رفض الأخذ عن الفيروزبادي ، رغم قدمه ، ولم يعتبر ما جاء في القاموس المحيط في شرح بعض المواد صحيحاً ، بل محتاج إلى تبصر وتدبر " ، ويرى في مكان آخر أن تفسير الفيروزآبادي "فاسد" ، وكثيراً ما فسر صاحب القاموس "الغامض بما هو أغمض منه ")) (١).

وقد أوردنا هذا النص الطويل عن كتاب اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي لوجود بعض الملحوظات عليه ، ولكننا سوف نذكر من الملحوظات ما نحن بصدد الحديث عنه وهو الاستشهاد والاحتجاج بكلام المحدثين وأحكامهم وآرائهم ، ونلخصها فيما يأتي :

١-قوله : إن المصححين اللغويين ارتابوا في الأخذ عن اللغويين المحدثين فهذا الكلام صحيح وقد جئنا بكلامه شاهداً على ذلك .

٢-استثناؤه لجرجي جنن من هذا التعميم ، وقوله أنه احتج باليازجي وجعله حجة وأنه أراد من ذلك أن يؤكد على الاحتجاج بالمحدث أرى أنه غير دقيق وذلك لعدة أمور :

الأول : أن جرجي جنن وغيره من اللغويين المتأخرين يقدرون لليازجي علمه وفضله وأنه موضع ثقة فيما يقول وليس هذا لليازجي فقط بل لكثير من العلماء .

الثاني : هناك فرق بين الاحتجاج بالمحدث وبين نقل كلامه ، ولدينا شواهد كثيرة في كتب التصحيح اللغوي الحديثة وغيرها تدل على ذلك ، فهذا أبو تراب الظاهري في كبوات اليراع ينقل

---

(١) قاسم ، رياض ، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي :١٩٤/٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عن مصطفى جواد ، ويقول : قال مصطفى جواد ، وقال مصطفى جواد ، و لم يقل أحد بأن أبا تراب يتزل مصطفي جواد متزلة من يحتج بكلامه ، وهذا أحمد مختار عمر يقول في كتابه العربية الصحيحة : ((وأذكر أن الأستاذ على السباعي – رحمه الله – قد ألقى محاضرة بكلية دار العلوم عام ١٩٥٥ صحح فيها كلمة بواسل ، وذكر شاهداً عليها ما يزيد على عشرين كلمة . . .)) [١]، فهل نقول إن أحمد مختار عمر جعل السباعي ممن يحتج بأحكامه ، لا أظن أن أحداً يقول بهذا ، وإنما الأمر أن السباعي أثبت ذلك وأظهره ، و إلا فالشواهد موجودة ، ومثل ذلك كثير .

الثالث : ما فعله الأب جرجي جنن كان من هذا القبيل إذا عرفنا أن جرجي إنما أعاد ترتيب كتاب اليازجي وأضاف إليه شيئاً مما توافر عنده ، فليس له من كتابه إلا الجمع والترتيب وإن أضاف إليه شيئاً ، والكلام الذي فيه لليازجي .

الرابع : ليس في كتاب مغالط الكتاب ومناهج الصواب ما يدل على ما ذهب إليه الدكتور رياض قولاً أو فعلاً ، والعبارة التي أخذها من المقدمة ، وهي : ((كيف لا وكاتبه لغوي مدقق حجة في العربية ، وفيصل محاكم معقولها ومنقولها الشيخ إبراهيم اليازجي سليل العلم والأدب)) [٢] ، ليس فيها ما يدل على أنه يجعله ممن يحتج به وما قاله كلام عام يقال لكل متضلع في أي علم ، أنه حجة في علمه ، ما لم يدعم ذلك استشهاد فعلي .

الخامس : أن قوله إن جرجي جنن يرمي إلى فتح باب الأخذ عن المحدث وتوثيقه جدير بالعدناني وإميل يعقوب وأكثر منه انطباقاً على جرجي جنن ، فالعدناني [٣] وإميل يعقوب [٤] صوبا بعض الاستعمالات بناء على كلام عباس حسن ، وهو المحدث الوحيد الذي أُخذ عنه .

---

(١) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٣٢ .

(٢) البولسي ، جرجي جنن ، مغالط الكتاب ومناهج الصواب : ٣ .

(٣) انظر : العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء شائعة : ٦٤ ، ٦٨ ، ١٢٤ ، ١٦٢ .

(٤) انظر يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٩٣، قال : ((كذلك أيده أبو على الفارسي، وعباس حسن وغيرهما)) وانظر كذلك : السابق : ١٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفريق الثاني : يأخذ برأيهم وهم عندهم ثقة مثل عباس حسن والشيخ الغلاييني فقد أخذ برأيهما العدناني [١] وإميل يعقوب [٢].

الفريق الثالث : يأخذ بآرائهم إجمالاً دون تفصيل وهو المتمثل في قرارات المجامع اللغوية لأنها بعضها يمثل آراء العلماء المحدثين ، ولا يأخذ بآرائهم فرادى .

والحقيقة العامة في هذا الأمر أن النقل من المعاجم أو من كتب اللغة هو استناد إلى أصحابها ، فالنقل عن الصحاح أو عن الأساس أو غيرها هو أخذ بقول مؤلف هذا الكتاب ، ومما ينحو نحو هذا الأمر نقل كتب التصحيح اللغوي المتأخرة عن المتقدمة فهو استناد إلى قول المخطئ أو المصوب من قبل ومن بعد ، فعندما تنقل بعض كتب التصحيح اللغوي تخطئة العدناني أو تصويبه ، فإنها في الحقيقة تستند إلى رأيه في هذه المسألة ، فكذلك عندما تنقل عن متن اللغة أو عن المحيط أو عن المنجد وغيرها من هذه المعاجم هو أخذ برأي صاحبها .

٢ - ٤ - ١ - ٧: الاستحسان

وهو معيار غير منضبط لأنه يقوم على الانطباع الذاتي ، والذائقة الخاصة وهو أن المصحح لا يتعمد في التخطئة على أسباب ودوافع لغوية سوى أن هذا الاستعمال أفضل من هذا الاستعمال ،

ومن هذا الاستحسان الاستحسان الدلالي فقد ورد في كتاب الصحيح والضعيف في اللغة قوله : ((يقال : لا وعافاك الله ، ولا يقال لا عافاك الله ، قال يحيى بن أكثم للمأمون وقد سأله عن أمر : لا وأيد الله الأمير ، وحكى أن الصاحب أبا القاسم بن عباد حين سمع هذه الحكاية ، قال : والله لهذه الواو أحسن من واوات الأصداغ في خدود المرد الملاح .

وروي أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه مر برجل معه ثوب فقال له أتبيعه ، فأجابه : لا رحمك الله فقال له : يا هذا ، هلا قلت : لا ورحمك الله .

إن هذه الواو الزائدة ضرورية لأن السامع إذا لم تذكر بعد لا نفهم أننا ندعو عليه بينما نحن نريد الدعاء له))[٣] .

---

(١) انظر العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٣٣٩ .

(٢) انظر يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٦٩ ، وقال : ((. . . ولكن : أجاز المصباح المنير ، والمعجم الوسيط ، والنحو الوافي أن تقول : رأيت إحدى وعشرين امرأة . . .)) ، ص ٢٦٥ . وانظر حاشية ٢ ص ٢٦٤ و ٢٥٥ ، ٢٥٢ ، ٢٣٣ .

(٣) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية ١١٩ – ١٢٠ وانظر : الألوسي ، كشف الطرة : ٣٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهذا الرفض لهذا الاستعمال ليس مرده خروجاً على قاعدة أو مسموع وإنما هو استحسان من قبل المصحح ، ولست أرى أن هذا الاستعمال من الخطأ الشائع .

ومن هذا القبيل قول أسعد داغر : ((ومن التراكيب السخيفة ذات اللفظ الكثير والمعنى القليل قول بعضهم وصنائع كثيرة أكثر من الأولى بكثير : فقد جمع كثيرة وأكثر وكثير في ست كلمات وكان في إمكانه أن يقول : وصنائع أكثر جداً من الأولى)) (١) .

ويقول : ((ويقول بعض المتحذلقين منهم : فسموت إلى لباب مصاصها ، فاللباب : الخالص من كل شيء ، وفيه غنى عن المصاص ، لأنه علاوة على كونه بمعناه ، يفضل عليه في الاستعمال لأنه أدل على المعنى وأعذب لفظاً)) (٢) .

ولما كانت التخطئة قائمة على أساس غير لغوي فإن التصويب سوف يكون كذلك ، فالذي خطأ(لا عافاك الله) صوب (لا وعافاك الله) دون استناد إلى أساس لغوي إلا أن هذا أحسن .

٢ - ٤ - ١ - ٨ : الإجماع

ونقصد به اتفاق أكثر من مصدر من مصادر التخطئة على تخطئة استعمال ما ، ولا نقصد به إطباق جميع المصادر على ذلك ، لأن هذا أمر مستحيل في موضوع تتعدد فيه الآراء مثل موضوع التخطئة والتصويب ، وقد صرحت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة بالاعتماد على هذا المعيار ولكن في أشياء محددة مثل المعاجم والمجامع ، يقول العدناني : ((لم أقبل استعمال الكلمات التي لم ترد في جل المعاجم الموثوق بها والمشهود لها بالدقة ، أو فيها كلها)) (٣)، ويقول : ((لم أقبل الكلمات المولدة الحديثة التي انفرد بذكرها المعجم الوسيط ، إذا كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يوافق على استعمالها)) (٤) ، ويقول : ((لم أرض برأي لعضو في أحد المجامع ، إلا إذا وافق عليه المجمع الذي ينتمي إليه ، أو أي مجمع عربي آخر)) (٥).

وممن خطأ بناء على قرار المجامع اللغوية محمود فجال ، قال : ((يقال : أدى دوراً ، ولا يقال : لعب دوراً ، لأن مجمع اللغة العربية بالقاهرة رفضه بالأكثرية)) (٦).

---

(١) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٧٣ .

(٢) السابق :٧٥ ، ٧٦ .

(٣) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٠ .

(٤) السابق : ١٠ .

(٥) السابق : ١١ .

(٦) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ٢٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقال العدناني : ((ويقولون : دافع بشجاعة عن وطنه ، وبالتالي استحق التكريم والتخليد ، والصواب : دافع بشجاعة عن وطنه فاستحق التكريم والتخليد .

جاء في الجزء السابع من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة الصادر عام ١٩٥٣ ، أن المجمع نظر في قولهم : فعل كذا وبالتالي يستحق كذا ، ورأى أنه تعبير دخيل ، وإن لم يكن خاطئاً ، واختار أن يهجر هذا الأسلوب . . .)) (١) .

وقبل أن نغادر موضوع الإجماع تبرز نقطة تثير التساؤل في موضوع الإجماع في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، وهي اتفاق أكثر من كتاب من كتب التصحيح اللغوي الحديثة على تخطئة استعمال ما أو تصويبه اتفاقاً يدنيه من الأكثرية _ ربما يقال إن كثيراً من كتب التصحيح اللغوي الحديثة وخاصة المتأخرة متابعة - نقول أيضاً أن هذه المتابعة نوع من القبول بالرأي يدخله في الإجماع فمثلاً نجد أن إميل يعقوب في كتابه معجم الخطأ والصواب في اللغة يسرد عدداً كبيراً من إجماع المصححين على تخطئة استعمال ما يصل بهم أحياناً إلى ستة مصححين أو من غيرهم ممن قال بالتخطئة ثم هو ينفرد بالتصويب أو ينقل رأياً واحداً أو اثنين – أقل من المخطئين – فمثلاً نراه يقول: ((يخطئ أبراهيم اليازجي وزهدي جار الله ، ومازن المبارك ، ومحمد العدناني من يقول . . .)) (٢)

ويقول : ((يخطئ مصطفى جواد وأسعد داغر وزهدي جارالله وعباس أبو السعود ومحمد العدناني من يقول . . .)) (٣) .

ويقول : ((ويخطئ الحريري وإبراهيم المنذر وعباس أبو السعود ، ومازن المبارك ، وأمين ناصر الدين وغيرهم من يضيف . . .)) (٤).

((ويخطئ جمهور النحاة إدخال الواو على كلمة حسب . . .)) (٥).

وليس ما ذكره إميل يعقوب من أسماء هم المخطئون لهذه الاستعمال فقط بل من تابع من ذكرهم على تخطيئاتهم كثير ، ولا نكاد نبالغ إذا قلنا أن جمهور المخطئين يفوق المصوبين بكثير جداً ، فهل نعد هذا إجماعاً نعتد به ، ونخطئ الاستعمال ونقول إنه من غير المعقول أن تجتمع آراء هؤلاء على

---

(١) العدناني ، محمد ، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : ١٠٠ .

(٢) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢١١ .

(٣) السابق : ٢٢٥ .

(٤) السابق : ٢٣١ .

(٥) السابق ١١٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شيء ، ثم نخالفه إلى قول قلة ، متهمين الكثرة بعدم العلم والمعرفة في حين أن القلة المصوبة حازت العلم والتحقيق كله ؟ .

لا شك في أن هناك أسباباً كثيرة تكون سبباً في اختلاف المصوبين ، ولكن رأيي في هذه المسألة هو أنه إذا عارض هذا الإجماع – إذا جاز لنا أن نسميه إجماعاً – إذا عارضه قرار من مجمع لغوي ، فإن المسألة حينئذ سوف تكون إجماعاً معارضاً بإجماع أكثر منه لأن قرارات المجامع هي بأكثرية الأعضاء وهم أكثر من المخطئين خارج المجمع ، وعلى هذا فإننا إذا رأينا أن واحداً من المجامع خطأ استعمالاً أو صوبه أن نأخذ بهذا القرار ، أما فيما لم يصدر به قرار و لم يكن هذا الإجماع معارضاً بإجماع أكثر منه فالرأي أن نأخذ بأقوال الثقات مع تفتيش أدلتهم لمن يقدر على ذلك ويمتلك ناصية البحث والتحقيق ، و إلا فإن الإتباع يسعه كما يسع غيره .

٢-٤-٢ : معايير التصويب

وقد توسع المصوبون في مصادرهم أكثر من المخطئين ، وذلك بغية توسع دائرة الصواب التي ضيقها المخطئون ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ليثبتوا للمخطئين قصور علمهم وعملهم وخاصة في استقراء هذه المصادر الاستقراء الحقيقي ، وأن تخطيئاتهم كان يعوزها التريث والدقة ، ومن هذه المعايير ما يلي :

٢ - ٤ - ٢ - ١ : الاستناد إلى لغة التأليف

يرى بعض المجوزين أن بعض العلماء وخاصة المتقدمين أهلاً للاستشهاد بلغتهم في الكتابة والتأليف على صواب بعض الاستعمالات اللغوية والألفاظ ، ومن هؤلاء المؤلفين العلماء والمفسرون والأدباء والنحاة وغيرهم ، وأن تنزل لغة بعضهم منزلة أحكامهم في جواز الاستشهاد بها على الصواب ، والحقيقة أن هذا المعيار لم يثر أي ضجة حوله بين النقاد و لم أجد رأياً في كتب التصحيح اللغوي الحديثة يسند هذا التوجه أو يرفضه ، ونستطيع أن نأخذ من السكوت هذا علامة على الرضا بهذا المعيار ، ومن خلال استقراء كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، وجدنا الموقف إزاء هذا المعيار ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : بالنظر إلى أن مرحلة التأليف . فهي تقع في عصر المولدين فقد ذهب بعض من كتب التصحيح اللغوي الحديثة إلى تعقب هذه اللغة وتلقط سقطاتها اللغوية وتخطئتها ، فمن الأولى والأحرى عند هذه الفئة رفض الاحتجاج بهذه اللغة ،وعدم اتخاذها معياراً للصواب ، ومن هذه الكتب التي نهجت هذا النهج كتاب ''لغة الجرائد'' لليازجي فقد خطأ مجموعة من المؤلفين من أمثال

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحريري صاحب كتاب ''درة الغواص'' في بعض مقاماته ونسبه إلى الوهم ، والمسعودي صاحب كتاب ''مروج الذهب'' ، وابن خلدون وصاحب كتاب ''نفح الطيب'' المقري ، وكذلك البلوي في كتاب ''ألف باء '' ، وابن حجة الحموي في ''خزانة الأدب'' ، كما غُلِّط الفيرزابادي في ''القاموس المحيط'' ، وابن بطوطة ، وصاحب كتاب تاريخ أبي الفداء ، وابن نباته في شرح رسالة ابن زيدون ، والشريشي في شرح مقامات الحريري ، وغيرهم من المؤلفين ، وعلى هذا فإن اليازجي لا يعتد بلغة هؤلاء يقول : ((ومن الغريب أن هذا الوهم وقع لقوم من أكابر الكتاب ، كقول صاحب نفح الطيب في المجلد الثاني (صفحة ٣٧٤ من الطبعة المصرية) : لا يخفاك حسن هذه العبارة ، وقوله في المجلد الرابع (صفحة ٤٤٧) : لا يخفاك أنه التزم في هذه القطعة ما لا يلزم . . .)) (١).

ويقول محجوب محمد موسى : ((يجمعون كسوة على كساوي ، وهذا خطأ وقع فيه عالم جليل ، ومؤرخ كبير هو المسعودي . . .)) (٢) .

الثاني : يستند في التصويب على لغة التأليف ، وهؤلاء الذين يرون توسيع قاعدة الاحتجاج لتشمل عصر المولدين ، شعرهم ونثرهم ، ولغتهم في التأليف لأنهم يرون أن هؤلاء بلغوا من العلم والتأدب ما يجعلهم أهلاً لأن تؤخذ لغتهم معياراً للصواب اللغوي ، ومن هؤلاء ، إميل يعقوب فقد صحح بعض الاستعمالات المخطأة على ضوء لغة المؤلفين تارة ، واستأنس بها تارة أخرى قال : ((يخطئ أسعد داغر وزهدي جارالله من يستعمل كلمة (انعدم) بحجة عدم ورودها في كلام العرب ، ولكنه جاء في كتاب التعريفات للجرجاني : (الأبدي ما لا يكون منعدماً ، كذلك أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمال (انعدم) بمعنى عدم))(٣) .

الثالث : يستأنس به فقط فنرى أنه يأتي به مثالاً على صحة استعمال اللفظ أو الاستعمال بعد أن يستند على معايير معتمدة أقوى منه مثل المعاجم والسماع والقياس ، والفرق بين الاستناد و الاستئناس هو أن الاستناد يكون الشاهد فيه واحداً فقط ويكون من لغة المؤلفين ، أو أن المؤلف يجعله أول الشواهد التي يأتي بها ، وما بعده أقل منه ، أما الاستئناس فإن الشواهد من لغة التأليف تكون من ضمن الشواهد وعادة ما تكون في آخرها وليس ذلك لازماً ، وأكثر من ينهج هذا إميل يعقوب ، فهو يحشد كثيراً من هذه الشواهد لدعم رأيه ، فمثلاً نجده يستأنس بكلام البيضاوي في تفسيره ،

---

(١) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٢٢ .

(٢) موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة : ١/٨٥ .

(٣) السابق ١٩٤ – ١٩٥

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكلام النيسابوري ، قال : ((وقال البيضاوي في تفسير الآية :﴿ واذكر في الكتاب مـــريم إذ انتبذت من أهلها مكاناً شرقياً ﴾ ، من أهلها مكاناً شرقياً ، شرقي بيت المقدس أو شرقي دارهـــا ، وقـــال النيسابوري في تفسيرها أيضاً : الانتباذ ، افتعال من النبذ ، أي الطرح . . .))[١] .

وقال : ((يخطئ الحريري وزهدي جار الله ومحمد العدناني وأحمـــد مختار عمر من يقـــول : حدث خلاف بين زيد وبين عمرو ، بحجة عدم جواز تكرير (بين) بين اسمين ظاهرين ، ولكن :

تكرير (بين) مع الاسم الظاهر كثير في كلام العرب ، فقد قال النبي محمد صلى الله عليه وسلم في خطبة له : إن المؤمن بين مخافتين : بين أجل قد مضى لا يدري ما الله صانع به وبين أجل قد بقي لا يدري ما الله قاض فيه ، وقال علي بن أبي طالب في رسالة له : " وهذه أخرى قد فعلتموها ، إذ حلتم بين الناس وبين الماء " ، وقال عنترة بن شداد :

طال الثواء على رسوم المترل بين اللكيك وبين ذات الحومل

وقال ذو الرمة :

بين النهار وبين الليل من عقد على جوانبه الأوساط والهدب

وقال عدي بن زيد : بين النهار وبين الليل قد فصلا .

وقال أعشى همدان :

بين الأشج وبين قيس باذخ بخْ بخْ لوالده وللمولود

وجاء في القاموس المحيط : البين بكسر الباء : الناحية ، واسم لعدة مواضع ، وهو أيضاً نهر بين بغداد وبين دفاع ، فكرر كلمة (بين) مع الاسم الظاهر ، ولم يقل : إن هذا النهر بين بغداد ودفاع ، وهذا دليل منه على أن التكرار جائز مع الظاهر ، وجاء في لسان العرب : رأوا أن يفرقوا بين المرفـــق من الأمر وبين المرفق من الإنسان ، وجاء في المصبـــاح المنير : ففرق بين (إن) وبين (إذا) ويقول ابن عبد ربه :

في قسطل من عجاج الحرب مُدَّ له بين السماء وبين الأرض أستار

ومن قول أبي الفرج الأصفهاني (موت بشار) : والله لو خيرتني بين إنشادي إياه وبين ضرب عنقي لاخترت ضرب عنقي ؛ ومن أمثال العرب : بين جبهته وبين الأرض جناية ، وفي كتاب سيبويه في باب الاستفهام : لأنك قد فصلت بين المبتدأ وبين الفعل ، فصار الاسم مبتدأ ويقول ابن بـــري ،

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٠٧ ، ١٠٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما يذكر الخفاجي في شرح الدرة ، إعادة (بين) هنا جائزة على جهة التأكيد ، وهو كثير في كلام العرب كقول الأعشى . . .))[١] .

فنرى في هذا النص الطويل أن إميل يعقوب قد بدأ بأقوى الشواهد في هذه المسألة وهو قول الرسول صلى الله عليه وسلم ، ثم الشاهد الذي يليه في القوة وهو قول الصحابي ، ثم ما يليه في القوة وهو قول العرب شعراً ونثراً ، وكان هذا القدر كافياً لإثبات ما يذهب إليه في هذه المسألة ، ولكنه جاء بشواهد أخرى من كلام المؤلفين ، من كلام الفيروزآبادي في القاموس ، ومن لغة ابن منظور في لسان العرب ، ومن لغة الفيومي في المصباح المنير ومن لغة أبي الفرج الأصفهاني ، ومن لغة تأليف سيبويه ، كل ذلك على سبيل الاستئناس بها ، ودعم رأيه في هذه المسألة .

٢ - ٤ - ٢ - ٢ : قبول المولد والدخيل والمعرب والمحدث .

المولد في اللغة هو الاستعمالات اللغوية التي استحدثها الناس بعد عصر الاحتجاج والرواية ، وقد سبق لنا أن وضحنا الحدود الزمانية والمكانية لعصر الرواية أو الاحتجاج ؛ والشعراء المولدون هم الشعراء الذين وجدوا بعد هذا العصر ، ومما أوضحناه سابقاً أن اللغويين ، منعوا أخذ اللغة عمن جاءوا بعد عصر الرواية ، قال السيوطي : ((أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين ، والمحدثين في اللغة العربية)) [٢] ، وقد مضى اللغويون الأوائل على هذا التفريق ، وكانت المعاجم القديمة قد تنزهت عن تقييد المولد ، واكتفت بتسجيل العربي الفصيح من عصر الرواية ، وإن ورد شيء نصوا على أنه مولد .

ويرى بعض اللغويين المحدثين أن قضية التوليد هي من سمات وخصائص اللغات الحية ولا تكاد تخلو منه لغة من اللغات ومنها اللغة العربية ، وقد تباينت مواقف كتب التصحيح اللغوي الحديثة من هذا المولد ، فموقف المصححين اللغويين القدماء من هذا المولد إذا كان مخالفاً لما اتفق على صحته و لم يكن له نظائر في كلام العرب الأوائل ، فإن الحكم يكون بمنعه وعدم الاعتداد به والمتكلم به مخطئ غير مصيب ، ولذا عندما قامت حركة التصحيح اللغوي كان مما حاربته في اللغة هذا المولد وحكمت علية بالنفي والإبعاد من الصواب اللغوي ، وينسحب لفظ المولد على كل ما جاء بعد العصر العباسي إلى وقتنا الحاضر من استعمالات وألفاظ مستحدثة ، والذي يعنينا هنا معرفة موقف كتب التصحيح اللغوي الحديثة من المولد .

---

(١) السابق : ٩٧ .

(٢) السيوطي ، الاقتراح : ١٨١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في واقع الأمر أن الموقف من المولد ثلاثة أقسام :

الأول : جارى القدماء في رأيهم وسار على خطاهم وتبنى موقفهم فخطأ كل استعمال مستحدث مخالف لكلام الأوائل ، سواء أكان في العصر العباسي أم في ما تلاه من عصور ، وكان موقفهم هذا يعمُّ مستعمل اللغة فهو مولد ولا يأخذ بكلامه شعراً أكان أم نثراً ، ويعم كذلك الاستعمالات اللغوية فهي مولدة ، ولمعروف الرصافي رأي في المتنبي يجسد موقف فئة من كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، قال : ((تدفين : يستعملونه بمعنى الدفن ، وليس من كلام العرب ، إن كان المتنبي ممن تؤخذ عنه اللغة ، فالتدفين من كلام العرب إذ هو يقول :

يُدَفَّن بعضنا بعضاً ويمشي أواخرنا على هام الأوالي

وعندي أن المتنبي مهما كان فهو من المولدين، وكلامه ليس بحجة في هذا الباب)) (١)

ويقول الزعبلاوي : ((وليس استشهاد هذا على أن أبا الطيب ممن يحتج بشعره في اللغة بل على أن سكوت أكابر النحويين واللغويين عن تفنيده ونقده وهم قد تعقبوه وترقبوه وتسقطوه، فعرضوا لأقواله بالنظر والبحث الدقيق ذلك دليل على صحته)) (٢) .

قال محمد تقي الدين الهلالي : ((وأما بيت أبي دلامة وبيت بشار فمع تسليمي بدلالة (بعض) فيهما على واحد ، أقول : لا صحة في كلام أحد من المولدين ، وبشار بن برد كان مجوسياً عجمياً ، كان يزمزم على الطعام قبل أن يظهر للناس إسلامه ، ومع ذلك فهو من فحول الشعراء المحدثين ، ولا حجة في كلامه)) (٣).

وفيما يخص الاستعمال اللغوي فقد خطأ اليازجي وأسعد داغر ومن جرى مجراهم كثيراً من الاستعمالات اللغوية على ذمة هذا المعيار وهو عدم قبول المولد ، قال اليازجي : ((ويقولون : التف بالحِرَام بالكسر ، وهو الملحفة المعروفة ، وإنما هو الإحرام مصدر أحرم الحاج ، لأن المحرم لا يلبس ثوباً مخيطاً ، فأطلق عليه لفظ الإحرام من التسمية بالمصدر ، والكلمة من مواضعات المولدين ، وقد جاء ذكرها في رحلة ابن بطوطة باللفظ المذكور ، وتجمع فيما نقله على أحاريم)) (٤)

---

(١) الرصافي ، معروف ، دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة : ١١ .

(٢) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين :١٤ .

(٣) الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين : ١٧٥ .

(٤) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٢٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الموقف الثاني : رأى أن في موقف الفريق الأول شططاً وتحجيراً على الناس فيما يتكلمون ، وأن منطق اللغة يأبى ذلك ، إذ لابد للغة أن تواكب عصرها ، ولذ فإنه ليس من المقبول منع المولد ، وقد قاموا بالاستشهاد بكلام المولدين وشعرهم ولغة تأليفهم ، كذلك قاموا بتصحيح بعض الاستعمالات التي خطأها الفريق الأول .

يقول إبراهيم دروديري : ((أما بالنسبة للكلمات الدخيلة والمعربة والمولدة حديثاً فلم نجد غضاضة من اعتمادها مادام لايوجد هناك ما يناظرها في مظان اللغة أو بسبب سهولتها ، وفهم الناس لها ، وموافقتها للذوق السليم)) (١).

ويقول محمود عبده فريحات في مسرح الأخطاء الشائعة : ((

الضاد من أغنى اللغات و لم تزل والخير في التوليد واستبدال

قس واقتبس واشتق أجمل لوحة فالضاد لم تنجب بغير فحال)) (٢).

وفريق ثالث قيد ذلك ببعض الشروط ، يقول إميل يعقوب : ((ولكن قبول كل الكلمات المولدة والمحدثة الشائعة على ألسنة العامة يؤدي إلى فساد اللغة ، وتشعبها إلى لهجات ، وعليه لابد من ضوابط لقبول المولد والمحدث – ولعل أهم هذه الضوابط اثنان :

أولهما :إجازة مجمع لغوي عربي لاستعمال اللفظة المولدة .

وثانيهما : ورود اللفظة في معجم صادر عن مجمع لغوي كـ : المعجم الوسيط والمعجم الكبير الصادرين عن مجمع اللغة العربية))(٣) .

ومثل الموقف من المولد كان الموقف من الدخيل ففريق رأى منعه وعدم إفساح المجال لكل وافد ، ونرى شكلاً من هذا التشدد عند محمد تقي الدين الهلالي في كتابه تقويم اللسانين حيث سمّى بعض الاستعمالات التي خطأها دخيلة ، يقول : ((الكاف الدخيلة الاستعمارية : أما تسميتها دخيلة فلا إشكال فيه ، أنها لا توجد في الإنشاء العربي قبل هذا الزمان . . .)) (٤) .

---

(١) دروديري ، إبراهيم ، لغة الإعلام اليوم : ١٥ .

(٢) فريحات ، محمود عبده ، مسرح الأخطاء الشائعة : ١٢ ، ١٣ .

(٣) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٥٢ .

(٤) الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين : ١٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واليازجي وأسعد داغر قد خطأوا بعض الاستعمالات والأساليب على ضوء هذا المفهوم وإن لم ينعتوه بالدخيل ، يقول اليازجي : ((ويقولون : رأيته أكثر من مرة ، وجاءني أكثر من واحد ، ومقتضاه إثبات الكثرة للمرة وللواحد. . .والظاهر أن هذا التعبير منقول من التركيب الإفرنجي)) (١)

ويقول أسعد داغر : ((ويقولون : أمضى فلان عقد الاتفاق بصفته وزيراً للداخلية ، و افتتح فلان الجلسة بصفة كونه نائب رئيس الجمعية ، وهذا الاستعمال – بصفة ، و بصفة كونه – دخيل في اللغة ليس منها بشيء . . .)) (٢) ؛ وقد نسبت هذا الأساليب المخالفة إلى الترجمة الحرفية عن اللغات الأخرى وجهل من المترجمين بأسلوب العربية .

وقد رأى فريق آخر من اللغويين المحدثين والنقاد أن لا خطر على العربية من هذا الدخيل ، إذ إن هذا الأمر ((دليل حيوية ومقدرة على الأخذ والعطاء ، ونزوع طموح للكشف والمعرفة والتجدد ومشاركة فاعلة في حركة الحياة والإنسان ، ومن هنا كان وجود الدخيل في اللغات ظاهرة إنسانية طبيعية)) (٣) .

أما المعرب فإن أغلب كتب التصحيح اللغوي الحديثة لم تعرض له و لم تذكره ، وذلك ربما يعود للخلط الحاصل بين الدخيل والمعرب والمحدث عند كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، ولأن أكثر من يقوم بالتعامل مع الألفاظ الوافدة هم العامة وليس المجامع اللغوية ، وهذا الوافد لكثرته ولتعدد مذاهب العرب في التعامل معه من بلد لآخر جعل موضوع المعرب لا يحتل مكانة بارزة في كتب التصحيح اللغوي الحديثة .

وأما المحدث فهو ما استجد في هذا العصر من استعمالات ، ودخل إلى اللغة العربية من لغات أخرى ، وقد كان المعجم الوسيط ينص على الكلمات المحدثة بقوله (محدث) ولا يختلف الحديث فيه عما قلناه عن المولد ، فغالب كتب التصحيح اللغوي الحديثة تجمل الحديث عن المولد والمعرب والدخيل ، وتجعل الحديث عنهما واحداً .

٢ - ٤ - ٢ - ٣ : قرارات المجامع اللغوية

إن الموقف من قرارات المجامع اللغوية لم يكن على حد سواء عند كتب التصحيح اللغوي الحديثة حيث نجد أن كثيراً من كتب التصحيح اللغوي الحديثة لم تأخذ بجميع قرارات المجامع

---

(١) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٤٩ ، ٥٠ .

(٢) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٣٣ .

(٣) بوبو ، مسعود ، أثر الدخيل على العربية الفصحى في عصر الاحتجاج : ٥

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللغوية ، وكان شأنها في ذلك انتقائيا ، فقد كان من كتب التصحيح اللغوي الحديثة – بلا استثناء – من يأخذ بعضاً ويترك بعضاً ، ومن لم يخالف بالقول خالف بالفعل من حيث إنه لم يتابع المجامع على جميع قراراتها في التخطئة والتصويب ، ويبقى على موقفه من التخطئة مثلاً بالرغم من إجازة المجامع لها ، فمثلاً نجد أن العدناني ومن سار على دربه خطأ جمع (ثدي) على (أثداء) [١] مع أنه نقل قرار المجمع بجواز جمع (فَعْل) على (أفْعَال) ، قال : ((وقد قرر مؤتمر مجمع القاهرة في ١٩٧٠ جواز جمع (فَعْل) على (أفْعَال) ، ويدخل في ذلك مهموز الفاء ومعتلها والمضعف . . .)) [٢] .

والسبب في ذلك يوضحه إميل يعقوب بقوله : ((نحن لا نزعم أن المجمع اللغوي معصوم عن الخطأ ، فقد كان أحياناً يغير قراراته ، لقد قرر مجمع اللغة العربية مثلاً إجازة الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم ، ثم عاد فتوسع في هذه الإجازة بجعل الاشتقاق من أسماء الأعيان جائزاً من غير تقييد الضرورة (مجمع اللغة العربية : كتاب في أصول اللغة : ٦٩/١) ، لكننا لا نرى بداً من الأخذ بقراراته ما دامت لم تخطأ))[٣] .

ويقول محمد العدناني في مقدمة كتابه معجم الأخطاء الشائعة ((قبول ما أخذته من الكلمات التي أقرتها مجامعنا اللغوية لكي نسير على هدى المجامع والمعاجم))[٤] .

ولكننا نراه يرد بعضاً من قرارات المجامع اللغوية ، فمثلاً أبى أن يقال (أثداء) بالرغم من أن المجمع اللغوي في القاهرة قد أجازه ، ويقول محمود فجال : ((آخذ غالباً بقرارات مجامع اللغة العربية . .)) [٥] .

وهذا محجوب محمد موسى يعيب على المجمع إقراره مادة (بَرَّر) بمعنى سوَّغ ، يقول : ((ونعتب على الأستاذ محمد خليفة التونسي لإقراره مادة (ب ر ر) ، وكذلك نعتب على المجمع اللغوي لموافقته على هذا الإقرار ، فالحجة التي لدى الأستاذ ولدى المجمع واهية ، وهي وجود " برَّ حج فلان " ، بمعنى (قُبِل) فأين هذا المعنى من التبرير ، بمعنى التسويغ ؟ . . . نحن نحترم مجمع لغتنا الموقر ونحترم كل من يدلي بدلوه في بئر النهوض بها ، ولكن الحق أحق أن يتبع)) [٦] .

---

(١) انظر : العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٥٠ .

(٢) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٣٥ .

(٣) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٥٢ ، ٥٣ .

(٤) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٠١ ، ١٠٢ .

(٥) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ١٧ .

(٦) موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة : ٢٠/١

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويقول أيضاً : ((أقر المجمع اللغوي (تقييم) بمعنى (تقويم) ، والتقويم هو الأصح . . . والذي دفع المجمع الموقر إلى هذا هو التفرقة بين قوَّم بمعنى عدّل " قومت العود المعوج أي عدلته بعد اعوجاج ، وقوّم بمعنى جعل للشيء قيمة أي حدد له ثمناً (سعَّره) ، وهذه نية حسنة من مجلسنا الموقر نحسن الظن بها ونحترمها ، ولكن العلم لا يقوم على حسن النيّات ، فاللغة تأخذ من أهلها وواضعيها . . .)) (١).

وقال مؤلفو كتاب " ما تلحن فيه الصحف " ما نصه : ((وقد حاول مجمع اللغة العربية في دمشق تصحيح هذا الاستعمال منطلقاً من تخريجه على ما أنكرنا ، لكنه مخالف في ذلك)) (٢).

ويرى بعض أصحاب كتب التصحيح إعطاء الثقة الكاملة للمجامع واعتماد قراراتها والأخذ بآرائها ، كذلك الأخذ بما جاء في المعاجم التي تصدرها مثل المعجم الوسيط والكبير اللذين أصدرها مجمع اللغة العربية القاهري ، يقول إميل يعقوب : ((. . . هنا تبرز مهمة المعاجم اللغوية في إجازة لفظ أو منع آخر))(٣) .

ويقول إبراهيم دردير ي : ((ولحسن الطالع وجدنا في جهود بعض المجامع العربية ما يعيننا على غايتنا ، و لم نغفل في الوقت ذاته الرجوع إلى مظان اللغة ومعاجمها)) (٤) .

ولذا ذهب بعض المصححين إلى الأخذ بما ورد في معاجم المجامع ، يقول إميل يعقوب : ((وعليه فقد آثرنا اتخاذ موقف وسط في تصويباتنا ، إذ صوبنا ما صوبته المجامع اللغوية مستندين بشكل عام إلى مجمع اللغة العربية في القاهرة وأنشط المجامع في هذا الميدان وإلى المعجم الوسيط ، والمعجم الكبير اللذين أصدرهما))(٥) .

والعدناني رفض أن يأخذ بما جاء في معاجم المجامع إلا إذا أجازه المجمع ، يقول : ((لم أقبل الكلمات المولدة الحديثة التي انفرد بذكرها المعجم الوسيط ،إذا كان مجمع اللغة العربية بالقاهرة لم يوافق على استعمالها)) (٦)

---

(١) السابق : ١/٢٣ .

(٢) المفدى ، محمد ، ما تلحن فيه الصحف : ١٢٨ .

(٣) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٥١

(٤) دردير ي ، إبراهيم ، لغة الإعلام اليوم : ١٥ .

(٥) السابق : ٥١

(٦) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومع تعدد المجامع اللغوية العربية في أكثر من بلد عربي ومع اختلاف توجهات وأهداف كل مجمع ظهرت بعض التعارضات في بعض القرارات في الإباحة والمنع وفي التجويز أو الرفض مما جعل بعض كتب التصحيح اللغوي تدعو إلى توحيد هذه المجامع أو قراراتها خدمة للغة ومنعاً للفوضى ، يقول العدناني : ((وأنا أرجو أن تتوحد مجامعنا كلها ، وتنبثق من ذلك المجمع الموحد لجنة تؤلف معجماً حديثاً شاملاً . . .)) (١)

ورأى بعض من كتب التصحيح اللغوي الحديثة أن اختلاف المجامع رحمة وتوسعة على الناس ، وقد طبق ذلك عملياً حيث صوبت استعمالات مختلفة بناء على قرارات من مجامع مختلفة ، ورأوا أنه لا موجب لإجماع المجامع جميعها على الإجازة أو المنع ، وأن قراراً من مجمع واحد كاف للحكم على الاستعمال بالصواب أو الخطأ ، من ذلك أن محمود فجال صوب استعمالين بناء على تصويب مجمع دمشق لها ، قال عند رده لتخطئة العدناني : ((حيث قال يقولون : أنجب الوالدان أولاداً ، والصواب : أنجب الوالدان .

وأنا أميل لإجازة هاتين العبارتين كما في مادة (ن ج ب) من بحثي ، إجازة مجمع اللغة العربية بدمشق لهما)) (٢) ، وقال : ((يقال : أنشطة لجمع نشاط ، ومنعه بعض النقاد ، لأنه مصدر والأصل في المصدر أن لا يثنى ولا يجمع ، ثم إن جمعه على صيغة (أفعلة) غير مسموع ، وأجازه مجمع اللغة العربية بدمشق . . .)) (٣) ؛ كما أنه رجع إلى رأي مجمع القاهرة في كثير من المسائل سواء أكان ذلك في التخطئة أم التصويب ، فمن التخطئة أخذ برأي المجمع في تخطئة قولهم : لعب دوراً (٤) .

وكذلك في تخطئة لفظة (بالتالي) في قولهم : دافع بشجاعة عن وطنه وبالتالي يستحق التكريم(٥).

كما أخذ بتصويبات المجمع القاهري في كثير من الاستعمالات المخطأة (٦) .

وممن صوب كذلك بناءً على قرارات المجامع بعد أن أجازها ، إميل يعقوب والعدناني ، يقول إميل يعقوب : ((يخطئ زهدي جار الله من يقول : حدث هذا أثناء كذا ، بحجة أن كلمة

---

(١) السابق : ٨ .

(٢) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة : ١٩ .

(٣) السابق : ١٣٠ .

(٤) انظر : السابق : ٢٩ .

(٥) انظر السابق : ٤٣ .

(٦) انظر السابق : ٦١ . ٦٣ ، ٨٣ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(أثناء) لا تنصب على الظرفية لأنها اسم ، فهي جمع ثني ، وأثناء الشيء أوساطه ولكن : مجمع اللغة العربية القاهري أصدر القرار التالي : جرى الكتاب على استعمال :حدث هذا أثناء كذا ، بحذف حرف الجر ولا بأس بذلك قل : حدث هذا في أثناء كذا أو أثناء كذا))[١] .

وهنا ثلاث نقاط تجدر الإشارة إليها في نهاية هذا المبحث:

الأولى :أن بعضاً من المصوبين ردوا على بعض المخطئين تخطيئاتهم معتمدين في ذلك على قرارات من المجامع اللغوية بإجازة هذه الاستعمالات ، في حين أن هؤلاء المخطئين صدرت كتبهم قبل إنشاء المجامع أو كانت في بداية عملها ، حيث إن أول مجمع أنشئ هو مجمع القاهرة عام ١٩٣٢ م ، وهذه الكتب هي كتاب''لغة الجرائد'' لليازجي حيث نشرت أول طبعاته عام ١٣١٩ هـ/١٩٠١ م وكذلك كتاب ''تذكرة الكاتب'' ، لأسعد داغر ، ونشرت أول طبعة له عام ١٩٢٣ م وكتاب ''مغالط الكتاب ومناهج الصواب'' لجرجي جنن البولسي ، ونشرت طبعته الأولى عام ١٩١٨ م ، وكتاب ''إصلاح الفاسد من لغة الجرائد'' ، لسليم الجندي ، وكانت طبعته الأولى عام ١٩٢٥ م ، وكتاب المنذر ، وصدرت أول طبعة له عام ١٩٢٧ ، ولذا فإنه من الطبيعي ألا نجد ذكراً للمجامع اللغوية في هذه الكتب أو قراراتها ، ومن هؤلاء المصوبين الذين خطأوا اليازجي وأسعد داغر إميل يعقوب فقد صرح بأسمائهم ، صحيح أنه لم يذكر أسماء هؤلاء منفردين ، وأنه ذكرهم مع بعض المخطئين المتأخرين الذين تبنوا آراءهم ، إلا أن ذكرهم معهم دون إشارة لهذا الأمر فيه حكم بأثر رجعي -كما يقال- والصواب ألا يحتج بقرارات المجامع على تخطيئات سبقت إنشاء المجامع ، وكان الأولى عدم وضعهم مع المتأخرين في قائمة واحدة ، والإشارة إلى أن هؤلاء المتأخرين قد سبقهم اليازجي أو أسعد داغر في هذه التخطئة ، ومن الأمثلة على ذلك قوله : ((يخطئ زهدي جار الله ومحمد على النجار وأسعد داغر من يقول : أجر فلان الدار ، ويقولون إن الصواب : أجر فلان الدار بحجة أن المعاجم تذهب إلى أن الفعل هو أَجَر إجاراً ، لا أجَّر تأجيراً ، وأن كلمة (أجَّر) تعني: صنع الآجُر وهو الطوب ، ولكن :

مجمع اللغة العربية في القاهرة ذكر في معجمه (المعجم الكبير) أن كلمة (أجَّر) مولدة وتعني أَجَرها ، لذلك قل : أَجَرت الدار وأجَّرتها)) [٢] .

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ،معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٠١ ، ١٠٢

(٢) السابق :٦٦ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقال : ((يخطئ أسعد داغر وزهدي جار الله ومحمد العدناني ، من يقول : بهت لون ثوبي بحجة أن الفعل (بهت) لم يرد في كلام العرب بمعنى تغير ، والصواب عندهم أن نقول : تغير لون الثـــوب ، ولكن :

جاء في المعجم الوسيط : ومن المحدث : بهت اللون : ضعف وشحب ، يقولون : ثوب باهت ولون باهت ، وقد أحسن هذا المعجم في إدخال (بهت) بهذا المعنى في معجمه كي يحول دون وقـــوع ملايين العرب في الخطأ باستعمالهم (بهت) بالمعنى المشار إليه)) (١) .

وقال : ((يخطئ إبراهيم اليازجي ، ومازن المبارك ، ومحمد على النجار ، ومحمد العدناني ، من يقول : تحريت عن الأمر ، (بمعنى تعمدته وخصصته بالطلب ، والصواب عندهم : تحـــرى الأمـــر ، بحجة أن المعاجم العربية تجمع على ذلك ، ولكن :

المعجم الوسيط أجاز لنا ذلك ، فهل نخطئ المعجم الوسيط ، وملايين العرب يعدون الفعل (تحرى) بـــ(عن) أم نجيز هذا الاستعمال ؟ أنا مع الإجازة)) (٢)

كذلك فإن تخطئة النقاد الآخرين اعتماداً على قرارات المجامع أو الورود في معاجمها تحتـــاج إلى بحث واستقصاء لزمن التخطئة ؛ إذا كانت قبل قرار المجمع أو بعده ؛ ولكن ليس هذا مكـــان هـــذا البحث – فإذا كانت التخطئة قبل قرار المجمع فإن للمخطئ العذر في ذلك ، أو كانـــت التخطئـــة معتمدة على قرار سابق للمجمع أو عدم ورود في معجمه ، أما إذا كانت تالية لقرار المجمـــع فـــإن للمعترض استناداً إلى قرار المجمع أن يحتج بذلك ، وقد وردت عدة نماذج من هـــــذا القبيـــل عنـــد العدناني ، فقد خطأ بعضاً من الاستعمالات قبل أن يتخذ فيها بعض المجامع قراراً ، وعندما اتخذ فيها بعض المجامع قراراً عدل عن رأيه الأول ، وربما لو تيسر لبعض المخطئين ما تيسر للعدناني من إعـــادة البحث في المسائل المخطأة أو إعادة طباعة كتبهم ، أو تسنى لهم تأليف مشابه ، لكان لهم رأي آخر .

يقول العدناني : ((أعدت في هذا المعجم كتابة مواد قليلة جداً ظهرت في معجـــم الأخطـــاء الشائعة بعد أن زدت عليها شواهد جديدة ، أو بعد ظهور رأي حديث عنها في أحد مجامعنا)) (٣) .

وقال في موضع آخر : ((وقد عثرت حتى الآن على مادتين كنت قـــد خطأتهمـــا في معجـــم الأخطاء الشائعة قبل أن أطلع على إجازة مجمع اللغة العربية بالقاهرة إياهما ، مـــن مقدمـــة المعجـــم

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٩٤ . وانظر : ١٠٤

(٢) السابق : ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) العدناني ، محمد ، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : ن .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الوسيط ، فأحببت أن أعتذر إلى القراء من عدم ذكر ذلك في مقدمة معجم الأخطاء الشائعة ، كما ذكرت تصويب المجمع لهما بعد أن طبعت المقدمة ، ووجدت ضرورة لذكر ذلك في مقدمة هذا المعجم التوأم)) (١) .

وإذا أردنا أن نناقش مدى صواب هذا المنهج وهو التخطئة بأثر رجعي فإننا نقول إن تخطئة بعض النقاد لليازجي ولأسعد داغر بناء على قرارات المجامع اللغوية أو معاجمها فيه نوع من مجانبة الصواب إذا لم نقل إنه افتئات عليهما ، إذ إن غالب تخطيئات الرجلين كانت تستند إلى عدم الورود عن العرب ، وعندما نخطئهم استناداً إلى معايير أخرى غير قرارات المجامع ومعاجمها ونثبت أنه قد وردت هذه الاستعمالات في كلام العرب في المصادر التي خطأوا على نبراسها ، فإننا نكون على صواب ، وأما أن نحتج عليهم بقرارات المجامع التي حدثت بعد زمانهم فإن هذا يعد خطأ منهجياً ، وقد يقول قائل : إن المخطئين لم يريدوا أن الرجلين على خطأ فيما ذهبا إليه من خطأ الاستعمال لعدم الورود عن العرب ، بل في منع الاستعمال اللغوي ، نقول إن المخطئين لو أرادوا هذا الوجه لقالوا : إن التخطئة صحيحة من حيث إنها لم ترد عن العرب ، ولكن هذا الأمر لا يمنعنا من تجويز استخدامها ، ولكن الأسلوب الذي اتبع في التخطئة ينطوي على عدة تبعات :

الأولى : هو نسبة الجهل وعدم العلم إلى هؤلاء ، فعندما تقول إنهم يخطِّئون ثم تستند في صواب قولك بما لا يلزمهم فأنت تنسبهم إلى الجهل .

الثانية : أن الأولى بالمخطئ الذي يستند إلى قرار المجامع أو معاجمها ، أن يثبت لهم صحة ما ذهبوا إليه ، وأنه صحيح عندما قالوا أنه لم يرد عن العرب .

الثالثة : أن يذكر بعد ذلك أن عدم وروده عن العرب لا يمنع من إجازته للأسباب التي يراها المصوب ، وفي هذه الحالة لا يكون فعل المصوب تخطئة لمن قال بخطأ الاستعمال وإنما هو تجويز لاستعمال خطأ وليس تصويباً لاستعمال مُخطَّأ ، وبين التعبيرين فرق كبير ، وقد وردت بعض النماذج عند إميل يعقوب من هذا القبيل ، وحبذا لو أنه التزمها في جميع المسائل التي عرض لها ، قال: ((يخطئ أسعد داغر من يقول : انكدر عيشه (بمعنى : أصبح غير صاف) بحجة أن الفعل انكدر لم يسمع قط ، ولكن : سمع الفعل (انكدر) بمعنى أسرع ، أو انصبَّ ، أو تناثر ، ومنه الآية : ﴿وإذا النجوم انكدرت ﴾، ولكن تخطيئه مصيب ، إذ لم يسمع فيما أعلم ، هذا الفعل بالمعنى الذي يخطئ

---

(١) السابق : ر .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أسلوبه)) [١] ، ويقول : ((يخطئ زهدي جار الله من يقول : بدأ بالتصوير ، ويذهب إلى أن الصحيح هو : بدأ التصوير ، لأن الفعل (بدأ) يتعدى بنفسه ، ونحن نوافقه على أنه يتعدى بنفسه ، لكننا نخالفه في تخطيئه ، لأنه قد يتعدى بالباء أيضاً كما نصت المعاجم)) [٢]

وهذا الحكم أرى أنه شامل لجميع المسائل من هذا النوع ، والمنتشرة في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، فمنها مثال آخر وهو تخطئة إميل يعقوب للعدناني في استعمال لفظة (جنحة) لأنها لم ترد عن العرب ، فالعدناني هنا مصيب في رأيه لأن جنحة لم ترد بهذا المعنى المستعمل حديثاً في كلام العرب وإنما الذي ورد في هذا المعنى هو جناح أو جرم ، ويبقى الرأي : أنجيز استعمالها اليوم أم لا ؟ . أما إذا ذهبنا نخطئه في هذا الرأي لأن المعجم الوسيط أورد هذا اللفظ ، فإننا حينئذ نفتئت عليه ، ولكن الصواب أن نقره على تخطئته وأنها لم ترد عن العرب بهذا المعني ، ونقول إن هذا الأمر لا يمنع من استخدامها في هذا المعنى لعصرنا الحاضر للأسباب التي نراها . ولكن إميل يعقوب لم يقل هكذا ، ولكنه ذهب إلى تخطئة العدناني مباشرة ، الأمر الذي يوحي بخطأ منهجي يفضي إلى أن نقول بأن العدناني لا يعلم أن هذا استعمال لفظ جنحة استعمال سائغ لأنه ورد عن العرب [٣] .وأمثلته كثيرة عند إميل يعقوب[٤] .

قال: ((يخطئ جمهور النحاة إدخال الواو على كلمة (حسب) في قولك : قبضت عَشْرَة وحسب ، بحجة أنه لم يسمع مثل هذا التعبير عن العرب ، ولكن :

مجمع اللغة العربية القاهري أجاز القول : قبضت عشرة وحسب كما يجوز القول : قبضت عشرة فحسب ، وقبضت عشرة وحسب)) [٥].

فإميل لم يدفع حجة عدم السماع هذه ، والحقيقة أن حجة عدم السماع لا تعارض بقرارات المجامع اللغوية ، إلا إذا أثبت المجمع أنها مسموعة ، وكان الأولى ، ألا تجعل هذه ونظائرها في الأخطاء لأنها على معيار المخطئين خطأ فعلاً ، ولكن تجمع تحت باب " استعمالات مخطأة أجازتها المجامع " .

النقطة الثانية : أن بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة التي ذكرت نظرياً أنها تستند إلى رأي المجامع فإنها لم تستند عملياً إلا على قرارات مجمع لغوي واحد هو مجمع اللغة العربية في القاهرة ، وقلة

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٢٧ .

(٢) السابق :٨٤ .

(٣) انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة :١٠٥ ، ١٠٦ .

(٤) انظر : السابق : ٢١٣ .٢٥٥

(٥) السابق : ١١٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هي التي أشارت إلى مجمع آخر ، مثل محمود فجال وقد مر معنا سابقاً ، أما المجامع الأخرى فليس لها أدنى ذكر ، وإن كانت كتب التصحيح اللغوي الحديثة تعمم اللفظ على جميع المجامع .

الثالثة : ينبثق من هذا المعيار وهو قرارات المجامع معيار آخر وهو الإجماع ، ونقصد به اتفاق مجموعة من اللغويين على رأي واحد حول تصويب استعمال ما أو تخطئته ، فقرارات المجامع اللغوية تمثل نوعاً من الإجماع الذي يسند رأياً ما حول التخطئة أو التصويب ، فالمجامع اللغوية تضم صفوة علماء العربية ولديهم من العلم والخبرة ما بوأهم هذا الشرف ، وغالبهم يفوق كثيراً من المؤلفين في موضوع التصحيح اللغوي علماً وخبرة ، ولذا فإن إجماعهم على إجازة استعمالات ما أو ردها يجب أن يحظى بالقبول والتقدير ، غير أن ما تعانيه هذه المجامع يجعل من قراراتها بعيدة عن تطبيق مستعمل اللغة ، وهذا الأمر ليس من باب اهتمامنا هنا .

٢ - ٤ - ٢ - ٤ : التضمين

التضمين في اللغة معناه إيقاع لفظ موقع غيره ومعاملته مُعَامَلَته لتضمنه معناه واشتماله عليه))[١] ، أو إشراب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه))[٢] ، وهذا الأسلوب سائغ في العربية وشواهده كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره ،قال أبو تراب الظاهري : ((والتضمين قياسي عند الأكثرين ، ويكاد النحاة يجمعون عليه . . .))[٣].

وقد أجاز مجمع اللغة العربية التضمين بثلاثة شروط هي تحقق المناسبة بين الفعلين ووجود قرينة وملاءمة الذوق العربي .

وقد اتفقت كتب التصحيح اللغوي الحديثة على الاستناد إلى هذا المعيار لتصويب بعض الألفاظ والاستعمالات ، فمن كتب التصحيح التي قالت بالتضمين كتاب ''لغة الجرائد'' لليازجي : يقول ((وأما تعديته إلى المشكور به بـ(على) فيجوز على تضمين الشكر معنى الحمد))[٤] .

كذلك وجد المصوبون في التضمين سنداً لهم في الرد على بعض المخطئين لبعض الاستعمالات ، فهذا العدناني ، وإميل يعقوب يصححون بعض الاستعمالات المخطأة لأن التضمين يقبلها وليس هناك ما يمنع منه .

---

(١) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط (ض م ن)

(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط٦ ، ١٩٨٥، بيروت : ٧٦٢/٢ .

(٣) الظاهري ، أبو تراب ، لجام الأقلام : ١٠٥ .

(٤) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٨

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يقول إميل يعقوب : ((يخطئ إبراهيم اليازجي وزهدي جار الله وعباس أبو السعود ، ومحمد العدناني من يقول : حرمه من حقه . . . ولكن : يجوز أن يضمن الفعل (حرم) معنى الفعل (منع) فنعديه إلى مفعوله الأول مباشرة ، وإلى مفعوله الثاني بحرف الجر (من) ، فنقول : حرمه من حقه ، كما تقول : منعه من كذا)) [١] . والأمثلة كثيرة .

ولكن مع شبه الإجماع هذا على جواز التضمين ، فإن الافتراق حدث بين كتب التصحيح اللغوي الحديثة في المدى الذي نستطيع أن نذهب إليه في الاعتماد على هذا المعيار في التصويب ؛ ففريق رأى أن يقتصر عليه في أضيق الحدود ، وفريق آخر لا يرى هذا التضييق ، فمن الفريق الأول أسعد داغر الذي يقول : ((إذا فتح باب التضمين على مصراعيه تعذر إقفاله على الإنس والجن))[٢] .

ومن الفريق الثاني إميل يعقوب ومن ذهب مذهبه .

٢ - ٤ - ٢ - ٥ : الشيوع

ينصرف معنى الشيوع في كتب التصحيح اللغوي الحديثة إلى انتشار استعمالات وألفاظ وأساليب خارجة عن قواعد الصواب ومعاييره المقررة من قبل اللغويين على ألسنة الناس ، وأقلام الكتاب ، وقد ذهبت كتب التصحيح اللغوي الحديثة حيالها مذاهب شتى وطرائق قدداً ، ولكي نجلي مواقف كتب التصحيح اللغوي الحديثة من قضية الشيوع ، نقسمها إلى الفئات التالية :

الأولى : المؤيدون أو المجوِّزون

ترى هذه الفئة من كتب التصحيح اللغوي الحديثة أن الألفاظ أو الاستعمالات إذا درجت على الألسن ، وشاعت بين الناس اكتسبت شرعية تؤهلها أن تتبوأ مكاناً عالياً بين الألفاظ والاستعمالات الفصيحة في اللغة ، ومن ثم تكتسب حقوق الاستعمالات الفصيحة من حيث إدراجها في المعاجم ، وعدم تخطئتها ، إلى غير ذلك مما ينطبق على الفصيح .

ومن أنصار هذا الاتجاه مصطفى الغلاييني يقول: ((وهل يقال : اقتبل وافتهم واختشى واحتار ، بمعنى : قبل وفهم وخشى وحار ؟ أقول قد اشتهرت هذه الألفاظ اشتهاراً يحملنا على قبولها لجريانها على القياس الصحيح))[٣] .

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١١٤ ، وانظر السابق : ٢١٦ .

(٢) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ١١٦ .

(٣) الغلاييني : نظرات في اللغة والأدب : ٢١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ونسب الزعبلاوي إلى جبر ضومط تأييده للشائع ، قال : ((ويترع إلى نحو من هذا الأستاذ جبر ضومط في تعلقه بالشائع الجاري من الألفاظ ، ولو لم يرد إلى أصل ثابت)) (١)

الفئة الثانية : المانعون

وقد وقفت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة موقفاً متشدداً من قضية الشيوع واتخاذه معياراً للصواب اللغوي ، وترى هذه الفئة أن هذا المعيار فاسد ، وأن القول به واعتماده لا يقوم على سند قوي وأن حججهم في هذا داحضة ، وذلك لعدة أسباب منها :

١. عدم وجود معايير واضحة لماهية الشيوع .
٢. عدم وجود ضوابط تضبط الألفاظ المعتمدة في الشيوع .
٣. عدم وجود معايير واضحة لدرجة الشيوع .
٤. عدم وجود ضوابط للمتكلمين الذين شاعت الألفاظ اللغوية على ألسنتهم .

يقول الزعبلاوي راداً على الغلاييني في إجازته (اقتبل وافتهم واختشى واحتار) لشيوعها : ((ونحن نقول في الجواب عن هذا إن الشهرة عمن لا يحتج بكلامه لا وزن لها هاهنا))(٢) ، لأن ما شاع هو في غالبه خروج عن قواعد اللغة نحواً أو صرفاً ودلالة وصوتاً .

ولذا فإن هذه الفئة رفضت هذه الاستعمالات وخطأتها ، ولم يأخذوا بها عند التصويب ، يقول زهدي أبو خليل : ((وكان من جملة ما زيفوا مما نحن بصدده من أمر اللغة أنهم قالوا : خطأ شائع خير من صواب مهجور . وهي فرية عجيبة لا تدري أول من قالها ولكنا نحسبه خبيثاً أخطأ ، فُنبِّه إلى الصواب ، فتفتق خبثه عن هذا القدر القبيح))(٣) .

ويقول أحمد مختار عمر : ((تشمل القائمة التالية عدداً من الألفاظ والتعبيرات التي تشيع على ألسنتنا اليوم ، ولم أجد لها وجهاً في العربية تصح به ، ولذا ينبغي على الأدباء تجنبها غير محتجين بالمثل المشهور " خطأ مشهور خير من صواب مهجور ، فالصواب المهجور يتحول إلى مشهور باستعماله ، وصواب مشهور خير بلا شك من صواب مهجور ، ومن خطأ مشهور)) (٤).

---

(١) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ١٧ .
(٢) السابق : ١٧٠
(٣) أبو خليل ، زهدي ، نحو لغة سليمة : ٢٣ ، ٢٤ .
(٤) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٥٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقال أصحاب كتاب " ما تلحن فيه الصحف " : ((لم نعتمد أبداً على المقالة المشهورة ، وهي أن ما شاع بين المثقفين صحيح وإن كان خارجاً على الأصول)) (١) .

الفئة الثالثة : توسطت بين المجوزين والمانعين ، ولم تغفل عن أهمية الأخذ بقدر معين من هذا الشائع ، ولذا رأت إباحة الأخذ بالشائع من الألفاظ بشروط معينه محددة ، فمثلاً يري إميل يعقوب الأخذ بالشائع من المولد بشرط إقراره من أحد المجامع ، وأن يكون شيوعه في لغة الكتابة ، وليس على ألسنة العوام ، يقول إميل يعقوب : ((وإن كنا نمنع إطلاق استعمال المولد ، ونرد في المقابل الدعوات إلى تخطئته ونفيه من لغة الكتابة والاستعمال ، فإننا نرى أنه لابد من اللجوء إلى ضوابط معينة فيه ليستقيم استعماله ، ومن أهم هذه الضوابط بنظرنا اثنان : أولهما مجمع لغوي عربي ، وثانيها شيوع اللفظ أو المعنى المولد أو عدمه في لغة الكتابة))(٢) .

ونستطيع أن نجمل الشروط (٣) التي رأتها هذه الفئة من كتب التصحيح اللغوي للأخذ بالشائع ، وإخراجه من دائرة الخطأ إلى دائرة الصواب ، على النحو التالي :

١ - إجازة أحد المجامع اللغوية لهذا الاستعمال ،منعاً للفوضى وأن تكون الاستعمالات مقننه

٢ - أن يكون قائماً على أصل عربي في الاشتقاق أو في التعبير أو الذوق .

٣- عدم مخالفته للقياس ، ومن القائلين بهذا الرأي الزعبلاوي ، يقول : ((والقياس على حده محض اتفاق النظائر إذا وجد له طرف من الشيوع ، فكلما ذاع على ألسنة الكتاب لفظ واتفق له في العربية نظير فهو على قياس صحيح ، وإذاً فلا بأس من إقراره والأخذ به))(٤) .

٤- أن تدعو الضرورة إليه ، مثل ما شاع في المصطلحات العلمية ، ويكون بقدر الحاجة ، يقول ناجي بن نصر ((إن الاضطرار إلى اعتماد الاستعمال الشائع غير الصحيح ولا المقيس ولا المعرب قد يغتفر عندما يقتصر ذلك على المصطلحات العلمية ، ولم يكن في الفصيح ما يؤدي وظيفته ، أما إذا فقد هذان الشرطان ثم كان المضمار هو لغة الثقافة والأدب فأي تفسير منطقي لأن نلغي الصحيح ونعوض عنه الفاسد والغلط))(٥) .

٥- ليس في الفصيح ما يؤدي وظيفة هذه الألفاظ الشائعة .

---

(١) المفدى ، محمد ، ما تلحن فيه الصحف : ٤ .

(٢) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٤٥ .

(٣) انظر : نصر ، ناجي ، أخطاؤنا اللغوية المستفحلة : ٨/٢

(٤) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ١٥

(٥) نصر ، ناجي ، أخطاؤنا اللغوية المستفحلة : ٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكان من ضمن هذه الفئة إميل يعقوب وقد قدمنا رأيه ، ويعد إميل يعقوب من الناحية التطبيقية أكثر كتب التصحيح اللغوي الحديثة التي رأت من أسباب تصويب بعض الاستعمالات شيوعها فقد ذكر ذلك في ست مسائل ، يقول : ((يخطيء مصطفى جواد ، ومحمد العدناني من يقول : حاكم رجعي ، بحجة أن مصدر الفعل رجع هو الرجوع أو الرجعى . . . ، ولكن :

أثبت المعجم الوسيط كلمة الرَّجعي بالمعنى المحدث . . . ونحن نستحسن هذا الإثبات الذي رفع الخطأ عن ملايين الناس التي تستعمل تلك الكلمة بالمعنى المحدث)) (١) .

وقال في موضع آخر : ((أجاز المعجم الوسيط إطلاق كلمة (أزعر) على من ساء خلقه ، وأنا أؤيد هذه الإجازة ،لأنها ترفع الخطأ عن ملايين العرب التي تستعمل كلمة (أزعر) بمعناها المستحدث)) (٢) . وقال أيضاً في موضع آخر : ((لم يسمع الفعل (كرّس) –فيما أعلم – عن العرب إلا بمعنى : أسس أو ضم بعض الشيء إلى بعضه الآخر ، فلا يأتي بمعنى (خصّص) مع أني أؤيد هذا الاستعمال ، وأدعو مجمع اللغة العربية إلى إجازته لشيوعه ، وكثرة استعماله)) (٣) ، وقال أيضاً : ((المعجم الوسيط أجاز لنا ذلك ، فهل نخطئ المعجم الوسيط ، وملايين العرب يعدون الفعل (تحرى) بـ(عن) أم نجيز هذا الاستعمال ؟ أنا مع الإجازة)) (٤) .

ومن هذه الفئة أيضاً محمد العدناني فقد استأنس بالشيوع في تصويب مجموعة من الاستعمالات ، يقول : ((وأنا أؤثر (الحَلَقَة) بفتح اللام ،لأنها فصيحة ، ويتلفظ بها عامة الناس)) (٥) ، أما بقية كتب التصحيح اللغوي فقد قل فيها التصويب بناءً على معيار الشيوع حتى أن ناجي بن نصر يمكن وضعه في الفئة الأولى لأننا لم نجد في كتابه أي تصويب استناداً إلى الشيوع ، فجميع كتابه تخطيئي ، وليس فيه مسألة واحدة تصويبة .

وكما كانت الدعوة إلى قبول الكلمات الشائعة على ألسنة العامة والناس عند كتب التصحيح اللغوي الحديثة حتى لو لم ترد في مصادر الفترتين الأولى والثانية ، كانت الدعوة إلى ترك ورفض الكلمات غير الشائعة ، حتى لو كانت واردة في مصادر الفترة الأولى والثانية ، وهذا الموقف يمثله

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٤٥ .

(٢) السابق :١٥٤ .

(٣) السابق :٢٢٨ .

(٤) السابق : ١١٤ ، ١١٥ ، وأيضاً استعمال : بهت لونه ص ٩٤ ، وكذلك " مستهتر " ص ٢٦١ .

(٥) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٦٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العدناني ، فقد قال في منهجه : ((آثرت استعمال الكلمة الصحيحة التي تتفوه بها العامة ، على الكلمة الصحيحة التي تأبى العامة استعمالها ، وهدفي من ذلك هو التقريب بين الفصحى والعامية ، ولكنني لم أخطئ من يستعمل الكلمة الصحيحة التي لا تستعملها العامة . . .)) (١).

وكشاهد على ذلك ، يقول : ((ويخطئون من يقول : كتبت على السبورة بالطبشورة ، ويقولون إن الصواب هو : كتبت على السبورة بالحككة . . . وأنا أرى اجتناب كلمة (الحككة) دون أن أخطئ من يستعملها ، وأنصح باستعمال كلمة الطباشير ، لأن المعجم الوسيط جاء بها ، وقال : إنها من الدخيل ، ولأن العامة في جميع البلاد العربية التي أعرفها _ وهي كثيرة – تستعملها ، وأرجو أن تفوز الطبعة الثالثة من المعجم الوسيط بموافقة مجمع القاهرة على استعمال كلمة (الطباشير))) (٢).

هذا الرأي من العدناني فيه مخاطرة وقد رده أحمد مختار(٣) عمر ورأى أن إشاعة الصواب المهجور أفضل لأن فيه محافظة على ثروة اللغة ، وعدم إفساح المجال لمزاحمتها من الدخيل ، فكلما كانت بدائل الألفاظ حاضرة عند مستعمل اللغة أغناه عن سواه من الدخيل أو المحدث أو المولد .

٢ - ٤ - ٢ - ٦ : المجاز

اتخذت بعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة من المجاز سبباً في تصويب بعض الاستعمالات التي خطأها النقاد ومن هذه الكتب معجم الخطأ والصواب لإميل يعقوب ، فقد صوبت عدة استعمالات منها :

قوله : ((يخطئ إبراهيم اليازجي ، ومحمد العدناني من يقول : قطعت الحبل إرْباً إرْباً ، بحجة أنه لا يقال (إرْب) إلا للعضو في الإنسان أو الحيوان ، ولكن :المجاز اللغوي هو من أهم أساليب العربية ، فكما تقول : ضحكت الأشجار ، والضحك خاص بالإنسان ، وذلك على سبيل الاستعارة المكنية ، كذلك يجوز أن تقول : قطعت الكتاب إرْباً إرْباً ، على سبيل الاستعارة التصريحية ، مشبهاً قطع الكتاب بأعضاء الإنسان ، أو الحيوان وحاذفاً المشبه)) (٤).

---

(١) السابق : ١١ .

(٢) السابق : ١٥٢ .

(٣) انظر : عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة ١٥٩ ، قال : ((فالصواب المهجور يتحول إلى مشهور باستعماله ، وصواب مشهور خير بلا شك من صواب مهجور ومن خطأ مشهور)) .

(٤) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٦٧ ، ٦٨ ، وانظر : ٩٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

و قوله : ((يخطئ إبراهيم اليازجي ، أسعد داغر وزهدي جار الله ، وعباس أبو السعود ، من يقول : تشكلت اللجنة من خمسة أعضاء ، بحجة أن الفعل (تشكل) يعنى : تصور ، لا تألف ، ولكن : يمكن تصويب العبارة (تشكلت اللجنة) على سبيل المجاز)) (١)

وقوله : ((يخطئ الشيخ إبراهيم اليازجي من يقول : غصن يانع وزهرة يانعة ، وروض يانع ، بحجة أنه لا يأتي (ينع) بهذا المعنى . . . ، ولكن :

نرى أن العبارة التي خطأها تصح حسب الاستعمال المجازي . . .)) (٢) .

وقد عاب الغلاييني على إبراهيم المنذر تضييقه هذا الباب على الكتاب والمتأدبين قال : ((ثم رأيته قد أغلق باب المجاز الواسع في وجوه الكتاب ، والمجاز ركن من أركان اللغة لا يستهان به)) (٣).

وممن انتهج أيضاً هذا السبيل أحمد مختار عمر في العربية الصحيحة في فصل سماه " لا تتحرج أن تقول " (٤).

وبعد فإن هذه المعايير التي ذكرناه سابقاً لم تسلم من نقد النقاد ، بل لم تسلم من نقد أصحاب كتب التصحيح أنفسهم ، فبعض مؤلفي كتب التصحيح اللغوي يرون أن معظم كتب التصحيح اللغوي الحديثة مضطربة فما يتعلق بموضوع معايير التخطئة والتصويب أيما اضطراب ، ومنهم من يرى أنه ليس هناك معياراً حقيقياً مطبقاً في موضوع التخطئة والتصويب ، وأن الأمر لا يعدو كونه إما اجتهاد أو اتباع لاجتهاد مبنى على انطباعات شخصية أو اتباع متعصب لآراء آخرين دون تدقيق أو تمحيص ، يقول الزعبلاوي : ((فإذا عمدت إلى دراسة مصنفاتهم واستقراء ما ادعوه فيها فاتك الوقوف على ضابط حكمهم ومعول قولهم بالتصويب والتلحين . فهذا خطأ لأنه خطأ وذلك صواب لأنه صواب))(٥) .

ويقول إبراهيم دردير : ((من المألوف في المصنفات التي تتناول الموضوع الذي تعالجه التذبذب بين آراء المتشددين في اللغة تارة ، والمجددين فيها تارة أخرى وربما نجد تطرفاً عند هؤلاء وأولئك)) (٦) .

---

(١) السابق : ١٧٠ ، ١٧١ .

(٢) السابق :١٣٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٣) الغلاييني ، نظرات في اللغة والأدب : ٣ .

(٤) انظر : عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٢٩ وما بعدها .

(٥) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٥ .

(٦) دردير ، إبراهيم ، لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط : ١٤٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويقول الدكتور على جاسم السلمان : ((إن مكامن الخطر عند أصحاب هذه الحركة المباركة قد تكمن في كونهم لم يتفقوا على معيار محدد في قبول ما شاع من الاستعمالات اللغوية أو رفضها ، فقد نجد استعمالاً يعده بعضهم خطأ ، في حين يعده غيره صواباً ، فالذي يرفضه بعضهم يجيزه غيره ، وتزداد هذه القضية خطراً وفوضى في استعمالات الكاتبين ، حين نلحظ أن أصحاب هذه الحركة لا يقر بعضهم لبعـــض بالصحة ، والفصاحة ، إذ نجد أن معيار الصحة أو السلامة اللغوية يتصورها كل منهم بحسب ما يراه هو ، وهذا يجعل الكاتب أو القارئ شادياً أو أديباً يشك في قيمة تصحيحاتهم ، فالخلاف في المعيارية عند هؤلاء و لم يزل قائماً حتى أصبح من السهل على الكاتـــب أو المـــتكلم أن يتلاعب باللغة كيفما شاء ، لأن هناك من يجد له تخريجاً أو حجة تبيح له ما يكتب أو يقول)) (١) .

ويقول أيضاً ((لقد وجدنا حركة التصحيح اللغوي في هذه المرحلة لم تسر على منهج أو معايير محددة ، فما يأخذ به هذا ويصر عليه وجدنا غيره يرفضه ويشدد النكير عليه ، وهذا يعني أن حركـــة التصحيح اللغوي في عصرنا قد اتسمت بالفوضى والاضطراب في تحديد المعيار السليم الذي يجوز أو يرفض بعض استعمالات المعاصرين اللغوية)) (٢) .

---

(١) السلمان ، علي بن جاسم ، موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة : ٤٦ .

(٢) السابق : ٤٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢-٥: اتجاهات كتب التصحيح اللغوي الحديثة

إذا نظرنا إلى الاتجاهات أو المواقف في كتب التصحيح اللغوي الحديثة فسوف نجدها في شكل اتجاهات ثلاثة :

٢ - ٥ - ١ : الاتجاه الأول

وهو الاتجاه الداعي إلى تحكيم معايير أكثر شدة وصرامة في التخطئة والتصويب وهذا أبرز الاتجاهات وأكثرها إثارة للجدل اللغوي ، وقد تميز هذا الاتجاه بعدة سمات حددت معالمه واتجاهاته وهو الأول ظهوراً ولذا سمي بعضهم[١] أصحاب هذا الاتجاه بالمتقدمين أي زمنياً ، كما أطلق عليهم النقاد تسميات أخرى مثل : المتشددون [٢]والمحافظون أو أصحاب النزعة المحافظة [٣]، والتقليديون [٤] .

أما من جهة أن هذا الاتجاه هو الأول ظهوراً من بين الاتجاهات ، فذلك لعدة أسباب :

الأول : أن هذا الاتجاه جاء به الفساد والانحلال في اللغة ، وفشو العامية مما استوجب التصدى له ، وفرض المعايير القديمة وتطبيقها بصرامة .

الثاني : الظهور المتأخر لبعض نظريات علم اللغة التي تفسر بعض الانحرافات اللغوية .

الثالث: إن التخطئة كانت سابقة للتصويب لأن الاتجاه الأول كان يميل إلى التخطئة في مجمله ، فأول أمر هذا الشأن كان جمع الأخطاء والتنبيه عليها ، أما الاتجاه الثاني فقد كان يميل إلى التصويب في مجمله .

أما من ناحية أنه أكثر الاتجاهات إثارة للجدل اللغوي فهذا واضح من أول وهلة ظهرت فيها مقالات اليازجي وما ثار حولها من نقاشات مؤيدة ومعارضة ، وما تعرضت له هذه المقالات من تهذيب وتبويب ونقض ، وغير ذلك .

وكذلك كان الأمر فيما ثار من جدل حول كتاب أسعد داغر تذكرة الكاتب .

---

(١) الزعبلاوي في أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٥

(٢) القزاز ، عبدالجبار ، الدراسات اللغوية في العراق : ١٣٧-١٣٩ وانظر : نهاد الموسى ، اللغة العربية وأبناؤها : ٩٣ ، ٩٤ ، وانظر فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ٢٦ .وانظر : دردير ي ، إبراهيم : لغة الأعلام اليوم بين التفريط والالتزام : ١٤ ، : ٣١ .

(٣) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ١٤٩ ، وانظر : رياض قاسم ، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي : ١٩٦/٢ .

(٤) قاسم ، رياض ، اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي : ١٩٢/٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢ - ٥ - ١ - ١: سمات الاتجاه الأول وخصائصه

كان لهذا الاتجاه خصائص وسمات جعلت منه اتجاهاً قائماً برأسه ، وإن اشترك معه غـــيره في بعض الخصائص ، إلا أنه تفرد ببعضها ، وسوف نركز على هذه السمات والخصائص مع الإشارة إلى بعض السمات المشتركة مع الاتجاهات الأخرى ، ومن هذه السمات ما يلي :

١. متابعة القدماء في التصويب والتخطئة ؛ ونقصد بالقدماء اللغويين والنحاة منذ بداية التعقيد إلى ما قبل العصر الحديث ، فكل ما خطأه أولئك خطأه أصحاب هذا الاتجاه ، وكل ما صوبوه فقد صوبه هؤلاء ، ولنأخذ نموذجاً من لغة الجرائد ، يقول اليازجي : ((ومن هذا يقولون : جاؤا عرايـــا كأنه جمع (عريان) على حد (ندمان) وندامى ، وكذلك يقولون في جمع المؤنث لكن نص أصـــحاب اللغة على أن هذا الحرف لا يكسر ، أي لا يجمع جمعاً مكسراً ، وإنما يقال في جمعه : عريانون ونساء عريانات))(١) .

٢. تطبيق معايير صارمة ؛ والتشدد في قبول الاستعمالات اللغوية غير المنصوص عليهـــا في كتب اللغة والدعوة إلى رفضها لأنها خارجة عن سنن اللغة العالية .

٣. متابعة القدماء في التصويب والتخطئة ، فكثير من كتب التصحيح اللغوي الحديثة تابعت الحريري في الدرة ، وكثير من مسائله منقولة عن الأصمعـــي وابن قتيبة وغيرهما .

٤. عدم تحكيم بعض المعايير المتأخرة عند أصحاب الاتجاه الثاني مثـــل الـــشيوع ، يقـــول عبدالفتاح المصري : ((ولسنا مع من يقول : خطأ شائع خير من صحيح مهجـــور ، فهـــذا قـــول مرفوض))(٢) .

٥. رد المولد والدخيل والمعرب .

٦. الإبقاء على زمن الاحتجاج كما هو عند القدماء .

٧. عدم الاعتراف بالمعاجم المتأخرة .

٨. عدم الاعتراف بقرارات المجامع اللغوية .

٩. الأخذ بالرأي المتشدد عند تعدد الآراء قال عباس على السوسوة عن أبي تراب : ((إذ هو متبع في كثير من أحكامه للمرحوم مصطفى جواد (ت ١٩٦٦ م) بل قد يخرج عن الاتباع فيهاجمه

---

(١) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٥٢ .

(٢) المصري ، عبد الفتاح ، قطوف لغوية ، ط٢ ، ١٤٠٧ ، دار ابن كثير ، دمشق:٢٧٦ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نادراً ، كذلك لا يخير بين حكمين على جزئية إلا اختار أعسرهما)) [١] .

١٠. تحكيم القواعد البصرية ورفض الكوفية .

١١.تحكيم المنهج المعياري بصرامة .

١٢.تحكيم السماع [٢]

١٣.عدم طرد القياس في بعض المسائل[٣].

١٤.عدم الأخذ بقاعدة ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب .

١٥.إتباع منهج القدماء في تغليط العرب [٤]

١٦.إظهار الغيرة على اللغة العربية .

١٧. ربط اللغة بالدين .

١٨. إضفاء بعض الصفات على اللغة العربية مثل العلو الرفعة والشرف ، والنظر إلى اللغة العربية على أنها لغة مقدسة وشريفة .

١٩. النكير على المخالفين والنعي عليهم مواقفهم المخالفة .

٢٠. القول بالحفاظ على الأصول اللغوية والعناية الفائقة بتصحيح الألفاظ التي زاغت عن قواعد الفصحى وأساليبها.

٢١. الابتعاد عن كل ما ينأى باللغة عن البناء الصحيح .

٢٢. رفض اللغات الضعيفة .

٢٣. القطع بالرأي الواحد في المسألة .

٢٤. نقد المحدثين والنعي عليهم مواقفهم المتساهلة في رأيهم .

٢٥. مواقفهم المتشددة من قضايا الاستعمار والترجمة وأثرها في اللغة. [٥]

٢٦. اهتمامهم بالجانب التخطيئي أكثر من اهتمامهم بالجانب التصويبي .

---

(١) انظر : اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٣٧ . انظر : السوسوة ، عباس علي ، عن حاملي عصا التصويب اللغوي ومتفرقات ، جذور ٩/ ٧٦ .

(٢) انظر : السابق : ٣٢ .

(٣) انظر : السابق : ٣١ .

(٤) انظر السابق : ٣٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٤٢ .

(٥) انظر السابق : ٣٤ ، ٤٦

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢٧. متابعة اللغويين والنحاة الأوائل في بعض المسائل مثل الاستشهاد بالقرآن وقراءاته والحديث ، وكلام الصحابي .

٢٨. متابعة الآخر للأول في التخطئة والتصويب (أبو تراب تابع مصطفى جواد) وبعضهم تابع الحريري وتابع المنذر الحريري في تخطئة جمع (حاجة) على (حوائج) .

٢٩. الاستشهاد بمعجم واحد فقط أو اثنين .

٣٠. النكير الشديد على العامة ، والكتاب ، يقول أمين ناصر الدين : ((فقل لأصحاب (قد لا) و(سوف لا) من كتاب الجرائد وغيرهم ، إما أن تستجلوا غوامض اللغة وتستقروا دقائقها حتى تعرفوا الجائز والشاذ والمقيس ، وإما أن تكسروا أقلاماً تطعنون بها كل يوم قلب اللغة ، فيكاد مدادكم يستحيل إلى دم)) (١) .

٣١. إضفاء هالة من التقديس على القديم ومصادره بحيث لا يقبلون الشك في صحتها بل يجب قبولها بقواعدها على علاتها دون أن نحيد قيد فتر عن واحدة منها ، لئلا نخالف تلك الأصول ، فيكون عملنا خطأ لا يغتفره عارف (٢) .

٣٢-الأخذ باللغة العالية أو الأفصح أو الأشهر وعد ما سواها لغة رديئة أو متروكة أو ساقطة أو شاذة أو مرذولة إلى غير ذلك من الصفات التي توصف بها وقد كان من منهج بعض الكتب التصحيح اللغوي الحديثة الأخذ باللغة العالية أو الأفصح (٣) .

٢-٥-١-٢ : رواد الاتجاه الأول وأتباعه وكتبهم

يعد اليازجي وأسعد داغر وانتساس الكرملي أبرز أعلام هذا الاتجاه وسوف نتعرف على ذلك من خلال السمات والخصائص لهذا المنهج ومن خلال نصوص من كتبهم كما ينضم إلى هذا الاتجاه تقي الدين الهلالي من خلال كتابه تقويم اللسانين والمنذر في كتابه المنذر ، وكمال إبراهيم وأبو تراب الظاهري في كتابه كبوات اليراع ولجام الأقلام و عبدالله البستاني ، قال الدكتور رياض قاسم : ((بدليل أن الشيخ عبدالله البستاني وهو من أكبر المحافظين)) (٤) .

---

(١) دقائق العربية : ٧٧ . وانظر داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ١١ .

(٢) انظر : المنذر ، إبراهيم ، كتاب المنذر :١٥

(٣) انظر : اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٢١ .

(٤) قاسم ، رياض ، اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي : ١٩٤/٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

((وعرف الأب انستاس الكرملي بسعة علمه وصبره على متاعب التحقيق الـــدقيق في معرفـــة أصول الألفاظ وهو من القائلين بالحفاظ على تلك الأصول اللغوية والابتعاد عن كل ما ينأى بها عن البناء الصحيح ، وعني عناية واضحة بتصحيح الألفاظ التي زاغت عن قواعد الفصحى وأســـاليبها ، فنشر الكثير من ذلك في مجلته (لغة العرب) ثم في جريدته (دار السلام) وصحف مصر والـــشام ، ومجالاتها وأصدر كتباً مخصصة في فقه اللغة وفلسفتها وتاريخها وأكدت بحوث الرجل اللغوية أنـــه لا يأخذ إلا باللغة العالية ويرفض اللغات التي دونها))(١) .

ومن رواد هذا الاتجاه أيضاً ، محمد تقي الدين الهلالي في كتابه تقويم اللسانين ، وقد ســـار الهلالي في هذا الكتاب على سيرة اليازجي ومن سبقه في التشدد في تطبيق القواعد اللغوية ، وكـــذلك في تقريع الكتاب والمنشئين المحدثين لعدم معرفتهم بالعربية وتقريع منتقديه يقول : ((أما الكتاب الذين يكرهون التحقيق ويرخون العنان لأقلامهـــم بدون تبصر ولا تمييز ، بين غث وسمين ، وكدر ومعين فأنهم سيستثقلون هذا الانتقاد ، وقد يعدونه تكلفاً وتنطعاً وتقييـــداً للحرية – بزعمهم - فلـــهؤلاء أقول : إنني لم أكتب لكم فما عليكم إلا أن تمروا على ما أكتب مرور الكرام ، وتدعوه لغيركم الذين يقدرونه حق قدره))(٢)

كما يتضح تشدده من خلال اصطلاحاته فتجده يسمي الكاف في مثل قولهم (فلان كـــوزير ، وفلان يشتغل في الجامعة كمحاضر) الكاف الدخيلة الاستعمارية ، فيقول : ((أما تسميتها دخيلة فلا إشكال فيه لأنها لا توجد في الإنشاء العربي الذي قبل هذا الزمان ، وأما تسميتها استعمارية فلأنهـــا دخلت في الإنشاء العربي مع دخول الاستعمار البلدان العربية))(٣)

ونعت بعض المترجمين بالجهلة ، يقول : ((فإن جهلة المترجمين تحيروا في ترجمة كلمة تجيء في هذه اللغات قبل الحال))(٤)

كما أن محمد تقي الدين الهلالي خطأ استعمالات كثيرة فصحت من غيره ، كما أنه يسير على نهج الاتجاه الأول في تحكيم السماع عن العرب وجعله معياراً للصواب ، يقول : ((وما الذي يجعـــل

---

(١) القزار ، عبدالجبار ، الدراسات اللغوية في العراق : ١٣٩ .

(٢) الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين : ١٠ .

(٣) السابق : ١٠ .

(٤) السابق : ١٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لفظ (القنبر) أولى بالتعبير من القنبلة والقنبل ؟ هل عندك شاهد من القرآن أو من كلام العرب الذين يحتج بكلامهم على صحة ما زعمت ؟))[١] .

وممن يلحق بهذا الاتجاه من أصحاب كتب التصحيح اللغوي الحديثة المتأخرين محجوب محمد موسى من خلال كتابه " تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة " ، فأول ما نلحظه تسمية كتابه بهذه التسمية ، كما أن هناك شواهد كثيرة من كتابه تثبت هذا الزعم ، يقول : ((لا تدخل الألف واللام (أل) التعريف على كلمتي (كل وبعض) لأنهما معرفتان بغير ألف ولام ، وهما في نية الإضافة ، قال تعالى : ﴿ وكل أتوه داخرين﴾ سورة النمل الآية ٨٧ . ﴿ كل آمن بالله ﴾ ، سورة البقرة الآية ٢٨٥ . ﴿ بعضهم أولياء بعض ﴾ سورة المائدة الآية ٥١ .

قال أبو حاتم : لا تقول العرب الكل والبعض ، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش لقلة علمهما هذا النحو ، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب . . .

وأنا مع أبي حاتم ، ولست مع سيبويه ، ولا مع الأخفش ، على الرغم من احترامي إياهما ، فالقول ما قالته العرب فهم أهل اللغة . . .)) [٢] .

وقد تميز أصحاب الاتجاه الأول بعدة سمات وخصائص شخصية ليست لأصحاب الاتجاهين الآخرين مما أضفى على أقوالهم قدراً من الاحترام والقبول عند غيرهم ، مثل التضلع الكبير في اللغة والخبرة الواسعة فيها والغيرة الكبيرة عليها ، ملامسة اللغة ومشكلاتها وذلك من خلال إصدار الصحف أو العمل في مجال التصحيح اللغوي في الجرائد مثل اليازجي و أسعد داغر والكرملي .

٢-٥-٢: الاتجاه الثاني

نشأ الاتجاه الثاني تالياً للاتجاه الأول ، ونتيجة له ، فأصحاب هذا الاتجاه عندما رأوا أن أصحاب الاتجاه الأول قد أفرطوا في التخطئة ، وحجروا واسعاً ومنعوا كثيراً من الاستعمالات السائغة من وجهة نظرهم ، بدأوا في نقد هذا الاتجاه وتخطئته والنعي عليه مواقفه ، وقاموا بتأليف كتب وكتابة مقالات ترد على أصحاب الاتجاه الأول آراءه وتبين أنه على خطأ ، غير أن هؤلاء لم يسلموا مما حذروا منه من التروع إلى أقصى الطرف الآخر ، حملهم على ذلك مضادتهم لأصحاب الاتجاه الأول ، مما جعل النقاد ، وأيضاً آخرون من أصحاب الاتجاه الأول يوجهون إليهم النقد ، وينعتونهم

---

(١) الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين : ١٦٠ .

(٢) موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة : ١/٧٧ ، ٧٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بنعوت فيها شيء من التشهير ، وقد أطلق على أصحاب هذا الاتجاه بعض التسميات مثل : المتساهلون [١]، و المتأخرون [٢] ، والمجددون [٣] .

٢ - ٥ - ٢ - ١ : سمات الاتجاه الثاني وخصائصه

١ -الدعوة إلى التساهل وعدم التشدد في تطبيق بعض المعايير اللغوية .

٢ -النعي على أصحاب الاتجاه الأول مواقفهم المتشددة .

٣ -الدعوة إلى فتح الباب لقبول كثير من الاستعمالات الشائعة ، يقول إميل يعقوب : ((ومن جهة أخرى نرى أنه لا يجوز تخطيء ملايين من الناس يستعملون لفظة معينة بحجة أنها لم ترد في المعاجم ، لأن وظيفة المعجمي تدوين ما يقوله الناس ، لا فرض الكلمات عليهم ، هنا تبرز مهمة المجامع اللغوية في إجازة لفظ أو منع آخر))[٤] .

٤ -الدعوة إلى التوسع في طرائق تنمية الثروة اللغوية ، مثل قبول المولد والمعرب والدخيل وبعض العامي الشائع .

٥ -اعتماد الشيوع معياراً من معايير الصواب اللغوي. فقد جوزت بعض الاستعمالات بناء على الشيوع والاستعمال .

٦ -اعتماد التضمين معياراً من معايير الصواب اللغوي .

٧ -قبول المذهب الكوفي وعدم الاقتصار على المذهب البصري .

٨ -قبول اللغات واللهجات العربية المختلفة .

٩ -الاكتفاء بورود اللفظ في مصدر واحد ، يقول إميل يعقوب : ((جاء في المعجم الوسيط الحظية والمحظية : المرأة التي تفضل على غيرها في المحبة ، و لم أجد كلمة المحظية إلا في هذا المعجم ومع ذلك أدعو إلى إجازتها))[٥] .

١٠ -نقد القدماء والنعي عليهم مواقفهم المتشددة .

---

(١) انظر : عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١١٣ ، نهاد الموسى : اللغة العربية وأبناؤها : ٩٣ ، ٩٤ ، مروان البواب ، دليل الأخطاء الشائعة في الكتابة والنطق : ٩ ، القزار ، عبدالجبار ، الدراسات اللغوية في العراق : ١٣٧ ، فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة : ١٨ .

(٢) انظر : الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٥

(٣) دردير ي ، إبراهيم ، لغة الأعلام اليوم بين التفريط والالتزام : ١٤ ، : ٣١ .

(٤) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٥١ .

(٥) السابق : ١١٦ ، ١١٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١١-النعي على أصحاب الاتجاه الأول عدم استقرائهم الكامل للغة حيث خطأوا ألفاظاً واستعمالات صحيحة رغم تضلعهم في اللغة .

١٢-نقد أصحاب الاتجاه الأول في تقديسهم للقديم ، وعدم الشك فيه بأي وجه من الوجوه ؛ وعدم تقديس أشخاصه وأعلامه .

١٣-الاستشهاد بأساليب المحدثين وأحكامهم في القواعد

٢-٥-٢-٢ : رواد الاتجاه الثاني وأتباعه وكتبهم

الدكتور عبدالجبار القزاز عند حديثه عن هذه الاتجاهات في العراق عد من أصحاب هذا الاتجاه معروف الرصافي وجميل الزهاوي وطه الراوي قال : ((ودعا طه الراوي إلى التساهل وتوسيع دائرة الصواب اللغوي والأخذ بالرخص والجوازات ، لأن التشدد لا يخدم اللغة وإنما يظهرها بمظهر جاف متحجر))(١)

وشدد طه الراوي : النكير على اللغويين المعاصرين له حيث تمسكوا بما يظنون أنه الأفصح ، ورأى أنهم بذلك أساءوا إلى العربية من حيث رأوا أنهم يحسنون إليها .

وممن ذهب أيضاً في هذا الاتجاه في التساهل والتجويز الزهاوي كما ذكر الدكتور عبدالجبار القزاز قال : ((أما الزهاوي فقد أباح لنفسه استعمال الكثير من الألفاظ العامية والفصيحة المحترمة ، وأثارت لغة شعره موجة من النقد اللغوي ، ولعل كتاب '' اضطراب الكلم عند الزهاوي '' ، لإبراهيم الوائلي ، ومقالات محمد بهجة الأثري في بيان الضعف اللغوي في شعر الزهاوي خير دليل على ذلك))(٢) .

أما الرصافي فله عدة آراء تبهم مصيره في أي الاتجاهات ، فمثلاً نرى له رأياً في الاحتجاج بكلام المولدين ، أمثال المتنبي ذكره في كتاب ''دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة'' ، يقول فيه : ((وعندي أن المتنبي مهما كان فهو من المولدين وكلامه ليس بحجة في هذا الباب))(٣) .

ولكنه صرح في غير مرة بضرورة التساهل وعدم التشدد في التصحيح اللغوي وأفصح عن رأيه في استعمال الألفاظ التي لم ترد في المعجمات اللغوية ، حتى أجاب عن اقتراح تقدم به عبدالقادر المغربي يتعلق بالكلمات غير القاموسية بقوله : ((. . . فإن أردنا أن نجعلها - أي اللغة العربية - لغة

---

(١) القزار ، عبدالجبار ، الدراسات اللغوية في العراق : ١٣٨ .

(٢) السابق : ١٣٨ .

(٣) الرصافي ، معروف ، دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة : ١١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حية فلابد من أن نتوسع فيها أكثر مما يدعونا إليه الأستاذ المغربي ، وذلك بأن نجعل الاشتقاق قياسياً ، وأن نفتح باب التعريب الذي سد في وجوهنا كما سد باب الاجتهاد في الدين على مصراعيه ، وبأن نفهم أن مفردات اللغة إنما تتقرر باستعمال العامة ، اللهم إلا مصطلحات العلوم والفنون فإنها تتقـــرر بوضع الخاصة واستعمالهم إياها ، فيجب إذن أن ندخل في معاجمنا كل ما وقع به التفاهم بين العامـــة من الكلمات الأجنبية التي لا نجد ما يقابلها في الفصحى ، فنثبتها في المعاجم كما تكلمت بها العامة ، أو بعد شيء من النقل والتحوير ، و إلا أصبحت لغتنا جامدة جمود عقـــــولنا في الأمور الدينية))[١]

إلا أن آراء الرصافي في رأي تلحقه بهذا الاتجاه تماماً ، وهو في الاتجاه الثاني أقرب منه إلى الاتجاه الثالث ، حيث نجد له أيضاً بعض النصوص التي توضح اندفاعه في التساهل كالزهاوي والراوي .

ومن أعلام هذا الاتجاه الدكتور إميل يعقوب في كتابه " معجم الخطأ والصواب في اللغـــة " ، فإننا إذا نظرنا إلى سمات الاتجاه الثاني وجد أن غالبها ينطبق على إميل يعقوب وكتابه (معجم الخطأ والصواب في اللغة) فقد تعقب إميل يعقوب في كتابه كلاً من اليازجي[٢] و أسعد داغر[٣] وزهـــدي جارالله [٤] ومحمـــد علـــى النجار[٥] وعبـــاس أبي السعـــود [٦] ، والعـــدناني [٧] ، و مـــصطفـــى جواد [٨] ، وإبراهيم المنذر [٩] ، وأحمد مختـــار عمر [١٠] ، ومازن المبارك [١١] ، ومحمد المبارك .

---

(١) القزار ، عبدالجبار ، الدراسات اللغوية في العراق : ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) انظر يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٨٦ ، ٧٦ .

(٣) انظر : السابق : ١٣٩ .

(٤) انظر : السابق : ٧٦ .

(٥) انظر : السابق :١١٤ .

(٦) انظر : السابق :٧٤ ، ٨٧ .

(٧) انظر : السابق :٧٧ .

(٨) انظر : السابق : ٦٨ .

(٩) انظر : السابق : ٨٧ .

(١٠) انظر : السابق : ٧٣ .

(١١) انظر : السابق : ٦٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما تتبع بعض المعجمات القديمة بالتخطئة ، مثل معجم الفيومي [١] والجوهري [٢] والفيروزبادي [٣] وأحمد رضا [٤] .

وكذلك تعقب أصحاب بعض كتب التصحيح اللغوي القديمة ، مثل الحريري في درة الغواص في تخطيئتهم لبعض الاستعمالات ، وخطأ ما ذهبوا إليه .

كما أن له آراء في التصويب على معايير جديدة ، مثل الشيوع والتضمين ويأخذ برأي المجامع والمعجمات الحديثة كالوسيط ،ومد القاموس و غيرها .

وكذلك يأخذ برأي الكوفيين يقول : ((وأجاز الكوفيون إدخال (أل) على العدد . . .))[٥] ، ويرى إجازة المولد والمعرب والدخيل ، وكذلك يرى صحة بعض اللغات التي يردها أصحاب الاتجاه الأول .

وممن نسب إلى هذا الاتجاه أيضاً عبدالقادر المغربي ، قال الزعبلاوي : ((وأجرى من الشيخ الغلاييني وأذهب في الإباحة والإرسال عبدالقادر المغربي ، على ما انتحاه في إقرار الكلمات غير القاموسية دخيلة أو معربة أو عامية)).[٦]

٢-٥-٣ : الاتجاه الثالث

يجمع هذا الاتجاه فريقين من المصححين اللغويين :

الأول : مخالف لما عليه الاتجاهان الآخران ، وقد ظهر هذا الفريق متأخراً ، وذلك بعد ظهور الاتجاهين الأول والثاني ، وقد رأى هذا الفريق أن أصحاب الاتجاهين السابقين قد أسرفوا في مواقفهم ووقفا على طرفي نقيض بين متشدد مانع وبين متساهل متسامح ، فجعل هؤلاء أنفسهم في موقف المعتدل الوسط بين هذين الطرفين فنعوا على الأول تشدده وعلى الثاني تساهله ثم تتبعوا أعمال هذين الاتجاهين بالتخطئة والتصويب .

---

(١) انظر : السابق : ٧٤ .

(٢) انظر : السابق : ٧٤ .

(٣) انظر : السابق : ٧٤ .

(٤) انظر : السابق : ٧٤ .

(٥) انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٠١ .

(٦) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ١٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الثاني : وهو فريق أخذ من الاتجاهين بعض المواقف على عكس الأول الذي خالف الاتجـــاهين فبعض المصححين وقف مع الاتجاه الأول في بعض المواقف ووقف مع الاتجاه الثاني في بعض المواقف ، بشكل لا نستطيع معه أن نضعه مع أحد الاتجاهين .

وقد تشابهت مواقف هذين الفريقين في عدة أشياء جعلتنا نجعلهما في اتجاه واحد ومـــن هـــذه الأشياء ما يلي :-

١) أن مواقفهم لا يمكن تصنيفها مع أحد الاتجاهين الأول أو الثاني .

٢) أن مواقفهم تعد موقفاً وسطاً بشكل عام فهـــم ليسوا بتشدد الأول ولا بتساهل الآخر .

٣) أنهم خطأوا بعض الاستعمالات وصوبوا بعضها .

٢ - ٥ - ٣ - ١ : سمات الاتجاه الثالث وخصائصه

١ - الحفاظ على التراث الموروث من طريق ومسايرة عوامل التطور والتغير من طريق آخر[١] .

٢ - قبول المولد والمعرب والدخيل ولكن بتحفظ وشروط يقول دردیـــري : ((أمـــا بالنـــسبة للكلمات الدخيلة والمعربة والمولدة حديثاً فلم نجد غضاضة من اعتمادها ما دام لا يوجد هنـــاك مـــا يناظرها في مظان اللغة أو بسبب سهولتها وفهم الناس لها وموافقتها للذوق السليم))[٢] ، فهو يشترط لقبول المولد والمعرب ثلاثة شروط وهي : عدم وجود ما يناظرها في مظان اللغة ، والسهولة وفهـــم الناس ، والموافقة للذوق السليم .

٣ - النعي على أصحاب الاتجاهين الأول والثاني مواقفهم ، فقد أخذوا علـــى الاتجـــاه الأول تشدده وعلى الاتجاه الثاني تساهله .

٤ - القول بقول الاتجاه الأول في بعض قضايا التصحيح ، وكذلك القول بقول الاتجاه الثاني في بعض قضايا التصحيح .

٥ - تقييد ما أطلقه الاتجاه الثاني وإطلاق ما قيده الفريق الأول .

٦ - الدعوة إلى التوسط في قضايا التصحيح اللغوي ، يقول مؤلفو كتاب مـــا تلحـــن فيـــه الصحف : ((نَهْجُنا في هذا العمل تراه وسطاً لا نسارع للتخطئة ، و لا نبالغ في الحكم ، ومع ذلك

---

(١) انظر : دردیري ، إبراهيم ، لغة الإعلام اليوم : ٦

(٢) السابق : ١٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لا نتكلف في التماس الأعذار ونرتكب الشطط في محاولة التصحيح ، اجتهدنا في تطبيق هذا المنـــهج ، وحاولنا التزامه ما وسعنا الجهد)) [١].

٧- الدعوة إلى التعمق في دراسته اللغة .

٨- الدعوة إلى تيسير اللغة مع المحافظة على ثوابتها .

٩- التوفيق بين وجهات النظر المختلفة ما وجد إلى ذلك سبيل مثل النسبة إلى الجمع في كلمة صُحُفي ودُوَلي [٢] .

١٠- تفردوا بأحكام وآراء مخالفة للاتجاهين الآخرين .

١١- إجازة الآراء المتعددة والمتعارضة إذا كان لكل منها سند .

١٢- الدعوة إلى الإفادة من معطيات علوم اللغة لدى الآخرين في دراسة اللغة ، وتسهيلها .

١٣- عدم الغض من قدر الفريقين الآخرين وأعلامهما ،وحفظ الجميل لأعلام اللغة وذكرهم والثناء عليهم وحفظ لهم ما قاموا به من جهود لحفظ اللغة وصيانتها وإن شطوا في بعض الأحيان.

٢-٥-٣-٢ : رواد الاتجاه الثالث وكتبهم

يمثل محمد العدناني في كتابيه (معجم الأخطاء الشائعة ومعجم الأغلاط المعاصرة) هذا الاتجاه خير تمثيل ، فإذا نظرنا إلى سمات وخصائص هذا الاتجاه ، ونظرنا إلى منهج العدناني وجدنا أنها تنطبق عليه في أكثرها . فالعدناني خطأ كثيراً من الاستعمالات كما فعل أصحاب الاتجاه الأول [٣] ، حتى أن بعضها مسوغ له بشواهد وأدلة قوية ، كذلك وقف من بعض القضايا موقف الاتجاه الأول مثـــل قبول المولد والمحدث وغيره ، وفي الوقت نفسه تبنى بعض مواقف الاتجاه الثاني ، فجوز اســـتعمالات رفضها الاتجاه الأول وأخذ بقرارات المجامع اللغوية [٤] ورد بعضها.

---

(١) المفدى ، محمد ، ما تلحن فيه الصحف : ٤ .

(٢) انظر : العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٣٩ .

(٣) انظر : العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٣٧ .

(٤) قال : ((ويخطئون من يقول : وقف فلان في الشرفة ، ويقولون : إن الصواب هـــو وقـــف في المستـــشرف ، أو في الروشن . . . ولكن مجمع نادي دار العلوم أطلق في الجدول رقم ١٠ على ما يخرج من البناء مكشوفاً اسم (شرفة) أيضا ، ذلك الاسم الذي أوثره على مستشرف أو روشن على صحتهما لغوياً . لأن الشرفة معروفة في العالم العربي كلـــه ، ولأن مجمع نادي دار العلوم له وزنه اللغوي الراجح)) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٢٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكذلك أخذ برأي بعض المعاجم الحديثة أمثال المعجم الوسيط[١]ومد القاموس[٢]ومتن اللغة [٣] وكذلك استشهد بأبيات لابن الرومي [٤] ، ولابن نباته المصري [٥] ، وكذلك استشهد بلغة المؤلفين المتأخرين .

وكذلك أخذ برأي الكوفيين قال : ((ويخطئون من يقول : صُحُفي ، ويقولون : إن الصواب هو صَحَفي لأن البصريين يرون أن ننسب إلى الجمع بعد أن نحوله إلى المفرد .

ولكن الكوفيين يجيزون النسب إلى جمع التكسير في جميع الأحوال سواءً كان اللبس مأموناً عند النسب إلى مفرده أم غير مأمون ، لذا يصح أن تقول صُحُفي على رأي الكوفيين وصَحَفي على رأي البصريين والكوفيين معاً)) [٦].

كما أخذ بالاستعارة والتضمين يقول : ((ويخطئون من يقول هذا حاكم صارم ، أي عنيف في العقاب والتأديب ، ولا أرى ما يمنع استعمال (صارم) مجازاً ، فنقول هذا حاكم صارم ، أي : له أحكام تقطع الذي يحكم عليهم بالعقاب ، كما يقطعهم بالسيف (استعارة مكنية تبعية))) [٧] ، ونفى عن نفسه التشدد [٨] .

وعلى هذا نرى أنه لا يمكننا أن نصنف العدناني في الاتجاه الأول ولا أن ندخله في الاتجاه الثاني ؛ و لم يبق إلا أن نجعله في اتجاه آخر غير هذين الاتجاهين وهو الاتجاه الثالث .

وقريب من العدناني نجد كمال إبراهيم في كتابه (أغلاط الكتاب) فقد ذكر أن السبب في تأليفه لكتابه هو أن هناك كلمات واستعمالات خطأها بعض علماء العربية القدامى أو المتأخرين لعدم شيوعها وذيوعها في لغة راجحة ورأى شدة الحاجة في عصره إلى إقرار كثير من الألفاظ والأساليب التي تجري بها الأقلام و الألسنة على غير وجهها الراجح الأمر الذي يدخله في أنصار الاتجاه الثاني ، إلا أن الطريقة التي سار بها في هذا الكتاب فيها جانب من التشدد فهو يأخذ بالأفصح ، كما أنه رد

---

(١) انظر : العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٢٨ .

(٢) انظر: السابق : ١٢٩.

(٣) انظر السابق : ١٣٦ .

(٤) انظر السابق : ١٢٩ .

(٥) انظر السابق : ١٢٨ .

(٦) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٣٩ .

(٧) السابق : ١٤١ .

(٨) انظر السابق : ٤٤٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ألفاظاً نصت متون اللغة الموثوق بها على جواز استعمالها من أمثال (استلف ، وحوائج ، أخصام ، وطموح) أو غيرها .

فقد شابه الاتجاه الأول من هذه الوجه وشابه الاتجاه الثاني من حيث القصد ونحن لا نستطيع جعله في أحد الاتجاهين مع قربه للاتجاه الأول .

والدكتور أحمد مختار عمر في كتابه (العربية الصحيحة) كان شديد الوطأة على العامية ودعاتها ، ومن مناصري الفصاحة وقد كان النكير الشديد على العامية من سمات الاتجاه الأول ، وقد خطأ أحمد مختار عمر بعض الاستعمالات على ضوء مناهج الاتجاه الأول مثل تخطئته لمن يقول : زرتك بالأمس فلم أجدك ، قال : ((وعلى هذا فقولهم : زرتك بالأمس فلم أجدك (قاصدين اليوم السابق مباشرة) خطأ صوابه : زرتك أمسِ بالبناء على الكسر)) (١)

إلا أن الدكتور أحمد مختار عمر لم يكن متشدداً تشدداً يجعلنا ندخله في الاتجاه الأول ، فقد نعى على هذا الاتجاه الأول تشدده ويرى أنهم ((يكبلون اللغة بالقيود الصارمة . .))(٢) .

فهذه النصوص تدفع عنه التشدد ، كذلك يدفع عنه تهمة التشدد أنه قام بتصحيح بعض من الاستعمالات التي قال بخطئها بعض كتب التصحيح اللغوي ، وفي المقابل قام بتخطئة استعمالات لها سندها القوي من الصحة ، كما أبى التوسع في الشائع ، وذم المتساهلين بقوله : ((تتعرض اللغة العربية لحالة من الشد والجذب بين فريقين متطرفين من الباحثين ، فريق يرى إطلاق الحبل على الغارب لمستعمل اللغة يتصرف فيها كما يشاء ، ويستخدمها بالصورة التي يراها ، وفريق يرى تكبيل اللغة بالقيود الصارمة ، والوقوف أمام تيار التطور الطبيعي الذي تتعرض له جميع اللغات)) (٣) .

مما يجعلنا نخرجه من الاتجاه الأول ولا ندخله في الاتجاه الثاني ، ولم يبق إلا أن يكون من أتباع الاتجاه الثالث .

وكذلك من أتباع هذا الاتجاه محمود فجال ، قال : ((وصوبت ما خطأه بعض النقاد المتشددين بعد التتبع والتقصي لكتب المعاجم اللغوية ، مع ذكر دليل ما صوبته)) (٤) .

ويقول : ((فلا أميل إلى قول متشدد ولا أجنح إلى قول متساهل)) (٥) .

---

(١) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٧٤ .

(٢) السابق : ١١٣ .

(٣) السابق : ١١٣ .

(٤) فجال ، محمود ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية : ٢٦ .

(٥) السابق : ١٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كما قال بتخطئة استعمالات ، وتصويب استعمالات أخرى كدأب أصحاب هذا الاتجاه .

واضطرب النقاد في موقف مصطفى جواد ، هل هو من المتشددين أو من المتساهلين ، أو له اتجاه آخر ؟ .

فلقد شكلت آراؤه التنظيرية ومواقفه العملية إشكالاً كبيراً لدى النقاد في موضوع إلحاقه بأي اتجاه ، حيث نرى أن آراءه التنظيرية تظهر تساهله وتسامحه ، في حين أننا نجده علمياً من خلال كتابه ''قل ولا تقل'' ، وبعض مقالاته أنه من أعلام الاتجاه الأول ، يقول الدكتور محمد ضاري حمادى عن هذا التناقض والاضطراب في موقف مصطفى جواد : ((وأرى أن مصطفى جواد من أصحاب المذهب المانع في كثير من الأحيان ومن القائلين بالتفضيل حيناً آخر))(١) .

فمن الدلائل التي تسلكه في الاتجاه الأول المتشدد نص بعض النقاد على أنه من المتشددين ، يقول عبدالجبار التوامي : ((وكان أكثرها من تعسفات مصطفى جواد في كتابه ''قل ولا تقل''))(٢) ، كذلك تخطيئاته العملية في كتاب '' قل و لا تقل '' ، فقد ظهر فيها متشدداً إلى درجة بعيدة ؛ وذلك من خلال تخطيء استعمالات لها سند قوى من الصحة ، وقد تم الاستدراك عليه فيها ، كما فعل صبحي البصام حين آلف كتاب ''الاستدراك على كتاب قل ولا تقل '' .

ومن الدلائل التي تخرجه من الاتجاه الأول وتسلكه في الاتجاه الثاني نص بعض النقاد على أنه من المتساهلين ، فمثلاً نجد الدكتور عبدالجبار القزاز ، يقول: ((والدارس لآراء مصطفى جواد اللغوية يلاحظ في كثير من مباحثه أنه كان من دعاة التوسع والتساهل في اللغة ، ومن القائلين باعتماد المذهب الكوفي في الدراسات اللغوية والنحوية ، كما دعا في أكثر من مبحث إلى وجوب الأخذ بالاشتقاق القياسي ، لأنه وسيلة من وسائل ترقية اللغة العربية ، وأنكر على إبراهيم اليازجي و أسعد داغر تشددهما في الاستعمال اللغوي ، ورأى أنهما حجرا باباً واسعاً في العربية إلى غير ذلك من المذاهب والآراء التي توضح دعوة الرجل إلى التزام وسائل إغناء اللغة ، وقال عنه كمال إبراهيم : وهو ممن عني بالأغلاط اللغوية الشائعة فكتب في هذا كثيراً وتعقب بالنقد والاستدراك كثيراً من الباحثين في هذا الميدان سابقين ومتأخرين وكان فيها من الموسعين لا المضيقين))(٣) .

---

(١) حمادي ، محمد ضاري ، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٢٤٥ .

(٢) التوامي ، عبد الجبار ، عثرات كبوات اليراع ، جذور :٩/ ٢٢٤ .

(٣) القزاز ، عبدالجبار ، الدراسات اللغوية في العراق : ١٤٠ – ١٤١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كذلك كانت آراؤه في بعض قضايا اللغة العربية مثل موقفه من تطوير اللغة العربية وبعض مشكلاتها ، حيث كان من المنادين بتطوير النحو العربي ، يقول : ((ومشكلة نحو العربية وصرفها متفرعة متنوعة ، فأول فروعها هو الجمود وعدم الإبداع ، وإذا درس المتتبع تاريخ قسم من اللغات الحية الواسعة كالفرنسية ، وجد أن نحوها كان متطوراً متغيراً بعيداً عن الجمود ومظنة للإبداع وهدفاً للتكامل ، ونعني بالجمود اتباع قدماء النحويين في سرد القواعد من غير عرضها على كلام العرب ، وشعرهم الخالي من الضرورة ، والتزام أحوالهم كأنها مما يحرم الاجتهاد فيه ، ولا يجوز التعليق عليه ولا إضافة قاعدة إليه)) (١) ؛ كذلك موقفه من النحو البصري والكوفي ، يقول : ((إن اختيار المذهب البصري في النحو والصرف في مدارس العرب بالعصر الحاضر كان من أسباب استصعاب الدراسة النحوية والدراسة الصرفية ومن البواعث على النفور من اللغة العربية ، وذلك لتشدد هذا المذهب وميله إلى الأشكال وكثرة التأويل والتعليل)) (٢) ، ويقول : ((ولا نشك في أن القول بمذهب البصريين في كون المصدر أصل المشتقات ضرب من العبث ، والجدل في إثباته نوع من المراء المضر بالعربية في حالها ومستقبلها ، كما كان مضراً بماضيها ، فيجب حذفه من كتب الصرف في مدارس العالم العربي وإحلال رأي الكوفيين محله)) (٣) ، ويقول عن النحو الكوفي : ((والحق أن في نحو الكوفيين آراء كثيرة تفضل آراء البصريين . . .)) (٤) ، ويقول: ((ومن الحق أن في نحو الكوفيين آراء كثيرة تفضل آراء لبصريين ينبغي للغة العصر الانتفاع بها باتباعها ونشرها في العالم العربي العصري))(٥) ؛ كذلك نفى أن يكون في اللغة العربية أوزان للمطاوعة يقول: ((والصحيح أنه ليس في اللغة العربية أوزان للمطاوعة ولا أثر للمطاوعة في الأوزان التي ذكروها)) (٦) ؛ كذلك موقفه من المعاجم العربية وخاصة القديمة منها ، وثناؤه على بعض المعاجم المحدثة ، يقول : ((والمشكلة الثالثة من مشكلات العربية هي مشكلة معجماتها ومفرداتها ، فالمعجمات القديمة الزمان معروفة حالها في قلة التبويب والتنسيق والتقصير في تناول الألفاظ المولدة والمعربة . . . وقد تنبه إلى هذا النقصان دوزي

---

(١) جواد ، مصطفى ، المباحث اللغوية في العراق : ٧ .

(٢) السابق : ١١ .

(٣) السابق : ١٦ .

(٤) السابق : ١١ .

(٥) السابق : ١١ .

(٦) السابق : ١٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المستشرق الهولندي الكبير عند تأليف كتابه " تكملة المعجمات العربية " . . .)) [١] ؛ كذلك موقفه من أصحاب الاتجاه الأول أمثال أسعد داغر وتخطيئاتهم ، نرى موقفه من خلال انتقاده لأسعد داغر في تخطئته السكة الحديد حيث قال : ((ولم يكن التقصير في النحو العصري مقصوراً على ما ذكرناه ، بل تعداه إلى العبث بالقواعد النحوية بدعوى العلم بها ، فإن السكة التي تسير عليها القاطرة البخارية . . .)) [٢] ، فعد ذلك عبثاً من أسعد داغر ، وقال : ((ومع أن قول الناس (السكة الحديد) على سجيتهم العربية صحيح مقبول موافق للقواعد النحوية ، فقد حسب كثير من الناس حتى المعنيون بالنحو أن نقد الناقد لـ (السكة الحديد) صحيح صميم ، وهو لم يذكر دليلاً على قوله ولا كتاباً يعتمد عليه)) [٣] ، كما كان شديد النكير على القدماء في بعض المسائل ، وما كتابه المباحث اللغوية في العراق إلا شاهد على ذلك ؛ كذلك نجد موقفه من المولد والدخيل والمعرب ، يقول : ((ولا تزال اللغة العربية محتاجة إلى معجمات تستوعب الفصيح ، وغير الفصيح ، والقديم ، والمولد والعربي والمعرب ، مما ورد في كتب العرب والمسلمين الذين ألفوا بالعربية إلى زمان انقطاع التأليف المتقن)) [٤] ، ويقول : ((إن التعابير المترجمة من اللغات الأعجمية قد تسربت في اللغة العربية بوساطة الصحافة فهي التي طورت اللغة العربية)) [٥] ، في حين أن هناك من أتباع الاتجاه الأول من يشن الحملة الشرسة على الترجمة من اللغات الأجنبية ، ويرى أنها جناية على اللغة العربية ، كمحمد تقي الدين الهلالي .

ونحن إزاء هذه الدلائل والآراء المتباينة نرى أن مصطفى جواد كان له اتجاه آخر غير الاتجاه الأول المتشدد ، وغير الاتجاه الثاني المتساهل ، وإنما هو من أصحاب الاتجاه الثالث الذي يأخذ من الاتجاهين .

وممن يمم أيضاً وجهه تلقاء أصحاب الاتجاه الثالث ، صبحي البصام في كتابه ''الاستدراك على كتاب قل ولا تقل '' ، وكذلك أحمد أبو الخضر منسي ، في كتابه ''حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب '' .

---

(١) جواد ، مصطفى ، المباحث اللغوية في العراق : ٣٣ .

(٢) السابق : ١٣ .

(٣) السابق :١٣ .

(٤) السابق : ٣٣ ، ٣٤ .

(٥) السابق : ٣٦ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد أخذ على هذا الاتجاه بعض الاضطراب في مواقفه ، وهذا ناتج عن محاولة الإمساك بالعصا من المنتصف ، ومحاولة الوقوف بموقف المعتدل ، وقد سبق أن مثلنا بموقف مصطفى جواد .

٢ - ٥ - ٤ : موازنة بين الاتجاهات

وبعد أن وضحنا الاتجاهات وأهم سماتها وأهم روادها ، نجمل معالم هذه الاتجاهات في النقاط التالية : -

أولاً: أن أصحاب الاتجاه الثالث تميزوا بميزات لم تكن لأصحاب الاتجاهين الآخرين منها :

١ -أنهم كانوا أوسع دائرة في البحث والتدقيق من أصحاب الاتجاهين الآخرين رغم تعمق أصحاب الاتجاه الأول في التراث وغوصهم في أعماقه إلا أن دائرة البحث في اللغات وما أفادت منه في علم اللغة الحديث كان أضيق .

٢ -رفد أصحابَ الاتجاه الثالث كثيرٌ من الروافد المعرفية خاصة في علم اللغة الحديث والدراسات اللغوية على اللغات الأخرى جعلهم ينظرون إلى اللغة نظرة تختلف عما كان ينظر إليها أصحاب الاتجاه الأول ، فعلى سبيل المثال نجد أن الدراسات اللغوية الحديثة ساعدت في التقليل من شأن النظرة إلى قداسة اللغة العربية والتحيز والمبالغة فيه في بعض الأحيان والنظر إلى اللغة العربية باعتبارها لغة كغيرها من اللغات ، وكذلك النظرة إلى الأخطاء اللغوية .

ثانياً : تصنيف المصححين اللغويين في كتب التصحيح اللغوي الحديثة في هذه الاتجاهات إنما هو بالنظر إلى أكثر سمات الاتجاه تحققاً فيه ، فبعض المصححين قد يصنف على أنه في اتجاه ، ويكون قريباً لاتجاه آخر ، فمثلاً صنف بعض المصححين في الاتجاه الثالث ، مع أنه قريب من الاتجاه الأول أكثر من قربه من الاتجاه الثاني ولكننا لا نستطيع تصنيفه في أحد الاتجاهين . وكأمثلة على ذلك مصطفى جواد الذي صنفناه من أصحاب الاتجاه الثالث مع أن له من الآراء المتشددة ما يقربه من الاتجاه الأول ومن الآراء المتساهلة ما يدخله في الاتجاه الثاني ، وهكذا .

ثالثاً : إذا أردنا أن نبحث في نقاط الالتقاء والاختلاف بين هذه الاتجاهات فإننا نجد أن نقاط الالتقاء تمثل فيما يلي :-

(١) أنهم يجمعون نظرياً على أهمية الرقي باللغة العربية وجعلها مواكبة لعصرها .

(٢) حاول جميع أصحاب الاتجاهات نفي تهمة التشدد أو التساهل عنهم ، ويعدون أنفسهم من المعتدلين ، ولكن ليس كل من نفى التهمة بريئاً ، فكثير من المصححين لاموا التشدد ، وذموا التساهل ، ولكن في حقيقة الأمر نجد أن بعضهم يسلك مسالكها ، فهذا أسعد داغر المعدود من

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أصحاب الاتجاه المتشدد ، يقول : ((ورأيت فريقاً منهم يركبون أحياناً متن الغلو في التلحين والتغليط ، فيجاوزون حد التنبيه على الخطأ إلى تخطئة الصحيح ، وتفنيد الصواب)) (١)

(٣) أما نقاط الاختلاف فقد أشرنا إليها عند الحديث عن سمات كل اتجاه ، وأن نقاط الاختلاف هي التي جعلتنا نقول بهذه الاتجاهات ، أما نقاط الالتقاء فلا يتكون منها اتجاهات مختلفة أصلاً .

رابعاً : إن هذه الخصائص والسمات ليست جميعها منطبقة على جميع الرواد بل إن بعض هذه النقاط تنطبق على بعضهم ، ولا تنطبق على بعض من رواد هذه الاتجاهات .

خامساً : ليس حكماً لازماً أن تنطبق جميع خصائص الاتجاه على كل واحد من أصحابه ، لأن هذا الأمر مستحيل .

سادساً : أفرز الاتجاه التخطيئي الأول الاتجاه التصويبي الثاني ، ومن خلالهما ظهر الاتجاه الثالث ، ونلاحظ أن هناك تضاداً بين الاتجاهات الثلاثة ، فالأول والثاني متناقضان والثالث غير متفق تماماً مع أي منهما ، ولكن قد يتفق معهما في بعض ويختلف في بعض .

سابعاً : من ناحية مؤيدي الاتجاهات نجد أن الاتجاه الثالث أكثر الاتجاهات أتباعاً ، ثم يأتي الاتجاه الأول في المرتبة الثانية ، وأخيراً الاتجاه الثاني ، ويظهر ذلك من خلال نقل تخطيئات أصحاب هذين الاتجاهين في كتب التصحيح اللغوي الحديثة المتأخرة وتأثر من بعدهم بآرائهم وتصويباتهم ، والسبب في مجيء الاتجاه الثاني في آخر الاتجاهات تأييداً هو موقف أصحابه من بعض القضايا التي نظر إليها أنها تهدم اللغة ، فإذا قلنا إن كلا الطرفين ذميم فإن الوقوف مع التقييد والتشديد خير من الهدم .

ثامناً : تقديس القديم وعدم التشكيك فيه كما رأينا عند إبراهيم المنذر لم يكن شائعاً بين رواد هذا الاتجاه الأول ، بل إن العكس -وهو عدم التقديس - ربما يكون أقرب إلى مناهج هذا الاتجاه ، فنجد أن اليازجي عمد إلى تخطئة بعض الكتاب من القدامى والمحدثين على حد سواء ، وكأنه مهد لمن جاء بعده في تثبيت اتجاه نقد القدامى والتشكيك في معاييرهم ، ودعوتهم إلي الجرأة في اتخاذ الأحكام اللغوية ، دونما اعتبار إلى سلطان القديم وسحره ، وهذا ما يفسر التعليقات الكثيرة التي نجدها عنده حين يلحظ أخطاء القدامى ، كأن يقول في تصويب (غصن يانع) : ((ولا يأتي (ينع) بهذا المعنى ، إنما يقال : ثمر يانع وينيع أي ناضج . . . ومن الغريب أن هذا الوهم ورد في كلام أناس من المتقدمين ،

---

(١) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وممن وهم فيه الحريري صاحب درة الغواص : قال في المقامة النصيبية : وكان يوماً حامي الوديقة يانع الحديقة ، وفسر الشريشي (يانع الحديقة) بقوله : (ناعم الروضة) ، وجاء للشريشي أيضاً في خطبة شرحه : " ولم يزل في كل عصر من حملته بدر طالع وزهر غصن يانع " ، ومن كلام القاضي شهاب الدين ابن فضل الله : حتى تدفق نهره وأينع زهره ، رواه صاحب فوات الوفيات . . . وهو كثير في كلامهم ، ووقوع مثل هذا من هؤلاء الأئمة في منتهى الغرابة)) (١) .

كذلك نجد أن الشيخ عبدالله البستاني يرفض الأخذ عن الفيروزبادي رغم قدمه ولم يعتد بما جاء في القاموس المحيط في شرح بعض المواد صحيحاً بل يرى أنه محتاج إلى تبصر وتدبر ، ويرى في مكان آخر أن تفسير الفيروزبادي (فاسد) ، قال : وكثيرًا ما فسر صاحب القاموس الغامض بما هو أغمض منه ، نقل ذلك عنه الدكتور رياض قاسم في كتابة اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي (٢) .

وهذا المنهج ليس مقصوراً على الاتجاه الأول بل إن أصحاب الاتجاه الثاني أجرأ منهم في هذا المجال ، وهذا أدى إلى أمرين (٣):

الأول : الجرأة في الأخذ من المحدث .

الثاني : رفض هالة القديم وسحره ومن ثم إخضاع بعض الأحكام والشروحات المضمنة في بعض كتب التراث إلى مزيد من التبصر والتدبر كما قال البستاني – رغم ثبوت مجيئها عن مصدر قديم .

تاسعاً : إن وضع فواصل وحدود زمنية ومكانية أو موضوعية بين هذه الاتجاهات من الصعوبة بمكان فالفواصل الموضوعية المكونة من الخصائص والسمات التي يمكن لها أن تفصل اتجاه عن اتجاه آخر بحيث تمنع أن يدخل فيه غيره أو يشذ عنه تكون صعبة ، لأن هذه الاتجاهات كما رأينا متداخلة فيما بينها ، فالاتجاه الأول قد يكون فيه شيء من سمات الاتجاه الثاني أو الثالث ، وكذلك الثاني يشترك مع الثالث في بعض السمات ، وكذلك الرواد والأتباع قد يكون في وجهات نظرهم بعضاً مما يقول بها الاتجاه الآخر وهكذا .

---

(١) انظر : قاسم ، رياض ، اتجاهات البحث اللغوي في العالم العربي :٢/ ١٩٥ .

(٢) السابق : ١٩٤ .

(٣) السابق : ١٩٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما الفواصل الزمنية والمكانية فإن هذه الاتجاهات لا تعترف بها ، وذلك لأن المتأثرين والقائلين أو المؤيدين لاتجاه معين قد يكونون في أزمنة مختلفة وأمكنة مختلفة ، يقولون بالقول نفسه ، وإن كان بحثنا مقتصراً على العصر الحديث . فإن امتداد هذا الاتجاهات بعيد بعد بداية الدرس النحوي واللغوي في العربية .

عشراً : مؤلفات أصحاب الاتجاه الثاني في التصحيح اللغوي قليلة ، وهذا عائد لرأيهم في أنه ليس من المفيد إنفاق الوقت والجهد في التخطئة والتصويب ، لأن ما هو مستعمل داخل ضمن الصواب اللغوي ولا يحتاج إلى تصويب ، وإنما كان تأليفهم في الرد على القائلين بالتخطئة ، وكانت ردودهم على أصحاب الاتجاه الأول في مؤلفات لغوية أخرى ليس لها علاقة بالتصحيح اللغوي من أمثال الرد على اليازجي .

الحادي عشر : تقترب آراء غالب أصحاب الاتجاه الثالث من مواقف أصحاب الاتجاه الأول ولكن ليس بتلك الشدة التي عليها أصحاب الاتجاه الأول .

الثاني عشر : أصحاب الاتجاه الأول عملوا في الصحافة والإعلام ، ولذا كان نقدهم للصحافة والكتاب فيها كثيراً .

الثالث عشر : كثير من المصححين المحدثين يرون أنهم معتدلون وليسوا بمتزمتين ويوجهون لغيرهم تهماً لها علاقة بالتشدد أو التساهل أو التفريط أو عدم المعرفة والعلم ، وهذا شأن البشر ، فالزهاوي الذي صنفناه في الاتجاه الثاني يرى أن الفريق الأول متحذلق ، وليس لهم بصر بدقائق العربية ، ويرى بعض من أصحاب الاتجاه الأول أن الفريق الثاني لم يغص في أعماق اللغة العربية ويعرف أسرارها [١].

الرابع عشر : طغى على ساحة التصحيح اللغوي الحديث في فترة من فتراته عراك لغوي تميز بطابع الخصومة الشخصية البعيدة عن روح العلم والموضوعية النقدية .

الخامس عشر : لم يكن النقد قاصراً على كل اتجاه للآخر بل كان بين أصحاب الاتجاه نفسه ، فهذا أبو تراب الظاهري وهو من أصحاب الاتجاه الأول ينتقد كتاب ''الكتابة الصحيحة'' لزهدي

---

(١) انظر : الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين : ١٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

جارالله وهو من نفس الاتجاه ، ويقول عنه :((إنه ليس بشيء))[١] . على غير حجة ، ويثني على كتاب ''قل ولا تقل'' لمصطفى جواد ويقول عنه : ((وهو خير هذه الكتب))[٢] .

السادس عشر : إن تعصب الاتجاه الأول وتشدده ومنعه لكثير من الاستعمالات والأساليب بحجة عدم ورودها عن العرب في فترة من الفترات يؤدي إلى تحجر اللغة وتحنيطها ومنعها من الولوج إلى مجالات هي بها أولى ، ويعد الاتجاه الأول في نظر غالب كتب التصحيح اللغوي الحديثة أكثر الاتجاهات إضراراً باللغة من غيره من الاتجاهات ولذا نتج عنه عدة آثار غير حميدة طالت اللغة ، كذلك لا تقل بحال جناية الاتجاه الثاني على اللغة عن جناية الاتجاه الأول ، فتحطيم قواعد اللغة أو الدعوة إلى نبذ كثير منها ، أو الدعوة لإقرار الشائع بلا قيد ولا شرط ، إنما هو تقويض لأركان اللغة ، الأمر الذي دفع باتجاه التشدد أكثر من محاولته إفادة اللغة ومستعمليها .

السابع عشر : تركت هذه الاتجاهات أثراً كبيراً في عملية التصحيح اللغوي الحديثة وعلى مسيرة اللغة بشكل عام في هذا العصر ، فمن ناحية كان أثراً إيجابياً حيث خرج من خلال هذه الاتجاهات كم كبير من التراث اللغوي والتصحيحي له قيمته اللغوية ؛ ومن ناحية أخرى كان له آثار سلبية ، فقد كان تعصب الاتجاه الأول وتشدده ومنعه لكثير من الاستعمالات والأساليب بحجة عدم ورودها عن العرب في فترة من الفترات يؤدي إلى تحجر اللغة وتحنيطها ومنعها من الولوج إلى مجالات هي بها أولى ، ويعد الاتجاه الأول في نظر غالب كتب التصحيح اللغوي الحديثة أكثر الاتجاهات إضراراً باللغة من غيره من الاتجاهات ولذا نتج عنه عدة أثار غير حميدة نالت اللغة ، فالنظرة المقدسة للغة من بعض أصحاب الاتجاه الأول فوت على اللغة أن تدرس دراسة محايدة ،لاستخلاص قوانينها ومواصفاتها ، مما يساعد على تعلمها وتعليمها بشكل أفضل كما هو موجود في كثير من لغات العالم ، كذلك كان التقييد على المتكلمين وإحراجهم وجعلهم يترددون في كلامهم كثيراً بين ما هو صحيح وما هو خطأ ، يقول أحمد مختار عمر : ((وبين هؤلاء وأولئك يضل جمهور المستعملين للغة طريقهم ، ولا يعرفون إلى أين يتجهون))[٣] ، مما أدى إلى ترسيخ الأفكار والمعتقدات والمقولات بصعوبة اللغة وصعوبة نحوها وقواعدها ، وصرف كثيراً من أبناء اللغة عن تعلمها ، يقول الزعبلاوي : ((وفي ذلك ما فيه من تنفير الكتاب باللغة العربية وصرفهم عن أصولها من حيث قصدوا إغراءهم بها

---

(١) الظاهري ، أبو تراب ، كبوات اليراع :١/ ٧٠ .

(٢) السابق :١/ ٧٠

(٣) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١١٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وإرهاف عزمهم على تحصيلها))[١] ، وقد خشي بعض المصححين أن يؤدي هذا التشدد إلى التمرد على اللغة من قبل أبنائها ، يقول الدكتور أحمد مختار عمر: ((وأخشى ما أخشاه أن يأتي التشدد بنتيجة عكسية وأن يحمل غالبية المستخدمين للغة على التمرد))[٢] ، ويقول : ((وكثيرون حالة يأسهم من تطبيق شروط المتشددين والتزامهم بقواعدهم للصواب والخطأ ينضمون إلى فريق المتساهلين وربما الداعين إلى نبذ القيود كلية ، وطرح أشكال التقنين والتقعيد))[٣] .

كما أن جناية الاتجاه الثاني على اللغة لا تقل بحال عن جناية الاتجاه الأول ، فتحطيم قواعد اللغة أو الدعوة إلى نبذ كثير منها ، أو الدعوة لإقرار الشائع بلا قيد ولا شرط ، إنما هو تقويض لأركان اللغة ، الأمر الذي دفع باتجاه التشدد أكثر من محاولته إفادة اللغة ومستعمليها ، وذلك لحساسية العلاقة القائمة بين اللغة والدين .

وكلا هذين الاتجاهين لهما ضررهما على اللغة ، يقول مصطفى جواد : ((وقد بينت أن التحجر الشديد في اللغة دليل على التفخر ، والدعوى العريضة التي لا بنية لها ، وأن التساهل الكثير دليل على قلة العلم بها أو التقصي من تبعه الخطأ فيها ، وكلاهما مضر بالعربية مخل بالقومية فإن للغة قوامها ونظامها))[٤] .

---

(١) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين :٦ .

(٢) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١١٤ .

(٣) السابق : ١١٣ .

(٤) جواد ، مصطفى ، المباحث اللغوية في العراق : ١١٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢-٦ : منهج كتب التصحيح اللغوي الحديثة

المنهج أو الطريقة فردية ، وهو تعبير عن سلوك فردي ، وفي التصحيح اللغوي هو الطريقة التي اتبعها أحد المؤلفين في كتابه عند تعامله مع موضوع التصحيح اللغوي .

أما الاتجاه فيكون جماعياً ، فإذا اتفقت مجموعة من المناهج أصبح لدينا ما يعرف بالاتجاه .

وهذه المناهج قد ينص عليها المؤلف ويحددها في مقدمة الكتاب ، ومن الكتب التي فعلت ذلك معجم الأخطاء الشائعة ، ومعجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني ، الصحيح والضعيف في اللغة العربية لمحمود فجال ، وقد يضع المؤلف المنهج في مكان آخر من الكتاب غير المقدمة [١] .

وقد يذكر بعض المؤلفين بعضاً من المنهج ويرى أنه الأجدر بالذكر ، ويترك بعضه لوضوحه وشيوعه ، مثل كتاب كبوات اليراع لأبي تراب الظاهري ، وأخطاء مستورة في لغة كتابنا لقسطنطين ثيودوري ، وربما لا ينص على شيء منه البتة ، ولكنه يعرف من النظر في الكتاب ، وتفحصه ، على أن أوضح المناهج هو منهج العدناني في كتابيه .

ولابد لهذا المنهج من خطوات يسير عليها ، وإذا نظرنا في كتب التصحيح اللغوي الحديثة فإننا لا نجد نصاً تاماً يوفي جميع خطوات هذا المنهج ، ولذا فإننا لكي نوضح الصورة كاملة لهذا المنهج في كتب التصحيح اللغوي الحديثة علينا أن نجمع أجزاء هذه الصورة من مختلف كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، ثم نقوم بتركيبها مرة أخري .

وقد تفاوتت كتب التصحيح اللغوي الحديثة في مقدار إسهامها في اكتمال هذه الصورة ، فبعض الكتب كان إسهامها كبيراً بحيث كان منهجه منهجها واضحاً ، ونصت على أكثره ، وبعض منها كان إسهامه قليلاً ، وبعضها لم نجد عنده شيء ، وأيضا تفاوتت هذه الكتب في مدى التزامها بهذا المنهج ومدى تطبيقها لشروطه ، فبعض الكتب أخذت ببعض وتركت بعضاً ، وبعضها أخذ بأكثره ، على اختلاف بينها ، ولنبدأ أولاً بتركيب هذه الصورة .

أولاً : عند إرادة تصويب استعمال ما ، فأول ما ينظر فيه نوع هذا الخطأ ، أهو لغوي أم صرفي أم نحوي أم دلالي ، فإذا كان لغوياً فأول ما يحكّم فيه السماع ، فينظر في كتب اللغة ومظانها هل سمع هذا الاستعمال من العرب ، وأول تلك المظان المعاجم ، ثم دواوين الشعر ، وكتب اللغة الأخرى ، على اختلاف في الترتيب عند كل مصوب وكل مسألة وكل كتاب ، ويكون حدود

---

(١) ناجي نصر أشار إلى بعض منهجه في آخر الكتاب انظر : ١١٨ ،١١٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هذا السماع أولاً في عصر الاحتجاج بدءاً بالأعراب الثقات في كلامهم أو في شعرهم ، فإذا عثر على شواهد له من كلام العرب حكم بصحة هذا الاستعمال ، ومن أمثلته ، قال أسعد داغر : ((وخطأ بعضهم من يستعمل (تجاوز) بمعنى (فات) أو (ترك) والصحيح أنه لا خطأ فيه ، فيقال تجاوزه كما يقال جاوزه ، وقد وجدته في غير واحد من معاجم اللغة))(١) .

وقال إميل يعقوب : ((يخطئ إبراهيم اليازجي ومحمد علي النجار وزهدي جارالله من يقول : (أنف فلان العار) ويذهبون إلى أن الصحيح هو : أنف من العار . . .

ولكن : حسان بن ثابت يقول :

قَسَامَةُ أمُّكُمْ إنْ تَنْسِبوها إلى نسبٍ فتأنَفُهُ الكِرامُ

كذلك جاء في القاموس المحيط : (يأنفُ أن يضام) ، وجاء في تهذيب اللغة (أنف الطعام وغيره) ، وجاء في المحكم (أنفت فرسي هذه هذا البلد) ، وجاء في المخصص (أنفت الشيء : كرهته) ، وقال الزجاج في كتاب فعلت وأفعلت : يقال أنف الشيء إذا تتره عنه ، وجاء في تاج العروس : أنفت فرسي هذا البلد أي اجتوته وكرهته فهزلت ، وجاء في المعجم الكبير : أنف من الشيء أو أنف الشيء : كرهه وعافته نفسه .

وقال وهب بن الحارث القرشي .

لا تحسبني كأقوام عَبَثْتَ بهم لن يَأنَفُوا الذُّلَّ حتَّ يأنَف الحُمُرُ

لذلك قل : أنف فلان من العار ، أو أنف فلان العار))(٢)

فإميل يعقوب عند تصحيحه لهذا الاستعمال أول ما استشهد به بيت لحسان بن ثابت دلالة على وروده عن العرب ، أو سماعه لأن السماع عن العرب هو المعيار الأول ، الذي اعتمد عليه في التصحيح لأنه الأساس الأول الذي بنيت عليه اللغة وقواعدها .

فإن تعذر السماع و لم يعثر على شاهد له من كلام العرب بحث له عن سند من كلام علماء اللغة يصوب هذا الاستعمال أو يذكر وروده عن العرب ؛ فقد صوب العدناني وأحمد مختار عمر استعمال : أنت تستأهل كذا ؛ بناءً على كلام الأزهري ، قال : ((قال ابن قتيبة في أدب الكاتب ، فلان مستأهل لكذا خطأ ، إنما يقال : أهل لكذا ، وإنما المستأهل الذي يأخذ الإهالة .

---

(١) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ١٣٩ .

(٢) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٧٦ ، ٧٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وسندي في تصحيح ما خطأه ابن قتيبة ما جاء في تهذيب اللغة للأزهري ونصه : وأما أنا فلا أنكره ، ولا أخطئ من قاله ، لأني سمعته ، وقد سمعت أعرابياً فصيحاً من بني أسد يقول لرجل أولى كرامة : أنت تسأهل ما أوليت ، وذلك بحضرة جماعة من الأعراب فما أنكروا قوله))[١].

هذا عند جماعة من متقدمي المصححين أمثال اليازجي و أسعد داغر ومن نحا نحوهم من المتأخرين أمثال محجوب محمد موسى ، وعند جماعة آخرين وهم متأخرو المصححين أول ما يفزع إليه في تصويب استعمال خاطئ هو القرآن الكريم وبخاصة القراءة المشهورة قراءة حفص عن عاصم ، التي يُقرأ بها في أغلب البلدان العربية والإسلامية ، فيبحث فيها ، فإذا وُجِد له سندٌ أو شاهدٌ فيها قطع بصوابه ، و إلا بحث في القرآءات الأخرى، فيحمل على قراءة منها إذا وجدت ، كما فعل إميل يعقوب فقد صوب تزوج بامرأة عفيفة على هذا النحو ، قال : ((يخطئ زهدي جار الله من يقول : تزوج فلان بامرأة عفيفة ، استناداً إلى ما ذهب إليه يونس من أنه ليس من كلام العرب أن تقول تزوجت بامرأة ، ولكن :

جاء في القرآن الكريم : ﴿وزوجناهم بحور عين﴾ ، وجاء في المعجم الوسيط تزوج امرأة وبها : اتخذها زوجة ، وكذلك أجاز المصباح المنير والقاموس المحيط ومحيط المحيط ومتن اللغة أن تقول : تزوجت بامرأة))[٢].

وقال العدناني : ((ويخطئ المنذر من يقول : لنا أسوة حسنة في كثير من النقاد ، ويرى أن الصواب هو : لنا أسوة حسنة بكثير من النقاد : ولكن جاء في :

(أ) الآية (٢) من سورة الأحزاب ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ .

(ب) والآية (٤) من سورة الممتحنة : ﴿لقد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه﴾ .

(ج) والآية (٦) من سورة الممتحنة أيضاً : ﴿لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله ﴾ ،فقطعت جهيزة قول كل خطيب))[٣]

ومن التصويب أيضاً على إحدى القراءات قول إميل يعقوب : ((يخطئ إبراهيم اليازجي ، ومازن المبارك ، وزهدي جار الله من يقول : توَفَّى فلان ، بحجة أن المتوَفِّي هو الله ، وأن المتوَفَّى

---

(١) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٣١ وانظر : العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٣١ ، ٣٢ .

(٢) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٥٧ .

(٣) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٢٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

هو (فلان) لذلك يجب القول : تُوُفِّي فلان ، ببناء الفعل تُوُفِّي للمجهول ، وقد روي أن علي بن أبي طالب سأله عامي وهو يمشي وراء جنازة :

من المُتَوَفِّ ؟

الله .

كيف ذلك يا أمير المؤمنين ؟ .

أما سمعت قوله تعالى :﴿ الله يتَوفىَّ الأنفس حين موتها ﴾؟

قل من المُتَوَفِّي ؟

ولكن روي أيضاً أن الأمام علياً نفسه كان يقرأ : ﴿والذين يَتَوفَّون منكم ﴾ بالبناء للمعلوم ، كما يقرأها : ﴿والذين يُتَوَفّون منكم ﴾ بالبناء للمجهول ، وكذلك قرأ بعض القراء الآية نفسها بالبناء للمعلوم))(١)

كذلك صوب أحمد مختار عمر استعمال (قدَّر) المشدد حملاً على إحدى القراءات ، قال : ((يكثر على ألسنة المعاصرين ، وبخاصة في مراسلاتهم استخدام كلمة (التقدير) بمعنى التعظيم والاحترام وهذا المعنى إن تكن المعاجم العربية قد أهملته ، فقد قرئ به في قوله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره ﴾ ، جاء في الكشاف عند شرح الآية السابقة من سورة الزمر : ﴿وما قدروا الله حق قدره﴾ ، وقرئ بالتشديد على معنى ما عظموه كنه تعظيمه ، فحيث سمع الفعل بالتشديد يسوغ استعمال مصدره وهو التقدير ، ولا حرج))(٢)

وهنا نقطة تثير إشكالاً وتساؤلاً عن تقديم متقدمي المصححين لكلام العرب من المعاجم على القرآن الكريم ، ويمكن حل هذا الإشكال من عدة وجوه :

أولها : إن الاستشهاد بالقرآن عند المخطئين يختلف عنه عند المصوبين ، وبيان ذلك هو أن الاستشهاد بالقرآن الكريم مقدم عند الفريقين ؛ فالمخطئون يستشهدون بالقرآن الكريم على صواب تخطئتهم ويُأتى بالآيات التي تدل على ذلك ، وهذا على وجهين :-

الأول : استشهاد على أن ما ورد في القرآن الكريم خلاف ما هو مستعمل ، ولذا فهذا الاستعمال خاطئ بدليل الآيات المسرودة .

الثاني : استشهاد على أن هذا الاستعمال لم يرد في القرآن الكريم .

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(٢) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٣٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فعندما جاء المصوبون ووجدوا أن المخطئين احتكموا إلى كتاب الله و بذلوا جهدهم في إثبات وجهة نظرهم ؛ فمنهم من وجد ما يدعم قوله في كتاب الله أيضاً فاستشهدوا بذلك مثل إميل يعقوب في تصويب استعمال (أسقيته ماءً) قال : ((ويخطئ زهدي جار الله . . . ولكن جاء في القرآن الكريم أيضاً : ﴿ وأسقيناكم ماءً فراتاً﴾))[١] .

ومنهم من لم يجد ما يدعمه في كتاب الله فذهب يستقري كلام العرب

ولذا كان الغالب عند هؤلاء المصوبين الاستشهاد بكلام العرب لأن المخطئين قد آووا إلى ركن شديد ، واستندوا استناداً قوياً على كتاب الله في تخطيئاتهم ، ومن ذلك تخطيئات اليازجي و أسعد داغر وزهدي جارالله فمثلاً خطأ إبراهيم المنذر و أسعد داغر ومازن المبارك وزهدي جار الله ، و محمد العدناني من يقول : ((استبدلوا الشر بالخير ويقولون إن الصواب استبدلوا الخير بالشر ، بحجة أن الباء بعد الفعل (بدَّل) أو أحد مشتقاته تدخل على المتروك استناداً إلى الآية : ﴿يستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير ﴾والآية ﴿ولا تتبدلوا الخبيث بالطيب﴾ والآية ﴿ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل﴾ والآية ﴿وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتى أكل﴾))[٢] .

فأمام هذه الآيات الكثيرة والقوية في دلالتها التي استشهد بها المخطئون لم يكن لدى المصوب إلا أن يفزعوا إلى القرآن الكريم ليقرعوا الحجة بالحجة ، وإن لم يجدوا فليس أمامهم إلا كلام العرب وهكذا كانت أكثر تصويبات المصوبين من المجموعة الأولى .

ثانيهما : أن متقدمي المصححين كانوا يعلمون أنه ليس كل لفظ ورد في القرآن ، ولذا فإن كلام العرب هو الحكم .

ثالثهما : أن متقدمي المصححين تحاموا الخوض في القرآن وإقحامه في المعارك اللغوية كما تحاماه النحاة القدماء ، وهؤلاء على آثارهم يهرعون .

وخلاصة القول في ذلك هو أننا ذكرنا أن من منهج المصوبين الاحتكام إلى كلام العرب ، وقدمناه على الاحتكام إلى القرآن الكريم ، فإن مرد ذلك إلى أن المصوبين لم يستطيعوا معارضة القرآن بالقرآن في المسائل التي خطئت على ضوء الآيات القرآنية إلا في مواضيع قليلة ولذا كان أكثرهم اعتمادهم على كلام العرب .

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ١٦١ .

(٢) السابق : ٩٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أما المخطّئون فقد حاولوا جهدهم دعم تخطئتهم ورأيهم بالقرآن الكريم ، ولذا كان أول استشهادهم بالقرآن الكريم ؛ فالمخطئون عندما لا يجدون مستنداً لهم من القرآن الكريم يذهبون إلى السماع فيقولون : ولم يسمع من العرب ، وأما إذا وجد دليله من القرآن الكريم بدأ به ، قال اليازجي : ((ومن ذلك قول بعضهم : ينبغي عليك أن تفعل كذا ، فيعدونه بـ(على) لظنهم أنه بمعنى (يجب) ، وليس كذلك لأنه في الأصل مطاوع (بغى الشيء) بمعنى طلبه ، فكأنه قيل : ينطلب لك ، وإن كان لا يجوز أن يقال : انبغى وانطلب ، بهذا المعنى ، ولكنه من الألفاظ التي جرت كذلك على ألسنة العرب وأُلزمت وجهاً من الاستعمال لا تتعداه ، وهو يستعمل عندهم بمعنى يجوز ويصلح ويتيسر ، ولم يسمع عنهم إلا موصولاً باللام ومنه ﴿ لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر﴾ ، ﴿وما علمناه الشعر وما ينبغي له﴾ ، ولا يكاد يستعمل إلا بصيغة المضارع ، كما رأيت ، وكذلك يعده أكثرهم من الأفعال غير المنصرفة))[١] .

وعليه فإننا نجد أنه لم يُبدأ بكلام العرب مع وجود شاهد من القرآن الكريم

ثانياً : إذا لم يوجد لهذا الاستعمال المخطأ شاهد من القرآن الكريم ولا أمكن حمله على قراءة مشهورة أو غير مشهورة ، فهنا يفترق بهم المنهج إلى سبيلين :

الأول : وهم متقدمو المصححين يخطئون هذا الاستعمال . وفي حالات قليلة يسلكون السبيل الثاني وهو الذهاب إلى الحديث الشريف ، وقد سبق الحديث عن موقف كتب التصحيح اللغوي الحديثة من الاستشهاد بالحديث – وقلنا إن المتقدمين منهم نهجوا منهج القدماء في عدم الاحتفال بالاستشهاد بالحديث أمثال اليازجي و أسعد داغر .

الثاني : متأخرو المصوبين ، وهؤلاء يذهبون إلى الحديث الشريف وما ثبت وروده عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وبعضهم أخذ أيضاً بما لم يثبت كذلك [٢] فينظرون فيه محاولين التماس شاهد أو دليل على وردود هذا الاستعمال على لسان رسول الله ،وخاصة كتب الصحاح الستة وأولها صحيح البخاري ومسلم على درجة واحدة ، وتليها بقية الكتب ، ومثال على التصويب على الحديث الشريف ما فعله العدناني وإميل يعقوب ، فقد صوبا إدخال (أل) على العدد إذا كان

---

(١) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٩

(٢) انظر : مصطفى جواد ، المباحث اللغوية في العراق : ١٤

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مضافاً استناداً إلى عدة أحاديث شريفة ذكرناها سابقاً [١] ، وكذلك صوبت كلمة (حوائج) بناءً على أحاديث وردت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [٢] .

ثالثاً : فإن عُدِمَ الشاهد من الحديث نُظر في كلام الصحابة رضوان الله عليهم لأن كلامهم منزل منزلة الحديث الشريف في قوة الاستشهاد ، لأن كلام الرسول صلى الله عليه وسلم مروي على لسان الصحابي في الأصل ، فيبحث فيما وصل من كلام الصحابة عما يسند رأي المصوب ، وقد كان ذلك بالفعل فقد صوبت بعض الاستعمالات على ضوء كلام الصحابي ، وقد نصت بعض كتب التصحيح على ذلك مثل الزعبلاوي والعدناني ومحمود فجال .

رابعاً : إذا عدم الشاهد من كلام الصحابي رجع إلى كلام العرب بدءاً بالشعر فيبحث في دواوين الشعراء في فترة الاحتجاج وفي كتب اللغة التي جمعت الأشعار ، وفي كتب الأدب وغيرها من الكتب التي جمعت شعر العرب ، فإذا لم يعثر على شاهد شعري بحث عن شاهد نثري ، كالحكم والأمثال والخطب والأقوال ، وغيرها في فترة الاحتجاج من الكتب التي جمعت هذا التراث ، وهذا الأمر شواهده كثيرة في كتب التصحيح اللغوي الحديثة .

خامساً : فإذا عدمت الشواهد من كلام العرب ، المحتج بهم بحث في لغات العرب ولهجاتها مما عُدَّ شاذاً أو قليلاً أو متروكاً ، فإذا وجد شيء جيء به وحمل عليه الاستعمال ، ومذهبهم في هذا أن الحمل على الشاذ والقليل والمتروك خير من التخطيء والرد ، فضلاً عن اعتراف المخطئين بوروده ، فقد خُطئت استعمالات ذكر أنها وردت ولكنها لُغية أو مرذولة ، ولكن سند المصوبين هو التمسك بالإقرار بالورود عن بعض العرب ولا يهم ما يقال بعد ذلك ، لأن هناك طروحات ترفض هذا المبدأ ، وهو التفريق بين اللغات .

سادساً : إذا لم يمكن حمل الاستعمال على إحدي اللغات أو اللهجات ذُهب إلى المعاجم وكلام اللغويين فيها وقد سبق الحديث عن المعاجم وصنيع كتب التصحيح الحديثة فيها .

سابعاً : إذا لم يسعف المصوب جميع ما سبق ذهب يستعين بكلام العلماء الموثوق بعلمهم ودرايتهم ، فيبحث له عن قول عالم ينص على صواب هذا الاستعمال ، قال أحمد مختار عمر : ((وسندي في تصحيح ما خطأه ابن قتيبة ما جاء في تهذيب اللغة للأزهري ونصه: وأما أنا فلا أنكره ،

---

(١) انظر : الرسالة ص ٧٢ .

(٢) انظر : عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٣٦ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولا أخطئ من قاله ، لأني سمعته ، وقد سمعت أعرابياً فصيحاً من بني أسد ، يقول لرجل أُوْلِيَ كرامة : أنت تستأهل ما أُولِيت ، وذلك بحضرة جماعة من الأعراب فما أنكروا قوله))[١] .

ثامناً : إذا عدم الحصول على شاهد لهذا الاستعمال في القرآن الكريم بجميع قراءاته أو الحديث الشريف أو أقوال الصحابة أو كلام العرب شعره ونثره ولغاتهم ولهجاتهم ، ولم يسند ذلك قول عالم من العلماء يجوز ذلك ، فزع إلى القياس وقد صححت كثيرٌ من الاستعمالات المخطئة على ضوء القياس ، والقياس في كتب التصحيح اللغوي نوعان : قياس موجب ، وقياس لا يمنع فالقياس الموجب هو الذي اعتمد عليه المخطئون في تخطئياتهم أما القياس غير المانع فهو الذي اعتمد عليه المصوبون في تصوياتهم .

فمثلاً ((يخطئ مصطفى جواد و أسعد داغر ومحمد على النجار وزهدي جارالله ومحمد العدناني جمع (بائس) على (بؤساء) بحجة أن مجيء فعلاء جمعاً لفاعل مما يسمع ولا يقاس ، وأن البؤساء جمع بئيس ، والبئيس هو الشجاع القوي .

ولكن وزن فعلاء يطرد في جمع فاعل الدال على سجية مدح أو ذم ، نحو : عاقل عقلاء ، صالح صلحاء ، باسل بسلاء ، جاهل جهلاء ، فاسق فسقاء . . . لذلك قل في جمع بائس : بائسون وبؤساء))[٢]

وقال أحمد مختار عمر : ((وأذكر أن الأستاذ علي السباعي – رحمه الله – قد ألقى محاضرة بكلية دار العلوم عام ١٩٥٥ م صحح فيها كلمة (بواسل) وذكر شاهداً عليها ما يزيد على عشرين كلمة جمعت مثل هذا الجمع أخذها عن المخصص لابن سيده والقاموس المحيط والمصباح المنير وأساس البلاغة ولسان العرب))[٣] .

فنرى أن إميل يعقوب وأحمد مختار عمر قد صححا جمع (بواسل) و(بسلاء) لأن القياس لا يأباها وهو القياس الموجب .

أما القياس الذي لا يمتنع فمثاله ما صححه أحمد مختار عمر نقلاً عن المجمع من تخطئة (قيَّم) بمعنى إعطاء القيمة قال : ((يستعمل المحدثون الفعل (قوَّم) ومصدره التقويم في مجال التعديل وإصلاح المعوج ، في حين يستعملون (قيَّم) ومصدره (التقييم) ، بمعنى بيان قيمة الشيء ، والذي في كتب اللغة

---

(١) السابق : ١٣١ .

(٢) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٨١ .

(٣) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة :١٣٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استعمال الفعل (قوَّم) للمعنيين كليهما ، ولكن مجمع اللغة العربية قد صحح استعمال الفعل (قـيَّم) قياساً على ما قاله العرب في (عيَّد الناس) إذ شهدوا العيد ، و لم يقولوا (عوَّد) تحاشياً من توهم أنها من العادة ، فكذلك نقول : قيَّم الشيء ، بمعنى : حدد قيمته ، للتفرقة بينه وبين (قوَّم الشيء) بمعنى عدله ، وقد ساق الأستاذ الصوالحي أمثلة أخرى فرق العرب فيها بالواو والياء ، ومن ذلك جمعهم العيد على (أعياد) دون (أعواد) حتى لا تلتبس بجمع (عُود) وجمعهم (قيل) على (أقيال) دون (أقوال) حتى لا تلتبس بجمع (قول) ، وجمعهم (نار) على (أنيار) دون (أنوار) حتى لا تلتبس بجمع (نُور) وهكذا))[١] ومن ذلك جمع (خصم) على (خصوم)[٢] ، ودير وأديرة ، زهر وزهور ، وأكثر ما تكون التخطئة والتصويب في القياس في الجموع والنسب .

ومن التخطئة بناء على القياس ما خطأه من جمع غيور على غيورين والصواب أن يجمع على غُيُر [٣]وهمز مصائب ومشايخ[٤] .

وبعض أصحاب الاتجاه الأول يشرطون مع القياس السماع فاليازجي خطأ : ((تكدَّر من هذا الأمر ، أي : استاء منه ، واشتد عليه ، وقد كدَّره الأمر ، أحدث عنده كدراً عظيماً ، ومنهم من يقول كدَّره بمعنى : عنَّفه وقرعه ، وهذه الأخيرة من اصطلاح الأتراك وكل ذلك غريب عن استعمال العرب ، وإن أمكن رده إلى وجه صحيح))[٥] .

وكذلك خطأ جمع (نادي) على (نوادي) مع أنه القياس كما يقول : ((ويقولون قد شاع هذا الخبر في النوادي ، يريدون جمع النادي وهو مع كونه القياسي غير مستعمل ، وإنما يقال في جمعه الأندية ، وهو في الأصل جمع (ندي) بمعنى النادي استغنوا به عن جمع النادي كما استغنوا بالأحاديث الذي هو جمع الأحدوثة عن جمع الحديث))[٦] .

ومما هو داخل في القياس وذهب إليه بعض المصوبين تصويب بعض الاستعمالات على قياس مطاوعة الأفعال ، أمثال العدناني وإميل يعقوب وأحمد مختار عمر .

---

(١) السابق : ١٣٣، ١٣٤ .

(٢) انظر عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٣٩ .

(٣) السابق : ١٤٦ .

(٤) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٣١ .

(٥) السابق : ٣٧ .

(٦) السابق : ٣١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ويعد السماع والقياس في عصر الاحتجاج والرواية المعيارين الأساسين لأي تخطئة أو تصويب ، فإذا عدم ما يعضد هذا الاستعمال الخاطئ من سماع أو قياس في عصر الاحتجاج كان هناك موقفان :

الأول : يقف عند هذا الحد ويخطئ الاستعمال ، وحجته عدم السماع عن العرب أو عدم الورود في مظان اللغة أو غير ذلك من العبارات أو مخالفته القياس ، وهذا الاستعمال عندهم ليس له سند من سماع أو قياس ، وهذا منهج غالب أصحاب الاتجاه الأول الذي ذكرناه ، ومنهم من يذهب إلى التخريج كما سنرى في الفقرة تاسعاً .

الثاني : يذهب أبعد من ذلك وهم أصحاب الاتجاهين الثاني والثالث ، فإن أصحاب هذين الاتجاهين لا يتوقفون عند الحد الذي وقف عنده أصحاب الاتجاه الأول ، فلا يخطئون عند هذا الحد بل يفتحون مجالاً أوسع وأرحب من مجال الاتجاه الأول ، وهو البحث عن شواهد لهذا الاستعمال في العصر الذي يلي عصر الاحتجاج وهو ما عرف بعصر المولدين ، وقد اعتمد متأخرو المصوبين على هذا العصر في تصويب بعض الاستعمالات معتمدين على ما جاء فيه من الشعر والنثر ويدخل فيه لغة التأليف ومطالبين بأن يُؤخذ ما جاء في هذا العصر مع ما جاء في العصور السابقة له سواء بسواء وقد ترتب على مطالبهم هذه ثلاثة أمور :

الأول : عدم عدِّ ما جاء في هذا العصر من الأخطاء .

الثاني : قبول القياس على استعمالات هذا العصر من استعمالات العصر الحديث وعدم تخطيئها

الثالث : تصويب الاستعمالات التي خَطَّأها القدماء أو المحدثون في استعمالات هذا العصر .

تاسعاً : وإذا لم يسعف المصحح شاهد من العصرين الأول أي عصر الرواية والاحتجاج بكلام الأعراب أو الثاني أي عصر المولدين لجأ إلى التخريج لهذا الاستعمال والتسويغ وذلك بأن يبحث له عن وجه من وجوه العربية مقبول ، كما قال أحمد مختار عمر : ((وقاعدتنا في هذا الباب أن كل كلمة يمكن أن تخرج في العربية فلا مانع من استعمالها))[١] .

وقد قفز أصحاب الاتجاه الأول على عصر المولدين و لم يعتدوا به ، وربما ذهبوا مباشرة إلى التخريج ، أو خطأوا الاستعمال ، ومن أساليب التخريج ما يلي :-

---

(١) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٢٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١) التضمين

فيبحث عن استعمال مقارب لهذا الاستعمال في المعنى فيعطى له ، وقد قال به اليازجي و أسعد داغر إلا أن أسعد داغر توقف عنده ورأى عدم إطلاقه قال : ((إذا فتح باب التضمين على مصراعيه تعذر إقفاله على الإنس والجن))[١] .

ومن أمثلة التصويب حملاً على وجه من وجوده التضمين ما يلي :

قال اليازجي :((وأما تعديته إلى المشكور به بـ(على) فيجوز على تضمين الشكر معنى الحمد ، وحينئذ تمتنع اللام فنقول شكرته على إحسانه كما تقول حمدته على إحسانه للمطابقة بين الاستعمالين))[٢].

وقال في موضع آخر:((والمسموع في الثاني أن يعدى الفعل إليه بـ(على) ذهاباً إلى تضمينه معنى (حمل)كما يقال :بعثته على كذا ، وإن كان المعنى يحتمل الحرفين جميعاً))[٣].

٢) الحمل على نيابة الحروف .

ونيابة الحروف بعضها عن بعض نوع من التضمين وفيها كلام طويل[٤] فمنهم من يثبتها ومنهم من ينفيها ، إلا أن بعض المصححين أخذ بقول من يثبت أن الحروف وخاصة حروف الجر ينوب بعضها عن بعض ، ومن أمثلة ذلك يقول العدناني :((من هذا كله نرى أن إنابة حرف مكان آخر جائزة في كثير من الأحوال ، لكنها لا تطرد في كل موضوع ، ويترك الأمر فيها إلى السماع لا القياس))[٥] .

وقال في إجازة : (هذا مما يؤسف له) : ((ونعتمد أيضاً على رأي ابن جني الذي أفرد بحثاً رائعاً في الخصائص عن استعمال الحروف بعضهما مكان بعض يجيز لنا أن نقول : أسف عليه وأسف له))[٦] ؛ ولإميل يعقوب رأي في ذلك ، يقول:((لم نجز استبدال حرف جر بآخر رغم أن بعض اللغويين يجيزونه لأن أحداً من المجامع اللغوية لم يجز ذلك وبانتظار أن تقول المجامع اللغوية كلمتها في

---

(١) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب :١١٦ .

(٢) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٨ .

(٣) السابق : ٢٦ .

(٤) انظر : العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٨١ .

(٥) السابق : ٨٣ .

(٦) السابق : ٢٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الموضوع نثبت متحفظين بعض تراكيب خطأها بعض اللغويين مضمنة حروف جر مكان أخرى)) (١).

٣) الحمل على وجه من وجوه البلاغة .

كالاستعارة أو المجاز أو غيرها ، فأحمد مختار عمر ذهب إلى تصويب (أثر عليه) لملمح بلاغي يراه في (على) قال : ((يخطئ الكثيرون قول القائل : أثر عليه ، ويلزمونه أن يقول أثر فيه أو به .

ومع تسليمي بصحة النصف الثاني من العبارة ، فأنا لا أوافق على نصفها الأول ، بل ألمح دقة عند من يستعمل (أثر عليه) ، وأرى فرقاً بينها وبين (أثر فيه) فالثانية تحمل معنى الظرفية أو عمق الأثر ، أما الأولى فتحمل معنى الاستعلاء ، وتعلق الأثر بالسطح الخارجي ، وقد يكون الاستعلاء معنوياً ، كما ذكر ابن هشام في المغني ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ولهم عليَّ ذنب ﴾ وقوله ﴿ فضلنا بعضهم على بعض ﴾))(٢) .

ومثال آخر يقول إميل يعقوب : ((يخطئ مصطفى جواد من يقول : تأسست المدرسة ... ولكن هذا التخطيء مردود من وجهين : أولهما أن فعل المطاوعة من (فَعَّل) هو (تفعيل) وعليه يصح القول : تأسست المدرسة ، وثانيهما أن المجاز العقلي هو من أساليب العربية))(٣) .

٤ - الشيوع والاستعمال

وقد ذكرناه في معايير التصويب والحقيقة أن كلمة معيار هي من باب التجوز والتسمح في العبارة و إلا فإن الشيوع ليس معياراً يحتكم إليه في تصويب الألفاظ ، وإنما هو محاولة لتصويب اللفظ وإخراجه عن جادة الخطأ .

وهذا المعيار في الحقيقة من أضعف المعايير التي احتكم إليها عند تصويب الاستعمالات ، ولا يلجأ إليه إلا في آخر المطاف ، وهو قليل في كتب التصحيح اللغوي الحديثة . والسبب في ذلك هو أن هذا المعيار غير متفق عليه وغير مرحب به عند كثير من المصححين اللغويين سواء منهم أصحاب الاتجاه الثاني أو الثالث ، وحتى نعلم مكانة هذا المعيار من بين المعايير السابقة نجد أن إميل يعقوب

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة :٢٧٩ .

(٢) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٢٠ .

(٣) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٦٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهو أكثر كتب التصحيح اللغوي الحديثة تصويباً للاستعمالات على وجوه مختلفة ، صحح على ضوئه ستة استعمالات [١] .

عاشراً : فإذا عدم تخريج الاستعمال وحمله على أحد الوجوه السابقة جيء إلى العصر الحديث وهو العصر الثالث فينظر في اللفظ على ضوء الأمور التالية :

١- إجازة واحد من المعاجم المحدثة أمثال متن اللغة والمحيط والمعجم الوسيط والمعجم الكبير وأقرب الموارد .

وقد كثر هذا في كتب التصحيح اللغوي الحديثة وخاصة المصوبين منهم وأصحاب الاتجاه الثاني والثالث فقد كثر استشهادهم بالمعاجم المحدثة وخاصة معاجم المجمع اللغوي القاهري الوسيط والكبير ، وغيرها .

٢- إجازة واحد من المجامع اللغوية الأربعة ، وعملياً جلُّ ما أخذ كان عن المجمع اللغوي القاهري ، أما المجامع اللغوية الثلاثة الأخرى فيندر الإشارة إليها ، وشواهد هذا الباب كثيرة ، وقد جمع محمد سليم إبراهيم في كتابه (قل ولا تقل) عند قدامى اللغويين والمجتهدين من المجمعين بمصر المحروسة مجموعة كبيرة من مناقشات المجمع ومن قراراته وخاصة ما يخص الأخطاء الشائعة منها .

وعند عقد مقارنة بين المعايير السابقة من حيث الاستخدام والتطبيق في كتب التصحيح اللغوي الحديثة نجد أن السماع يحتل المرتبة الأولى ثم القياس في العصر الأول . ثم يأتي القياس والسماع في العصر الثاني ثم يأتي التخريج في المرتبة الثالثة ويحتل التضمين المرتبة الأولى من بين مراتب التخريج ثم يحل العصر الثالث في المرتبة الأخيرة من مراتب التصحيح اللغوي في كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، ولذا فإننا نجد أن كتب التصحيح اللغوي الحديثة عندما تبدأ بالتصويب فإنها ترتب الشواهد حسب المعايير التي اعتمدتها فتأتي أولاً بشواهد العصر الأول ثم شواهد العصر الثاني ثم شواهد العصر الثالث ، وقد تكتفي بشواهد العصر الأول لأنها الأقوى وما يرد بعدها سواء من العصر الثاني أو الثالث إنما هو زيادة في التوكيد ليس غير ، إذ إن الحجة قد تثبت ، وكما قال العدناني عند استشهاده ببعض الآيات : قطعت جهيزة قول كل خطيب ، فإذا عُدم العصر الأول حل العصر الثاني محله وهو حجة عند من احتج به وقوى شواهد هذا العصر بشواهد العصر الثالث .

أما من ناحية المعاجم القديمة والحديثة فإن بعضاً من كتب التصحيح اللغوي الحديثة لم ترتبها حسب ترتيب معين عند سردها مجتمعة وكأنهم يضعون هذه المعاجم قديمها وحديثها في مرتبة واحدة

---

(١) انظر : الرسالة ص ١٤٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

من حيث الثقة فمثلاً العدناني يراعي أحيانا ويأتي بفاء التعقيب أو ثم [١]وأحياناً لا يراعي ، قال :((وفي اللسان : اقرأني فلان : حملني على أن أقرأ عليه ، وفي الصحاح والعباب والمصباح والقاموس والتاج والوسيط : أقراه السلام : أبلغه إياه))[٢].

وكذلك يأتي بـ(ثم) فيقول : ((كما قال الصاغاني في العباب ثم الفيروزبادي في القاموس ثم الزبيدي في التاج ثم لين في مد القاموس ثم أحمد رضا في متن اللغة ثم مجمع القاهرة في المعجم الوسيط))[٣] . . . .

عاشراً : فإذا تعذر جميع ما سبق لم يبق إلا الحكم بخطأ الاستعمال ، و إميل يعقوب في كتابه معجم الخطأ والصواب في اللغة وضع قسماً ثانياً ووضع فيه بعض الألفاظ التي تضمنتها كتب التخطيئات لم يستطع أن يصوبها وذلك لأنه لم يجد لها مخرجاً فيما ذكرناه ، مع حرصه على ذلك وطلب مساعدة الآخرين في تصويبها [٤] .

وليس جميع كتب التصحيح اللغوي الحديثة التزمت بهذا المنهج تاماً وإنما هو منهج عام التزم بعضهم ببعضه وترك بعضهم بعضه .

وفيما يلي نجمل أهم الملحوظات على منهج كتب التصحيح اللغوي الحديثة :

١. التصويب اعتماداً على شاهد واحد وهو ما يراه أحمد مختار عمر يقول : ((أما الحكم بالصواب فيكفي لتقريره العثور على الشاهد أو الشواهد المطلوبة))[٥] ، وكان من منهجهم التصويب و التخطئة اعتماداً على ورود اللفظ في القرآن الكريم أو عدم وروده ، فقد كان المصوبون يعتمدون على تصويب لفظ أو استعمال على وروده في القرآن الكريم ولو في آية واحدة .

وكان المخطئون يعتمدون على تخطئة اللفظ ، أو الاستعمال على أنه لم يرد بهذا الشكل في القرآن الكريم وإنما الوارد خلافه فيحكم بخطأ هذا الاستعمال لأن الوارد خلافه ، وقد اعترض على أصحاب هذا الرأي بأنه ليس بالضرورة أن يكون عدم ورود الاستعمال في القرآن الكريم أنه لم يرد في كلام فصيح أو نص معتمد ، وكذلك الأمر فيما يخص الحديث الشريف ، فليس كل لفظ سوف

---

(١) انظر السابق : ١٨٢ ، ١٥٣ ، ١٢٥ ، ٢٣ .

(٢) العدناني ، محمد ، معجم الخطاء الشائعة : ٢٠١ .

(٣) السابق : ١٧٣ .

(٤) انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٢٧٩ .

(٥) عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٢٩ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يكون له شاهد من الحديث الشريف ، ولا يستقيم ذلك مع كلام العرب ، فلا بد أن يكون لكل استعمال شاهد من كلام العرب .

٢. من مناهجهم في التصويب التوفيق بين مدرستي البصرة والكوفة فإذا أجازت إحدى المدرستين الاستعمال أخذ به مع عدم تخطئته رأى المدرسة الأخرى يقول العدناني : ((. . . مع إجازة رأي المدرسة الأخرى))(١) ، وقد ذكر ذلك غير واحد .

٣. توضيح وجه الخطأ عند التخطئة وتوضيح وجه الصواب عند التصويب ، وقد نصت بعض الكتب على هذه الطريقة ، وبعضهم رأى أن هذا الأمر في هذا بدهي ومن موجبات التصحيح ، ولا حاجة لذكره .

وقد ذكر أسعد داغر فائدة ذلك ، فقال: ((ثم إني رأيت بعض الذين تقدموني في هذه الخدمة يقتصرون في الغالب على ذكر الخطأ من غير أن يبينوا وجهه ويشفعوه بصوابه ، وهو بالحقيقة نصف الإصلاح المروم بل أقل من نصفه ، لأن معاشر الكتاب في هذه الأيام ولا سيما الذين لم يعل لهم في صناعة الإنشاء كعب ، ولا رسخ لهم في حذاقة الكتابة قدم ، يجتنون بعض الفائدة من قولك لهم : هذه الكلمة غلط ، وذلك التركيب خطأ ، فيتنكبون هذا ويتجنبون تلك ، ولكنهم يحرزون الفائدة إذا اتبعته بيان وجه الخطأ وألحقته بذكر صوابه ، كأن تقول لهم مثلاً : يقولون : صادق على الشيء ، وهو خطأ ، لأن معنى صادق صار صديقاً ، فالصواب أن يقال أجاز الشيء أو أقره أو أمضاه أو وافق عليه ، وقد بذلت جهدي في تدارك هذا النقص فلم أر أي خطأ إلا أثبت سببه وقرنته بإصلاحه))(٢) .

ومن نهج أيضاً هذا النهج العدناني وقد ذكر ذلك في منهجه ، قال : ((ونذكر الأسباب التي حملتنا على ذلك التصحيح مشفوعة بالحجج الدامغة التي لا يأتيها الشطط من بين يديها ولا من خلفها))(٣) ، وكذلك إميل يعقوب وأحمد مختار عمر ، وأبو تراب الظاهري ، وقد غلب هذا المنهج على أكثر كتب التصحيح اللغوي الحديثة حيث كان المؤلف يذكر الخطأ ويوضح وجهه ، ثم يذكر الصواب ويوضح وجهه سوى مجموعة من الكتب التي كان منهجها الاختصار والاقتصار على ذكر

---

(١) السابق : ٩ .

(٢) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب داغر ، أسعد : ٩

(٣) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخطأ وإتباعه بذكر الصواب دون تعليل أو تمثيل ، أمثال كتاب دليل الأخطاء الشائعة فقد اكتفي بذكر الخطأ وصوابه دون ذكر شيء أخر ، وكتاب الكتابة الصحيحة إلى حد ما .

٤- عندما تتعارض المصادر المعتمدة لدى المصحح كأن يخطأ مصدر معتمد ويصوب كذلك مصدر معتمد فإن منهج كتب التصحيح اللغوي الحديثة قد افترقت في ذلك إلى ثلاثة أفرقة :

الفريق الأول: يأخذ بقول الأشهر وإن كان واحداً ، مثل القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، ويرد الآخر وإن كانوا جماعة ، والأمثلة على ذلك كثيرة فقد خطَّأ عباس أبو السعود وآخرون من يدخل (أل) على كلمة (كل) و(بعض) لأنها معرفة في نية الإضافة متابعين قول أبي حاتم والأصمعي ، وقد أجاز إدخال (أل) عليها الجوهري قال : ((كل وبعض معرفتان ، و لم يجيئا عن العرب بالألف واللام ، وهو جائز لأن فيهما معنى الإضافة أضيفت أم لم تضف))(١) ، وكذلك أيد جوازها كل من اللسان وتاج العروس ومتن اللغة وأبو علي الفارسي ، ورووها في شواهد معتبرة ، ووردت عند سيبويه ومع ذلك خُطئت . وتابع عباس أبو السعود على هذه التخطئة ، محجوب محمد موسى .

والشهرة عند هذا الفريق لا تعني الكثرة ، وكذلك العدناني وإميل يعقوب .

الفريق الثاني: يأخذ بالأشهر والأفصح وإن كان واحداً ، ولا يرد الآخر وإن كان واحداً ، يقول الزعبلاوي : ((فإذا تعارضت نصوص المعاجم عمدنا إلى التمحيص ، فآثرنا الأكثر والأشهر إذ كان المدار على الرواية و لم تمنع من غيره ، إلا أن ينص على أنه منكر أو رديء أو مذموم أو مهمل))(٢) .

ومثل التعارض في أقوال اللغويين التعارض في أقوال النحاة يقول العدناني: ((معتمداً على رأي مدرسة البصريين أو الكوفيين عندما أجد رأي أحدهما أقرب إلى العقل وبعيداً عن التعقيد ، مع إجازة رأي المدرسة الأخرى))(٣) .

وقال الزعبلاوي: ((من أخذ بالجائز الذي لم يناهز حد الكثرة و الشهرة فقد أخطأ الكثير المشهور لكنه لم يخطئ الصحيح على كل حال))(٤) .

---

(١) الجوهري ، الصحاح مادة (ن ل ل) .

(٢) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ١٢ .

(٣) العدناني ، محمد ، الأخطاء اللغوية الشائعة : ٦ .

(٤) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ١٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن الأمثلة على ذلك قول العدناني: ((ويكسرون الهمزة في مضارع خال (ظن) فيقولون: إخال ، ويقولون إنها الفصحى ، مع أن همزة المضارعة تكون مفتوحة في جميع الأفعال الأخرى ، فلماذا لا يسير على القياس ، وترى قبيلة أسد تقول (أخال) ولماذا نفرض على الناس الموافقة على رأي قبيلة طيء ليقولوا : إخال ؟ ، إني أرى (أخال) دون أن أستطيع تخطئة (إخال)))[١] .

الفريق الثالث: يأخذ بالرأي المصوب دون النظر إلى شهرته أو ضعفه ، وممن سار على هذا النهج إميل يعقوب في معجم الخطأ والصواب في اللغة ، ومثال على ذلك أن إميل يعقوب جوز استعمال (إنسانة) اعتماداً على نقل اللغويين لها مع أن هناك عدداً كبيراً من المعاجم تمنعها ، قال : ((يخطئ الفيومي والجوهري والفيروزبادي وأحمد رضا وعباس أبو السعود من يقول : فلانة إنسانة صالحة ، بحجة أن كلمة (إنسانة) عامية ، وإن كلمة إنسان من الناس اسم جنس يقع على المذكر والأنثى والواحد والجمع ، مفرده (إنسي) أو (أَنَسي) ، لكن :

بعض اللغويين يقول : إن كلمة (إنسانه) صحيح وكذلك أكد الزبيدي أن العرب استعملت إنسانة قليلاً ، والقلة لا تعني إلغاءها ، والقول إنها عامية ثم أورد قول كاهن الثقفي :

إنسانة الحيِّ ، أم أدْمانة السَّمُرِ بالنِّهي رقّصَها لحنٌ منَ الوتَرِ))[٢] .

وكذلك فعل أحمد مختار عمر في تصحيح استعمال " أنت تستأهل كذا [٣] .

والقول في مناهج كتب التصحيح اللغوي عند تعارض أقوال اللغويين هو القول نفسه عند تعارض أقوال النحاة في مسائل النحو الصرف ، فمنهجهم هو أنهم يكونون ثلاثة أفرقة : فريق يأخذ بالأشهر ويرد غيره ، والفريق الثاني : يأخذ بالأشهر ولا يرد الآخر ، يقول الزعبلاوي : ((والذي أقررنا من مذاهب النحاة ما روته الأئمة على أنه مذهب جمهورهم و لم تمنع من غيره إذا اشتهر وشاع في الأصل ، فهذا يكون في جانب الصحة والجواز ، ولو لم يماثله في الجودة والقوة))[٤] .

والثالث : يأخذ برأي المصوب مهما كان ، وهذا من منهج المصوبين ، إنهم يحاولون التصويب على أقل الأدلة ، للتسهيل ولتقليل التخطئة وإحراج المستعمل ، يقول العدناني : ((في أمهات كتب النحو ، معتمداً على رأي مدرسة البصريين أو الكوفيين . . .))[٥] .

---

(١) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٨٧ .

(٢) يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب في اللغة : ٧٤ ، ٧٥ .

(٣) انظر : عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٣١ .

(٤) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ١٣ .

(٥) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٦ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٢-٦ : المآخذ على كتب التصحيح اللغوي الحديثة

ذكر إميل يعقوب في كتابه معجم الخطأ والصواب في اللغة [١] في اللغة مجموعة من المآخذ على كتب التصحيح اللغوي ، وهي :

١- الوقوع في الخطأ الذي تنبه عليه .

٢- الدعوة إلى أمر ثم العمل بعكسه .

٣- الاضطراب في استعمال المقياس الواحد .

٤- العمل بعكس الهدف من الكتاب .

٥- الاضطراب في اتخاذ موقف واحد من قضية الخطأ والصواب .

٦- الاستناد على مقياس ثم الانقلاب عليه .

٧-النقل دون روية .

٨- التعسف في التخطيء .

ومن خلال دراسة كتب التصحيح اللغوي الحديثة ظهرت لنا مآخذ أخرى منها :

أولاً : عدم ذكر المنهج أو الإشارة إليه في المقدمة أو في ثنايا الكتاب

وتحديد موقف المؤلف من بعض قضايا التصحيح ، فبعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة لم تذكر منهجها ، أو الطريقة التي اتبعها المؤلف في تخطئاته وتصويباته ، فإذا نظرنا إلى كتب التصحيح اللغوي الحديثة موضوع الدراسة وجدنا أن من بين أكثر من خمسين كتاباً في التصحيح اللغوي تخلف نصفها تقريباً عن ذكر منهجها سواء في أول الكتاب أو المقدمة أو آخر الكتاب ، وبعض من أصحاب كتب التصحيح اللغوي الحديثة ذكر شيئاً يسيراً عن طريقته ألمح فيها إلى شيء يسير مما قام به مثل طريقة التبويب ؛ وأوضح كتب التصحيح اللغوي في موضوع إيضاح المنهج هما معجما العدناني ، وكتاب محمود فجال وكتاب الزعبلاوي ؛ كذلك من المآخذ على المنهج الاضطراب ، ومثال على ذلك منهج العدناني ، فقد ظهر بعض الاضطراب و التناقض في عدة مسائل عنده منها :

١- نرى أنه يشترط إجماع المعاجم في مكان ، وينفيه في مكان آخر ، يقول : ((لم أقبل استعمال الكلمات التي لم ترد في جل المعاجم الموثوق بها والمشهود لها بالدقة أو فيها كلها)) [٢] ، ثم يقول : ((لم ابحث عن الكلمة في جميع المعجمات ، إذا رأيت أن عدداً منها يؤيد

---

(١) انظر : يعقوب ، إميل بديع ، معجم الخطأ والصواب : ٥٥-٦٢ .

(٢) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استعمالها ، ولكني رحت أبحث عنها في جميع المعاجم ، وكتب اللغة الموثقة ، كلما رأيت أديباً مشهوراً أو لغوياً كبيراً استعملها دون أن أجد في المعجمات وكتب اللغة ما يؤيد ذلك مما حملني على مواصلة البحث حتى إذا وجدت مصدراً موثقاً واحداً يجيز استعمالها أيدته بعد أن أذكر جميع المصادر التي لا تجيز ذلك ، وإذا لم أجد مصدراً واحداً أو مصدرين أو أكثر تقول بجواز استعمالها ذكرت أنها خطأ يجب اجتنابه))[١] .

ويقول في موضع آخر : ((اعتمدت في تصويب الكلمة أو العبارة على وجودها في أمهات المعاجم أو بعضها أو واحد منها على أن لا يكون سبب الانفراد خطأ مطبعياً))[٢] .

كما أنه رفض بعض الاستعمالات التي كانت قد جوزها بعض المجامع ، مثل استعمال (أثناء) .

٢- موقفه من الحديث الشريف ، حيث حكَّم العقل في النقل يقول : ((ثم أعرض الحديث على عقلي فإذا قبله استشهدت به ، وإن رفضه حدت عنه))[٣] .

٣- من تناقضات العدناني هذا الموقف الغريب ، وهو التعريض بالأعراب القدماء الأقحاح الذين يؤخذ عنهم اللغة ووصفهم بالأمية وبالبداوة وبالغباوة ، فقد ورد ذلك في أكثر من موضع من معجميه نذكر منها ما يلي :

١- قوله : ((فنحن لا نستطيع الاعتماد على ما قاله جميع الأعراب ، لأن بعضهم لا يخلو من الغباوة)) [٤].

٢- قوله : ((وأنا اقترح أن لا نتقيد بما تفوه به ذلك البدوي الأمي . . .)) [٥].

٣- قوله : ((أما الاستشهاد بجملة قالها أعرابي أمي لآخر ، وفرض قوله علينا ، فهذا ما لا أقيم له وزناً ، ويرفضه عقلي . . .)) [٦].

ولست أفهم ماذا يقصد العدناني بذلك ، هل هو الحط من قدر هؤلاء ، أم أنهم ليسوا بأهل أن تؤخذ أقوالهم ، ثم أنه بم يختلف هؤلاء الأعراب الأميون الذين ذمهم العدناني وعرض بهم عن امرئ القيس وعنترة بن شداد والنابغة والأعشى ، غيرهم ممن نقلت عنهم اللغة ؛ بل بم يختلفون عن جرير

---

(١) السابق : ١١

(٢) السابق :٥ .

(٣) العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ٥ .

(٤) السابق : ٨ .

(٥) السابق : ٢٣٣ .

(٦) السابق : ٢٧٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

والفرزدق والأخطل ، أهؤلاء كانوا من حملة الشهادات العليا ، أم أنهم أميون مثل غيرهم الذين صحح العدناني كثيراً من كلام المحدثين على هدى قولهم ، ثم إن اللغة ممن أخذت في الأصل ؟ . أليس من هؤلاء الأميين ؟ ألم يأخذ جامعو اللغة اللغة عن الرجل والصبي والمرأة والشيخ والمجنون .

٤-قال إنه يأخذ غالباً بقرارات المجامع اللغوية ، والموقف من قرارات المجامع اللغوية أيضاً متفاوت ، فمنهم من يرى أنها ثقة ويجب الأخذ بجميع ما يصدر عنها ، وبعضهم يرى أنها ثقة ويجب الأخذ بما يصدر عنها ولكنه يخالف فيرد بعض قرارات المجامع ، وبعضهم يقف موقف المرتاب فلا يأخذ بشيء منها .

ومن المآخذ على المنهج عدم الوضوح وعدم التزم المصحح بمنهج واحد فمثلاً نجد أن اليازجي ظهر من منهجه أنه يأخذ بأشهر اللغتين لكنه لم يطرد هذا النهج في جميع ما ذهب إليه أو أكثره فتراه يقطع بجواز قول القائل (المائين رجلاً) بإثبات (أل) ونصب (رجل) على التمييز ، ((والمحققون على تعريف مميز المائة وإضافتها إليه ، فما باله لم يمنع منه ، والمنع أحرى به ، فهو لم يطّرد كما ترى على سمت واحد في تقرير أحكامه و لم ينتهج منهجاً فرداً يلاحظه ويراعيه))[١].

كذلك نجد كتاب (مسرح الأخطاء) يقول إنه يذكر الخطأ ثم يذكر الصواب و لم يلتزم بذلك ، ((وشاكر شقير إذ كان يأخذ بالأفصح المسموع فقط ملحناً ما عداه ، فقد لاحظنا أنه لم يلتزم ذلك دائماً في نقده أو في استعماله)) [٢] .

ثانياً : التعارض في التخطئة والتصويب

فمنهم من يخطئ ومنهم من يصوب ذلك الخطأ ،وهذا الموضوع أمثلته كثيرة ، وقد تجلى بوضوح في فترة منقضية من تاريخ التصحيح اللغوي الحديث وتحديداً في بداياته وذلك من خلال ما أثارته مقالات اليازجي من ضجة ، حيث ثارت معارك لغوية بين مناصر ومخطئ سجلتها بعض الكتب [٣] ، كذلك نذكر الاستدراكات على بعض المخطئين مثل عمل صبحي البصام بكتاب مصطفي جواد ، والغلاييني بكتاب المنذر ، وأميل يعقوب بأكثر كتب المخطئين ، وقد مر معنا جانب من هذا الموضوع ، وللاستزادة نذكر بعضاً من المسائل التي وقع فيها التعارض بين مصحح ومخطئ :

---

(١) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٧ .

(٢) سليم ، عبدالفتاح ، اللحن في اللغة : ٣٢٧/٢

(٣) انظر : حمادي ، محمد ضاري ، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ٣٧-٤٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١- خطأ العدناني من ينسب إلى الروح فيقول : (روحي) والصواب عنده أن نقول (روحاني) [١]، وخطأ أحمد مختار عمر من ينسب ويقول (روحاني) والصواب عنده (روحي) [٢].

٢- خطأ أسعد داغر من يقول : ((هذه البلاد ممتدة من جنوبي آسيا ، وتلك من شمالي البحر المتوسط ، وهو من شرقي بلاد العرب ، ويسكن غربي العراق ، والصواب بترك الياء المشددة في كل منهما)) [٣]، لأنهم يعدلون عن الموصوف إلى الصفة ، وقد رد محمد علي النجار على هذا التخطيء ، وما صوبه هو المنكر [٤].

٣- خطأ أسعد داغر من يقول السكة الحديد [٥]، وقد شدد النكير عليه مصطفى جواد في هذه التخطئة ، ورأى أنها الصواب [٦]

ثالثاً : ترك التدليل و الاستشهاد على الأحكام .

وهذا واضح في كثير من الكتب ، فقد اكتفى مؤلفوها بذكر الخطأ ثم ذكر الصواب دون تدليل واضح ، وهذا عند غالب المتابعين لأنهم اكتفوا بما أثبته واستشهد به من سبقهم ، يقول الزعبلاوي : ((فمنهم من إذا عمد إلى التخطئة أغفل النص وعاف الدليل ، وتحكم على القياس بذوقه وعلى السماع بهواه وأتمر بسوانح الفكر ونزوات الخاطر ، كأن الأمر فيما تناولوه أظهر من أن يؤتى له بشاهد وأيسر من أن يحتج له بدليل))[٧] .

ومن هذه الكتب كتاب (هكذا تنطق الأسماء) وكتاب (من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة) للدكتور محمد أبو الفتوح شريف .

رابعاً : عدم النص على الكتب التي نقل منها التصويب أو التخطئة

أو عدم النص على من سبق هذا المؤلف وذكر هذا الخطأ وتصويبه ، وقد عرّض صبحي البصام بمصطفي جواد بطريقة مهذبة ملتمساً له العذر على عدم إشارته إلى من سبقه إلى تخطيء هذه

---

(١) انظر : العدناني ، محمد ، معجم الأخطاء الشائعة : ١٠٩ .

(٢) انظر : عمر ، أحمد مختار ، العربية الصحيحة : ١٠١ .

(٣) داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٧٤ .

(٤) انظر : محمد على النجار ، محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة :٤٤/٢ .

(٥) انظر : داغر ، أسعد ، تذكرة الكاتب : ٤١ .

(٦) انظر : مصطفى جواد ، المباحث اللغوية في العراق : ١٣ ، ١٤ .

(٧) الزعبلاوي ، أخطاؤنا في الصحف والدواوين : ٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الاستعمـــالات ، مما حدا به إلى عقد فصل في كتابه '' الاستدراك على كتاب قل ولا تقل'' ذكر فيه الاستعمالات التي تناولها مصطفى جواد وكان مسبوقاً من غيره إليها ، قال : ((لأســـتاذي العلامـــة الدكتور مصطفى جواد رحمه الله في كتابه ''قل ولا تقل'' نحو من خمسة وعشرين تصحيحاً ، ســـبقه إليها غيره ، ولم ينبه على هذا السبق ، وأحسب أن طئة مرضه إياه ، وشبح الموت الـــذي لزمـــه ، واستعجـــاله في تأليف الكتاب ، وبعض المصائب التي أصابته ، كل أولئك جعله يسكت عن التنبيـــه سهواً ، فإن سكت متعمداً ، وذلك بعيد من حسباني ، فله أسوة بأكثر العلماء ، منذ العصور العباسية حتى زماننا هذا على أنه كسا جل تصحيحات من سبقوه أبراداً زاهية ، لما أضفى عليها من شـــروح وشواهد ، وكنت نبهت على بعض تلك التصحيحات ، وأنا منبه ههنا على ما بقي منها ، توفيه لحق النقد اللغوي العف ، وتوضيحاً لتدرج التصحيحات اللغوية ، وكشفاً عما تعاور الأغاليط اللغوية من تصحيحات العلماء بلا جدوى . . .)) (١) .

خامساً : عدم استقراء مظان اللغة استقراءً جيداً

وهذا أدى إلى الحكم دون تثبت أو روية . وقد ذكرنا ذلك سابقاً أن بعض المخطئين يذكر في تسويغ تخطئته عدم ورودها في مصادر اللغة جازماً بذلك ثم يثبت أن هذه الاستعمالات واردة في تلك المصادر ، أو يكون لهذا الاستعمال تخريج على وجه من الأوجه المقبولة ، وقد يحكم المصحح علـــى استعمال ما بالخطأ ثم يتبين له خطأ هـــذه التخطئة فيتراجع ، وربما لا يتراجع عن موقفه ، فالعدناني تراجع عن بعض التخطيئات في كتابه معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة التي قال بها في كتابه معجـــم الأخطاء اللغوية الشائعة(٢)، ونكاد نزعم أن كثيراً من كتب التصحيح الحديثة لو تيسر لمؤلفيها إصدار طبعات جديدة منها لتراجعوا عن كثير من تلك الأحكام التي قالوا بهـــا ، وقـــد ثبـــت أن بعـــض التخطيئات كانت ناتجة عن التسرع وعدم التروي .

سادساً : تخطئة الأعراب الأقحاح الذين اعتمدوا لغتهم أساساً للتقعيد ، من جاهليين وإسلاميين ومخضرمين ، وكذلك فقد خطأ اليازجي عنترة و الحارث بن حلزة وغيرهم كمـــا أدى ذلك إلى رفضهم للغات فصيحة عالية نصت المعاجم المعتمدة على فصاحتها ، ومثال على ذلك فقـــد

---

(١) البصام ، صبحي ، الاستدراك على كتاب قل ولا تقل : ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) انظر : العدناني ، محمد ، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة : ر .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خطأ اليازجي تأنيث البطن ، قال : ((ومثله قولهم : التهبت حشاه من الحزن ، وربما قالوا وجعته رأسه ووجعته بطنه ، كما تقول عادة أهل مصر يؤنثون هذه الألفاظ كلها وهي مذكرة))[١] .

سابعاً : عدم الأخذ بقرارات المجامع اللغوية

فالمجامع قامت بتصويب كثير مما خطأه المخطئون ، وبعض الكتب لم تأخذ بذلك .

ثامناً : الانتقائية عند الاستشهاد بكلام العلماء

يقول محجوب محمد موسى : ((لا تدخل الألف واللام (أل) التعريف على كلمتي (كل وبعض) لأنهما معرفتان بغير ألف ولام ، وهما في نية الإضافة ، قال تعالى : ﴿ وكل أتوه داخرين﴾ سورة النمل الآية ٨٧ . ﴿ كل آمن بالله ﴾ ، سورة البقرة الآية ٢٨٥ . ﴿ بعضهم أولياء بعض ﴾ سورة المائدة الآية ٥١ .

قال أبو حاتم : لا تقول العرب الكل والبعض ، وقد استعمله الناس حتى سيبويه والأخفش لقلة علمهما هذا النحو ، فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب . . .

وأنا مع أبي حاتم ، ولست مع سيبويه ، ولا مع الأخفش ، على الرغم من احترامي إياهما ، فالقول ما قالته العرب فهم أهل اللغة . . .))[٢] ، وليس أحدهم بأولى من الآخر في الأخذ برأيه أو رده .

---

(١) اليازجي ، لغة الجرائد :٤١ .

(٢) موسى ، محجوب محمد ، تطهير اللغة : ١/٧٧ ، ٧٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثالث :

التصحيح اللغوي في نظر علم اللغة الحديث

٣-١ : نظرة المحدثين إلى الخطأ اللغوي

٣-٢ : نظرة المحدثين إلى التطور اللغوي وعلاقته بالخطأ والصواب .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ينظر علم اللغة الحديث إلى اللغة أنها كائن حي يؤثر ويتأثر ، ويتطور مع مرور الزمن وتؤثر فيه عدة عوامل من داخل اللغة ومن خارجها ، وقد تجاوز البحث اللغوي الحديث مقولات قديمة وأبحاثاً شغلت اللغويين القدامى فترة من الزمن ، واستنفدت نصيباً وافراً من جهدهم اللغوي ، ومن هذه المقولات أن اللغة توقيفية ، وإن هناك لغات مقدسة إلى غير ذلك من المقولات البالية التي لا يلقي لها البحث اللغوي الحديث بالاً .

واللغة العربية مثلها في ذلك مثل جميع اللغات في العالم تؤثر وتتأثر ، تؤثر في اللغات الأخرى وتتأثر بها ، كما تتأثر بالعوامل التي تؤثر في جميع اللغات بلا استثناء ؛ ويظهر هذا التأثر على شكل تغيرات تنال اللغة في أصواتها أو صرفها أو نحوها أو دلالاتها في أي اتجاه - الاتجاه المحمود أو الاتجاه المذموم وهو نوع من أنواع التطور الذي يحصل في اللغة ، وقد يعد بعض اللغويين هذا التغير في لغة ما تطوراً ، وقد يعده بعضهم انحرافاً أو خطأ .

ولما ارتبطت اللغة العربية بتلك الخصوصية المعينة التي تحتم عليها الثبات في جوانب معينة فزع كثير من الغيورين عليها لنبذ أي تغير يطرأ في صرفها أو نحوها أو أصواتها أو دلالتها .

وقد نظر بعض من اللغويين القدماء إلى هذه التغيرات على أنها فساد في اللغة يجب محاربته والوقوف في وجهه ونصبوا أنفسهم حراساً يذبون عن حياضها وحماها أن يستباح .

وفي هذا العصر ورث هذا الدور جماعة من اللغويين قاموا بالدور نفسه الذي كان يقوم به أسلافهم ، فقد جعلوا أنفسهم حراساً للغة ضد من يحاول العبث بقواعدها .

ومع تطور البحث اللغوي في العصر الحديث ونضوج علم اللغة الحديث ، وظهور نظريات لغوية حديثة ، جعلت بعض اللغويين في هذا العصر ينادي بالتعامل مع القضايا اللغوية بشكل مختلف عما كان ينظر به العلماء السابقون - عرباً أو غيرهم - وخاصة مع وجود دواع قوية وأسباب وجيهة لهذه المطالبات ، يقول حمزة قبلان المزيني : ((ولذلك فإننا إذا نظرنا إلى تاريخ اللغة العربية ، نجد أن القواعد التي أرساها اللغويون وجامعو اللغة الأقدمون ملزمة للنموذج الذي درسوه فقط ، أما نحن خاصة في هذا العصر – فإنه يجب علينا ألا تقيد حريتنا الحدود والمقاييس التي وضعوها ، بل علينا الآن أن نعيد النظر في كثير مما عملوه ، وربما قادنا ذلك إلى صياغة النحو العربي في صورة تكون أكثر ملاءمة لطبيعة اللغة العربية)) (١).

---

(١) المزيني ، حمزة قبلان ، التحيز اللغوي ، مجلة الأبحاث ، ١٩٥٥الجامعة الأمريكية : ١٢٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وقد تزعم هذه المطالبات مجموعة من اللغويين العرب وغير العرب ، يدعمهم في ذلك ما وقفوا عليه في جانب اللغة من النظريات اللغوية الحديثة ، التي دفع بها علم اللغة الحديث في أوربا ، وكان لهم تعمق كبير فيها ، وعضدهم كذلك جانب آخر وهو إسهامات بعض من المستشرقين الذين درسوا اللغة العربية ، وكان لهم مشاركات على هذا الصعيد ، وقدموا معالجات ناضجة تهدف إلى الارتقاء باللغة العربية ، لتنال ما نالته اللغات الأوروبية من اهتمام(١).

وقد تلاقت نظرة هؤلاء المستشرقين مع ما قام به بعض اللغويين العرب حول بعض القضايا التي لها علاقة باللغة العربية ومشكلاتها التي ظهرت على السطح في العصر الحديث ، وشغلت بال كثير من المهتمين بشأن اللغة العربية ، نتيجة للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية واللغوية التي عاشها العرب في بداية احتكاكهم بأوربا بخاصة ، ومن هذه القضايا التي كانت مدار نقاش وجدال وبحث الآثار الناتجة عن احتكاك اللغة العربية والعرب باللغات الأخرى وخاصة اللغات الأوربية وما نجم عن ذلك من قضايا الترجمة والتعريب والتوليد ، ثم قضايا صعوبة اللغة العربية وإصلاح نظامها اللغوي والكتابي ومن بينها قضية التخطئة والتصويب ، أو الخطأ والصواب في اللغة العربية .

ونجم عن تباين الرؤى حول هذه القضايا أن ظهر مجموعة من اللغويين أُطلق عليهم "اللغويون المحدثون" ، تبنوا كثيراً من نظريات علم اللغة الحديث ، وكان لهم مواقف جريئة وجديدة حول القضايا التي لها علاقة باللغة العربية كان بعض منها مخالفاً لما رسخ في أذهان اللغويين التقليديين خلال حقب زمنية بعيدة ؛ ثارت على أثر هذه المواقف نقاشات وخصومات بين مؤيد ومعارض ذكرنا جانباً من ذلك عند حديثنا عن اتجاهات التصحيح اللغوي في كتب التصحيح اللغوي الحديثة .

وقد كان هناك من اللغويين المحدثين من يرى إعادة دراسة اللغة العربية جميعها من جديد وفق المنهج الوصفي ، ومنهم من يرى إعادة دراسة لغتنا الفصحى المعاصرة من جديد أيضاً وفق المنهج الوصفي ، ومنهم من كان يرى أن يعاد النظر في قضية التخطئة والتصويب أو الأخطاء الشائعة في اللغة على ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ويقولون إن البحث اللغوي الحديث قد تجاوز كثيراً من المباحث اللغوية القديمة ، مثل البحث في تاريخ اللغات ، وأصل اللغات وأفضلها ، والصواب والخطأ ، وغير ذلك من المباحث التي يشغل بها بعض من اللغويين أنفسهم ، وقد كان دي سوسير رائد علم اللغة الحديث أول من وجه بدراسة اللغة من أجل اللغة وللغة ذاتها.

---

(١) انظر : ستتكيفتش ، العربية الفصحى الحديثة ، ترجمة وتعليق محمد حسن عبدالعزيز ، ط١، ١٤٠٥ ، دار النمر للطباعة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ونحن في هذا الفصل سوف نقصر الحديث في هذا الجانب على قضية واحدة وهي قضية التصحيح اللغوي وموقف علم اللغة الحديث منها أو موقف اللغويين المحدثين منها وبخاصة عند اللغويين العرب ، لنتعرف على هذه النظرة أو هذا الموقف .

لقد نظر اللغويون المحدثون إلى قضية التصحيح اللغوي من جانبين :

الجانب الأول : جانب كلي ، وهو قضية التصحيح بوجهها العام ، وماذا يقدم لنا العلم الحديث حول هذا الموضوع ، وما موقفه منه بوجه عام .

الجانب الثاني : جانب جزئي ، وهو النظر إلى قضايا الخطأ والصواب مجزّأة ، فمثلاً التخطئة على ضوء اللهجات ، والتصويب في ضوء التطور اللغوي ومناهج علم اللغة وموقفها من التصحيح وغير ذلك .

وكما هو معروف أنه ليس جميع اللغويين المحدثين تبنوا نظرة علم اللغة الحديث ، بل هناك من اللغويين المحدثين من تبع في منهجه منهج الأوائل واتبع أحكامهم ، ((ولقد كان التطور اللغوي نكبة على أصحابه ، إذ لم يحكم على تراثهم القديم المشترك بالموت وحسب ، بل هو ما يزال يقضي بين الحين والآخر على التراث القومي لكل شعب من هذه الشعوب بالاندثار ، فالإنكليزي الذي من عامة الشعب لا يفهم اليوم لغة شكسبير الذي مات في القرن السابع عشر ، كذلك لا يستطيع أن يقرأ لغة من كان قبل شكسبير إلا قلة من المتخصصين ، أما نحن العرب وعلى اختلاف أقدارنا من الثقافة ، فإننا نقرأ قصائد امرئ القيس ، ورسائل الجاحظ وغيرهما فنفهمها جميعاً ، إلا قليلاً مما ترجع صعوبته إلى دقة المعاني وصعوبة بعض المفردات)) (١).

وهناك بعض المصححين اللغويين من نظر إلى قضية التصحيح اللغوي من وجهة نظر حديثة ، أي من وجهة نظر علم اللغة الحديث ، وهؤلاء لا تخرج نظرتهم عن نظرة علم اللغة نفسه وسوف نقتصر على بحث نقطتين هامتين في هذه القضية وهي :

١- نظرة اللغويين المحدثين إلى الخطأ اللغوي

٢- نظرة المحدثين إلى التطور اللغوي وعلاقته بالخطأ والصواب .

---

(١) يعقوب ، إميل بديع ، فقه اللغة العربية وخصائصها ، ط٢ ، ١٩٨٦ ، دار العلم للملايين ، بيروت : ١٦٩،١٧٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١-٢ : نظرة اللغويين المحدثين إلى الخطأ اللغوي

لاشك أن هناك تبايناً – ولو على درجة معينة – بين النظرة القديمة للخطأ والصواب في اللغة وبين النظرة الحديثة لذت الموضوع ، ولا يعني قولنا القديمة أن هذه النظرة وقف على القدماء ، أو أن هذه النظرة قد انتهت ، بل على العكس فإن هذه النظرة لا تزال سائدة عند بعض اللغويين المحدثين وتلقى رواجاً بين المصححين اللغويين المحدثين ، وعلى ضوء هذه النظرة ازدهرت عملية التصحيح اللغوي الحديثة ، التي ترى أن هناك انحرافات من مستعمل اللغة عما يتوجب عليه استعماله وما ينبغي له تجنبه ، ولذا فإن اللغة عندهم فيها صواب وخطأ ، والصواب يجب فعله والخطأ يجب تجنبه ، وقد قامت فكرة التصحيح اللغوي و التنقية اللغوية على هذه الفكرة ، في حين أن النظرة الحديثة تختلف تماماً عن هذه النظرة ، وتأسس لها موقفٌ يرتكز على عدة مرتكزات تمثل نقاط الخلاف بين الجانبين ، ومن أهم هذه المرتكزات ما يلي :

١- أن اللغة متطورة ، وهذا التطور طبيعي ، ولا يستطيع أحد أن يضع أمامه أية حواجز ليحد منه أو ليمنعه ، وكان أولى بالدراسات اللغوية العربية أن يقتصر أخذها على القرآن الكريم والحديث الشريف ، وأن تقتصر دراسة القواعد فيها على دراسة لمرحلة معينة من تطور هذه اللغة ثم يطلق اللغويون اللغة تتطور بعد ذلك كما تشاء وتسجل كل مرحلة من مراحل تطورها بدراسة صرفية ونحوية وصوتية ومعجمية شبيهة بالدراسات الأولى التي اقتصرت على القرآن الكريم والحديث .

٢- أن اللغة العربية تقع تحت هذا الناموس الطبيعي ، وقد نال التطور منها ، وهذه حقيقة لا جدال فيها .

٣- أن اللغة العربية الفصيحة التي يحاول بعض اللغويون حمل الناس عليها ليست سليقة للمتكلم العربي في العصر الحديث ، لأن صاحب السليقة اللغوية لا يخطئ في لغته ، ولا يعقل أن صاحب السليقة اللغوية يخطئ إلا إذا نطق بلغة خاصة يتمسك فيها بقواعد وأصول لا تراعى في حياته العادية ، فحين ينطق على سجيته ليس هناك خطأ أو صواب في لغته [١] .

٤- إن الذين أرادوا أن يحملوا الناس على لغة لا يتكلمونها إنما هو تعسف من قبلهم وخطأ لا يُقَرون عليه ، لأن اللغة ليست من صنع فرد من الأفراد ، وإنما هي نتاج المجتمع ، فهي تحيا فيه وتطور به وفق قوانين ثابتة مطردة ، ليس لأحد أن يوقفها أو يحاول إيقافها ، أو توجيهها إلى أي اتجاه

---

(١) أنيس ، إبراهيم ، في اللهجات العربية ، ط٣ ، ١٩٦٥ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة: ٧٤ -٧٥ ، وانظر : حسان ، تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية ، ط ١٤١٢ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء: ٧٦ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حسب نظره ومبتغاه ، فليس في قدرة الأفراد أن يوقفوا تطور لغة ما ، أو يجعلوها تجمد على وضع خاص ، أو يسيروا بها في سبيل غير السبيل التي رسمتها لها سنن التطور الطبيعي ، فمهما أجادوا في وضع معجمها ، وتحديد ألفاظها ومدلولاتها ، وضبط أصواتها وقواعدها ، ومهما بذلوا من جهود في محاربة ما يطرأ عليها من لحن وخطأ وتحريف ، فإنها لا تلبث أن تحطم هذه الأغلال ، وتفلت من هذه القيود ، وتسير في السبيل التي تريدها على السير فيها سنن التطور(١) .

وهذا يقودنا إلى سؤالين ، الإجابة عنهما توضح شيئاً من الإشكال الحاصل بين النظرتين ، السؤال الأول عن سبب دراسة اللغة ووضع القواعد لها ، والسؤال الثاني حول الجهة المخولة في محاكمة الخارجين على هذه القواعد .

أما الإجابة عن السؤال الأول ، لماذا نقعد للغة ونلزم المتكلم بها ثم نقوم بعد ذلك لمراقبة المسرح اللغوي ، ونرد كل من يحاول الخروج عن هذه القواعد ، وننفي كل ما يدخل إلى اللغة ، ونصلح كل ما يدخل إلى اللغة ونصلح كل ما يطرأ على هذه القواعد من خلل أو فساد ؟.

فإن المنهج الوصفي يقول إن هذا ليس من شأن الباحث اللغوي ويفترض أن اللغة ملك المتكلم والمجتمع ، وليس لأحد أن يفرض وصاية عليهما ، فما ارتضاه المجتمع من كلام المتكلم ليس لأحد أن يرده إلى أحكام موضوعة مسبقاً للغة لم يتكلمها في يوم من الأيام ، حتى إن تكلم بها فله الحق في اتباع أساليب غيرها .

ولكن المنهج المعياري يعترض على ذلك ويقول إن اللغة لها وظائف متعددة ، فهي تمثل إلى جانب كونها أداة تواصل مظهر هوية ، ووعاء لنقل التراث والمعارف والخبرات للأمة عبر الأجيال ، ولذا يجب تعلمها وتعليمها لهذه الأجيال ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال إيقاف الزمن عند فترة معينة ومن ثم تسجيل اللغة ووضع قواعد لها يتم من خلالها حمل المتكلم على محاكاتها وإرغامه على الاتصال بها ، لأن في اتصاله باللغة اتصالاً بهويته وثقافته وتراثه فلا فائدة من وصف اللغة لمجرد الوصف ، كما أنه باتباع المنهج الوصفي يجعلنا في وصف مستمر للغة فكل فترة تحتاج فيها إلى وصف للغة وإعادة للتقعيد وهكذا وسوف يحدث قطيعة لغوية بين الأجيال .

أما الإجابة عن السؤال الثاني ، وهو عن السلطة التي من حقها محاكمة المستعمل اللغوي على أخطائه وتحديد الخطأ والصواب له .

---

(١) وافي ، علي عبدالواحد ، اللغة والمجتمع ، ط١، ١٩٤٦، : ٧٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فإن الطفل عند تعلمه للغة تكون سلطة المجتمع المتمثلة في الأبوين والأسرة هي المتكفلة بهذه المهمة ، فيصححون له أي خروج أو أي خطأ يقع فيه ، مخالفاً بذلك نظام اللغة التي يتواصل بها مع مجتمعه ، وهذا أمر مشترك بين اللغة العربية وجميع لغات العالم ، إلا أن الأمر المختلف في اللغة العربية في عصرنا هذا عن غيرها من اللغات ، هو أن هناك نظاماً لغوياً آخر يجب على المستعمل أن يمارس به بعض النشاطات وخاصة الدينية ، ولذا وجب عليه احتذاء تلك اللغة لأن هذه النشاطات توجب عليه أداءها بهذه اللغة ، وليست باللغة التي تعلمها من أبويه والمجتمع . وبما أن هذه اللغة هي لغة مكتسبة فإن المستعمل لها عرضة للخطأ فيها لأنه حيث توجد السليقة لا توجد أخطاء[١] ، فعنئذ ما الجهة المخولة في محاكمة المستعمل اللغوي على ما يقع فيه من أخطاء في اللغة .

إن مناهج علم اللغة الحديث تقول بأن المخول له محاسبة المستعمل على الخطأ في لغته هو المجتمع ، وليس المجمع اللغوي أو اللغويين الموكلين بحراسة اللغة ، فإذا ما أخطأ المستعمل للغة فإن المجتمع هو الذي يصوب له ، وهذا ليس على ابن اللغة فقط ، بل على غير أبناء اللغة لمن يحاول استعمال هذه اللغة فإن المجتمع هو الموكل بتصحيح الاستعمال اللغوي ، إلا أن وضع اللغة العربية المعاصرة يختلف عن هذا الطرح ، فهو مقبول ضمن حدود اللغة التي يتكلمها المجتمع ، ولكن عندما يكون المجتمع لا يتعامل بهذه اللغة فمن هو المخول إذن ؟.

في الحقيقة أن اللغويين والنحاة هم من نصبوا أنفسهم حراساً على هذه اللغة وحكاماً عليها وحماة لها ، يصححون للمستعمل اللغوي استعمالاته ، بل أكثر من ذلك فهم الذين يقومون له ويعدلون له ويعلمونه كيف يستعمل اللغة ، وما هي حدود استعمالاته فهم السلطة التشريعية والقضائية في الوقت نفسه ، وقد مارسوا هذا الدور منذ بداية الدرس النحوي إلى يومنا هذا وقد كانوا يراقبون اللغة والمستعمل لها ويقومون بتنبيهه عندما يحسون أي محاولة للخروج عن تلك القواعد والأنظمة ، وقد بارك المجتمع هذا العمل منهم من منطلقات دينية وقومية ، ولكن بعضاً من النقاد رفض هذه الوصاية من منطلقات لغوية وعلمية مطالبين بعودة سلطة المجتمع على اللغة دون تدخل من اللغويين أو من نُصب وصياً على اللغة ، يقول محمد تقي الدين الهلالي في رده على أحد المعترضين عليه :((متى اصطفاك أمناء الأمة العربية نقيباً لهم ، وفوضوا إليك أمر النقض والإبرام في الفصيح من لغتهم وغير الفصيح . لقد ارتقيت مرتقاً صعباً ، وطرت في غير مطارك ، وأخاف عليك السقوط ،

---

(١) انظر : حسان ، تمام ، اللغة بين الوصفية والمعيارية : ٢٦ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إن ميزان الفصاحة ليس هو فهمك ، ولا ذوقك وإنما هو قواعد وصفها الأئمة يرجع إليها ويعتمد في النقد عليها)) (١).

ومنطلق أحكامهم هي تلك القواعد التي وضعها النحاة واللغويون في أوائل الدرس النحوي واللغوي العربي .

وقد قدم لنا علم اللغة الحديث عدة مناهج لدراسة اللغة دراسة موضوعية بعيدة عن التأثيرات التي تأتي من خارج إطار اللغة للاستفادة منها في تفسير الظواهر اللغوية والتي منها الأخطاء اللغوية ومن هذه المناهج المنهج الوصفي والمنهج المعياري والتاريخي والمقارن ، و هذه المناهج هي آليات تكاملية لدراسة اللغة ، والذي يعنينا من هذه المناهج في هذه المبحث هو ماذا تقدمه هذه المناهج من نظرة إلى التصحيح اللغوي ، والخطأ والصواب ، فأين موقع التصحيح اللغوي الحديث بين هذا المناهج ؟ .

هذا المنهج يقول لنا إنه لابد من وصف اللغة وصفاً دقيقاً بعيداً عن معايير الخطأ والصواب ، وقد بدأ الدرس اللغوي العربي قديماً بهذا المنهج ، إلا أنه بعد فترة من الزمن انحرف اللغويون عن هذا المنهج من خلال تحكيم بعض المحددات الخارجية ، التي طوحت بالدرس اللغوي بعيداً عن المنهج الوصفي إلى نوع من المعيارية ، من خلال التحديد الزماني والمكاني ، الذي يحدد من تؤخذ عنه اللغة ، والزمن الذي يقتصر فيه الأخذ والتدوين والاحتجاج ، الأمر الذي أدى إلى تجنيب مستويات معينة من اللغة عن الدرس الوصفي ، فجُنبت لغات معنية أو بالأصح اختيرت لغات معينة لإجراء الدرس الوصفي عليها ، وكذلك حددت أماكن يؤخذ منها اللغة ، وكذلك أزمنة معينة ، وهذا التحديد وإن كان المنهج الوصفي يقول به ، وهو من أهم شروطه ، إلا أن ما أخرج هذا العمل عن مقررات المنهج الوصفي وجعله يعترض عليه بشدة أمران سلكهما اللغويون العرب بعد ذلك :

الأمر الأول : تعميم النتائج على جميع اللغة العربية ، وادعاء أن هذه النتائج هي نتائج تعم جميع اللغة العربية ، وكان الأجدر بهم حسب المنهج الوصفي أن يقولوا إن هذه النتائج خاصة بهذه القبائل المدروسة في العينة المدروسة وهي البدوية دون الحضرية في الزمن المحدد .

الأمر الثاني : محاولة القول بأن هذه اللغة التي درست هي أفضل اللغات ، وهي اللغة التي يجب أن تحتذى ويؤخذ بها ويترك ما عداها حتى من أبناء اللهجات الأخرى ، عليهم ترك لهجتهم إلى هذه اللغة التي روج لها بأنها اللغة القياسية ، وكان أيضاً من نتائج ذلك جعل اللغات الأخرى في تصنيفات

---

(١) الهلالي ، محمد تقي الدين ، تقويم اللسانين : ١٦٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يجعلها في مستوى أقل من مستوى اللغة المدروسة ، وهذا ليس من شأن المنهج الوصفي ، وقد أدي هذا الأمر إلى تقسيم اللغة المفترض دراستها إلى مستويين(١)

الأول : اللغة المشتركة ، وهي ما أثر عن أهل الجاهلية من أشعار وخطب وأمثال وحكم وكلمات شتى في شئون الحياة ، ويمثل لغة القبائل الخالصة العروبة الضارية في البداوة التي لم تشب لغتها بشوائب مؤثرة من لغات غير عربية .

المستوى الثاني : وهو ما سوى اللغة المشتركة الأدبية ، وما رُغب عنه من لغات العرب ، وهي لغات القبائل التي عاشت في أطراف الجزيرة فاختلطوا بعناصر غير عربية ، تركت آثاراً في لهجتهم ، والمنهج الوصفي يقول إنه يجب أن تثبت وتدرس وتدخل في اللغة ، لأنها من لغتهم وقت إجراء الدراسة الوصفية ، أما القول بأنهم تأثروا بلغات أخرى جعل لغتهم تشذ قليلاً أو كثيراً عن ظواهر ومنهج العربية المشتركة ، ولفت أنظار اللغويين إليها وجعلهم غالباً ما يتحاموها في دراستهم أو يعرضون لها سريعاً ويصفونها بسمات معينة تجعلها في مكانة أقل من المستوى الأول ، فهو تحكم مناف للمنهج الوصفي .

كما يدخل في هذا الضرب بعض ظواهر اشتهرت لدى أصحاب المستوى الأول ، ولكن اللغة المشتركة مالت إلى التخلص منها ، وإن تعرض لها العلماء وجنحوا إلى الغض منها والتهوين من أمرها (٢) .

هذا التصنيف المخالف للمنهج الوصفي الذي يركز على وحدة اللغة دون النظر إلى أي اعتبارات خارج اللغة أسهم بشكل رئيسي في ظهور مقولات الفصاحة والأفصح والشاذ والمذموم والرديء والمتروك وغير ذلك من هذه المقولات التي ارتكز عليها جزء كبير من قضية الخطأ والصواب في اللغة .

وقد نشأ مع مرور الوقت نشاط لغوي كان مقصده التشريع لما ينبغي أو لا ينبغي استعماله ، وصنفت الكلمات والأساليب إلى درجات من حيث الفصاحة وجواز الاستعمال ، لكن هذه الطريقة في التصنيف تعتمد على أساس واه إذ إنها تقوم على فرضية أن اللغة أحصيت واستقصيت ، أو أن الاحتجاج لا يجوز بكلام فئة من الناس ، ومن الجدير بالذكر أننا نجد هذا النوع من النشاط اللغوي ليس قصراً على العرب فقط بل هو موجود عند الأمم كلها ، وعندما يستقصى أمره نجد أنه مخطئ

---

(١) انظر : خاطر ، أحمد محمد ، في اللهجات العربية : ١٠٤ .

(٢) السابق : ١٠٤ ، ١٠٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في كثير مما يصل إليه ، وتكفي الإشارة هنـــا إلى ما يقوله اللسانيون الغربيون عن هـــذا النـــشاط في لغاتهم ، إذ يرون أن هناك كثيراً مما يمنع استعماله وهو سائد في كلام الناس قديماً وحديثاً وحـــتى في كلام هؤلاء المنادين بما يسمى بتنقية اللغة [١].

إن فكرة تنقية اللغة أو التصحيح اللغوي تناقض تماماً المنهج الوصفي ، فالمنهج الوصفي يقـــول أن تقر اللغة بكل ما فيها وقت دراستها دون انتقاء أو تحديدات مسبقة غير تحديدات المنهج نفـــسه ، وهو البيئة والزمن والمستوى ، ثم تذكر في نتائجك أنها خاصة بهذا البيئة اللغوية والمـــستوى اللغـــوي والزمن المحدد ، لأن من أهدافه أن يكون البحث محدداً ، أما ما حصل فإن اللغويين قد حددوا أُطـــر الدراسة ولكنهم عمموا النتائج وهذه نقطة الخلاف ، أنهم عمموا القول أن هذه لغـــة العـــرب مـــع اعتمادهم على ست قبائل وإخراج أكثر القبائل من الفهرس الوصفي أو الدراسة الوصفية .

إن المنهج الوصفي نبذ أي موقف معياري منطلق من الخطأ والصواب ، وتـــصنيف اللغـــة إلى مستويات أو لهجات بنى عليها أحكام بالصحة والخطأ .

وبناءً على ما سبق يقرر المنهج الوصفي فيما يتعلق بموضوع التصحيح اللغوي عـــــدة أمـــور منها :-

١- إن التصحيح اللغوي القائم على الخطأ والصواب ليس منه في شيء ، وأنه منه براء فهو يصف اللغة كما هي ، وأن مهمة العالم اللغوي هي الوصف والتسجيل واستنباط القوانين التي تخضع لها ظاهرة التطور اللغوي في أية لغة من اللغات ، أما ما وراء ذلك من فرض نظـــام معـــين والقـــول بصواب هذا وخطأ هذا وإباحة هذا ومنع ذلك فهو عمل المعلم لا عمل العالم اللغوي .

٢- إن استبعاد مستويات لغوية معينة من الدراسة الوصفية ، ومن ثم تعميم الأحكام لـــيس أيضاً منه في شيء ، فالذين درسوا لغة ست قبائل ثم عمموا أحكامهم على جميع اللغة ، وما خالفهـــا فهو خطأ صوابه كذا ، جانبوا مقررات المنهج الوصفي .

٣- إن تخطئة المتكلم موضع الدراسة أيضاً ليس من المنهج الوصفي في شيء ، فالواجب في هذا المنهج تسجيل كلام جميع شرائح المجتمع ، فهناك من اللغويين القدماء من خطأ الأعراب الـــذين سجلوا عنهم اللغة ، واحتذى حذوهم بعض من المصححين المحدثين أمثال اليـــازجي الـــذي خطـــأ

---

(١) المزيني ، حمزه قبلان ، التحيز اللغوي : ١٢٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحارث بن حلزة وعنترة ، وعدى بن زيد وغيرهم [١]. وكذلك أسعد داغر والعدناني ومن ترسم خطاهم من المصححين المتأخرين .

٤- إن دراسة اللغة حسب مستوى معين مثل لغة فريق معين أو مجموعة معينة تقررها اشتراطات المنهج الوصفي ، أما إخراج بعض الكلام من الدراسة لأنه من لغة معينة ، فهذا ليس من المنهج الوصفي ، وقد رد بعض المصححين بعض الاستعمالات لأنها من تواطؤ العامة [٢] وقال : ((ولم يحك مثال (انفعل) من هذين الحرفين وإنما يقال دهش من باب تعب و(ذهل) من باب (منع) وهي اللغة الفصحى)) [٣] .

وقال : ((ويقولون : أداه حقه فيعدون الفعل إلى مفعولين ، وهو تعبير عامي ، والصواب : أدي إليه حقه)) [٤]

٥- الشذوذ : وصف معياري ، وليس من ألفاظ المنهج الوصفي ، يقول اليازجي : ((وفَعْل الصحيح العين لا يجمع على (أفعال) إلا ألفاظاً شذت ليس هذا منها))[٥] .

٦- وكذلك المشهور والأكثر ليس من ألفاظ المنهج الوصفي ، يقول اليازجي : ((ولا يبنى منه اسم للفاعل في المشهور))[٦] .

٧- يجب أن يصحح كل ما خطأته كتب التصحيح اللغوي ، وجاءت له بشواهد من الشعر الجاهلي أو المولد ، حيث إنه على ضوء المنهج الوصفي ، ما دام أنه استعمل من قبل الجماعة اللغوية فليس لك أن تخطئه . وهذه الاستعمالات قد استعملت بإقرار تلك الكتب ، وسردت شواهد عليها من أمثال : ((وقد وجد شيء من هذا في كلام بعض السابقين كقول ابن نباته المصري)) [٧] .

٨- إن كتب التصحيح اللغوي الحديثة كان هدفها هو تخليص العربية الفصيحة من الأساليب والألفاظ الغريبة عنها ، و اعتمدت في ذلك على نوع من المعيارية الصارمة في الغالب ، إلا أنّ فيها بعض الأمور يحمدها لها المنهج الوصفي ، وهي أنها سجلت هذه الألفاظ وهذه الاستعمالات

---

(١) انظر : السابق : ٣١ .

(٢) اليازجي إبراهيم ، لغة الجرائد : ١٦ .

(٣) السابق : ٢٠ ، ٢١ وانظر : ٣٩ ، ٥٣ و استعمال "أشر على الصك" ص ٣٨ .

(٤) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد :٣٩ .

(٥) السابق : ٢٢

(٦) السابق : ٢٥

(٧) اليازجي ، إبراهيم ، لغة الجرائد : ٤١ ، انظر السابق ٢٤ ، ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٦ ،٤٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التي تعدها خارجة عن اللغة فهي عبارة عن قائمة بدلالات الألفاظ المتعددة والأساليب التي رأت أنها شاذة في اللغة العربية وقت التسجيل.

٩- لقد كان منهج الخليل وسيبويه وصفياً حقاً في بدايته ، لقد قصد إلى تسجيل كلام العرب ، وكذلك ما عربته العرب وأدخلته في كلامها ، و الاستشهاد عليه واستخراج أصوله وقواعده ، ومن ثم كان موقفهما منسجماً ، وهو انعكاس لمرحلة من تاريخ العربية الفصحى وللروح السائدة في عصرهما ، بيد أن الانحرافات عما هو مسجل والتي كانت تظهر على استحياء أحياناً في عهدهما أصبحت تظهر سافرة بلا حياء كثيراً ، ومن ثم ندب النحاة واللغويون أنفسهم لمحاربة هذا الطغيان ، وللحفاظ على فصيح العربية القديم ، وفي هذا الإطار نفهم موقف الجوهري (٣٩٣) حين اقتصر في معجمه على الصحيح الفصيح ، وحين اشترط في الكلمة المعربة أن تتفوه بها العرب على مناهجها في بناء ألفاظها ، وهو منهج يخالف ما انتهى إليه سيبويه . وما لبثت هذه النظرة المتشددة أن تجلت واضحة عند الحريري (٥٤٦ ، ٥١٦)هـ ، حيث كان يوجب أن يخضع اللفظ المعرب لما يستعمل من نظائره وزناً وصيغة ولهذا أوجب الكسر في شطرنج حتى يلحق بجردحل ، وأوجب الكسر في (سرداب) لتلحق بشمراخ ، وأوجب الضم في (دستور) ليلحق ببهلول ، وأوجب فتح السين وتسكين الواو في (سوسن) ليلحق بكوثر ، وأوجب أن يقال في (هاون) هاوون ليلحق بما جاء على فاعول كفاروق .

هذا وقد تتبعه الشهاب ، شهاب الدين أحمد الخفاجي (٩٧٩) وخطأه في كثير مما ذهب إليه فعند حديثه عن شطرنج يقرر أن فتح أوله وكسره جائز ، وإن كان الأفضل الكسر ، ثم يقول : ((إنه يقول إن المعرب لابد إلى نظائره من أوزان العربية ، والذي صرح به النحاة خلافه ، وفي كتاب سيبويه : الاسم المعرب من كلام العجم ربما ألحقوه بأبنية كلامهم، وربما لم يلحقوه . . . إلخ ، ويقول في (دستور) : وقد قيل إنه في الأصل مفتوح ، وضم لما عرب ، فعلى هذا لا يكون الفتح خطأ لأصله لأن العرب لم تعرفه قديماً حتى ينسخ أصله بالكلية لاندراجه في عداد الأسماء العربية ، وهكذا يخطو الشهاب خطوة بعد ما انتهى إليه سيبويه ، وذلك بأن يراعى ما كان عليه اللفظ في لغته المنقول منها قبل أن يعرب، وبهذا المبدأ ردَّ كثيراً مما أنكره الحريري)) (١)

---

(١) ستتكيفتش ، العربية الفصحى الحديثة : ١٤٤ ، ١٤٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

١٠- إن محاولة تجميد اللغة عند فترة من الزمن ليست من نواميس اللغة ، وليس بوسع أحد أن يقبل ذلك ، ونحن ننافق اللغة ونخدعها عن نفسها حين نخلع عليها قداسة زائفة ، تجمد بها عن التطور وتعوقها عن الانطلاق [١].

١١- إن تفضيل لغة على لغة لاعتبارات من خارج اللغة لا يقره علم اللغة الحديث ، فليس هناك لغة أفضل من لغة ولا صيغة أفضل من صيغة ، فلا نخطئ استعمال كذا لأن كذا أفضل منه ، صحيح أن العرب استغنوا عن فصيح إلى ما هو أفصح منه ، ولكن هذا هو شأن المتكلم ، لا شأن الباحث اللغوي كما أن هذا لا يغني عن فصاحة اللفظيين وأنهما من اللغة .

بيد أن لبعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة عدة ملحوظات على المنهج الوصفي نذكر منها :

١-أن المنهج الوصفي يبقى قاصراً من ناحية أنه يصف اللغة عند مرحلة معينة من الزمن ، فهو يفترض أن هناك سكوناً ضمن مرحلة زمنية محددة ، مما يوحي لبعض منظري اللغة والقائلين بعدم التطور أن هذا الوصف هو اللغة ، ثم إن أي خروج عن هذا الوضع في زمن لاحق قد يعد من الخطأ الواجب تصحيحه ، وتنقية اللغة منه فيقع المنهج فيما حذر منه ، أو أن يعود مرة أخرى لوصف اللغة في الزمن اللاحق ، وتقرير ما استجد فيها ، وبمنأى تام عن الوصف السابق ، وتقرير وصف آخر وهذا يجعلنا نقوم بوصف اللغة في كل فترة ، لنتحاشى عملية التخطئة ، والتصويب ، وهذا يدفع بفرضين لهما إشكالهما في الدراسة اللغوية :

٢- الأول : أن نصف اللغة وندرسها بين فترة وأخرى ، ونقوم بتجديد القواعد على ضوء ذلك .

الثاني : ألا نضع قواعد أصلاً ، وإذا لم توضع قواعد ، لن يتسنى لنا تعلم اللغة وتعليمها ، ولن يكون هناك حاجة إلى تعليم اللغة أصلاً لأن الإنسان سيتعلم من المجتمع اللغة ، والنحو الوصفي لا يشغل نفسه بأمور التربية ، ولا بأن يسن القواعد لمعلم اللغة لأنه حيث توجد السليقة لا توجد الأخطاء ، ولا ما يوصف من الاستعمال بالجودة أو الرداءة ، وإنما توجد فقط نواحٍ مختلفة من اللغة تتطلب الوصف كما يقول تمام حسان [٢].

٢- إن اتباع المنهج الوصفي سوف يحتم على اللغويين والنحاة رفض كل ما قام به النحاة الأوائل وإلقاء جهدهم في الهواء ؛ لأنه سوف يجعلهم يدرسون اللغة ويصفونها كل فترة يظهر فيها

---

(١) مراد كامل ، مقدمة كتاب جرجي زيدان (اللغة كائن حي) .

(٢) انظر : حسان ، تمام ، اللغة بين الوصفية والمعيارية : ٢٦ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شواهد جديدة ، أو بفترات جديدة في اللغة ، فالانحرافات التي تطرأ على اللغة بحسب المنهج الوصفي لا يجوز أن تجابه بالمنع والإيقاف والحد منها بسيف القاعدة الموضوعة في فترة متقدمة بل يجب أن تسجل .

٣- إن دراسة اللغة تبدأ بالمنهج الوصفي ، ثم تتحول إلى المعيارية في وقت لاحق ، وعلى هذا فإن دراسة اللغة كما هي ، ووضع ضوابط لها سوف تنحرف بفعل التطور عما كانت عليه في وقت الوصف ، وهذا يستدعي أحد الأمرين :

إما دراسة أخرى وتجديد القواعد حسب التطور الحاصل ، وهذا سوف يخلق مشكلة في التعامل مع ما كتب ودون في فترات سابقة ، ماذا نعمل به وهو مختلف عن اللغة الموجودة حالياً ؟، وسوف تكون هناك قطيعة معرفية بين الأجيال ، وإما الحكم على هذه الانحرافات بالخطأ وإبقاء اللغة على الوضع الذي كانت عليه عند الوضع الأول .

وتبرز وجاهة هذه الملحوظات بشكل واضح بما يفسح المجال لأن تتذرع كتب التصحيح اللغوي الحديثة بهذه الملحوظات ، ورفض أطروحات المنهج الوصفي ، حتى إنها لترى أن المنهج الوصفي لا يعنيها في شيء ، وترى نفسها مدفوعة إلى تحكيم المنهج المعياري ، انطلاقاً من محددات من خارج اللغة .

وقد رأى بعض المحدثين من اللغويين أن المستوى الصوابي في اللغة هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد ، ويتعود المتكلمون على عباراته وفق ما يتطلبه العرف اللغوي لهذا المجتمع ، وهو معيار لغوي يكتسب شرعيته من الشيوع في الاستعمال ، فاللغة استعمال – أي سماع قبل أن تكون منطقاً رياضياً أو فلسفياً ، وهكذا يعترض النحويون المحدثون على النحويين القدامى الذين فلسفوا اللغة ، وطبقوا المنطق الأرسطي عليها ، والذين حصروا المقياس الصوابي للغة في اللهجات العربية القديمة على تباين خصائصها ، وأن تقتصر السليقة اللغوية على مفهوم معين في زمن وبيئة محددين ، فهذا وصفه المحدثون بدكتاتورية الزمان والمكان ، كما أن اعتبار اللغة لم تتغير منذ الجاهلية إلى الوقت الحاضر خطأ فادح ، ينكر على اللغة تطورها عبر المراحل الاجتماعية المختلفة ، ويرفض المحدثون تطبيق قاعدة من مرحلة سابقة لها ظروفها الخاصة على مرحلة لاحقة اختلفت ظروفها الخاصة عن السابقة ، ويقولون إن هذا يقودنا إلى المعيارية اللغوية ذات المرحلة الواحدة [١]،

---

(١) الصائغ ، ماجد ، الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة ص ٤٠ ، ٤١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ولذلك فإن من الواجب أن يكون في المعاجم ما يتضمن كل كلمات اللغة ، أما وصف بعض الألفاظ بأنها حوشية ، فذلك اعتبار بلاغي لغوي ولا يستبعد اللفظ من المعاجم لأنه حوشي [١] .

وقد عيب على المعاجم أيضاً أنها اتبعت طريقة معيارية واتبعت طرقاً متحجرة في توصيف اللغة بقولها هذا شاذ وهذا رديء وهذا متروك أو هذه لهجة بني فلان ، وقد عيب على الفيروزبادي في قاموسه عدم نصه على أسماء القبائل التي تنطق ببعض اللهجات .

ولذا فإن المنهج المعياري يختلف عن الوصفي بأن المنهج الوصفي يدرس اللغات المحكية على ألسنة الناس ، على أن المعياري يحاول قصرهم على اللغات المكتوبة والمقعدة ، الموجودة في بطون كتب اللغة والنحو والمعاجم .

وكنتيجة لتطبيق المعيارية قام المصححون اللغويون بتخطئة استعمالات لها شواهدها من لهجات العرب المختلفة ، وإنما أداهم إلى هذه النتيجة هو أنهم قالوا بجواز حكم عند قوم وامتناعه عند آخرين ، ثم ذهبوا إلى القول بحكم آخر مطلقاً عند الجميع .

وهذا معناه التقعيد على لهجة واحدة ثم تعميم الحكم على جميع اللهجات وما خالف هذا الحكم من هذه اللهجات فهو شاذ أو لغة قليلة أو نادرة أو غير ذلك من الألفاظ الدالة على إخراج هذا الاستعمال من الصحة إلى الخطأ .

ومن مظاهر التعسف في هذا الجانب من المعيارية كذلك أن النحاة جاؤوا إلى بعض الاستعمالات اللغوية وحكموا عليها بالشذوذ بالرغم من إقرارهم بوجود نظائر كثيرة لهذا الاستعمال ، وهذا ما حدا بالمجامع اللغوية إلى إجازة طرد كثير من الاستعمالات لكثرة نظائرها ، ومن أمثلة ذلك أن الألوسى خطأ استعمال (استأهل) مع إقراره بورودها ، يقول : ((فإذا استعمل مستعمل (استأهل) بمعنى صار (أهلاً) كان قياساً جائزاً ، مع أن السماع فيه ثابت عن كثير من الثقات)) [٢] .

ومثال على ذلك أيضاً مما عدوه شاذاً ما ذكروه من (فَعَل) فهو فاعل نحو ظَهَر فهو ظاهر وشعر فهو شاعر وحمض فهو حامض وعقرت المرآة فهي عاقر ، ولذلك نظائر كثيرة [٣] .

---

(١) حمادي ، محمد ضاري ، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث : ١٨٢ .

(٢) الآلوسي ، كشف الطرة : ٦٥-٦٧ .

(٣) انظر : ابن جني ، الخصائص ١-٣٧٩ -٣٨٠

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالرغم من كثرة النظائر وهذه الكثرة سمة من سمات الاتصال بالقياس قال النحاة بشذوذ هـذه الصيغ مع شيوع استعملها في كل عصور اللغة إلى يومنا هذا .

ومن مظاهر المعيارية التي كانت لها علاقة بالخطأ والصواب ما يلي :

١-إخراج المعاجم عن وظيفتها الأساسية ، لقد تحولت المعاجم من جمع اللغة ووصـفها إلى أداة معيارية للتحكم في الاستعمال وتحديد الخطأ والصواب فما هو موجود فيها فهو الصواب وما لـيس موجوداً فهو خطأ ، كما حصروا هذا الصواب في معاجم معينة فقط وأسقطوا ما وراءها ، كما أنها قامت بتحديد الاستعمالات لكل كلمة ، والفرض على المتكلم بألا يتعـداها أو أن يختـرع ، أو أن يستعملها في غير ما حدوه لها ، ولذا وجدنا من أنواع الأخطاء التي ذكرت الخطـأ في الدلالـة أو استخدام اللفظ في غير ما استخدم له ، والذي يحدد ذلك هو المعجم ، وقد وجد أيضاً المصوبون من مادة المعجم طريقة من طرق التصحيح اللغوي أو تصويب ما قام بتخطئته آخرون ، فعندما قامـت المعاجم بتحديد الاستعمالات للوحدات المعجمية لم تحدد استعمالاً واحداً فقط بل جعلـت لكـل وحدة معجمية عدد من الاستعمالات أمكن تخريج أي خطأ على ضوئه وهو ما عرف بالاتـساع أو المجاز أو الحمل على المعنى أو غير ذلك . فأما المعيارية في اختلاف الكلمة فواضحة وضوحاً تامـاً في تحديد معنى لها لا تتعداه في الاستعمال – ولو أراد إنسان أن يخاطر باستعمالها استعمالاً غـير عـرفي فسوف يجد نفسه وجهاً لوجه أمام سلطة المعايير المصححة التي لا ترحم .

ولذا فإن بعض اللغويين وبخاصة المصححين قد انحرفوا بالمعجم عن هدفه الأساسي من حـافظ للثروة اللغوية إلى سلطة معيارية تقرر الخطأ والصواب في الاستعمال اللغوي .

٢- بلغ التعسف بأنصار المعيارية إلى حد إلزام المستعمل بمراعاة شروط وقوانين ليست في اللغة أصلاً ، فليس الأمر إذاً هو النص على الصورة التي وجدت عليها لغة العرب ، بقدر ما هو النص على آراء النحاة في هذه الصورة بعد أن فرضوا عليها معايير أملاها عليهم المنطق القياسي [١].

٣- من مظاهر التعسف في المعيارية الادعاء بأنهم أخذوا اللغة عن العربي الفـصيح ثم صـنعوا القاعدة وذهبوا يلزمون هذا العربي باتباعها وإذا حاد عنها ذهبوا إلى تخطئته ، وهي سنة قديمة من لدن سيبويه إلى اليازجي وأسعد داغر ، ومصطفى جواد وأتباعهم ، كما أدت هذه المعياريـة إلى تنـاحر لغوي ، يصوب فيه مصحح ، ويخطئ آخر ، ويعمد الثاني إلى القول بجواز حكم عند قوم وامتناعـه

---

(١) حسان ، تمام ، اللغة بين المعيارية والوصفية : ٢٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عند آخرين ، ثم القول بجواز حكم آخر جوازاً مطلقاً عند الجميع وهكذا ، مع إشغال مستعمل اللغة وضياعه بين المصوبين والمخطئين .

أما المنهج التاريخي فله علاقة وثيقة بالتصحيح اللغوي فهو يرى أن ما يعد انحرافات عن اللغة في فترات معينة ما هو إلا تطور تاريخي طبيعي للغة عبر الزمن ، وليس من شأن أحد أن يوقف هذا التطور ويعده أخطاءً يجب أن تصحح ، فليس شرطاً أن كل تطور مذموم ؛ وعليه فإن المنهج التاريخي يدرس تطور الألفاظ والدلالات عبر الزمن دون أن يقول إن هذا خطأ وهذا صواب .

كذلك يقوم بدراسة اللهجات وعلاقتها باللغة الأم ، وكل المعطيات المؤثرة في اللغة ، وهذا يفيد في تفسير كثير مما عد من الأخطاء لأسباب لهجية ، وخاصة في فترات زمنية لاحقة ، والاعتراف بأن اللهجات جميعها في مرتبة واحدة من حيث أحقيتها في الاستعمال اللغوي .

فالتخطئة والتصويب على أسس لهجية ، وعد بعضها مذموم أو متروك أو رديء ليس بشيء ، وقد قرر ابن جني ذلك من قبل في الخصائص في باب (اختلاف اللغات وكلها حجة) : أن اللغتين أو اللغات إذا كانت على درجة واحدة في الاستعمال والقياس فلك أن تقيس عليها أيهما شئت وليس لك أن ترد إحداهما بالأخرى ، ((فأما أن تقل إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً ، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً . . . إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعي عليه ، وكذلك إن قال : يقول على أي قياس من لغته كذا كذا ، ويقول على مذهب من قال كذا كذا .

وكيف تصرفت الحال ، فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه))[١] .

وقد رأينا أن بعضاً من كتب التصحيح اللغوي الحديثة تابعت بعضاً من القدماء في التخطئة والتصويب على أسس لهجية وتصنيف اللغة إلى شاذ ومذموم ومتروك .

والذي يذهب إليه أهل العلم هو أن اللغة ظاهرة اجتماعية كسائر الظواهر الاجتماعية ، وأن موضوع اللغة تلك الظاهرة الإنسانية التي هي متطورة بطبيعتها ، والمنهج التاريخي يقطع بالتطور والتصحيح اللغوي يقر به ولكنه يأباه .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ٢/١٢-١٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثانياً : نظرة المحدثين إلى التطور اللغوي ، وعلاقته بالخطأ والصواب

يرى اللغويون المحدثون أن التطور اللغوي سنة من سنن اللغة ، وأن اللغة العربية قد نالها هـذا التطور ، وقد كان لهم مجهودات كبيرة في إقناع الآخرين الذين لا يرون ذلك ، أو أنهم يرون ألا تتلوث اللغة العربية به ، مع إقرارهم بحدوثه بدليل وجود هذه الانحرافات اللغوية التي أطلقوا عليها مصطلح اللحن أو الأخطاء ، ونتج عن نظرتهم هذه ما يلي :

١- إن الكمال اللغوي ينحصر في قبائل الجزيرة العربية التي لم تفسد الحضارة لغتهم في زمن الرواية والاحتجاج ، وإن ما طرأ عليها من تغير بعد ذلك فساد وانحراف .

٢- كل ما خالف القياس النحوي فهو لحن وإن كان مطرداً في الاستعمال .

٣- كل تطور في الصيغ والدلالة والأصوات فهو لحن .

إن إدراك اللغويين القدماء للتطور واقع لا مغمز فيه ، وما فيه من خلاف مع وجهة النظر الحديثة ، هي مسألة عدم الاعتراف بالتطور كظاهرة لغوية تساير العربية في عصورها المختلفة ، وإنما أجازوه ضمن فترة زمنية محدودة لا تتعدى منتصف القرن الثاني الهجري تقريباً ، اعتقاداً منهم بأن عرب تلك الفترة فصحاء لا تشوب ألسنتهم وفصاحتهم أية شائبة ، فهم اعترفوا بالتطور وأقروه صراحة وتمثلاً لأمد محدود .

وكان من نتاج هذه النظرة أن قامت حركة التصحيح اللغوي القائمة على الخطأ والصواب في اللغة ، فعلم اللغة الحديث يرى أن ما يعرف بالأخطاء الشائعة أو الأغلاط اللغوية هو في جانب من جوانبه مظهر من مظاهر التطور اللغوي الذي يحصل في اللغة لأسباب تكون من اللغة ولأسباب تكون من خارج اللغة ، وقد قام لغويون عرب وغير عرب بعد أن ترسخت هذه الفكرة تماماً بتأليف عدة كتب [١] تحاول إثبات أن التطور من سنن اللغات وأن اللغة العربية ليست بدعاً منها ، وأنه قد أصابها ما أصاب تلك اللغات ، وتحديد مقدار هذا التغير وأشكاله وعلله وقوانينه ومظاهره ، وإن دراسة الأخطاء اللغوية أو ما عُدَّ أخطاء يكشف تماماً عن أن اللغة العربية قد تأثرت تأثيراً كبيراً بتلك العوامل ، ((وعلى هذا فإن المفهوم الشامل للغات الأوربية كعامل مؤثر على اللغة العربية ليست تعميماً غامضاً غير محدد ، ولكنه حقيقة لغوية وثقافة ثابتة)) [٢] ، و((بذلك تكون فترات التطور في

---

(١) مثل كتاب التطور اللغوي ومظاهره وعلله للدكتور رمضان عبدالتواب .

(٢) ستتكفيتش ، العربية الفصحى الحديثة ، ترجمة محمد حسن عبد العزيز : ٢٨١

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

اللغة ليست سوى تاريخ الأخطاء فيها كما يقول كثير من الدارسين الذين تعمقوا في نصوص اللغة ، ليبحثوا عن مظاهر التطور فيها ، فوجدوا تلك المظاهر لا تعدوا أخطاء فردية تشيع ، ثم تصبح هي القاعدة وما العدد الهائل من مؤلفات التطور في العربية إلا الكتب التي ألفت في رصد مظاهر اللحن في العربية ، غير أن منطلق تلك المؤلفات كانت نظرية النقاء اللغوية الذي كان يحكم به بعض الأوائل للغة العربية ، وهالة القدسية التي أضفوها على فترة من فترات حياة اللغة ، لكن المتأخرين منهم ما لبثوا أن أصبحوا أكثر واقعية وأكثر تصديقاً بأن اللغة متغيرة وأنها تتطور رغماً عمن يريد لها التوقف ، وهو في أكثر الأحيان لا يعدو توقفاً من الدارس نفسه عن رصد مظاهر التطور)) (١).

والدلائل على أن اللغة العربية قد تطورت واضحة جداً ، وإثباتها لا يحتاج إلى كثير براهين وأدلة ، فتخطئة المخطئين لأهل زمانهم ومكانهم مما ليس موجوداً في زمان أو مكان آخر يدل على وجود هذه التغيرات في اللغة ، فإن الملاحظة العربية لنطق الكلام العربي الفصيح كما يتمثل في الأقطار العربية المختلفة لحاكمة بأن نطقه في مصر يختلف عن نطقه في العراق ونطقه في العراق يغاير نطقه في ليبيا أو تونس أو الجزائر أو المغرب (٢) .

إذن فالتغير حياة وسنة من سنن الكون ، واللغة لا تخرج عن هذه السنة وكل الظروف الزمانية والموضوعية المحيطة باللغة تشير إلى حتمية التطور اللغوي ، فتجاور الشعوب والانفتاح الحضاري وتبادل الثقافات والسلع التجارية ، والحروب ما ينتج عنها من احتلال للشعوب ، وما يتبعه من فرض لثقافة الغالب ولغته وتجارته ، ويتأثر المغلوب بكل مظاهر القوة والحضارة الخاصة بالغالب ، فيطبق قوانينه ويستعمل أدواته ،ومفردات لغته وأساليبها .

((ونتيجة لتقدم الحضارة الحديثة في كثير من شؤون الحياة فإن كثيراً من نواحي الحياة الحديثة بما فيها من القوانين الحديثة والدولية ونظم الاتصالات الحديثة وتقنية الصناعة الآلية وثورة المعلومات المتغيرة وما يصاحب ذلك من تداعيات فلسفية وأخلاقية قد أخضعت العربية الحديثة للتطور في مسار رابع تتفاعل فيه وتستجيب لتلك المعطيات الحديثة رغماً عن جميع أنصار العودة إلى عربية الشعر القديم التي لا يمكن أن تفي بهذه المتطلبات)) (٣).

---

(١) العجمي ، فالح شبيب ، أبعاد العربية ص ١٥٥ .

(٢) السعران ، محمود ، علم اللغة العام : ٤٠ .

(٣) الصائغ ، ماجد ، الأخطاء الشائعة وأثرها في تطور اللغة . :١٣١ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وكذلك ما يعرف بالغزو الفكري والثقافي والتقني والاكتشافات في شتى الميادين العلمية والأدبية والفلسفية وغيرها ، فكل هذا يحتم على اللغة أن تواكب عصرها بما يفرضه عليها من مفردات جديدة وأساليب منفردة .

وقديماً استوعبت اللغة العربية كثيراً من المفردات والألفاظ والأساليب الوافدة إليها ليس عن قصور فيها ، وإنما نتيجة لأشياء جدت هم بحاجة إليها وليس لهم عهد بها من قبل هذا ، قال الدكتور إبراهيم دردير : ((وقد شعر العربي بهذا الافتقار في المرتين اللتين اضطر فيهما إلى الخروج من الدائرة الضيقة التي كان فيها بين المناخ والبيداء ، ومضارب الخيام ، الأولى لما نقل الفلسفة اليونانية ، فدخل في اللغة العربية كثير المصطلحات اليونانية ، وحدثت فيها أوزان واشتقاقات لم تكن تمس الحاجة إلى استعمالها من قبل ، والثانية : في عصرنا هذا عند انتشار العلم الحديث باكتشافاته واختراعاته التي لم تكن تخطر لسكان البدو أو الحضر على بال)) (١).

إن نظرة كتب التصحيح اللغوي الحديثة والقديمة على حد سواء ترى أن اللغة العربية غير متطورة أو لا يجب أن تكون كذلك ، ونحن نعتز بعربيتنا اعتزازاً يخيل إلينا أنها لم تتغير منذ إنزال القرآن الكريم ، أو أنها لم تغير إلا في أقل القليل ، في حين أن علم اللغة الحديث يرى أن هناك تطوراً وتأثراً ، وأن محاولة منع اللغة أن تتأثر بغيرها محاولة يرفضها علم اللغة الحديث ، ومن يقول إن اللغة العربية لم تتطور ويحاول ذلك ليس لديه معتمد يتخذ لتسويغ هذه المحاولة ، كذلك فإن محاولة نفي أن تكون اللغة العربية تأثرت بلغات أخرى لا يدعمه دليل ، بل يؤكد ذلك ما قيل من أن في القرآن الكريم كلمات من غير العربية ، ووجود كثير من الكلمات الدخيلة والمعربة في اللغة العربية في أوج فصاحتها تدعم النظرية القائلة بذلك التأثير ، وعلم اللغة الحديث يركز على هذه النقطة ، ويرى أن من يحاول منع اللغة أن تتأثر ليس بوسعه ذلك ، وليس لديه معتمد يعتمد عليه ، فاللغة العربية قد قبلت كثيراً من الألفاظ في أوج ازدهارها فما الذي يمنع أن تقبل بعض الألفاظ في أزمنة تالية ؟.

وكشاهد على اختلاف النظرة حول الخطأ اللغوي بين المصححين اللغويين وبين نظرة المحدثين نجد أن كتاباً مثل كتاب " ما تلحن فيه الصحف " أقام مادته التصحيحية على لغة الصحافة حيث تعقب أصحاب هذا الكتاب لغة الصحافة وجمعوا عدة استعمالات وحكموا عليها بالخطأ ، في حين

---

(١) دردير ، إبراهيم ، لغة الإعلام اليوم بين الالتزام التفريط : ٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

استشهد الدكتور فالح شبيب العجمي في كتابه أبعاد العربية باستعمالات استقاها من لغة الصحافة على التطور اللغوي الذي حدث للغة العربية الحديثة أو المعاصرة [١].

ونحن في حاجة إلى أن نتقبل أن اللغة العربية الفصحى في حياتها الطويلة الخصبة مع محافظتها البالغة بوجه عام قد طرأت عليها تغيرات في هذا الجانب أو ذاك ، وأياً كان كنه هذه التغيرات ، فهي في نظر العلم (تغيرات) يجب أن تدرس دراسة موضوعية مترهة من الأهواء [٢] .

إن مقاومة أي خروج مهما كان على اللغة الفصحى ، و منع اللغة العربية بقانون الخطأ والصواب من الاستفادة من اللغات الأخرى سواء في الأساليب أو الأفكار أو غيرها يحرم العربية مما ستجنيه من ذلك ومن الأمثلة على ذلك : أنه في العصر العباسي ظهر كثير من الشعراء والكتاب الجدد وكثير منهم مولدون ، ويجيدون إلى جانب اللغة العربية لغات أخرى تعود إلى أصولهم من فارسية أو غيرها ، لقد جلب هؤلاء إلى اللغة العربية كثيراً من الخصائص اللغوية التي ترتبط بسلالتهم ولغة أجدادهم ، وهنا لا يستطيع المرء أن يغفل عن ذكر ابن المقفع وعما أسهم به في النثر العربي ، فالأساليب والنماذج التي أدخلها إلى العربية سرعان ما قلدت وطورت ، وبخاصة عند ظهور حركة إحياء الأدب العربي في العصر الحديث – لقد دعت الحاجة آنذاك لتخليص اللغة من آثار عصور الضعف والتخلف - عد ابن المقفع مثالاً واضحاً من الأمثلة النموذجية للتجديد ، مع أنه ليس من أصل عربي ولغته الأصلية هي الفارسية .

وهذا ينطبق على حال اللغة العربية اليوم ، فمنع الأساليب الجديدة والنماذج المستقاة من لغات أخرى يمكن أن تضيف قيماً جديدة للغة العربية وتثريها - إن في الألفاظ وإن في الأساليب وإن في الأفكار - : ((هذه الأساليب الأجنبية الجديدة التي تؤثر أحياناً في البناء الكامل للجملة ، أحدثت في العربية نوعاً غير معروف من الترقيم ، بل غيرت كذلك المفهوم الأساسي التركيبي للجملة العربية ، إن هذه التجديدات ينبغي أن يكون لها شأن عظيم عند علماء اللغة المحدثين المهتمين بنشأة وتطور اللغة العربية الأدبية في العصر الحديث)) [٣] .

ومما يتصل بموضوع نظرة المحدثين إلى الأخطاء موضوع العامية ، فبعض من اللغويين المحدثين يرون أن العامية التي يحاربها المصححون اللغويون هي نوع من أنواع التطور اللغوي وصورة من

---

(١) انظر : العجمي ، فالح بن شبيب ، أبعاد العربية : ١٨٧-١٨٨ .

(٢) السعران ، محمود ، علم اللغة : ٣٩ .

(٣) ستتكفيتش ، العربية الفصحى الحديثة : ٢٣٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

صوره ، وقد عرفنا موقف بعض كتب التصحيح اللغوي من العامية وأنها سبب من أسباب وجود الأخطاء وانتشارها ، إلا أن علم اللغة الحديث يقدم مفهوماً آخر للعامية ، فيرى أنها صورة من صور اللغة وهذا يعود بنا إلى النظرة العامة من الخطأ وأنه ليس هناك خطأ في اللغة ، والعامية ليست وصمة عار في جبين اللغة ، بل هي صورة من صور اللغة ونوع من أنواع التطور اللغوي ، وهذه العامية ليس مما تختص به اللغة العربية ، بل هي ظاهرة عامة في جميع اللغات ، ووجود عدة مستويات في اللغة أيضاً ليس مما تنفرد به العربية .

وقد سبق لنا أن ذكرنا أن كتب التصحيح اللغوي الحديثة نسبت كثيراً من الأخطاء وشيوعها إلى العامية ، وعدتها صورة فاسدة من الكلام العربي الفصيح الصحيح ، وأنها غير منضبطة وليس لها قواعد ، وهذا ما يرفضه علم اللغة الحديث يقول السعران : ((ومن أخطر ما هو راسخ في أذهان الناشئة من دارسي اللغة عندنا تصور العامية أو العاميات تصوراً يكتنفه الخطأ أو يلابسه الوهم ، فالعامية عندنا منحطة أو صورة فاسدة من الكلام العربي الفصيح الصحيح ، ولقد يشتد الوهم بجماعة منم فيرى أنها لا تجري على قواعد أو أصول ، ولا يسهل عليه أن يتصور أنها باعتبار ما لغة كأية لغة ، يمكن الكشف عن قواعدها ووصف حقائقها ، وأن في حيز الإمكان أن تصبح لهجة من اللهجات (العامية) لغة عامة مشتركة أو لغة أدبية فصيحة في يوم من الأيام)) (١) .

كذلك من النقاط التي لها علاقة بموضوع نظرة علم اللغة الحديث وموضوع الأخطاء موضوع الفصاحة ، فنحن قد تكلمنا عن العامية وأنها خروج غير مرغوب فيه عن اللغة حسب نظرة بعض كتب التصحيح اللغوي إلا أن ما يلاحظ في أمر اللغة الفصيحة هو تقسيمها إلى صحيح وفصيح وأفصح ، ولا شك أن هذا التقسيم بني عليه ركيزة من أهم ركائز التخطئة وأهم معاييره وهو موضوع الفصاحة ، فخُطئت كثير من الاستعمالات ونحيت من عمود الصواب ووضعت في عمود الخطأ بناء على هذا التقسيم ، فكثير من كتب التصحيح اللغوي الحديثة جعلت الأفصح أولاً ، ففي وجوده فالفصيح خطأ والصحيح خطأ أيضاً ، وإذا وجد فصيح وصحيح ، الفصيح أولاً والصحيح خطأ يجب تجنبه ، وقد قام هذا التقسيم كما سبق وأن ذكرنا على التحديد الزماني والمكاني وممن تؤخذ اللغة ، وكذلك تحكيم معيار الكثرة والقلة في ذلك ، في حين أن المحدثين يرون بطلان هذا التقسيم ، وبطلان وجود لغة عالية ، ولغات ضعيفة أو شاذة أو مرذولة أو غير ذلك ، بل إنهم لا يرون في وجود لغة أدبية مشركة مسوغاً لرد ما عداها من لغات ، فليس هناك لغة أفضل من لغة .

---

(١) السعران ، محمود ، علم اللغة :٤٣ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وإن كانت هذه النقطة أيضاً ليست قاصرة على العرب فقط ، فالحقيقة أن هذه النظرة ينسبها علم اللغة الحديث لجمع الشعوب وليس للغة العربية فقط [١].

قال محمد السعران: ((وقد أهمل اللغويون كذلك المشكلات المتعلقة بتقويم اللغة لأنهم يرفضون البحث في تفضيل صيغة على صيغة أو كلمة على كلمة أو البحث في صحة الكلام)) [٢] .

وهذا يعني أن تخطئة الاستعمالات اللغوية على أسس غير موضوعية أو حتى على أسس موضوعية قد رفضه اللغوي الحديث .

((وقد فطن السلف إلى هذا فحين يتحدث ابن فارس عن اختلاف لغات العرب ووجوهه يقول: وهي وإن كانت لقوم دون قوم فإنها لما انتشرت تعاورها الكل .

ولعل هذا هو السبب في تلك الأحكام ، واستخدام الكلمات في معان يصوبها فريق و يخطئها آخر تبعاً للمستوى الذي تمثله في رأيه)) [٣].

وقد أثبت البحث اللساني في الغرب أنه لا مجال للمفاضلة بين أشكال اللغة ، فاللغة النموذجية واللهجات كلها تتميز بوجود أنظمة لغوية مطردة تحكمهما ، أما تفضيل اللغة النموذجية فسببه ارتباطها بعوامل أخرى غير لغوية كالتاريخ والانتماء القومي والثقافي ، وقد أوضحت الدراسات اللسانية أن اللغة النموذجية نفسها في لغات كثيرة كانت في فترة ما شكلاً متكلماً ، أي لهجة ، ونظراً لمصادفة تاريخية محضة أصبحت تعد في منزلة أرقى من اللهجات الأخرى بعد أن تتخذ لغة للإدارة والثقافة ، وهذه الأفكار تتكرر في كل كتب علم اللسانيات الاجتماعية ومقدمات اللسانيات .

وهكذا نرى الفكر الغربي يتخلص كلياً من أنواع التحيز المتعلقة باللغة كلها ، ويقترب من دراسة اللغة بموضوعية وحيادية ، بل إننا نجد النظرية اللسانية التي تأسست في الغرب أساساً تسعى إلى إثبات أن ما نراه من خلاف ظاهري بين اللغات واللهجات لا يدل على اختلاف حقيقي بينها ، فالبحث اللساني المعاصر كله موجه نحو البرهنة على أن اللغات كلها يحكمها عدد قليل من المبادئ العامة وإن أكثر الاحتمالات أن نجد القوانين اللغوية في لغة ما مشابهة للقوانين

---

(١) انظر : المزيني ، حمزه قبلان ، التحيز اللغوي : ٥٢ وما بعدها .

(٢) السعران ، محمود ، علم اللغة : ٣٤٨ .

(٣) خاطر ، محمد أحمد ، في اللهجات العربية : ١٠٩ ، ١١٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التي نجدها في اللغات الأخرى ، فلا وجه لتفضيل لغة على لغة أو لهجة على لهجة بالنظر إلى تركيبها))(١)

فاللسانيات الحديثة كما تعنى بالفصحى فإنها تعنى كذلك باللهجات ، ولا تفضل الفصحى على غيرها على النحو الذي كان سائداً من قبل ، فاللهجات على اختلافها وتعددها لا تقل أهمية عن سواها من مستويات الاستخدام اللغوي (٢).

وكتثبيت لهذه الأفكار التي قدمها علم اللغة الحديث ونظرة إلى وجوه التطور اللغوي ، فإنه يقدم لنا بعض التفسيرات لظاهرة الخطأ اللغوي ،الذي يراه بعض من اللغويين ، فيري مثلاً أن وجود عدة مستويات في اللغة ، يكون من نتائجه وجود هذا الموروث المسمى بالأخطاء اللغوية ، يقول خاطر : ((عاش هذان المستويان يعتلجان ويتصارعان ويتبادلان التأثر والتأثير وانتقل كثير من الألفاظ والتراكيب ، ومعاني الألفاظ والخصائص الصوتية من أحد المستويين إلى الآخر ، ولم يكن من المستطاع الفصل الحاسم بينهما فقد تداخلا وامتزجا واختلطا على الألسنة في الاستعمال)) (٣).

كما يقدم لنا تفسيرات أخرى لبعض حالات التخطئة ، فمثلاً خطأت بعض من كتب التصحيح اللغوي الحديثة استعمال : اعتذر عن عدم الحضور . ولكن الدكتور فالح بن شبيب العجمي يرى أن سبب وجود هذا الاستعمال بهذا الشكل المخالف ، وهو تقوية النفي بسبب الإحساس بضعف النفي في الفعل يقول : ((تتضمن بعض الأفعال تفرداً في دلالتها وفي العربية المتوسطة بدأت الأساليب المحتوية تلك الأفعال تكرر النفي بواسطة أدوات مستقلة لضعف الإحساس بالنفي الذي يحتويه الفعل ومن أمثلة ذلك في العربية الحديثة (الدوحة تعتذر عن عدم حضور قمة أبو ظبي)) (٤) .

وقد قدم الدكتور فالح بن شبيب العجمي عدة نماذج لما يعد من قبيل التطور اللغوي للغة العربية المعاصرة استقاها من عدة صحف حديثة ، تفسر لنا لجوء المستعمل العربي لبعض ما يعد من قبيل الأخطاء ، يقول : ((نظراً لاتساع رقعة البيئة التي تتكلم العربية ، وقلة التعليم ووسائل النشر التي تصل إلى عموم الناس بدأت في العربية المتوسطة قضية الخلط بين الأفعال المتعدية واللازمة وبين حروف الجر التي تتعدى بها الأفعال المتعدية بعضها ببعض ، وقد تفشت هذه الظاهرة في العربية

---

(١) المزيني ، حمزه قبلان ، التحيز اللغوي مظاهرة وأسبابه ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) قدرو ، أحمد محمد ، مدخل إلى فقه اللغة العربية ، ط١ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت : ١٢ .

(٣) خاطر ، محمد أحمد ، في اللهجات العربية : ١٠٩

(٤) العجمي ، فالح شبيب ، أبعاد العربية : ١٨٩

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحديثة رغم انتشار التعليم – ربما بسبب عدم تركيز كتب القواعد الحديثة على ذلك ووجود هوة كبيرة بين معاجم اللغة وكم المعلومات الهائلة التي تتدفق في المطبوعات المؤلفة أو المترجمة مما لا يترك مجالاً للمتابعة .

أكثر حروف الجر عرضة للاستبدال هو حرف الجر (مع) الذي استبدل به في حالات كثيرة جداً (الواو) مما يوهم في بعض التراكيب بتوجه العربية الحديثة إلى عطف اسمين بعضهما على بعض مع الإبقاء على إفراد الفعل)) (١).

ومن الأمثلة كذلك على التفسير الحديث لبعض الأخطاء على أنها تطور ، تطورات التطابق العددي فمنه ((ما كان يمثل حالات متفرقة في العربية المتوسطة من إلحاق أداة التعريف بالعدد نفسه أصبح هو القاعدة في العربية الحديثة وفي بعض الأحيان يعرف كل من العدد والمعدود .

أما التطور الأكثر انتشاراً والأهم في النوعية هو التطابق بين ألفاظ الجمع الدالة على غير الأشخاص وصفاتها تطابقاً عددياً من جهة وظهور علامات الجمع على ألفاظ الكلم المبهمة من جهة أخرى ، فمن أمثلة التطور الأول : ((معارك شرسة بين الأطراف المتحاربة قبل دخول هدنة شاملة حيز التنفيذ ، الأطراف الكمبوديون يجتمعون في بكين ، ومن أمثلة التطور الثاني : سيموت الكثير من الناس)) (٢) .

ومن تفسيرات الأخطاء بناء على التطور اللغوي تخصيص الدلالة أو انتقال أطور الدلالة فمثلاً عامة العرب كانت تطلق السليط على الزيت أما أهل اليمن فكانوا يطلقونه على دهن السمسم فقط ، وهذا من تخصيص العام في دلالة اللفظ ، وهو طريقة من طريق تطور الدلالة في اللغات المختلفة (٣).

---

(١) السابق : ١٨٧ .

(٢) العجمي ، فالح شبيب ، أبعاد العربية : ١٩١ .

(٣) عبد التواب ، رمضان ، فصول في فقه العربية : ٣٣٠ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الخاتمة

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاماً على نبيه المصطفى وآله المستكملين الشرف أما بعد فإن كتب التصحيح اللغوي الحديثة ما هي إلا حلقة ضمن سلسلة من الحلقات في ميدان التصحيح اللغوي منذ بداية الدرس اللغوي العربي ، فكما قام القدماء بدورهم في الحفاظ على اللغة من الفساد والخطل ، قام المحدثون كذلك بدورهم كل حسب معطياته الزمانية والمكانية والثقافية ؛ ومن سيلحق بهم في مستقبل الأيام سوف يؤدي دوره كما فعل من سبقه إن شاء الله تعالى .

ونحن بعد أن رصدنا هذا الجهد وألقينا عليه نظرة فاحصة أود أن أختم الحديث عنه مشيراً إلى عدة أمور تمثل خلاصة هذه الدراسة مع بعض النتائج التي توصلت إليها :

١ - النتائج

أولاً : أنه ليس هناك اتجاه واحد ولا مدرسة واحدة تمثل جميع المحاولات والمجهودات في التصحيح اللغوي سواء أكان ذلك في القديم أم الحديث .

ثانياً : أن مسألة الحسم والقطع بالرأي في صواب استعمال أو خطئه مسألة غير ممكنة في ظل اتساع العربية في لهجاتها وفي قواعدها .

ثالثاً : اختلفت كتب التصحيح اللغوي الحديثة في تحديد مقياس الخطأ والصواب ، وإذا أراد باحث أن يقف على مقياس موحد للخطأ والصواب في كتب التصحيح اللغوي الحديثة فإنه لا يقع في يده شيء ، فبعض كتب التصحيح اللغوي الحديثة ترى أن مقياس الخطأ والصواب المحددات التي قال بها القدماء ؛ فالذي كان يتحكم في هذا المقياس عند القدماء أمور عدة منها الحدود الزمانية والمكانية والقلة والكثرة والتعصب المذهبي وغير ذلك ، ولكن المحدثين أضحوا أكثر اختلافاً من سالفيهم حول تحديد مقياس الخطأ والصواب ، قال الدكتور عبدالعزيز مطر : ((أما أصحاب مذهب تنقية اللغة فلم يتفقوا حول مقياس محدد يقوم على أساسه الحكم بالصحة والخطأ فمنهم من سلك مسلكاً متشدداً بالوقوف على ما سمع ، وعد الاعتراف إلا بالأفصح وما عداه فهو خطأ ، ومنهم من يرى أن من يتكلم بلهجة من لهجات العرب أو يقيس عليها ولو كانت نادرة أو رديئة فهو مصيب غير مخطئ)) (١).

(١) مطر ، عبدالعزيز ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة : ٤٧ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في حين يرى آخرون أن مقياس الصواب والخطأ غير ثابت فـــلكل لغة ولكل لهجة مـــستوًى صوابي خاص يقوم على أساسه الحكم بالصحة والخطأ ، وهو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد ، وشأن اللغة في ذلك شأن كل شؤون الثقافة ، والمستوى الصوابي للغة ليس أمراً جامداً محدداً بل يختلف من زمان إلى زمان آخر ومن شخص إلى شخص آخر ، وما تسمحت بـــه المجـــامع اللغوية ما هو إلا تعديل في المستوى الصوابي للغة ، وهناك كلمات كانت خارج دائرة الـــصواب ، واليوم تعد من الكلمات الصواب بعد أن أقرها المجمع اللغوي.ولذا اختلف مقياس الصواب والخطـــأ عند المحدثين عما كان عليه عند القدماء .

ويرى آخرون إن المقياس الحقيقي للصواب والخطأ يقوم على دعامتين :

الأولى : المحافظة على سلامة اللغة

الثانية : مراعاة التطور الذي تخضع له اللغة .

وغاية القول أن ما يمكن تسميته تجوزاً بفوضى التصحيح اللغوي مرده الاختلاف حول تحديـــد مقياس الصواب والخطأ .

رابعاً : أن اختلاف المصححين مرده في الأساس المعايير التي اتخذها المصححون أنفسهم .

خامساً : أن أصحاب الاتجاه المتشدد وأصحاب الاتجاه المتساهل كانوا جميعاً على طرفي نفيض وخير الأمور أوسطها .

سادساً : أن معظم المصححين اللغويين في كتب التصحيح اللغوي الحديثة يرون أنه من الأفضل أن يسند موضوع تقرير الخطأ والصواب في اللغة إلى المؤسسات العلمية المتخصصة أمثـــال المجـــامع اللغوية أو مؤسسات التعريف أو غيرها مما هو معترف به مصرح له القيام بذلك .

سابعاً : هناك فجوة بين التنظير والتطبيق في كتب التصحيح اللغوي الحديثة .

ثامناً : أن الاتجاه التخطيئي أكثر من الاتجاه التصويبي .

تاسعاً : أن أكثر كتب التصحيح اللغوي المتأخرة لم تأت بجديد وإنما كانت تكراراً لما سبقها .

عاشراً : نستطيع أن نحدد مجموعة من الكتب تعد عمدة في مجال التصحيح اللغوي من أمثـــال لغة الجرائد ، وتذكرة الكاتب ، وقل ولا تقل لمصطفى جواد ، وكتاب المنذر ، وكتب العدناني ، وما تبقى صدى لها ، ولذا نستطيع أن نقول إن التصحيح اللغوي قد توقف عند هؤلاء وما جاء بعـــدهم هو اجترار لما سبق ؛ بدليل أننا نجد كتاباً مثل كتاب ”قل ولا تقل “ لقاسم محمد عبـــدالله العـــامر

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المطبوع سنة ١٤٢٢ هـ -بمعنى أنه من أحدث كتب التصحيح اللغوي – غالبه منقول من تلك الكتب حتى أن الأمثلة لم تتغير .

الحادي عشر : ليس هناك مدرسة تصحيح لغوى لا قديمة ولا حديثة ، وإنما هي اتجاهات أو تيارات .

الثاني عشر: تأثير الاتجاه الأول أو الاتجاه التخطيئي يحظى بدرجة كبيرة من القبول بدليل أن نسبة كبيرة من كتب التصحيح اللغوي الحديثة المتأخرة كان أكثرها ينحو هذا الاتجاه .

الثالث عشر: نظرياً فإن الاتجاه الثالث المعتدل هو أكثر الاتجاهات قبولاً واتباعاً لكن من الناحية العملية فإن الاتجاه الأول هو السائد والغالب ويتحكم في ذلك عوامل كثيرة منها سيطرة القديم الذي يدفع إليه كثرة اختلاف المحدثين .

الرابع عشر: ليس هدف التصحيح اللغوي الارتقاء باللغة لتواكب العصر بقدر ما هو الإبقاء عليها في وضع ثابت و يمثل رابط اللغة بالدين أهم الأسباب التي تدفع بهذا الاتجاه .

الخامس عشر: على غرار ما حاصل في مختلف علوم العربية مما يسميه بعض الباحثين بالفوضى نجد في التصحيح اللغوي الحديث شيئاً من هذا ، فكثير هي التخطيئات و التصويبات المتعارضة .

السادس عشر: هناك هوة كبيرة بين ما تصدره المؤسسات والهيئات اللغوية ، وبين واقع التصحيح اللغوي .

السابع عشر : من النواحي الفنية في التصحيح اللغوي نجد الأمور التالية :

١.أن الاحتجاج بالقرآن الكريم كان حاضراً وظاهراً .

٢.أن الاحتجاج بالحديث الشريف كان قليلاً على الرغم من وجود شواهد كثيرة من الحديث الشريف على تلك الاستعمالات سواءً بالتخطيء أو بالتصويب .

٣.ضعف الاستناد إلى القراءات القرآنية في الاحتجاج ، فلم نجد من الاحتجاج بالقراءات القرآنية سوي ثلاثة مواضع فقط ، هي تصحيح استعمال توَفَّي فلان ، وكلمة (قدَّر) بالتشديد وكلمة (عشْر) بسكون الشين.

٤.ضعف الاستناد إلى اللهجات العربية في الاحتجاج .

٥.كان القرآن الكريم أقوى الأدلة والشواهد إذ إن شاهداً واحداً من القرآن الكريم يكفي لتصويب الاستعمال ، في حين تدعم كثير من كتب التصحيح اللغوي الحديثة بشواهد أخرى لتقوية الرأي وتعضيد الحكم بالخطأ أو الصواب .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٦.أن المصوب قد يكتفي في الاحتجاج بشاهد واحد وقد يجمع عدة شواهد .

٧. إن الاحتجاج بلغة التأليف تعد ظاهرة جديدة لم تكن معروفة عند الأوائل من النحاة واللغويين .

٩.ظاهرة الاستئناس ببعض الشواهد تظهر عند إيراد شواهد أخرى أقوى احتجاجاً منها .

١٠. الاستشهاد بلغة التأليف تعني قبول الاستشهاد بشعر المولدين لأن لغة التأليف كانت في عصر المولدين أي بعد عصر الاحتجاج فالاحتجاج بشعر المولدين من باب أولى ، ولكن الاستشهاد بلغة المؤلفين كان لا يكفي ، فلابد من الاستشهاد معه إما بآية أو حديث أو شعر جاهلي .

١١. ليس هناك خلاف بين المصححين المحدثين على صحة الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته والحديث الشريف ورواياته المشهورة في الكتب الصحيحة . وكلام العرب شعراً أو نثراً في عصر الاحتجاج .

ووقع الخلاف حول كلام العرب شعراً أو نثراً فيما بعد عصر الاحتجاج ولغة التأليف ، فمنهم من قبل الأدلة والشواهد المختلفة وعمل بها ، فمثلاً العدناني احتج بالآيات والحديث وكلام العرب المحتج به والمولد ولغة التأليف . ومنهم من قصر ذلك على الشواهد الثلاثة الأولى وهي القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب في عصر الاحتجاج ورفض لغة المولدين ولغة التأليف أمثال اليازجي و أسعد داغر وزهدي أبو خليل فالذي رد شعر المولدين رد لغة التأليف أيضا .

٢ - : المآخذ على كتب التصحيح اللغوي الحديثة التي ظهرت لي من خلال البحث

أولاً : الاستطراد

يتزلق بعض مؤلفي كتب التصحيح اللغوي الحديثة في الاستطرادات والخروج إلى مواضيع ليس لها علاقة بالتصحيح اللغوي من شأنها إثقال مصنفاتهم بما لا علاقة له بالمسألة موضوع التصحيح ، وهذا نجده واضحاً في كتاب ''تقويم اللسانين'' فهو يكثر من الاستطراد ، والخروج من موضوع المسألة ، وكذلك كتاب ''أخطاؤنا في الصحف والدواوين'' للزعبلاوي ، ومثال على ذلك نجد أن كتاب ''نحو لغة سليمة '' لزهدي أبو خليل الذي اقتصر واختصر كثيراً لم ينج من هذا المزلق ، يقول : ((من الخطأ الشائع أن يقال (الزَّهْرة نجم الصبح) ، والخطأ في فتح الزاي وسكون الهاء في كلمة (الزَّهرة) ، والصواب أن يقال : (الزُّهَرة نجم الصبح) بضم الزاي وفتح الهاء ، والزهرة أحد كواكب المجموعة الشمسية التسعة ، وهو ثاني كوكب في البعد عن الشمس ، يقع بين عطارد والأرض ، وهو ألمع جرم سماوي بعد الشمس والقمر ، وهو إلاه الجمال عند الأغريق (أفروديت) ،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وعند الرومان (قينوس) ، وهو آخر النجوم غياباً في الصبح ، لذلك يسمي (نجم الصبح))) [١]، فما علاقة هذه المعلومات الفلكية بتصحيح نطق كلمة الزهرة ، وبما يريده المصحح .

ثانياً : التكرار

حيث إنك تجد أن الاستعمالات المخطأة مكررة في معظم كتب التصحيح اللغوي الحديثة ، ولا ترى سوى إضافات قليلة ، وكأنه لا يوجد إلا هذه الأخطاء ، وقد يعزى التكرار إلى أسباب منها :-

١- عدم إطلاع المؤلف على جهد الآخرين لاختلاف البلدان التي ألفت بها الكتب .

٢- إن الكتاب مخصص لمتابعة أخطاء معينة في مجالات معينة ، مثل الخطأ في مصطلحات النبات ، أو في صحف معينة أو أخطاء الإذاعيين أو أخطاء الصحفيين ، وهذه لاشك أنها تتكرر عند الجميع ، أو أنه مؤلف لسبب معين ولهدف معين وجهة معينة ، فمثلاً هناك كتب مؤلفة لتعين المذيعين أو الكتاب أو الصحفيين على تجنب الأخطاء الشائعة ، وليس موجهاً للجميع ، ولذا فإننا نرى أن هذه المؤلفات تجمع عدداً كبيراً من الاستعمالات التي تشيع في المجال المراد ، ويذكر عبدالقادر المغربي أنه ألف كتابه ''عثرات اللسان'' لتصحيح الكلمات في بلاد الشام، قال : ((إنما نعتمد في عثرات اللسان وأغلاطه على أفواه أهل القطر الذي عشنا فيه معظم حياتنا . أعني بلاد الشام (لبنان وسورية))) [٢] وألف أحمد مختار عمر كتاب '' أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين '' ، وألف الدكتور إبراهيم دروديري كتاب '' لغة الإعلام اليوم بين التفريط والالتزم '' .

ثالثاً : الإيجاز المخل وقد اقتصرت بعض الكتب على الخطأ والصواب ، وقد أخذ هذا المأخذ أسعد داغر على بعض الكتب .

رابعاً : الاطناب الممل حتى تحولت بعض كتب التصحيح اللغوي إلى كتب تعليم في النحو والصرف ، فنجد أن المؤلف يذكر الخطأ أو الصواب ، ثم يذكر أن هذا الاستعمال له أشباه ، وجمعه كذا ، ويأتي بشواهد على ذلك مما ليس له علاقة بالاستعمال الصواب أو الخطأ ، بتأصيل المسألة والبرهنة عليها . وهذا نجده عند العدناني بشكل واضح .

خامساً : التعميم سواء القول بأنه خطأ شائع دون قصره على الفئة التي تخطئ فيه أم البلد الذي يخطئ فيه أو غير ذلك ، ومن ألفاظ التعميم الشائعة في هذه الكتب (يقول) (يقولون) أو هناك من يخطئ وغيرها من العبارات تكثر في هذه الكتب ، أو القول بأنه لم يرد ، أو لم يسمع

---

(١) أبو خليل ، زهدي ، نحو لغة سليمة ، ط٢ ، ١٤١٧ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان : ١٣٣ .

(٢) المغربي ، عبدالقادر ، عثرات اللسان : ٨ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سادساً : عدم ذكر الرأي الآخر المخالف سواءً أكان مصوباً أو مخطئاً ، مما يوهم بأنه لا أحد يخالف ما ذهب إليه .

سابعاً :بعض الكتب ليس فيها جهد واضح للمؤلف سوى الجمع والترتيب فقط مثل كتاب قل ولا تقل لمحمد إبراهيم سليم أو بعض الكتب غير المتخصصة مثل لغتنا الجميلة . وغيرها .

ثامناً : تحكيم عوامل من خارج اللغة وإلزامها اللغة ، وقد ذكر علماء اللغة المحدثون أن اللغة يجب أن تدرس لذاتها بعيداً عن أي مؤثرات من خارج اللغة .

٣- التوصيات

كثير من كتب التصحيح اللغوي الحديثة ذكرت بعض النصائح والتوصيات في مجال التصحيح اللغوي الحديثة ، وهي تعكس رؤية أصحاب هذه الكتب ، وغالبها لا يحتاج إلى تعقيب ولا مزيـــد ، وخلاصة ذلك ما يلي :

١- توحيد جهود التصحيح اللغوي وعدم ترك الأمور للفوضى والتشتت .

٢- إسناد مهمة الفتيا اللغوية إلى المؤسسات والهيئات المتخصصة .

٣- تفعيل قررات المجامع اللغوية ذات العلاقة بالتصحيح اللغوي .

٤- التنسيق بين الهيئات والمؤسسات اللغوية المتخصصة فيما يتعلق بالتصحيح اللغوي .

٥- لسنا بحاجة إلى المزيد من هذه المؤسسات بقدر حاجتنا إلى تفعيل ودعم الموجود منها لينهض بمهامه وخاصة فيما يتعلق بموضوع التصحيح اللغوي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المصادر والمراجع

إبراهيم ، كمال

أغلاط الكتاب ، ط١ ، ١٣٥٤ ، المطبعة العربية ، بغداد .

ابن جني ، أبو الفتح عثمان

الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ٣ ، ١٤٠٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

ابن الجوزي

عبد الرحمن ، تقويم اللسان ، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة .

ابن السكيت

إصلاح المنطق ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط٤ ، دار المعارف ، القاهرة .

ابن فارس ، أحمد بن فارس

الصاحبي ، تحقيق أحمد صقر ، ط١ ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .

ابن منظور

لسان العرب ، دار صادر .

ابن هشام

مغني اللبيب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط٦ ، ١٩٨٥، بيروت .

ابن يعيش

شرح المفصل ، إدارة الطباعة المنيرية .

أبو الحسن ، محمد

الأخطاء اللغوية الشائعة على ألسنة الكتاب الأدباء والإذاعيين ، تحقيق محمد أبو الحسن ، ط١ ، مطبعة الأمانة ، القاهرة .

أبو السعود ، عباس

أزاهير الفصحى في دقائق اللغة ، ط١ ، دار المعارف بمصر ، القاهرة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أبو خليل ، زهدي

نحو لغة سليمة ، ط٢ ، ١٤١٧ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان .

الأثري ، بهجة

أغلاط الكتاب ، ط١، ١٣٥٤ ، المطبعة العربية بغداد .

الأغاني ، سليمان

الأدب العربي في العصر الحديث ، ط١ ، ١٩٦٠ .

الآلوسي ، أبو الثناء محمود بن عبدالله

كشف الطرة عن الغرة ، ط١، ١٣٠١ ، مطبعة الحفنية ، دمشق .

آل ناصر الدين ، أمين

دقائق العربية ، ط١ ، ١٣٨٨ ، مكتبة لبنان ، بيروت .

الأنصاري ، عبد القدوس وآخرون

التحقيقات المعدة بحتمية ضم جيم جدة ، ط١ ، مجلة المنهل ، جده .

أنيس ، إبراهيم

من أسرار اللغة ، ط٦ ، ١٩٧٨ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة .

في اللهجات العربية ، ط٣ ، ١٩٦٥ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة

باشا ، ابن كمال

التنبيه على غلط الجاهل والنبيه ، تحقيق محمد سواعي ، ط١، ١٩٩٤ ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق ، دمشق .

براكس ، غازي

فن الكتابة الصحيحة ، ط١ ، ١٩٨٥ ، بيروت .

البواب ، مروان وإسماعيل مروه

دليل الأخطاء الشائعة في الكتابة والنطق ، ط١ ، ٢٠٠٠ ، دار الرضا للنشر ، دمشق .

بوبو ، مسعود

أثر الدخيل على العربية الفصحى ، ط١ ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

البولسي ، جرجي جنن

مغالط الكتاب ومناهج الصواب ، مطبعة القديس بولس حريص ، لبنان .

البيانوني ، أحمد عز الدين

أخطاء لغوية شائعة وتصويباتها ، ط٥ ، ١٣٨١ ، بدون

التميمي ، محمد جبر

قوصرة الثمرات ، ط١ ، مطبعة السعادة ، القاهرة .

ثيودوري ، قسطنطين

أخطاء مستورة في لغة كتابنا ، ط١ ، ١٩٩٤ ، دار الكرمل ، عمان .

جار الله ، زهدي

الكتابة الصحيحة ، ط١ ، ١٩٦٨ ، مطبعة دار الكتب ، بيروت .

الجندي ، محمد سليم

إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ، ط١، ١٣٤٣، مطبعة الترقي ، دمشق .

جواد ، مصطفى

المباحث اللغوية في العراق ، ط٢ ، ١٣٨٥ ، مطبعة العاني ، بغداد .

قل ولا تقل ، ط١ ، ١٤٠٨ ، مطبعة النهضة العربية ، بغداد .

الحريري ، أبو محمد القاسم بن علي

درة الغواص في أوهام الخواص ، تحقيق عبدالله بن علي البركاتي ، ط١ ، ١٤١٧ ، مكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .

حسان ، تمام

اللغة بين المعيارية والوصفية ، ط ١٤١٢ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء .

حمادي ، محمد ضاري

حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث ، ط١ ، ١٩٨١ ، دار الرشيد ، بغداد .

الحمزاوي، محمد رشاد

أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٨٨ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حمود ، محمد واليفانا الورديني

موســـوعة الإملاء والإعراب ، ط١ ، ١٩٩٨ ، دار الفكر اللبناني ، بيروت .

خاطر ، محمد أحمد

في اللهجات العربية ، ط١ ، ١٩٧٨ ، مطبعة الحسين الإسلامية ، القاهرة .

الخويسكي ، زين كامل

في التحليل اللغوي والأخطاء الشائعة ، ط١ ، ٢٠٠١ ، دار الوفاء لدنيا الطباعة ، الإسكندرية .

داغر ، أسعد

تذكرة الكاتب ، ١٩٩٥، دار العرب للبستاني ، القاهرة .

دردير ي ، إبراهيم

لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط ، ط١ ، ١٤٠١ ، دار العلوم ، الرياض .

الرصافي ، معروف

دفع الهجنة في ارتضاخ اللكنة ، ط١ ، ١٣٣١ ، مجلة لسان العرب ، الاستانة .

الزعبلاوي ، صلاح الدين سعدي

أخطاؤنا في الصحف والدواوين ، ط١ ، ١٩٣٩ ، المطبعة الهاشمية ، دمشق .

زيدان ، جرجي

تاريخ اللغة العربية ، ط١ ، ١٩٨٠ ، دار الحداثة ، بيروت .

ستتكيفتش

العربية الفصحى الحديثة ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد حسن عبدالعزيز ، ط١ ، ١٤٠٥ ، دار النمر للطباعة ، القاهرة .

السعران ، محمود

علم اللغة ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت .

سعيد ، محمود شاكر

تصويبات لغوية ، ط١ ، ١٤١٥ ، دار المعارف الدولية للنشر ، بيروت .

سلطاني ، محمد علي

قواعد الاحتجاج النحوي ، ط١ ، محمد زياد مخللاتي .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

سليم ، عبد الفتاح

المعيار في التخطئة والتصويب ، ط١ ، ١٩٩١ ، دار المعارف ، القاهرة .

اللحن في اللغة ، ط١ ، ١٤٠٩ ، دار المعارف ، القاهرة .

سليم ، محمد إبراهيم

قل ولا تقل عند قدامى اللغويين والمجتهدين من المجمعيين بمصر المحروسة ، ط١، ١٤١٩ ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة .

هكذا تنطق الأسماء ، ط١ ، ١٤١٢، دار الطلائع ، القاهرة .

سليمان ، على جاسم

موسوعة الأخطاء اللغوية الشائعة ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان .

السيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر

الاقتراح في أصول النحو وجدله ، تحقيق الدكتور محمود فجال ، ط١ ، ١٤٠٩ ، مطبعة الثغر .

الشدياق ، أحمد بن فارس

كتز الرغائب في منتخبات الجوائب ، جمع سليم فارس ، ط١ ، ١٢٨٨ ، مطبعة الجوائب ، الاستانة .

شريف ، محمد أبو الفتوح

من الأخطاء الشائعة في النحو والصرف واللغة ، ط١ ، ١٩٧٦ ، مكتبة الشباب ، القاهرة .

شقير ، شاكر

لسان غصن لبنان في انتقاد العربية العصرية ، ط١ ، ١٨٩١ ، المطبعة العثمانية بعبدا ، لبنان .

شوشة ، فاروق

لغتنا الجميلة ، ط١ ، دار العودة ، بيروت .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الصايغ ، ماجد

الأخطاء اللغوية الشائعة وأثرها في تطور اللغـــة العربيـــة ، ط١ ، ١٩٩٠ ، دار الفكر اللبناني ، بيروت .

البصام ، صبحي

الاستدراك على كتاب قل ولا تقل ، ط١ ، ١٣٩٦ ، مطبعة المعارف ، بغداد .

الصقلي ، ابن مكي

تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ، تحقيق عبد العزيز مطـــر ، ط٢ ، ١٩٨١ ، دار المعارف ، القاهرة .

الطنطاوي ، محمد

نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، ط٢ ، بدون .

الظاهري ، أبو تراب

كبوات اليراع ، ط١ ، ١٤٠٢ ، دار البـــلاد للطباعة والنشر ، جدة .

لجام الأقلام ، ط١ ، ١٤٠٢ ، تهامة للنشر والمكتبات ، جده .

العامر ، قاسم محمد عبدالله

قل ولا تقل ، ط١ ، ١٤٢٢ ، مرامر للطباعة والتغليف ، الرياض .

عبدالتواب ، رمضان

التطور اللغوي ، ط٢ ، ١٤١٠ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

فصول في فقه العربية ، ط٣ ، ١٤٠٨ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة .

لحن العامة والتطور اللغوي ، ط٢ ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة .

عبدالعزيز ، محمد حسن

النحت في اللغة ، ط١ ، دار الفكر العربي .

عبدالمطلب ، إبراهيـــم

الهداية إلى ضوابط الكتابة ، ط٧ ، شركة مركز كتب الشرق الأوسط ، مصر

العجمي ، فالح شبيب

أبعاد العربية ، ط١ ، ١٤١٥ ، مطابع النشر العربي ، الرياض .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

العدناني ، محمد

معجم الأخطاء الشائعة ، ط٢ ، ٢٠٠٣ ، مكتبة لبنان ، بيروت .

معجم الأغـــلاط اللغوية المعاصرة ، ط١ ، ١٩٨٤ ، مكتبة لبنان ، بيروت .

العسكري ، أبو هلال

الفروق في اللغة ، ط١ ، ١٩٧٣ ، دار الأفاق ، بيروت .

عطار ، أحمد عبد الغفور

قضايا ومشكلات لغوية ، ط١ ، ١٤٠٢ ، تهامة للنشر والمكتبات ، جده .

عمار ، محمود اسماعيل

الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجـــر ، ط١ ، ١٤١٩ ، دار عـــالم الكتب ، القاهرة .

عمايره ، خليل أحمد

في نحو اللغة وتراكيبها ، ط١ ، ١٤٠٤ ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جده .

عمر ، أحمد مختار

أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين ، ط١ ، عالم الكتـــب ، القاهرة .

العربية الصحيحة ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة .

العيساوي ، مختار أحمد

تهذيب اللسان وتقويم البنان ، ط١ ، ١٤٠٢ ، النادي الأدبي بجده .

الغلاييني ، مصطفى

نظرات في اللغة والأدب ، ط١ ، مطبعة وزنكرغراف طبـــاره ، بيروت .

فاضل ، عبد الحق

أخطاء لغوية ، ط١ ، ١٩٧٩ ، دار الرشيد ، بغداد .

فجال ، محمود

الصحيح والضعيف في اللغة العربية ، ط١ ، ١٤١٧ ، جامعة الأمام محمد بـــن سعود الإسلامية ، الرياض .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فريحات ، محمود عبـــده

مسرح الأخطاء الشائعة ، ط١، ١٩٨٩، المطابع التعاونية ، عمان .

قاسم ، رياض

اتجاهات البـــحث اللغوي الحديث في العالم العربي ، ط١ ، مؤسسة نوفـــل ، بيروت .

قدور ، أحمد محمد

مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي ، ط١ ، ١٩٩٦ ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق .

مدخل إلى فقه اللغة العربية ، ط١ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت .

القزاز ، عبد الجبار جعفر وهيب

الدراسات اللغوية في العراق ، ط١ ، ١٩٨١ ، دار الرشيد ، بغداد .

القنوجي ، صديق بن حسن خان

لف القماط على تصحيح ما استعملته العامة من المعرب والدخيل والأغلاط ، ط١ ، ١٢٩٦ هـــ ، مطبعة الصديقي ، بهوال .

قوطرش ، خالد وعبداللطيف الأرناؤوط

الأخطاء السائرة في اللغة العربية ، ط١ ، ١٩٦٦ ، مطبعة ابن زيدون ، دمشق

الكرملي ، انستاس ماري

أغلاط اللغويين الأقدمين ، ط١ ، ١٩٣٣ ، مطبعة الأيام ، بغداد .

مؤسسة تشرين للصحافة

لغتنا الجميلة ، ط١ ، مؤسسة تشرين للصحافة والنشر .

المبارك ، مازن

نحو وعي لغوي ، ط١ ، ١٣٩٩ ، موسسة الرسالة ، بيروت .

المبارك ، محمد

فقه اللغة وخصائص العربية ، ط٢ ، ١٩٦٤ ، دار الفكر ، بيروت .

المزيني ، حمزه قبلان

التحيز اللغوي ، مجلة الأبحاث ، الجامعة الأمريكية ، ١٩٩٥ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصري ، عبد الفتاح

قطوف لغوية ، ط٢ ، ١٤٠٧ ، دار ابن كثير ، دمشق .

مطر ، عبد العزيز

لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ط١ ، ١٣٨٦ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .

أحاديث إذاعية في الأخطاء الشائعة ، ط١ ، ١٤٠٥ ، دار قطري بن الفجاءة ، الدوحة ، قطر .

المعلمي ، يحيى

أخطاء مشهورة ومناقشات لغوية ، ط١ ، ١٤٠٩ ، مطابع الرسالة ، جدة

المغربي ، عبدالقادر

عثرات اللسان في اللغة ، ط١ ، ١٣٦٩ ، المطبعة الهاشمية بدمشق .

المفدى ، محمد بن عبدالرحمن بن محمد وآخرون

ما تلحن فيه الصحف ، ط١ ، ١٤٢٢ ، المؤلف ، الرياض .

المكتب العربي لتنسيق التعريب بالرباط

قل ولا تقل ، ط١ ، ١٣٨٨ ، المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي ، الرباط .

المنذر ، إبراهيم

كتاب المنذر ، ط١، ١٣٤٥، مطبعة الاجتهاد ، بيروت .

منسي ، أحمد أبو الخضر

حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب ، ط١ ، ١٩٦٣ ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .

موسى ، محجوب محمد

تطهير اللغة ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، دار القمة ، مصر .

الموسى ، نهاد

اللغة العربية وأبناؤها ، ط١ ، ١٤٠٥ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نبوي ، عبدالعزيز

في أساسيات اللغة العربية ، ط١ ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة

النجار ، محمد علي

لغويات ، ط١ ، من نشر جامعة الأزهر للنشر والترجمة والتأليف ، القاهرة .

محاضرات عن الأخطاء اللغوية الشائعة ، ط١ ، المطبعة الكمالية ، القاهرة .

نصار ، حسين

المعجم العربي ، نشأته وتطوره ، ط١ ، ١٩٥٦ ، دار الكتاب العربي ، القاهرة .

نصر ، ناجي

أخطاؤنا اللغوية المستفحلة ، ط١ ، ١٤١٦ ، المطبعة العصرية .

نصر ، نسيم

أخطاء ألفناها ، ط١ ، ١٩٩٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

الهلالي ، محمد تقي الدين

تقويم اللسانيين ، ط٢ ، ١٤٠٤ ، مكتبة المعارف ، الرباط .

وافي ، علي عبدالواحد

فقه اللغة ، ط١ ، نهضة مصر ، القاهرة .

اليازجي ، إبراهيم

لغة الجرائد ، ط١ ، ١٣١٩ ، مطبعة المعارف ، القاهرة .

ياقوت ، محمود سليمان

فن الكتابة الصحيحة ، ط١ ، ١٩٩٥ ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة .

يعقوب ، إميل

فقه العربية وخصائصها ، ط٢ ، ١٩٨٦ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

المعاجم اللغوية العربية ، ط١ ، ١٩٨١ ، دار العلم للملايين ، بيروت .

معجم الخطأ والصواب في اللغة ، ط١، ١٩٨٣ ، دار العلم للملايين ، بيروت

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

يوسف ، محمد الحسيني

صون اللسان عن الزلل في لغة القرآن ، ط١ ، ١٤١٤ ، دار المريخ ، جدة

الدوريات

النادي الأدبي بجده

جذور ، مجلة دورية ١٤٢٢-١٤٢٣ هـ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com